BOBST LIBRARY
3 1142 03212 5125

GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY

المدخل الى علم الاقتصاد

أو

الانسان والنقود والبضائع

نشر بالمشاركة
مع
مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
بغداد - نيويورك
١٩٦٤

al-Madkhal ilā 'ilm al-iqtiṣad

المدخل الى علم الاقتصاد

أو

الانسان والنقود والبضائع

Gambs, John S., auth.

تأليف

جون س. كامبس

ترجمة

الدكتور حميد القيسي

الناشر
مكتبة الوفاء ـ الموصل
١٩٦٤/١/٣٠

مطبعة دار التضامن ـ بغداد

هذه الترجمة مرخص بها وقد قامت

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

بشراء حق الترجمة من صاحب هذا الحق

Near East
HB
171
.G1512
c.1

This is an authorized translation
of
MAN, MONEY, AND GOODS
by
John S. Gambs
Copyright 1952, Columbia University Press, New York.
Published by Columbia University Press, New York.

المسهمون في هذا الكتاب

المؤلف : جون س . كامبس

ولد الاستاذ جون س . كامبس في غواتيمالا في سنة ١٨٩٩ ، وحصل على شهادتي البكلوريوس والماجستير من جامعة جورج واشنطن في مدينة واشنطن ، كما حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولمبيا في مدينة نيويورك . شغل منصب استاذ مشارك في العلوم الاجتماعية فيما بين سنتي ١٩٣٢ و١٩٣٧ في كلية المعلمين من جامعة كولمبيا . وعين في سنة ١٩٣٧ مستشارا في شؤون العمل في وزارة العمل الاميركية حتى سنة ١٩٤٦ . ثم عين أستاذا للاقتصاد في كلية هاملتون في مدينة كلينتون من ولاية نيويورك ، وما يزال استاذاً في هذه الكلية منذ ذلك الوقت .. والاستاذ كامبس مستشار للوفد الاميركي الى منظمة العمل الدولية والى مجلس استقرار الاجور الاميركي ، وهو خبير في النظرية الاقتصادية ومشاكل العمل ، ومؤلف كتاب « ما بعد العرض والطلب » .

المترجم : حميد عبدالحافظ القيسي

ولد في البصرة عام ١٩٢٨ ، واكمل دراسته الاعدادية في بغداد ، فاختارته الحكومة العراقية عضوا في البعثة العلمية الى الولايات المتحدة الاميركية حيث حصل على شهادتي البكلوريوس والماجستير في علم الاقتصاد من جامعة تكساس . وبعدها رجع الى العراق فعين مدرسا في كلية الآداب والعلوم ومحاضرا في دار المعلمين العالية والكلية العسكرية. ثم اختير للمرة الثانية في بعثة علمية الى الولايات المتحدة حيث حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد من جامعة كولمبيا في مدينة نيويورك . نشر بحوثا عدة في مواضيع اقتصادية مختلفة وخاصة في موضوع اقتصاديات النفط . وفاز بحثه المقدم الى مؤتمر النفط العربي الرابع بجائزة الجامعة العربية للبحوث الأصيلة . وهو الآن عضو في الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة بغداد .

المحتويات

	الصفحة
المسهمون	..
تصدير	١
القسم الاول : تمهيد	
المقدمة	١٥
١ ـ تعاريف اولية	١٩
٢ ـ عالم فقير وعالم غني	٣٥
القسم الثاني : النظرية الاقتصادية التقليدية	
٣ ـ مقدمة للنظرية التقليدية	٥٣
٤ ـ الاسعار والقيم	٦٧
٥ ـ سعر العمل والارض وراس المال	٩٣
٦ ـ اتجاهات حديثة في النظرية التقليدية ..	١٠٩
٧ ـ تقدير النظرية التقليدية	١١٧
القسم الثالث : النظرية الاقتصادية المنشقة	
٨ ـ مقدمة للنظرية المنشقة	١٣٧
٩ ـ ماذا قصد ماركس ؟	١٤٧
١٠ ـ ثورشتاين فابلن	١٦٣
١١ ـ تقدير النظرية المنشقة	١٧٥
القسم الرابع : مشكلات خاصة	
١٢ ـ الانتعاش والكساد	١٨٧
١٣ ـ النقود	٢٢١
١٤ ـ عمل الصيرفي	٢٤١
١٥ ـ اكيد .. كالضرائب	٢٦٥
١٦ ـ الدولارات الامريكية والبضائع الدولية ..	٢٩٥
القسم الخامس : الخاتمة	
١٧ ـ ماذا بعد ذلك ؟	٣١٩
المراجع	٣٢٧
بعض المصطلحات الاقتصادية	٣٣٣

تصدير

اصبحت معرفة الاسس الأولية لعلم الاقتصاد في عصرنا الحاضر مما تقتضيها أوليات الثقافة العامة وتستلزمها واجبات المواطنة من كل فرد . فالجهل بهذه الأسس لا بد أن يؤدي الى عـدم ادراك ما يجري حولنا من أحداث وتطورات واتجاهات محلية أو اقليمية أو دولية . اذ تعد الدوافع الاقتصادية ، بدون شك ، المحرك الاساس لهذه الاحداث ، وعلى هذا الأساس فان فهم الظواهر الاجتماعية وتطوراتها وتعقيداتها يرتبط ارتباطا وثيقا بمعرفة النظريات والقواعد والقوانين الاقتصادية ، ذلك الفهم اللازم لتقصي السبل لحل المشاكل الناجمة عنها .

واذا انتقلنا من محيط الظواهر والمشاكل الاجتماعية العامة الى محيط الأحداث والوقائع البسيطة التي يتعرض لهـا كل فرد عشرات المرات يوميا فاننا نجد أن العوامل الاقتصادية تكمن خلف كل منها .

وبعد أن كان علم الاقتصاد ، حتى وقت قريب ، في مؤخرة العلوم الاجتماعية من حيث الأهمية التي أولاه اياها البـاحثون والسياسيون المحترفون وجمهور المثقفين ، فانه فرض نفسه مؤخراً ، بحيث أصبح في مقدمة هذه العلوم ، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت معظم أقطار العالم خلال الثلاثينات ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تبنت معظم دول العالم مبدأ التخطيط الاقتصـادي لرفع مسـتوى معيشة شعوبها وانتشرت التكتلات الاقتصادية القومية والاقليمية ، وظهرت المنافسة القوية بين المعسكرات الدولية في المجالات الاقتصادية ، حيث

تحاول أقطار العالم المختلفة كبح جماح ظواهر التضخم النقدي وتحقيق مستويات عالية من الاستخدام .

وعلى أثر الشعور بهذه الأهميـــة المتزايدة التي تلعبها الدوافع الاقتصادية في تسيير مجتمعنا الراهن فقد انتشرت وتعددت وتشعبت المؤلفات ذات الطابع الاقتصادي ، كما أقرت الغالبية العظمى للجامعات في العالم جعل تدريس موضوع الاقتصاد اجباريا بالنسبة لطلبتها في فروع اختصاصهم كافة ، كما تأسست الجمعيات والمؤسسات المختلفة لغرض نشر المعرفة الاقتصادية بين المواطنين كافة بأسلوب سلس وخال من التعقيد لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الديموقراطية على الوجه الأكمل .

ومن المؤسف حقا أن تخلو المكتبة العربية من كثير من روائع الكتب والنشرات الاقتصادية النظرية والتطبيقية سواء في ذلك ما يتناول منها المشاكل العالمية أم المشاكل المحلية . ان جميع المؤسسات العـامة منها والخاصة ، مدعوة الى نشر الوعي الاقتصادي بين المواطنين لما لذلك من أهمية بارزة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة واشاعة الاستقرار في الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذا الجزء الخطير من العالم وبالتالي رفع مستوى معيشة أفراده .

وليس من قبيل المغالاة القول بأن نشـــر هذا الكتاب واعمام استعماله يؤلف جزءاً مشكورا من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه ، اذ استطاع المؤلف بمهارة وجدارة استعراض وتحليـــل أبرز الافكار والمشاكل الاقتصادية التي واجهها ويواجهها الانسان في مساعيه المبذولة لتحسين شأنه بجعل الحياة أسهل وأمتع !!

وحيث ان العصب المركزي لأي علم والحجر الأســـاس له هو النظرية التي يستمد منها مكوناته ، فقد شرح المؤلف المباديء الجوهرية للاقتصاد ، بأسلوب واضح دقيق من خلال الأفكار الرئيسة للنظريات

والمذاهب الأكثر قبولا وشـــيوعا • تلك النظريات والمذاهب التي يستعين بها في يومنا هذا مخططو السياسات الاقتصادية جميعهم في أقطار العالم الرئيسة المتخلفة والناميـــة على حد سواء ، والتي من أبرزها النظرية الكلاســـيكية (او التقليدية) والنظريـــة الكينزية والنظرية الماركسية وما يدور في فلك هذه النظريات من أفكار مستقلة جاءت على شكل نقد أو تحوير أو اضافة لتلك النظريات • وان مما يستحق التقدير والاعجاب في هذا الصدد هو أن هذا البحث جاء بأسلوب شيق يحبب الى القاريء دراستها بدلا من عزوفه عنها كما هو شأن غالبية الدراسات النظرية • كما انه احتوى على بعض الملاحظات والنقـــدات الطريفة واللاذعة في الوقت نفسه ، مما استبعد الجفاف الذي تتميز به عادة أمثال هذه البحوث •

وبعد أن استعرض المؤلف التعاريف المختلفـــة والمتعددة لعلم الاقتصاد والصعوبات التي يواجهها الباحث في وضع تعريف مانع وجامع لهذا العلم النامي والمترامي الأطراف انتقل الى التناقضات التي يتميز بها عالمنا الحالي حيث الفقر المدقع الى جانب الغنى المفرط محاولا ايجـاد مقاييس ومعايير للتخلف أو النمو الاقتصـــادي والوصول الى تفسير واقعي لأسباب هذا التفاوت • وقد استغل المؤلف هذه الفرصة ليتعرض بدون صعوبة الى شرح بعض المباديء الأساسية لعلم الاقتصاد كتقسيم العمل ونظام الأسعار •

ثم وضع المؤلف بعد ذلك الاطار النظري للبحث فشرح بشيء من الاسهاب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية (التقليـــدية) مؤكداً على الأفكار الهامة التي جاء بها (ريكاردو) و (آدم سمث) و (جون ستيوارت مل) في الكيفية التي يسير بموجبها النظام الاقتصادي ويتطور مستعرضا الطريقة التي تتحدد بموجبها أسعار السلع المختلفة بما في ذلك أسعار عوامل الانتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والأرض،وذلك بقانون

ساي للأسواق القائل باستحالة حصول افراط عام في الانتاج بسبب أن عرض السلع يخلق الطلب عليها ، ومسهبا في شرح (نظرية القيمة) وعلاقتها بالأسعار والنقود وحالات المنافسة المختلفة في السوق من احتكار تام ومنافسة ناقصة ومنافسة تامة وتفرعاتها .

وكان بديهيا أن تتعرض النظرية الـــكلاسيكية الى الانتقادات الشديدة من كل حدب وصوب لأسباب مختلفة ، منها في رأينا انها كانت المحاولة الجبارة الأولى لوضع الاقتصاد على أسس علمية وفصله عن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى مما يجعلها حتما مشوبة بنواقص وهفوات كثيرة ولأنها كانت مجردة كليا بحيث ابتعدت عن الواقع ابتعادا كبيرا ولأنها استمدت اسسها من ظروف خاصة تختلف تمام الاختلاف عمـا ساد بعدها من ظروف مما جعلها تظهر طوبائية تشرح نظاما لا يمت الى واقعنا بصلة قوية .

وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يكمل البحث النظري دون تناول هذه الانتقادات جميعها أو الرئيسة منها في أقل تقدير . ولذا كان منطقيا أن انتقل المؤلف فيما بعد الى تحليل ما يسميه (بالاقتصاد المنشق) ويعني به الاقتصاد المنشق على النظرية التقليدية . وهذا الاقتصاد يتفاوت في انشقاقه بين الرفض الكامل للنظرية التقليدية واستنتاجاتها وبين محاولة ترميمها وترقيعها لتكون أقرب الى شـــرح واقعنا ممـا توصل اليه مؤسسوها .

ويتمثل المنشقون الذين بحثهم المؤلف في الاشتراكيين الطوبائيين أمثال (روبرت اون) و (فوريـــه) و (لويس بلانك) وفي بعض الاقتصاديين الأمريكيين أمثال (فابلن) و (ويسلي ميشيل) وفي النظرية الماركسية وفي النظرية الكينزية . ويتميز تحليل المؤلف لهذه المجموعة من المذاهب الاقتصادية في أنـه جاء بشكل أو آخر على صورة مقارنة تحليلية بينها وبين النظرية الكلاسيكية مؤكدا نقاط الاختلاف البارزة

بين المجموعتين . ولم يخف المؤلف أحاسيسه وانطباعاته عن (الاقتصاد المنشق) فهو من منتقديه على الصعيدين الشخصي والعلمي كما لم يتورع عن ايراد بعض الملاحظات التهكمية تجاه بعض هؤلاء المنشقين ولكنه مع ذلك حاول من جهـــة أخرى أن يستخلص من آرائهم بعض الأفكار الواقعية التي عدها نقداً حقيقيا للنظرية التقليدية .

وبعد أن فرغ المؤلف من تثبيت الاطار النظري للبحث انتقل الى مناقشة بعض المشاكل الاقتصادية الهامة وتحليلهـــا التي تتعرض لها اقتصاديات الدول المختلفة وبصورة خاصة الدول المتقـــدمة منها تلك المشاكل التي تتعلق من ناحية أو أخرى بالمواضيع المعتادة لمبـــاديء الاقتصاد . هذا وقد جاء تحليل هذه المباديء من خلال المنظار النظري الذي سبقه في البحث مع استقراء بعض الوقائع والأحداث الفعلية ، التاريخية منها والمعاصرة ، للتدليل على صحة فكرة معينة او بطلانها .

وحيث تعد مشكلة (الانتعاش والكساد) دون ريب من أخطر المشاكل التي تهدد كيان النظام الرأسمالي نظرا لدوريتها من جهة وعمق النتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تنجم عنها من جهةأخرى فقد احتلت مكانا كبيرا في هذا الكتاب . وقد استعار المؤلف في بحثه للموضوع الكثير من الآراء الكينزية في شرح الدورة وفي اقتراح السياسة الاقتصادية المنافسة للتقليل من حدة ظهورهـــا وللخروج من حالات الكساد عند وقوعها . ولم يغفل المؤلف في هذا الشأن آراء الماركسيين وعدهم للدورة ظاهرة ملازمة للنظـــام الاقتصـــادي الرأسمالي بل عدهم اياها جزءاً لا يتجزأ منه وعاملا حاسما في تقريب موعد انهياره ؛ هذا الى جانب تحليله آراء اثنين من الاقتصاديين الامريكيين المعروفين وهما ميشيل وفابلن في شرح أسباب الدورة والسياسات المقترحة بشأنها. ومما يسترعي الانتباه في تحليل المؤلف لهذه المشكلة انه في الوقت الذي لم يتفق فيه مع أي من الآراء والأفكار التي قام بمناقشتها فانه لم يقترح تحليلا بديلا لها . كما أنه لم يكن واضحا في اعتقاده بحتمية الدورة

للنظام الرأسمالي أو عدم حتميتها .

ومن (المشاكل الخاصة) الأخرى التي بحثها المؤلف والتي يتعرض لها نظامنا الاقتصادي المعاصر باستمرار هي مشكلة (النقود) باعتبار أن هذه المشكلة سوف تبقى ملازمة لأي كيان اقتصادي ما دام ذلك الكيان مستمراً في استعمال النقود لتؤدي فيه احدى وظائفه الرئيسة من مقياس لقيم السلع والخدمات ووسيط في المبادلة واداة للادخار والاستثمار وما الى ذلك . فيشرح المؤلف آراء الكلاسيكيين في النقود من حيث نشوئها ووظائفها والعوامل التي تحدد قيمتها والأسباب التي تؤدي الى التقلبات المستمرة في هذه القيمة . ويوضح كيف عد هؤلاء الاقتصاديون أن النقود مجرد (حجاب) يستر خلفه المبادلات الحقيقية بين العوامل الاقتصادية الحقيقية من سلع وخدمات وعوامل انتاج ، محاولا في كل ذلك بيان علاقة النقود بنظام الملكية الفردية وارتباطاتها بالثروة الفردية والقومية.وقد قاد بحث هذه الموضوعات المؤلف الى استعراض الانظمة النقدية المختلفة كنظام القطع الذهبية ونظام السبائك الذهبية ونظام النقود الورقية الالزامية ، كما قاده الى تحليل أسعار التحويل الخارجي التي تتم بموجبها مبادلة النقود الوطنية بالنقود الأجنبية للحصول على السلع والخدمات من الخارج . كما بحث المؤلف في هذا الصدد آراء الأفكار الماركسية بشأن النقود مؤكداً اعتقاد هذه الافكار بأن النقود في حقيقتها ماهي الا مظهر من مظاهر الرأسمالية وعامل مساعد على استغلال الرأسماليين للعمال ووسيلة فعالة في تسهيل تراكم الثروات .

وما ان انتهى المؤلف من ذلك حتى انتقل الى مناقشة دور الصيرفي والمصارف في نظامنا الاقتصادي ، اذ اننا اذا عددنا النقود بمثابة الدم من جسم الانسان فان المصارف هي القلب النابض فيه باعتبارها تتولى مهمة خلق النقود وتجميعها واعادة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالشكل الذي يساعد على تدوير عجلة الانتاج بكفاءة وجدارة . وقد أعطى المؤلف مكانة رئيسة في بحثه هذا لعملية « الائتمان » المتمثلة في

منح القروض والدور الذي تلعبه في مجتمعنا مقارنا بين آراء الاقتصاديين الكلاسيكيين والاقتصاديين المنشقين .

وبما أن تعداد (المشاكل الخاصة) لأي مجتمع لا يكتمل دون تضمينها مشكلة الضرائب أو بمعنى أوسع مشاكل تمويل الدولة فان المؤلف حاول بعدئذ تحليل هذه المشكلة ومناقشتها في ضوء ما وصل اليه نظام الضرائب الحالي من تعقيد وشمول . ان المؤلف قد ناقش في الحقيقة أركان موضوع (المالية العامة) وان كان قد جعل من الضرائب عنوانا لها ، فقد شرح النفقات العامة وضرورتها للمجتمع وأوضح العوامل التي ساعدت على تضخمها باستمرار . وحيث ان المورد الرئيس لتمويل النفقات العامة يأتي عن طريق فرض الضرائب على الدخول والأعمال والأشخاص فقد أطنب المؤلف في مبررات دفع الضريبة والنتائج الاقتصادية وغيرها الناجمة عنها . ولما كانت الضرائب في أحيان كثيرة لا تكفي لتغطية هذه النفقات العامة فلا بد أن تلجأ الدولة الى الاستدانة الداخلية والخارجية فينشأ بنتيجة ذلك ما يسمى (بالدين العام) . وهنا يناقش المؤلف الآراء القائلة بعدم عد الدين العام الداخلي دينا باعتبار ان الدائن والمدين هما من مجتمع واحد مما يؤدي الى أن تلغي دائنية أحد الأطراف مديونية الطرف الآخر ومن ثم فان ضخامة مبلغ الدين العام الداخلي يجب ألا تكون مصدراً للقلق والهلع خاصة اذا كانت مبالغ الدين قد أنفقت في مجالات انتاجية وأدت الى زيادة حجم الثروة القومية والدخل القومي .

ومما يلاحظ على بحث المؤلف للمشاكل النقدية والمالية أنه جاء خلوا تقريبا من استعراض السياسة النقدية والسياسة المالية للدولة مع أن هذه السياسات تعد حاليا من أبرز المسائل التي تعنى بها البحوث الاقتصادية التطبيقية والمشاكل التي تواجهها الدول المختلفة .

فالسياسة النقدية وهي مجموعة الاجراءات التي يلجأ اليها البنك

المركزي بشكل متعمد للتأثير في عرض النقود وجعله متماشيا مع احتياجات النشاط الاقتصادي تحتل مكانة هامة في وسائل توجيه الفعاليات الاقتصادية . وتتمثل الوسائل التي تمتلكها البنوك المركزية بما يسمى بالوسائل الكمية والوسائل النوعية ، وتتضمن الوسائل الكمية تغيير سعر اعادة الخصم وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني والقيام بعمليات البيع والشراء في السوق المفتوحة . أما الوسائل النوعية فتشمل وسائل متعددة ومتنوعة الغرض منها التأثير على نوع معين من انواع الائتمان ومن امثلتها التمييز بين أسعار اعادة الخصم واشتراط الايداع المقدم لقاء الاستيرادات وتنويع مكونات الاحتياطي القانوني وما الى ذلك . ان بحث هذه الوسائل ومدى تأثيرها والعقبات التي تعرقل الحصول على النتائج المطلوبة منها يعد جزءاً حيويا ولازما عند بحث (المشكلة النقدية) .

ومن جهة اخرى فان السياسة المالية هي الأخرى بدورها أصبحت من مكونات المالية العامة ومن مشاكلها المعقدة . وتتضمن السياسة المالية جميع الاجراءات المتعلقة بالضرائب والنفقات العامة وادارة الدين العام وادارة الميزانية العامة والتي تهدف الى زيادة الفعاليات الاقتصادية أو تقليلها بصورة عامة أو في أي من القطاعات المكونة للنظام الاقتصادي .

ويعد التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية أمرا لازما لمنع الغاء أي منها آثار السياسة الاخرى وللحصول على النتائج المطلوبة بأقل تضحيات ممكنة .

ان حذف شرح هاتين السياستين واستعراضهما يعد نقصا واضحا خاصة بالنسبة لكتاب يبحث في (المشاكل الخاصة) . ربما كان عذر المؤلف هو تكريسه الجزء الأكبر من البحث في تنقيب آراء المدارس الاقتصادية الرئيسة في هذه المشاكل وتمحيصها .

وبعدئذ انتقل المؤلف الى مشكلة أخرى أقرب الينا من غيرها وان كانت أكثر تعقيدا من سابقاتها وذلك لتعلقها ليس بالاقتصاد المحلي فحسب بل بالاقتصاد الدولي والسياسة الدولية على حد سواء . هذه المشكلة هي (مشكلة التجارة الخارجية) . فشرح المؤلف كعادته بأسلوب بسيط الكيفية التي تتم بموجبها مبادلة السلع والخدمات بين الدول سواء من حيث أهمية التجارة الخارجية للدول أو من حيث وسائل ابرام الصفقات التجارية وما يترتب عنها من كيفية تسوية المدفوعات بين الدول المختلفة . الا أن المؤلف كعادته أيضا ، قد أولى من جهة اخرى اهتماما أكبر الى الأفكار النظرية حول أسباب قيام التجارة الخارجية مقارنا أيضا بين آراء كل من الاقتصاديين التقليديين والماركسيين وكينز. فاستعرض نظرية ريكاردو المشهورة في (النفقات النسبية) والقائلة بأن التجارة الخارجية تقوم بين الدول بسبب اختلاف النفقات النسبية لانتاج السلع المختلفة في الدول المختلفة مما يجعل من المربح أن تتخصص كل دولة في انتاج السلعة أو السلع التي تكون نفقات انتاجها النسبية أقل من غيرها وتترك انتاج تلك السلع الأخرى الى الدول التي تتمتع بامتياز في انتاجها . كما شرح المؤلف آراء الماركسيين المتعلقة بعلاقة المتاجرة الدولية بالنظام الرأسمالي وتطوراته وخاصة فيما يتعلق بعلاقة هذا النظام بالاستعمار المتمثل في قيام الدول الرأسمالية ببسط نفوذها على الدول المتخلفة واستعمارها لاستخدامها كمصدر للمواد الأولية والمواد الغذائية من جهة وكسوق لبيع منتجاتها المصنوعة فيها من جهة أخرى . ثم ينتقل المؤلف الى المناظرة بين حرية التجارة الدولية وتقيدها والدوافع التي تؤدي الى اختيار هذا السبيل أو ذاك مستنتجا بأن مركز الدولة التجاري وطبيعة نظامها الاقتصادي هو الذي يملي عليها في الحقيقة اتباع سياسة حرية التجارة أو عدمها ولهذا نجد بأن السياسة التي تنادي بها دولة معينة في وقت معين قد تكون مغايرة لما تنادي به في وقت آخر .

ومما يقال عن بحث المؤلف لهذه المشكلة هو أنه جاء مقتضبا للغاية بالقياس الى حجم الموضوع ذاته أولا والى أهميته الواضحة في العلاقات الدولية ثانيا والى المشاكل اليومية الناجمة بسببه ثالثا .

ثم انتقل المؤلف الى الفصل (الختمي) لجميع المؤلفات وهو (الخاتمة) فحاول أن يستخلص بعض الاستنتاجات والدروس من بحوثه السابقة لتنير الطريق أمام الباحثين اللاحقين وأمام المسؤولين عن السياسة الاقتصادية . ويمكن القول بأن أبرز الاستنتاجات التي توصل اليها المؤلف هي : ـ

١ـ ان عالمنا الاقتصادي كان دائما عالما بدون هدف .
٢ـ الا اننا بدأنا ندخل في مرحلة الاقتصاد الوطني ذي الاهداف المعروفة بواسطة التشريع .
٣ـ ان في امكان الاقتصاديين حاليا وضع الحلول لكثير من المشاكل التي عجز سابقوهم عن التوصل اليها .
٤ـ ان اهتمام الاقتصادي قد امتد الى مجالات اجتماعية جديدة ومتعددة وخاصة بعد ظهور المدرسة الكينزية وانتشارها .
٥ـ ان الخطأ الرئيس أو الكبير الذي وقع فيه الاقتصاديون هو تجاهلهم التعمق في دراسة طبيعة الانسان ، لأن علم الاقتصاد هو أحد علوم الانسان مما يستلزم أن يكون الانسان مركز اطار التنظيم الاقتصادي . ولذا فان اردنا لعلم الاقتصاد أن يتقدم فان علينا ان نعرف عن (الانسان) أكثر فأكثر .

واذا كان المؤلف قد وجد نفسه مضطرا الى كتابة (خاتمة) لبحثه فاني الآخر أجد نفسي مضطرا أيضا لكتابة فقرة أو أكثر لهذه المقدمة .

فالطابع الرئيس للكتاب هو محاولة المؤلف دراسة المباديء الأساسية لعلم الاقتصاد وبعض مشاكله من خلال النظريات الاقتصادية المشهورة أو ان شئت دراسة تلك النظريات من خلال المباديء . وقد

حرص المؤلف في جميع المجالات على المقارنة بين أفكار كل من المدرسة التقليدية والماركسية والكينزية سواء فيما يتعلق بنظرة تلك المدارس الى جوهر النظام الاقتصادي ومكوناته ومستقبله او فيما يتعلق بأسباب (المشاكل الخاصة) وكيفية معالجتها وعلاقة كل ذلك بالتطور الاقتصادي للمجتمع بالشكل الذي يحقق الهدف النهائي لأي نظام ، والمتمثل في زيادة مستوى المعيشة لجميع أفراده .

ان مما يوجب الثناء والتقدير للمؤلف هو نجـــاحه الواضح في استعراض المباديء الأساسية لعلم الاقتصاد بمنظار النظريات الاقتصادية المتنازعة . فهذا الجمع بين مباديء الاقتصاد وبين نظريات متنازعة كليا أو جزئيا يعد دون أدنى شك من المهمات الشاقة التي لا يقدم عليها الا من كان على المـام تام بالنظرية الاقتصادية من جهة وقابلية تدريسية بالغة بحيث تمكنه من تبسيط المعقد مع المحافظة على فحواه وجوهره من جهة اخرى . وهذا ما استطاع ان يجمعه المؤلف في نفسه .

وبسبب هذه الصفة المزدوجة للكتاب فانه يمكن الاستفادة منه في تدريس كل من مادة (مباديء الاقتصاد) ومادة (النظرية الاقتصادية) و (المذاهب الاقتصادية) . كما أنه كتاب مفيد للقاريء الذي يرغب في الاحاطة ببعض المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لسماعها يوميا وتتناقلها الأخبار باستمرار .

واخيرا لا بد من تهنئة المترجم على النجاح الذي أحرزه في المحافظة على أفكار المؤلف واسلوبه رغم الصعوبات التي تعترض عادة تحقيق هذه المهمة عند الترجمة من لغة الى اخرى . الا انه من جهة أخرى قد يكون من المستحسن لو أن المترجم قد أضاف بعض الشروح والملاحظات من عنده لبعض الاحداث والأفكار والأسماء غير المألوفة عادة للمبتدئين في علم الاقتصاد أو لغير المختصين فيه .

فوزي القيسي

القسم الأوّل

تمهيد

عندما سئل فان جي كونفوشيوس :

« ما البشرية ؟ »

أجاب السيد :

« هي ان تحب الناس »

وعندما سئل :

« ما المعرفة ؟ »

كان الجواب :

« هي أن تعرف الناس »

كتابة في مقبرة لمعبد صيني كما ترجمتهـــا نورا والن في كتاب (بيت المنفى) من كتب بنكوين المحدودة ، ١٩٣٨ ، ص ١٠٣ .

المقدمة

التقيت قبل عدة سنين بأستاذ بارز في اللغة الانكليزية ، وعندما قدمت اليه قال : « أنت اقتصادي ؟ يا له من موضوع ، لقد رسبت به في الكلية • والشخص الذي علمني هذا الموضوع قد برز فيه ، ثم علمت بعدئذ أنه من ألذ المواضيع طرأ » ••

فكرت في هذه العبارات طويلا ، فجمعت المواد المطلوبة لكتابة مقدمة في هذا الموضوع تتحاشى المفاهيم المعقدة ، ولقد أردت ان اسميه « علم الاقتصاد للذين رسبوا به » وها أنا ذا وقد أتممت كتابة الكتاب، لا أراه خاصا بالذين رسبوا به،انه لهم على كل حال ولكنه أيضا لأولئك الذين لم يدرسوه ، اما لانهم لم يذهبوا الى الكلية أصلا ، أو لأنهم كانوا يهابونه ، أو لأن لديهم عقدة نقص تجاهه كما هو شأننا بالنسبة للرياضيات •

ولقد كتب الكتاب أيضا للذين أرادوا سد النقص الذي لديهم ، بواسطة قراءة الكتب ، ولكنهم لم يحصلوا على بغيتهم من الكتب المبسطة ، أو أزعجتهم الكتب المعقدة • أجل ، لقد أردت كتابة كتاب للناضجين الشغوفين الاذكياء ، ذوي الرغبة الملحة في تعلم النظرية الاقتصادية غير أنهم لم يتمكنوا من فهمها ، فهو كتاب يعطي القاريء بضع ساعات سعيدة مع هذا «العلم المتشائم» (DISMAL SCIENCE) كما قال كارليل ، بل انه كتاب كتب للعقول الباحثة •

وبالطبع توجد بضعة كتب على هذه الشاكلة في السوق ، كما توجد قلة من الكتب المدرسية الممتازة • ولكن أحسنها ربما يبدو للقاريء العادي طويلا جدا وشاملا • ومن ثم فان جميعها موضوع ليلائم حاجة كلية ما كأن يكفي لتغطية (٩٠) ساعة من السنة الدراسية ، أو عدة من

الفصول مساوية لذلك . ولكن هذه المتطلبـــات تختلف عن حاجة المواطنين البحاثين ذوي الاعمار التي تتراوح ما بين الثامنـــة عشرة والثمانين . كما توجد أيضا بضعة كتب مبسطة جدا ، موضوعة للقاريء العادي ، سهلة في القراءة ولذيذة احيانا ،. وان مميزاتها هذه مصدر لنقصها اذ انها كتب متحيزة . ومن طبيعة المؤلفات اذا كانت كذلك أن تكون شيقة وذلك لأن الكتّاب يحاولون فيها توضيح الشعارات المعقدة، أما علم الاقتصاد فانه بحد ذاته ليس علما يجب أن يدرس بروح العلم ، أو بروح الجدل .

تتميز بعض الكتب الممتازة ، وكذلك كثير من المقالات في نظر القاريء العادي بكونها وصفية تصف النظـــام الاقتصادي والمشاكل المعاصرة ،. انها تستهوي القاريء ، ولكنها على كل حال وصفية ..

كتابنا هذا يتناول النظرية الاقتصادية وليس المشاكل المعاصرة ، والفرق بين الاثنين ليس كبيراً ولكنه من المؤكد أن هناك فرقا بين الاثنين. ان هذا الكتاب يركز على الغموض والحصافة والبصيرة الممتازة والنقاش الحاد الذي تتميز به النظرية الاقتصادية . وهو يهدف الى بحث ذلك الجانب من علم الاقتصاد الذي هو في العادة محير أو منفر أو مزعج للقاريء ، والذي يخيف الطلبة ويربي فيهم عقد النقص ، ويصرفهم عن ألذ موضوع في العالم ، والذي يجعل الاذكياء من الناس يرسبون فيه كالمدرس الذي التقيت به .

ولئن تمكن هذا الكتاب من جعل دراسة النظرية الاقتصادية أقل عناءاً للقاريء العادي ، فان من أسباب ذلك أنه لم يوضع حسب نظرية معينة ، وأني وان كنت في الماضي متأثراً بأســـتاذي المرحوم ويسلي ميشيل ولا زلت متحيزا بعض الشيء الى آرائه ، فلقد حاولت أن أعطي أصحاب النظريات المختلفة حقهم ، لذا فان القاريء لن ينفر من نظرية متخيرة معينة . والمزية الثانية في الكتاب أنه لا يدعي الا مركزا متواضعا

في سلّم المعرفة ، فقد درست النظرية الاقتصادية وكتبت عنها وكأنها من العلوم المكتملة أو ذات الحقيقة الأبدية ، ولكي يتمكن القاريء الذكي الذي يملك نوعا من المعرفة العلمية بكل سهولة من ملاحظة الفرق بين الأسلوب العلمي المتبع في كتابة علم الاقتصاد والاسلوب المستعمل في كتابة الفيزياء أو الكيمياء ، ولربما يستنتج القاريء بأن علم الاقتصاد يحاول ادعاء العلم ، أو انه فَقَدَ خيط البحث العلمي ولم يتمكن من الحصول عليه ثانية ، ومن ثم يصبح القاريء في وضعية فشل اذ النتيجة التي وصل اليها غير مشجعة . اني وضعت الفرضية الأساسية ــ والتي هي غير قاسية ولا مغايرة لوجهة النظرية العامة ــ بأن علم الاقتصاد ليس علما بل انه نوع من الفلسفة والبحث عن كيفية تمكن البشرية من الحصول على البضائع . ان هذه الفرضية تشجع القاريء في مهمته ما دامت قد تغيرت الآن من محاولة تعلم نظام صارم عن الحقيقة الى موازنة وجهات النظر المختلفة . انه الآن يحاول معرفة النظريات الاقتصادية المختلفة وليس نظرية خاصة واحدة ، فمن السهل والطريف معرفة التعاليم الواسعة للنظريات المختلفة التي تطورت لتوضيح كيف يتمكن الناس من الحصول على عيشهم . ان الذي ينفر ولا يشجع القاريء العادي موجود في بعض النظريات الخاصة كما هو الحال في بعض الكتب المدرسية والرسائل فان هذه وضعت عادة لطلاب المعرفة الذين لديهم حاجات أكثر من القاريء العادي .

لقد ساعدني كثير من النـــاس بمقترحاتهم التي قدمت لتهذيب المخطوط قبل طبعه ، منهم أصدقـائي وزملائي وبخاصـــة جون ابليث ، ايرل كونت ، جيمس فرانكلن هانت ، جورج نصبت ، فرانسس فاتون ، كوردن شلنك لومن كلية هاملتن ، وفرجل اكريسافوري من جامعة سيركيوس ، وكاركر كودرج من جامعة كولومبيا ، وهنري كلي سمث من كلية مشيگان ، وولفرد كروك من جامعة كولكيت . ان ادارة كلية هاملتن قد أعفتني من بعض الواجبات لكي أتمكن من تخصيص

وقت أكثر للكتابة .

ان ادارة مطبعة جامعة كولومبيا كانت اكثر من كريمة نحوي في ابدائها المساعدة لي . ولقد ساعدتني زوجتي في نواحي كثيرة صغيرة وكبيرة وانه من الصعوبة أن أعرف من أين أبدأ بدفع كل هذه الديون ، فهي كالديون العامة (انظر الفصل ١٦) التي لا يحتمل أن تدفع أبدا .. من الواضح ان الاسماء التي ذكرتها أعلاه لا تتحمل أية مسؤولية لما هو موجود في الكتاب انما أنا وحدي الملوم على ما يستحق اللوم .

كلنتن ، نيويورك
اكتوبر ١٩٥١

التوقيع
جون كامبس

١

تعاريف أولية

ماذا يتناول علم الاقتصاد وكيف تدرسه ؟ غالبا ما يعرّف علم الاقتصاد بأنه علم الثروة أو دراسة « كيف تتمكن البشرية من الحصول على عيشها ؟ » مثل هذه العبارات مفيدة ولكنها عامة ، اذ عندما نخطو الخطوة الثانية نواجه بعض المصاعب عند تعيين المقصود من علم الاقتصاد ، لأن الاقتصاديين مختلفون في مجال علمهم هذا وفي طبيعته ، وان محاولات التخصيص في هذه النواحي قد جلبت الكثير من الاعتراضات من المدارس الفكرية المختلفة .

ان التعاريف الواسعةهي الوحيدة التي يمكن الاتفاق عليها ،كالتي ذكرت أعلاه أو التعاريف السطحية مثل « ان علم الاقتصاد هو ما يرغب الاقتصادي في الكلام عليه » .

لربما يتشاءم القاريء عند دراسة علم تظهر الاختلافات فيه منذ البداية فظنونه هذه ليست بدون أساس ولكن يجب ان لا تمسكه عن الاستمرار في البحث ، اذ لا تزال توجد اختلافات في الآراء في كل من علم الفلك والفيزياء والكيمياء والاحياء ، فعلم النفس لا يزال « حراً للجميع » . ولا يوجد حقل من حقول المعرفة معروف للجميع بحيث يتكلم جميع علمائه بالاسلوب نفسه ، فعملية الوصول الى نتيجة متوازنة تتطلب أحيانا استعراض شهادات متناقضة . ان التأكيد على الاختلافات يجب ان لا يغير حقيقة ان كل العلوم بضمنها علم الاقتصاد ،

تتفق على أشياء كثيرة ، اذ توجد الى جانب الحقائق التأريخية والوصفية، حقائق اقتصادية ـ لا يقع عليها اختلاف جوهري ..

أرجو ان لا يكون العبء الذي يوضع على القارىء ثقيلا عندما يطلب منه أن لا يعطي الاحكام السريعة وأن ينظر الى بعض النواحي بوجهات نظر مختلفة .

من المدارس المعاصرة البارزة من تنظر الى علم الاقتصاد على أنه دراسة ماذا يحدث عندما نحاول ملاءمة الاشياء النادرة مع الحاجات المتكاثرةللبشرية . ان معظم الاشياء التي تستحق الاقتناءنادرة ـ ماعدا الهواء الذي نتنفسه ـ لأن لها سعراً ولأنها غير متوافرة بكميات كثيرة. حتى الأشياء المألوفة كالحصى والرمل فهي نادرة طالما يدفع البناءون ثمنا لها . ولكن التفاح المعطوب بثلاث ديدان كبار واربع ديدان صغار على الرغم من كونه نادراً فالاقتصادي لا يعده نادرا طالما لا توجد حاجة لمثل هذا النوع من الفاكهة .

ان اقتصاديي الندرة هؤلاء أتباع كبار لمعرفة كيفية تكوين الاسعار ، اذ في المجتمع الرأسمالي تعين الاسعار كيفية استعمال البضائع وتوزيعها . فاذا كان الفحم الحجري « ماسا » حقيقة ويُسعّر كذلك فأنه في هذه الحالة لا يحرق ،واذا كان الذهب رخيصا كالاخشاب فبالامكان حينئذ استعماله لتغطية السطوح وعمل أسلاك الشبابيك ، وتعيّن الأسعار أيضا من يحصل على البضائع ، اذ أنها في المجتمع الرأسمالي الوسيلة الاساسية للتقنين . يشار الى نظام الاسعار على أنه طريقة « التقنين بالجيوب » ان الذي « يملك السعر يتمكن من اقتناء الاشياء واستهلاكها بكثرة ، أما الذي لا يملكه فيجب أن يقبل باستهلاك مقتّر فيه » ..

من بين المدارس الأقل نفوذاً تلك التي تنظر الى دراسة التصرف بالبضائع النادرة على أنها دراسة محدودة ، فبعض أعضاء هذه المدرسة

يركز انتباهه على الشرائع الخلقيـــة والسلوك التجاري والمؤسسات الاجتماعية والاطار القانوني تلك التي نحصل بظلها جميعا على غذائنا وكسائنا . يدرس هؤلاء النظام الاقتصادي ـ الرأسمالي مثلا ـ الهدف والطريقة التي يدرس بها عالم الاجناس هنود « الكلماث » أو أية قبيلة بدائية أخرى في أية جزيرة من جزر بحر الجنوب . انهم يسألون أسئلة لها علاقة بعيدة مع التصرف بالبضائع النادرة . فعلى سبيل المثال هل ان الدورات التجارية لا بد منها في مجتمع كمجتمعنا ؟ مثل هذا السؤال يتناول نواحي أعمق مما يبدو في الظاهر . ان هذه المشكلة تذهب الى نواح نفسية ، فتسأل فيما اذا كان من الممكن للذين دربوا منذ الصغر على أن يحصلوا على النقود والارباح بتدريبهم على ما يجلب الاستقرار للاقتصاد الوطني . معظم هؤلاء الاقتصاديين يهتمون بمفهوم التطور أو التغير الذاتي ، وهذا يشبه التاريخ ولكن نظرتهم التأريخية الى الأجور هذه تشابه مثلا تاريخ كيفية تكوين النظام الشمسي أكثر من كيفية معاملة الملكة اليزابيث مقاطعة الايسكس . يبحث هؤلاء في انه كيف ولماذا تطورت البشرية من اقتصاد بدائي الى اقتصاد تجـــاري ، ومن اقتصاد اقطاعي الى اقتصاد مركنتالي تجاري ، ومنه الى رأسمالي ، ومن رأسمالي الى ... ماذا ؟ الفكرة الاساسية هنا هي الناس عندما يراعون مصالحهم فيخطون خطوات منطقيـــة فيرون أنفسهم في مأزق مزعج فيضطرون حينئذ الى عمل شيء ليس بالسهل ، هذا الشيء ربما يكون هجرة أو تغييرا في المهنة أو تطورا .. هذه جميعا على كل حال ليست بالأشياء السهلة والمفرحة ، وذلك لأن فترات التغيير تتقدم بسرعة أكثر مما يتمكن الانسان من التكيف لها . وكمثال بسيط على ذلك عندما تجد منطقة زراعية تحولت أرضها الى صحراء يواجه القاطنون مشـــكلة الخضوع لآراء (هوبسن) بأن ينضموا الى جماعة (أوكيز) أو أن يخضعوا الى سياسة زراعية لوزير زراعة نشيط . لقد علل فلادمير سمنجوفيج سقوط روما بتحول التربة ، وكذلك عللت هاريت برادلي حركة الأسيجة في بريطانيا ، فالزراع البريطـــانيون كانوا ماهرين في

مهنتهم بحيث أجبروا على عدم الاستمرار في الزراعة وتحولت المزارع الى مراع .

هذه أمثلة يسيرة وفي فصل لاحق سوف نرى كيف استعمل ويزلي ميشيل الفكرة نفسها تقريبا لتعليل الدورة التجارية ، فالذي قال ميشيل ـ لتيسير الفكرة هنـا ـ هو أن ما يعمله الناس بصورة طبيعية وقت الرخاء سيجلب الكساد التجاري وبالعكس . ان هذا المفهوم يؤدي الى اننا خاضعون لنظامنا الاقتصادي ، فهو الذي يدفعنا الى عمل الشيء السهل ، والذي في الامد البعيد ، ربما يكون شيئا رديئا ، هذا المفهوم يوحي بأننا يجب أن نقبل تطبيق المقيدات لأجل أن نخضع بدل أن تخضع المقيدات للنظام الاقتصادي . ولكن سرعان ما نكتشف كيف أن بعض هذه التقيدات رديئة ، نبدأ بالتفكير بأن هذه التقيدات تفسد وتشجع على الخضوع . وعلي الآن أن أتوخى السرعة في بحثي هذا تجنبا من تعرض القاريء للغموض في الوهلة الاولى ..

يوجد نوع خاص من الاقتصاديين يتبع نظريات كارل ماركس ، وآخرون يهتمون للرفاهية اليومية العملية اكثر من اهتمامهم بالنظريات ، وآخرون ينحصر اختلافهم في أسلوب العمل ، ومن بين هؤلاء من يحاول أن يجعل من المباديء العامة لعلم الاقتصاد معادلات ورموزاً رياضية كما هو الحال في علم الفيزياء .

اذن ، علم الاقتصاد يشبه حقل الفن فهنـاك الكلاسـيكيون ، والكلاسيكيون الجدد ، والانطباعيون ، والسرياليون ،.. ، فعلى الرغم من وجود تباين عظيم بين المدارس وأساليبها وتعاريفها ، فلا تتمكن من القول بأنه توجد اختلافات كبيرة في المشكلات التي نحاول حلها . ويتفق الاقتصاديون كلهم على ان التضخم والبطالة شيئان غير مرغوب فيهما ، فعلى ذلك يجب أن يدرسوا طرق اجتنابهما . كما توجـد نظم نقدية رصينة وأخرى غير رصينة ، فيسعى الاقتصاديون نحو ايجاد مقياس

للنقود الرصينة . ومن السهل على اقتصاديي المدارس المختلفة الوصول الى نوع معين من منهاج التنمية الاقتصادية لرفع مستوى المعيشة في أقطار متخلفة كليبيا وبوليفيا . ففي كثير من هذه الامور العملية يوجد اتفاق فيما بين الاقتصاديين عما يجب دراسته وعمله . والاختلافات الكبيرة الموجودة كما هو الحال في الدين والفلسفة والفن ، هي عقائدية .

واختصاراً لهذا الفصل نعطي بعض التعاريف لعلم الاقتصاد كما جاءت في كتب الاقتصاديين الكبار ، وتستعمل عبارة (الاقتصاد السياسي) القديمة للدلالة على مفهوم (علم الاقتصاد) في الوقت الحاضر .

والاقتصاد بصورة عامة هو فن اشباع حاجات العائلة بدقة .
فالاقتصاد للعائلة يشابه الاقتصاد السياسي للدولة (السير جيمس ستيوارت ١٧١٢ ــ ١٧٨٠) .

ويدعي كتاب الاقتصاد السياسي بأنهم يبحثون عن طبيعة الثروة وقوانين انتاجها وتوزيعها ، ويتضمن كذلك بصورة بعيدة أسباب الازدهار الاقتصادي أو التخلف لأي مجتمع بشري (جون سيوارت مل ، ١٨٠٦ ــ ١٨٧٣) .

ويتناول الاقتصاد السياسي المصالح المادية للشعوب ، فأنه يبحث كيف تشبع حاجات الطعام والملابس والسكن والوقود والغريزة الجنسية الى آخره وكيفية اشباع هذه الحاجات وتأثيرها على الحياة العامة وكيف ان هذه الحياة بدورها تؤثر على هذا الاشباع (ولهلم روشر ١٨١٧ ــ ١٨٩٤) .

وعلم الاقتصاد هو دراسة أساليب المجتمع في الاستفادة من الأشياء المادية (ثورشتاين فابلن ١٨٥٧ ــ ١٩٢٩) .

وعلم الاقتصاد يتناول دراسة تلك الصفة من السلوك الناجمة عن اشباع أهداف معينة بوسائل محدودة (ليونيل روبنز ، ١٨٩٨ ــ)

علم الاقتصاد علم اجتماعي يتناول سلوك البشـــر في المجتمعات المنظمة ، حقله الخاص سلوك المجتمعات البشرية في توفير الوسائل لتحقيق أهدافها المختلفة (ويزلي ميشيل ، ١٨٧٤ ــ ١٩٤٨) .

ولما كان يوجد بعض سوء الفهم عن العلاقة بين علم الاقتصـــاد والتجارة فلا بد من توضيح ذلك . فالتاجر ليس اقتصاديا والاقتصادي ليس تاجرا . وربمـا كـــان بعض التجـار اقتصاديـين ممتـازين مثـل كينز وريكاردون وكذلك قـــد يكون بعض الاقتصاديـــين تجارا حاذقين . ولكن العالمين ، عالم التجارة والاقتصاد مختلفان . صحيح انهما يتعاملان بالمواد نفسها من اسعار وتكاليف ، وطلب وعرض ، ونتائج المنافسة ، والصيرفة ، والضرائب .. الخ .. ولكن قد تعني هذه الامور أشياء مختلفة في القطاعين ، فان هم التاجر ان يجعل مشـروعه مزدهرا . اما الاقتصادي فيرغب في معرفة لماذا تزدهر الامة او المنطقة او العالم بكامله أو يتخلف ؟.

ويمكنني أن أعبر عن هذه الفكرة بصورة مجدية أكثر بأن اقول ان الاقتصادي لا يملك الرغبة في مشروع أو صناعة معينة ولكنه يرغب في الكل . أما التاجر فرغبته تتجه الى الحصول على النقود . ومن الطبيعي أن الاقتصادي يرغب كفرد في الحصول على النقود أيضا ، وبفضل وظيفة جيدة على وظيفة ضئيلة وأنه ربما رغب في كتابة كتب تباع على نطاق واسع ، وعندما يشتري أسهم شركة التلفزيون المتحدة يأمل أن ترتفع أسعارها خمسين نقطة في خمسين يوما ، شأنه في ذلك شأن أي مواطن آخر .. وهو كأقتصادي قد يبحث عن السوق المالية المربحة ، فلربما يرى في مثل هذه السوق ما يشير الى كساد سريع أو أنه يعتقد أن التوسع السريع في صناعة معينة لا يخدم المجتمع . وكأقتصادي أيضا يحاول دراسة السوق ككل ، فلربما يكتشف التطورات التي تجعلـه شخصا غنيا ، وربما يعمل التاجر الشيء نفسه أيضا . ودرجة اختلافهما في التمييز بين مصالحهما ومصالح المجتمع تعين درجة اقترابهما كأقتصاديين

أو تباعدهما كأقتصادي وتاجر • ففي الواقع معظمنا سواء أكان من عمال الحفر أم القسسه فاننا اقتصاديون في بعض النواحي وتجار في نواح أخرى • فاننا كتجار يسعى كل منا نحو رفاهيته وكأقتصاديين ننظر الى العوامل التي تجلب الازدهار للمجتمع كله ، ومن الممكن أحيـانا تحقيق النوعين من الازدهار ، وفي احيان أخرى لا يكون هذا ممكنا • فعمل التاجر هو الحصول على الربح ، أما كيف نحصل على الربح فهو ليس جزءاً من علم الاقتصاد •

هذه مرحلة ممتازة للرجوع الى ما كتبناه آنفا فيما يتعلق بتعاريف بعض المفاهيم العامة لعلم الاقتصاد بالمقارنة مع تعاريف التاجر • وربما كان مفهوم (المنافسة) من الحالات الواضحة جدا • ان التعريف الآتي قدم من قبل السيد ديفيد اوستن كصاحب سلطة ونشره في منشور لشركة فولاذ الولايات المتحدة •يستعمل التجار عبارة « المنافسة » لوصف سلوك بائعين او اكثر للحصول على سوق معينة[1] •

أما بالنسبة للاقتصادي فوجود بائعين فقط معناه غير مختلف عن المنافسة الكاملة ومثل هذه الحالة توصف عـــادة بالاحتكار الثنائي (DUOPALY) والتي تعني احتكاراً متكونا من بائعين •

وعندما يوجـد أكثر من بائعين بقليل فالحالة أيضا منافسة غير كاملة ، وتسمى هذه باحتكار القلة من البائعين (OLIGOPOLY) اما المنافسة الكاملة فلا توجد الا اذا كان هناك عدد كبير من البائعين والمشترين بحيث لا يملك أحدهم قابلية التأثير على السوق ــ هذا ما يقوله الاقتصاديون في الأقل عن المنافسة •

لا أدعي هنا بأن الاقتصادي هو المصيب والتـــاجر هو المخطيء فليس لشيء من هذا علاقة بالموضوع ، وكل الذي أبغي توضيحه هو

---

(1) "Business.. big and Small.. Built America" (New York, 1950) P. 70.

أن كلا من كلمتي التجارة والاقتصاد تستعمل في معان مختلفة ، ومن المؤكدأن التاجر يستحق كل عطفنا سواء أكان على صواب أم على خطأ،اذ أنه دائما في نضال مستمر للبقاء الذي كثيرا ما يجلب له سرطان المعدة وفي الاخير لا يحصل الا على لقب (محتكر القلة) .

في الحقيقة توجد فكرتان مختلفتان متضامنتان في بحثنا ، فالتاجر سواء أكان صغيرا أم منافسا (بالمعنى الاقتصادي) وسواء أكان كبيرا أم محتكرا فهو ضحية لكثير من التيارات والمتاعب . وهو كذلك معرض لمنافسة المعروضات والاختراعات الجديدة ، أو أي تغيير في الطلب ، أو دعاية مضرة به او ببضاعته ، وغير ذلك من الحوادث المحزنة الأخرى . في الواقع لا يوجد محتكر ــ حتى المحتكر الصرف بالمعنى المعروف ــ أعطي الاحتكار له بكل سهولة ، أو تمكن من الاحتفـــاظ به بدون تهديدات من الجهات المختلفة . ان مجرد الاحتفاظ بالاحتكار ، يحمل المحتكر على النضال المرير لأجل البقاء ، وهذا بحد ذاته يجعله يتوجس منافسة المنافسين . وبايجاز نقول ان نضال التاجر للاحتفاظ بما يملك والبقاء في وجه اللطمات التي تنهال من الجهات المختلفة ، تولد عنده حس المنافسة الصارمة .

أما الاقتصادي الذي ينظر من الخارج ، فيحاول النظر الى أشياء مختلفة لاغراض مختلفة ، فعلى الرغم من تفهمه للأمور وعطفه كفرد نحو التاجر وحيـــاته القاســـية فيجب عليه أن لا يعير لأحاسيسه أهمية ، وكأقتصادي يجب عليه أن يلاحظ الغرض والفرق بين كيان سوق تتميز بعدد قليل من البائعين وأخرى توجد فيها المئات والآلاف منهم ، كما هو الحال في أسواق البورصة . كما يجب عليه ملاحظة الفرق بين سوق تعتمد على الأسعار الواطئة وأخرى تعتمد على عناصر أخرى للمنافسة كعنصر الفخر والتباهي (سوق سيارات رولز رايز) أو مشروع معروف ، أو علامة مشهورة ، أو خدمة رسمية ، أو صفات غير وظيفية ، (كسوق

حنطة الفطور المقلاة التي يقال عنها بأنها ـ تتكلم ـ عندما نضع الحليب عليها) .

اذن فان عبـــارة (المنافســة) المستعملة من الاقتصاديـــين والتجار تعني تجاربا وشعوراً وملاحظات مختلفـــة . ان الذي يجلب الالتباس هو أن كلا منهما يستعمل العبارة نفسها للاشارة الى أشـياء متشابهة ، ولكنهما في الاخير يكتشفان بكل عجب أنهمـا مختلفان في المعنى .. هذه العبارة ليست العبـارة الخادعة الوحيدة ، فالتكاليف أيضا من العبارات الخادعة وكذلك الحال بالنسبة لعبارات الريع والأرض ورأس المال ، فان هذه وغيرها كثيرا ما تعني أشياء مختلفة في عالمي التجارة والاقتصاد .

هذا ما يكفي لمعرفة مجال علم الاقتصاد وملاحظة الفرق بينه وبين التجارة ، ومقدمتنا هذه تحتاج ـ كما تتضمن جملتها الاولى ـ الى جواب على سؤال آخر هو : كيف تدرس علم الاقتصاد ؟ فبالتأكيد لا ندرسه في المختبر ، فهل يجب علينا القيام بدراسات حقلية ، كما هو الحال في علم النبات ؟. وبديهي ان انابيب المختبر والمجاهر والموافـد لا تستعمل في هذا العلم ، اذن ما هي أساليبه ووسائل البحث فيه ؟.

ان الاسلوب الكلاسيكي ـ وليس من الضـــروري الاسلوب المثالي لدراسة الموضوع وعلى القارىء أن يصل الى نتيجته الخاصة بهذا الشأن ـ هو ما يسمى بالأسلوب المجرد (ABSTRACT METHOD) . انه الاسلوب الذي يفترض مبدئيا أننا نعيش في مجتمع اقتصادي كفء وكامل المنافسة ، ولكن على حين غرة وضع نظام ضريبة دخل عالية ، فعلينا أن نستنتج تأثير هذا المؤثر الجديد على المجتمع الكامل . يستعمل أحيانا شكلا هندسيا للتوضيح ، كما هو الحال في الشكل رقم (١) . لقد وضعت منحنيات العرض والطلب لاخبـــارنا عن تغييرات السعر ويكوّن اثنان من المنحنيات خطين مستقيمين . ويعـــد الرياضي الخط

المستقيم نوعا من المنحنيات . لذا من المقبول أن تتكلم عن الخطوط في الشكل على عدها منحنيات .

لا يفهم معظم القراء في هذه المرحلة الشكل بصورة مضبوطة ، او ماذا يقصد بالاسلوب المجرد ؟. فمشكلة الأسلوب والأشكال الهندسية تلاحقنا على مر الطريق . كانت دائما توجد معارضة ضد استعمال الأسلوب المجرد في الاقتصاد النظري . ان هذا الاسلوب قد شاع بين الانكليز فيما بين ١٨٦٠ ــ ١٩٠٠ ، ولكن عارضته المدرسة التأريخية الألمانية . واعتقد الألمان بأن دراسة الظاهرة الاقتصادية السابقة (الماضية تاريخيا) ستوفر جبلا من الحقائق وبالاستنتاج العلمي سيعطي هذا الجبل الكثير من العموميات والمباديء والقوانين . ولكن في الواقع ان هذا الجبل تمخض فولد فأرا . لقد نحت المدارس الاخرى المنحنى نفسه ولكنها كانت متفقة بمعارضتها للاسلوب المجرد .

لربما كان أقوى حافز معارض للأسلوب المجرد هو ظهور عدد غفير من الاقتصاديين الرياضيين الذين استعملوا أساليب مختلفة تعتمد على الوصف والاحصاء . فالأساليب الاحصائية استعملت للحصول على جداول كالموجود أدناه والتي تحتوي على معلومات مهمة لعلم الاقتصاد في سنة ١٩٢٩ :

٣٣ بالمائة من متسلمي الدخول تسلموا دخلا قدره ١٥٠٠ دولار أو أقل .

٣٠ بالمائة من متسلمي الدخول تسلموا دخلا تراوح بين ١٥٠٠ دولار ــ ٣٠٠٠ دولار .

٨ بالمائة من متسلمي الدخول تسلموا دخلا تراوح بين ٣٠٠٠ دولار و٤٥٠٠[1] دولار .

٣٠ بالمائة من متسلمي الدخول تسلموا دخلا أكثر من ٤٥٠٠ دولار .

(١) ماخوذة من M. Leven, H. G. Moulton and C. Warburton, America's Capacity to Consume (Washington, D. C., 1934).

يميل الانسان الى النظر الى التجارب الحقلية على أنهـا مصادر مثرة للاقتصاد النظري • لا تتمكن نكران الأهمية النظرية لعلم الاحياء التي جاءت بها السفرة الحقلية التي قام بها (شارلس دارون) عبر البحار في مركبه البيجل ، ولو اننا نعترف بذكاء دارون اكثر من اعترافنا بأهمية سفراته • ولكن التجارب الحقلية قليلة الاســـتعمال من قبل النظريين في علم الاقتصاد •

فمعظم المختصـين في علم الاقتصـــاد بأتصال مباشر مع حقول اختصاصهم باسلوب يشبه التجارب الحقلية ، فالاقتصاديون المختصون بمشاكل العمـل ، لهم معارفهم من بين رؤســـاء النقابات والعمال ، وهم يسهمون في حل نزاعات العمل ويحضرون اجتماعات نقابات العمال ومؤتمراتهم • ومعظم المختصين في اقتصاد النقل والضرائب والزراعة والتجارة الخارجية والضمان الاجتماعي وغيرها لهم اتصالاتهم الخاصة مع الموظفين أو الافراد الذين يقومون بمثل هذه الاعمال في الحقول المختلفة •

ان ملاحظاتنا السابقة على أساليب دراسة علم الاقتصاد لها علاقة بالمسائل الواضحة ، فمعظم هذه الأساليب في أغلب العلوم الاجتماعية تتميز أصلا بالتعقيد وعدم الصراحة • ويوجد مجال كبير للكتابة عن هذا الموضوع، اذ ان معظم ما هو موجود تحت هذا العنوان جدلي وأولي • لا يدرس الانسان عادة بصورة مضبوطة ما هو قريب منه • ويواجه طلاب الأسلوب الاقتصادي صعوبة في دراسة شيء قريب متصل بحياة كل فرد، ومرتبط بالطعام والكساء والمسكن ، ورفاهية أطفاله وضمان شيخوخته• فاذا كان (جون سميث) قد احتاط لشيخوخته فأي اجراء يهدد قيمة ماهيته في المستقبل سيناط اليه وكأنه اجراء اشتراكي ، وعمل قرصنة وغير سليم اقتصاديا وغير خلقي ولو أن مثل هذا الأجراء سيسهم في الأمد البعيد في زيادة ازدهار المجتمع •

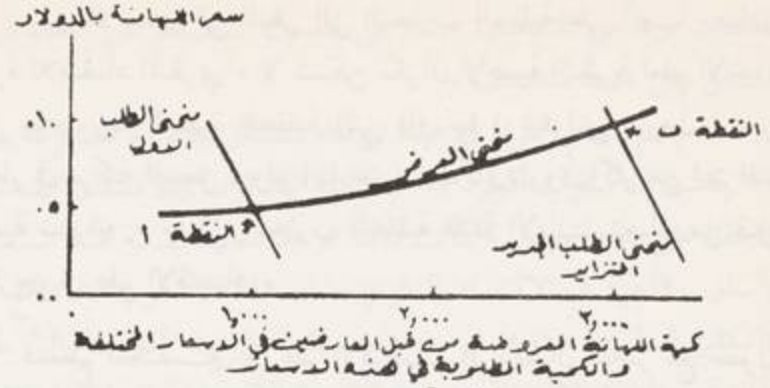

شكل رقم -١-

النقطة أ : عندما يلتقي العرض والطلب هنا فالسعر هو خمسة سنتات لكل لبرا من اللهانة وكمية العرض تساوي ١٠٠٠ لبرا . ويمكن ايجاد السعر خمسة سنتات بواسطة قراءة الرقم على الجهة اليسرى من نقطة التقاطع . ويمكن قراءة الرقم ١٠٠٠ لبرا بواسطة قراءة الرقم اسفل نقطة التقاطع .

النقطة ب : عندما يزداد الطلب نقوم برسم منحنى طلب جديد الى الجهة العليا واليمنى من المنحنى الاول . والمنحنى الجديد يقطع منحنى العرض في نقطة تشير الى ان السعر الجديد هو عشرة سنتات وفي هذا السعر الجديد الملائم يعرض المنتجون ٣٠٠٠ لبرا .

ان الاسلوب الاقتصادي في هذه الناحية لم يجتز بعد مرحلة التطور التي كانت عليها العلوم الطبيعية وقت فرنسيس بيكون في سنة ١٦٢٠ ، وهنا يجب علينا الاعتراف بالأصناف الأربعة للاصنام كما وضعها بيكون ، أو الأفكار التي تجعل العقل متحيزاً في المراحل الاولى من التفكير العلمي ، فمعظم الأفكار الخاطئة في علم الاقتصاد لربما ظهرت نتيجة لتحيزنا نحو طبيعة الانسان ، أو ظهرت نتيجة لمنزلتنا الشخصية ، أو ما هو محيط بنا أو نتيجة لما نستلهمه من أحاديثنا العامة وما يأتي من التقاليد والخرافات .

كما أن كثيراً من الطلاب يجلب الى علم الاقتصاد الجمود أو

التحيز نحو الطوبائية (Utopia) « المجتمع الفاضل الخيالي » ، اذ يعتقد هؤلاء بأن وظيفة علم الاقتصـــاد هي خط طريق واضح نحو الحصول على يوم عمل متكون من أربع ساعات ، وأسبوع عمل يتضمن خمسة أيام ، أو استخدام كامل ، وضمان من المهد الى اللحد ، وسلام عالمي ، ومساواة تامة بـــين الجنس والاجناس ، وأخوة بين الارض والانسان • مثل هؤلاء قد أضروا بعلم الاقتصاد • وعلى الرغم من ذلك فان هؤلاء قد ساعدوا الاقتصاديين في أن يتذكروا بأنـه لا يوجد علم ــ حتى الفيزياء والفلك والكيمياء ــ يدرس بدون هدف انساني •

ويوجد طلاب آخرون جاؤا الى علم الاقتصاد بجمود أو تحيز المحافظين • ليس من السهل تعريف أهـــداف المحافظين كما هو الحال بالنسبة للطوبائيين • فمن المؤكد أنهم لا يرغبون بالاحتفاظ بكل شيء موجود ، اذ ان معظمهم يرغب في التخلص من جون لويس (زعيم عمالي)، وضرائب الدخل العالية ، وميزانية الحكومة السلميـــة التي قاربت الخمسين بليون دولار • وكما يبدو حتى في الأيام الغابرة حين لم تكن توجد مثل هذه الاشياء كان للمحافظين قائمـــة ببعض الأمور التي لا يفتقدونها فيما اذا قضي عليها • ربما كان جوهر المحافظين طوبائيـا أيضا ولكن طوبائيتهم هذه موجودة في ماض مثالي • او لعلها نظرة أبويـة (Patriarchal) نحو الأمور تفترض أن مصالح المجتمع متصلة بصورة ودية مع مصالح الزعماء الاقتصاديين والسياسيين • اننا لا نؤكد اية وجهة نظر على القاريء ،فكل ما في الأمر أن تحيز المحافظ ، مهما عرفناه ، لم يسهم في تقدم علم الاقتصـــاد • وعلى الرغم من ذلك ان فلسفة المحافظين قد حددت بصورة مشكورة حرية استعمال بعض طرائق العلاج التي وان كانت قاسية وصلبة ولربما تقتل ، فانها تشفي •

فكثير من الطلاب أدخلوا في دراسة علم الاقتصاد بعض العوائق على شكل حقائق ناقصة ورثوها عن آبائهم • ولربمـا تعيق مثل هذه الحقائق تقدم عملية الفهم وتبقى مع الطالب على الرغم من وضوح كثير

من الأشياء فيما بعد . فعلى سبيل المثال هناك كثير ممن يعتقد بأن قانون العرض والطلب ـ القانون التقليدي ـ هو الذي يعين السعر ، ولا يتمكن أحد من اللعب به ، والا أربك جميع الأمور . ان مثل هذا الرأي لا يقبله الاقتصادي ، على الرغم من أن قوى العرض والطلب تلعب دورها في تعيين الأسعار اذ يتحفظ الاقتصادي كثيرا في استعمال عبارة (قانون) . علاوة على ذلك فالاستعمال الناجح لمثل هذا القانون قد أدى دائما الى نوع من النتائج المقبولة . فالمحتكرون يحدون من العرض والمعلنون يزيدون من الطلب وأي مزج بين العمليتين تأتي بنتائج مقبولة وبدون ارباك . ولكن ليس من السهل ان نفهم كيف تعمل قوى العرض بحيث يكون بأمكاننا أن نعطي تعليمات شاملة سريعة . فسوف يتعلم القاريء أن كلا من الطلب والعرض يتغيران بصورة غريبة حتى يعطيا نتائج مقبولة . ومما لا شك فيه أن كثيراً من هذه الحقائق الناقصة قد عم استعمالها من قبل الاقتصاديين أنفسهم ، ولكن يجب أن يقال بأن هذه (الحقائق) هي أخطاء أو أغلاط أكثر من كونها (تحيزا) .

ومن العوائق الثابتة التي واجهت دراسةعلم الاقتصاد رغبةالانسان في الحصول على مهرب . فاذا أخذنا أية صحيفة يومية في أي وقت كان قد نجد من يضع اللوم على حزب الديموقراطيين أو الجمهوريين في ارتفاع أسعار اللحم أو انخفاض أسعار المنتجات الزراعية ، فلقد قال أحد النقاد « الخزينة المركزية ولجنة البنك الفيدرالي هي المشجعة على التضخم النقدي » كما ذكرته جريدة الهيرالد تريبون في نيويورك (الثالث من اكتوبر سنة ١٩٤٨) . وفي يوم آخر ذكر ان الارتفاع الثالث في مستوى أجور العمال هو الذي حطم البلاد . وقبل ذلك بيوم قيل أن الاحتكاريين الجشعين هم المسؤولون . ومن يدري فلعل سببا آخر سيختار كتعليل وحيد لبعض المساويء الاقتصادية .

يجب على علم الاقتصاد وكذلك العلوم الاخرى لأجل أن تعطي أحسن النتائج ، أن تنظر الى الحوادث على أنها نتائج لعمليات ، أحيانا

عمليات تفاعلية ، وليس كنتيجة لأسباب معينة ، فان اسباب التضخم مثلا آلاف العوامل تفاعلت فيما بينها فأنتجته ، وليس هو نتيجة لكون اتحاد الصناعيين الاميركيين مسيطراً عليه من انـاس جشـعين يهمهم الربح فقط ، أو لجهل المسيطرين على نقابات العمال ، أو لأن أعضاء مجلس ادارة المصارف الفيدرالية هم خدم لموظفي الخزينة المركزية أو الوول ستريت ، فالنظام الاقتصادي لا يشبه الماكنة بل انه أكثر شبها بالشجرة النامية . فالتطورات هي نتيجة نمو ،وليست ناجمة عن تحريك زر معين.

من المزعج للناس العاديين أن لا يتمكن الاقتصـادي أحيانا من مساعدة من يبحث عن الأسباب . فمن المؤكد أنه من المريح أن تذكر أسباب معينة وكذلك يشار الى تلك التي تسيء الى عالمنا الاقتصادي . اذ توجد ، مما لا شك فيه ، دائما بعض الأسباب وخاصة ما كان منها موجودا خارج النظام الاقتصادي . فالجفاف يسبب المجاعة في الصين ، والطاعون يسبب ارتفاع الأجور . والحروب تؤدي بالدول المتقـدمة اقتصاديا أن تتخلى عن قاعدة الذهب على الرغم من أن هذا التخلي قد سببته عوامل عديدة علاوة على الحرب . ولكن معظم الحوادث التي نركز عليها قد تسببت عن عوامل عديدة معاصرة قد تكون جذورها ممتدة في أعماق الماضي السحيق . ولذا كان من الصعب تفسير الحوادث الاقتصادية بما فيها ما كان بسيطا ومما (يسعد) الاقتصاديون تمكنهم من اكتشاف القليل من الأسباب العديدة أو بعض العلاقات الموجودة بينهـا .

ان خطة هذا الكتاب هي أن تعالج بعض الصعاب التي ذكرتها . فسوف نشرح ونوضح كلا من نظريتي الطوبائيين والمحافظين الاقتصادية، وسوف نذكر بأنه لا يمكن أحيانا من فهم نظرية معينة ما لم يستعد القاريء الى التغاضي عن تحيز معين ، وأني لارجو أن لا يشعر القاريء باهانة اذا طلبت منه هذا المطلب ، فهدفي هو ليس الدلالة على خطأ بل هناك كثير من المصائد يجب الاحتراس منها .

في هذا الفصل وصلنا الى تعريف لعلم الاقتصاد والوصول اليه ولو بدون فهمه وهو كل ما نحتاج اليه ، اذ ان أي تعريف قصير لعلم الاقتصاد لن يرضي أي انسان . لقد تكلمنا عن أساليب دراسة هذا الموضوع والعوائق التي تواجهنا . وقبل الدخول في النظرية الاقتصادية لا بد من النظر الى بعض المميزات الرئيسة لعالمنا الاقتصادي .

٢

عالم فقير وعالم غني

وهدف هذا الفصل النظر الى بعض المميزات الرئيسة لعالمنا الاقتصادي ، فعددنا في هذا العالم يبلغ بليونين وربع بليون نسمة تقريبا، وكل منا يحاول الحصول على غذاء كاف للبقاء ومسكن للنوم وبعض الوقاية من الحر أو البرد أو المطر وبعض الحاجيات المادية التي تساعدنا على انجاز بعض الأهداف غير الملموسة كالحب والعبادة والوصول الى لحد محترم .

فكيف نعمل ذلك ؟ للاجابة نقول باديء ذي بدء اننا نعمل ذلك ببعض التنظيم الاجتماعي اذ لا يوجد اليوم كثير من الأحياء من أمثال روبنسن كروسو . اننا نعيش بمساعدة الآخرين وكذلك هم يعيشون بمساعدتنا . وهذا الارتباط البشري ليس خاليا من المساوىء ، اذ ان أي اضطراب اقتصادي في أي جزء من أنحاء المعمورة قد يجلب النقمة على الأجزاء الاخرى بصورة مباشرة أو بسلسلة طويلة من الأسباب والنتائج وقليل منا من يتمكن من رؤية كل حلقاتها . فان ما يحدث في بعض الولايات الاميركية قليلة السكان والغنية بمعدن الفضة قد يجلب الفقر لبعض المجتمعات الصينية . لذلك فان مصيرنا كبشر مترابط وليس

هناك من يحصل على عيشه بمفرده حتى المتوحش لا يحصل على عيشه بمفرده اذ انه بدوره يعيش بمساعدة غيره .

والشيء الثاني هو اننا نعمل ذلك بمؤسسات وطقوس وتكتلات وشرائع ، والشريعة معقدة . فبعض الناس يسمح له أن يأكل لحم الخنزير ، وآخرون محرومون منه . فلحم الأنسان أو الحيات المطبوخة تأكل في مكان ولكن لا يسمح بها في أماكن أخرى . فمن المألوف أن لا تطالب غريقا أن يدفع عشرة دولارات ثمنا لانقاذه من الغرق بل من المألوف أن تطالب جائعا ومفلسا أن يدفع ثمنا للخبز الذي يحتاج اليه . مثل هذا الشرع الذي هو في الواقع جزء من العرف أحيانا ومن القانون في أحيان أخرى آخذ بالتطور منذ زمن طويل . ولقد لحق الكثير من القواد ورجال الدين والفلاسفة وغيرهم عناء كبير في تكوينه ، وهو كالاخلاق يتغير بتغير الزمان والمكان .

وتقسيم العمل مبدأ عام ثالث يميز مجتمعنا الاقتصادي ، وروح المبدأ هذا هو أن القليل منا يقوم بكل الأعمال لسد حاجاته ، اذ أننا لا نصنع مضارب الكرة أو نقوم باستخراج الفحم بأيدينا . وفي الواقع ما عدا الفلاحين فقليل منا من ينجز كل الاعمال من البذرة الى الثمرة . وهنا أيضا ، في الحقول الصغيرة ، يوجد نوع من تقسيم العمل بين الفلاح وزوجته واطفاله يقومون أيضا ببعض الأعمال السهلة . أما في المعامل كما هو معروف ، فلا يوجد من يقوم بالعملية الانتاجية بأكملها ، اذ يصرف العامل كل وقته اما في التثقيب أو تنظيف الحواشي الخشنة . وتقسيم العمل هذا موجود داخل المعمل الواحد وبين المعامل والولايات والدول .

وتقسيم العمل ينجز بنوع من المكافأة أو التبادل . اذ لا يوجد عامل يصرف كل وقت شبابه في شد (البراغي) اذ لا يوجد ضمان بأن عمله ـ غير المجدي اذا أخذناه بصورة منفردة ـ يمكن

تبديله بمسكن وملابس وطعام • ان المكافأة أو التبادل في مجتمعنا ، وليس من الضروري في كل المجتمعات ، تتطلب وجود نقود وأسواق وشرع ينضم عملية التحويل •

ان ما ذكرناه عن المجتمع البشري وشرائع العمل الاقتصادي وتقسيم العمل وتحويل البضائع ليس كل الذي يجب أن يتوفر في النظام الاقتصادي المتطور (وضمن ذلك اقتصادنا) لكي توحي ببعض المستلزمات الضرورية لحياتنا الاقتصادية • واختصاراً لما ذكرناه نقول : لأجل ان نعيش فلنخصص وقتنا جميعه لعمليات معينة لحساب الآخرين ولنا الثقة التامة بأن هؤلاء سيكافؤننا حسب الشرائع الموجودة بما نحتاج اليه من الحاجيات التي لا ننتجها •

ان نمط معالجتنا للموضوع ناقص بدون ذكر عنصر مهم آخر • قليل من الأنظمة الاقتصادية تملك الكيان التعاوني الذي ربما كانت الجمل السابقة موحية بوجوده • فالمجتمعات المتقدمة تميل نحو الروح الاعتدائية التي تأتي بسهولة للبشر ، والتي تحمل معها كل معالم القسوة والظلم • فالقبائل الرحل حاولت دائما السيطرة على المجتمعات الزراعية المستوطنة لا لأجل استعبادها فقط بل للتمتع بما أنجزته الأجيال السابقة أيضا • فالقبيلة الافريقية (الكبنج) ، معروفة بأنها من القبائل الرحل ، ولكنها تستعمل الكلمة نفسها للدلالة على الذهاب الى العمل أو الحرب ، والهدف في كلتا الحالتين هو الحصول على ماشية[1] • لقد أغتصب أجدادنا الولايات المتحدة من الهنود وكان الحصول على العبيد من المهام البشرية القديمة في التاريخ ، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم اذا ما آمنا بالقصص التي تحدثنا عن معسكرات الاعتقال الروسية • وعبودية هتلر معروفة للجميع ، والسفرة الاولى التي قامت بها شركة الهند الشرقية كانت مدعمة بمدفع لكل ثلاثة عشر طن من الحمولة ، ولقد اغتصبت عند

---

(1) Paul Einzig, Primitive Money (London, Eyre and Spottiswoode, 1949). P. 128.

الرجوع حمولة توابل من باخرة برتغالية بدلا من شرائها من الهند .. والأخذ بدلا من الصنع عادة بشرية أصيلة ، ولا يوجد نظام اقتصادي خال منهـا .

ولكن الأخذ يتطلب عملا ، وفي كثير من الاحيان يكون عملا خطرا وفيه الكثير من القسوة ولكن الأخذ ليس عملا داخلا ضمن مفهوم تقسيم العمل الذي يوحي بالأخاء والتعاون المثمر بين البشر . أما كيف نعامل مثل هذا العمل الاعتدائي فكان من المسائل التي شغلت النظرية الاقتصادية وكما يبدو انه كثيرا ما أهمل ، أو عولج معالجة لا جدوى فيها . وأحد الأسباب لهذا الاهمال هو أن العمل الاعتدائي غير منظور ، اذ يميل الانسان نحو التغاضي عن ميوله الاعتدائية وعدم الاعتراف بوجودها .. هذا ما يكفي في المرحلة الحاضرة لمعالجة الموضوع ، اذ سوف تتطرق الى موضوع العمل الاجباري في مناسبة أخرى .

كانت فعالياتنا الاقتصادية تنجز في مجتمع بشري ، وبمقتضى شرائع معينة ، حيث كانت هناك شرائع عديدة ومجتمعات كثيرة ، منها ما يقوم على العبودية ومنها ما يقوم على علاقـــات اقطاعيـــة ، وأخرى على ديموقراطية زراعية ، وبعضها كمجتمعنا على صفقات نقدية حرة . ولكن كثيراً من المجتمعات كانت غير مختلطة ، فالاقتصادي الاميركي قبل سنة ١٨٦٠ وعلى سبيل المثال كان قائما على اقتصاد نقدي وديموقراطيـــة زراعية وعبودية .

والعالم الحاضر مقسم الى ثلاثة أنواع من المجتمعات الاقتصادية ، الرأسمالية والشيوعية ، وخليط من الاثنين مثل الاشتراكية البريطانية . وتتمكن أن نصنف معظم أقطار العالم حسب هذا التقسيم الثلاثي ، ولكن من المشكوك فيه أن تكون لمثل هذا التقسيم الاعتباطي أية فائدة، اذ توجد هناك تقاسيم جوهرية مهمة اقتصادية أكثر من كونها سياسية .

فثلثا سكان العالم يعيشون في مجتمعات بسيطة غير متكاملة ،

معتمدين على أساليب زراعية بدائية للحصول على غذاء غير كاف • ويتضمن العالم الذي تعيش فيه هذه الأكثرية الجائعة معظم أميركا اللاتينية ما عدا ساحلا ضيقا يضم شيلي والأرجنتين واورغواي والبرازيل ، وآسيا (خارج سيبريا) وكل أفريقيا ما عدا الرأس الجنوبي• ففي هذه المناطق تعد الزراعة اليدوية (كهواة الحدائق في الولايات المتحدة) ثروة فنية ، اذ ان معظم سكان هذه المناطق يستهلك كمعدل حوالي ٢١٥٠ سعرة حرارية يوميا ، وقسم كبير منهم يستهلك أقل من ذلك ، اذ المعدل يشير الى أن البعض يستهلك أقل من المعدل ، وآخرون يستهلكون أكثر من ذلك ، وعند تحليل مثل هذه الاحصائيات نلاحظ أن أكثر من النصف هو أقل من المعدل ، بينما يستهلك قسم قليل منهم أكثر بكثير من المعدل • ودرجة سوء انخفاض مستوى المعيشة هذا يمكن أن تقاس عندما تتذكر بأن ١٨٠٠ سعرة حرارية هي الحد الأدنى المطلوب للبقاء ، لذا فالمعدل فوق خط الخطر بـ ٣٥٠ سعرة حرارية فقط •

وأربعة أخماس السكان في هذا الجزء الجائع من العالم أميون ، ويوجد طبيب واحد لكل ٦٠٠٠ نسمة ، بينما في الجزء المتقدم من العالم يوجد ستة أطباء لمثل هذا العدد من السكان (وبالطبع يوجد عدد أكبر من الأطباء في الأقسام الغنية من العالم المتقدم) • كما أن معدل سني الحياة والاعمار في هذا الجزء المتأخر هو حوالي ثلاثين سنة ، بينما يرتفع معدل سني الحياة في الدول المتقدمة الى ثلاث وستين سنة • ان انتاج الطاقة غير البشرية في الدول المتخلفة اقتصاديا ، أكثر بقليل من ساعة قوة حصان لكل يوم ، ولكل فرد ، ومصدر هذه عادة من الحمير ، أو الفيلة ، وأحيانا من استخدام محرك معطوب • أما في الدول المتقدمة اقتصاديا فانتاج هذا النوع من الطاقة يساوي ٢٦ر٦ ساعة قوة حصان لكل يوم ، وكل فرد[1] •

(١) مأخوذة من كتاب The Point Four Program, U. S. Department of State, Publication 3347 (Washington, 1949).

من غير المهم اقتصاديا،فيما اذا كان أحد هذه المجموعة من الاقطار شيوعيا كالصين ، أو رأسماليا كپوليفيا ، أو يحكم من قبل رئيس وزراء اشتراكي كالهند . ويربط هؤلاء جميعا رمز يفوق المنجل والمطرقة أو قبعة الجمهوريين الرأسماليين الفرنسية ، والرمز هذا ــ اذا قررت هذه الاقطار اختياره ــ يجب أن يكون العصا الخشنة التي يحرثون بها ، أو أحيانا عصا تنتهي برأس معدني مدبب .

ومن الحقائق العرضية والجديرة بالملاحظة أن كثيرا من مشاكل النظرية الاقتصادية التي طورها الامريكيون والاوربيون غير موجودة قط بين ثلثي سكان المعمورة . فالنظرية الاقتصادية ــ كما سنرى ــ مهتمة بصورة كبيرة بموضوعي قيمة النقود وسلوك الاسواق. ولكن كلا من النقود والاسواق نادرة الوجود في الجزء الفقير من العالم كما كانت الحالة أثناء القرون الوسطى،فالأقلية السعيدة في مجتمع شمالي الاطلنطيكي أو في استراليا أو نيوزيلندة،مهتمة بمشاكل الاستثمار الدولي، والأستخدام التام ، والانتعاش والكساد ، والمشاريع العامة لمناهضة الدورة التجارية،وعجز الميزانية وغيرها . وهي أهم مواضيع اقتصاديات الدول الغربية ، ولكن مئات الملايين من الناس ممن لا يملكون الفائض لاستثماره في الخارج لا توجد مشكلة استثمار عالمي ، وكذلك الذين يكافحون لأجل زراعة كمية كبرى من الرز لقوت عوائلهم ، ويناضلون لأجل الحصول على شيء من السمك لتحسين مذاق الرز أحيانا ، فلهؤلاء توجد مشكلة تعجيز الميزانية لأجل الاحتفاظ باستخدام تام ــ اذ لا توجد دورات تجارية في كاشي ــ وذلك لانه لا توجد تجارة بل أن كل ما هو موجود هناك ، نظام زراعي بدائي .

في الواقع لا اريد أن أوحي بأن كل المشاكل الاقتصادية المعروفة في الغرب لا توجد في المناطق المتخلفة اقتصاديا أو أن كلا من الصين والهند وناجيريا لم تتعامل يوما بالتجارة الخارجية . ان الذي أقصده هو أن معظم الفكر الاقتصادي الغربي قليل الأهمية في المناطق غير التجارية

وغير الصناعية ، وان كثيرا من (القوانين الاقتصادية) الغربية ليس لها غير تأثير ضئيل في أفريقيا وآسيا والانديس ، حيث يسكن ثلثا سكان العالم الجياع .

ولكن كيف حال الثلث الآخر من سكان العالم ؟ نصف هؤلاء ، ومعظمهم في الاتحاد السوفياتي ، يقفون في مرحلة وسطية بين الزراع ذوي العصي مدببة الرأس وبين الاقطار الصناعية الغربية في مجتمع شمالي الاطلنطيكي (علاوة على استراليا ونيوزيلندة) وتتمكن من ايجاز الكلام على مستوى معيشتهم،محاولين في الوقت نفسه مقارنته بالمستوى العالي لبعض الاقطار الاوربية والاميركية .

مقياس مستوى المعيشة	مناطق وسطية	مناطق متقدمة
	(الاتحاد السوفياتي ، اوربا الشرقية ، ايطاليا ، اسبانيا ، اتحاد جنوبي افريقيا ، المناطق الساحلية لبعض مناطق اميركا الجنوبية) .	(الولايات المتحدة ، كندا ، اسكندنافيا ، أوربا الغربية ، استراليا ، نيوزيلنده)
عدد السعرات الحرارية ، كمية الطاقة غير البشرية مقيسة بعدد الساعات من قوة الحصان .	٣ر٧٦٠	٣ر٠٤٠
معدل سني الحياة ،	٦ر٤	٢٦ر٦
عدد الاطباء لكل ١٠٠٠ نسمة .	٥٢ سنة	٦٣ سنة
	٧٨	١٠٦

ان كلا من المنطقتين المتوسطة والمتقدمة متكاملة وان كلا منهما تعتمد على الاخرى ، بالمقارنة مع ثلثي سكان المعمورة الآخرين . حتى

المنطقة المتوسطة تشتمل على خمسة أضعاف الطاقة غير البشرية المستعملة في المناطق المتخلفة ، والخمسة أضعاف هذه ليست بالشيء الضئيل في حياتنا الاقتصادية ، اذ كيف ستشعر عندما يصبح دخلك الحالي خمسة اضعافه ؟ أو تزداد الضرائب على دخلك خمسة أضعاف ؟

ان أغنى الاقطار في هذا الثلث من سكان العالم هي الأقطـــار الرأسمالية ، وأفقرها بصورة عامة جمهوريات الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية ، ولكن بعض الاقطـــار الرأسمالية تشابه الاتحاد السوفياتي بكونها في النصف الفقير من ثلث سكان العالم الغني ، وهذه الاقطار هي ايطاليا ، اسبانيا ، الارجنتين ، اليونان ، شيلي ، اورغواي ، والاقسام الغنية من البرازيل ، ومما يجب ملاحظته أيضا ان الرأسمالية في كثير من الدول الغنية قد (خففت) بتجارب اشتراكية ، كما هو الحال في اسكندنافيا ، استراليا ، نيوزيلنده ، وآخرها المملكة المتحدة .

فلقد أنجزت الولايات المتحدة تقدما اقتصاديا عجيبا منذ الحرب العالمية الثانية ، التي دمرت أوربا ومعنوياتها ، ولا توجد لمثل هذه الحالة سابقة في التاريخ ، فالولايات المتحدة التي تتمتع بكل مزية ومصدر اقتصادي ما عدا بعد المسافات بين أطرافها تتمكن من أن تنتج صناعيا أكثر من باقي اقطار العالم بصورة مجتمعة ، ولو أننا أقل شأنا في الزراعة، ننتج كثيرا من الفائض لمنتجات زراعية كثيرة . ان درجـــة اكتفائنا الذاتي مصدر ألم لأقطار العالم التي لا تجد غير الشيء القليل للمبادلة معنا ، مقابل ما تحتاج اليه من منتجاتنا . اننا نشبه أحد أفراد العائلة الاغنياء الذي لا يجد أقرباؤه ما يمكن أن يهدى لهم في عيد الميلاد ، فهو يملك كل شيء ، ولقد واجهنا المشكلة بواسطة اعطاء بعض انتاجنا على شكل هدايا ، ولم ينحصر عطاؤنا في الحرب العالميـــة الثانية وبعدها فحسب ، ولكننا في الواقع بدأنا في سنة ١٩١٧ ولا زلنا مستمرين .

ولا بد من التعليق على مشكلة الفقر في الاقطار الغنية جدا .فربع

العوائل الاميركية استلمت دخلا يساوي ٢٠٠٠ دولار أو أقل في سنة ١٩٤٩ . ان هذه الحقيقة تعكس لنا الفقر المدقع في بلاد تتمتع برخاء وارتفاع بالأسعار . ومثل هذا السوء في توزيع الدخل يميز الاقطار الأوربية الغنية . اذ في كل مكان يوجد ربع السكان أو ثلثهم يقاسون قلة التغذية والملبس والمسكن . واذا جمعنا القلة الفقيرة في الأقطار الغنية الى فقراء الاتحاد السوفياتي وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية نرى ان هناك فقرا مدقعا في العالم.ومن كل ذلك نستنتج بأن الجهود الاقتصادية التي يبذلها العالم كله ليست متكاملة لدرجة الاعجاب .

لماذا يوجد هذا العدد الغفير من الفقراء ؟ وكيف يبرر بظل العجائب الانتاجية للعلم الحديث ؟ وأحد الأجوبة قد يكون مجموعة من الأسئلة تلبس الأمر على السائل . اذ كيف نعرف أننا فقراء ؟ ما هي مقاييس المقارنة التي نملكها ؟ وهل سكان أرضنا أقل فقراء من قاطني المريخ ؟ وهل نعطي الملاحظات نفسها على الظواهر الطبيعية شاكين بأن درجة غليان الماء عالية جدا أو أن الحديد ثقيل جداً ،

وهنا تظهر بعض المصاعب الكبيرة في العلوم الاجتماعية ، ذلك اننا لا نتمكن من القول بأن عالمنا فقير ، طالما لا نملك المقاييس لمقارنة مستواه المعيشي مع مستويات العوالم الأخرى . ومن ثم ان الفاقة موضوع ذاتي شخصي أكثر مما هو موضوعي . فزوجان فقيران ، ولكنهما سعيدان ، ربما كانا أكثر غنى من زوجين غنيين يكره أحدهما الآخر ، ان مثل هذه الملاحظة وأخرى مشابهة لها عن كيفية اثراء الروح بالتمتع بغروب الشمس أو أغاني الطيور أو ثروة الصداقة ، جميعها جزء من حكمة الانسان القديمة . وهي أيضا جزء من معتقد كثير من الاقتصاديين الذين يرفضون قياس الثروة بعرف الدخل ، اذ لما كان هدف الثروة هو الاشباع . وهذا ليس شيئا موضوعيا ، لذا فهو ليس حقيقة علمية .

وبالمقارنة فان العلوم الطبيعية لا تظهر فيها مثل هذه المصاعب

المتعبة . فالبوصة المكعبة من الرصاص لا تزن في الصين ليبرة واحدة وفي الولايات المتحدة تزن عشرة ، ومن ثم أن درجة الغليان ليست ٢١٢درجة في مستوى البحر في جنوبي افريقيا بينما هي ١٥٠ درجة في مدينة نيويورك . فاذا كان مثل هذا التباين في الظواهر الطبيعية موجودا ، واذا ما لاحظنا ان الذين يقطنون مناطق الوزن المنخفض ودرجة الغليان المنخفضة هم أسعد منا ، حينئذ لربما تميل الى دعوى أن سكان العالم بأجمعهم يقاسون ارتفاع الجاذبية ودرجة الغليان، ولكن مستويات المعيشة تتباين بصورة كبيرة ، ففي بعض الاقطار التي فيها المستوى المعيشي مرتفع نجد سكانها في ازدهار،وفي اخرى يعيشون في فقر مدقع. وفي ظل هذه الملاحظات ربما نجد بعض التبرير في ان نسأل لماذا يوجد مثل هذا العدد الكبير من الفقراء ؟ ومن ثم يوجد تبرير أكثر ، في الحقيقة ، أننا نفترض ولو لدرجة قليلة بأن الفاقة تحت سيطرة الانسان ، بينما هذا ليس بالصحيح بالنسبة للجاذبية ودرجة الغليان .

وبغض النظر عن عقدة الفلسفة لنسأل ثانية : لماذا العالم فقير ؟ هذه احدى المشاكل الكبرى للاقتصاد التطبيقي،وكتابنا هذا سيوحي بصورة عرضية ببعض الأجوبة عن هذا السؤال . وبالامكان ذكر بعض الحقائق ولو بصورة شرطية وتعصبية :

١ــ اذا اردنا ان لا تصبح الطبيعة قاسية ، فانها تتطلب كلا من الطاقة والمعرفة ، قبل ان تعطي بوفرة .

٢ ــ ان الحكومات الضعيفة والمتخلفةوالتي يوجد الكثيرمنها لا تنشيء بعض المتطلبات بصورة كافية مثل الطرق والمدارس والقنوات التي تعد من المشاريع الأساسية للفعاليات الاقتصادية النشيطة . فالاقطار المتخلفة اقتصاديا تملك أحيانا حكومات متخلفة أيضا . فان (نورا والن Nora Waln) في كتابها عن (الصين في العشرينات) تعطينا مثالا واضحا عن طريقة حاكم صيني في ضمان الكفاءة الاقتصادية المستمرة لمجرى مائي (لقد جاءتني السكرتيرة الثانية للحاكم المدني هذا الصباح ، جاءت لتطلب مني أن ارسل رسالة

من زوجها الى العم شوجين.ان الحاكم يتأسف بانه لا يملك النقود الكافية لاستخدام المهندسين لرعاية الانهار ، وكل ما يتمكن من عمله هو أن يقود مظاهرة رسمية لعبادة آلهة المطر ويستعطفها من جراء عدم انزال المطر هذه السنة)[1] .

٣ــ ان سني الانسان المثمرة قصيرة بالمقارنة مع معدل سني الحياة . فمعدل ما يصرفه المتخرج في الكلية الاميركية في العمل المثمر هو ١٥٪ من ساعات حياته .

٤ــ يتنافس الانسان على بضائعه مع دمار البكتريا والجردان والقمل والزلزال والحريق والتعرية .

٥ــ الخرافات والتقاليد تعيق أحيانا الميـــل نحو العمل . ورغم ان الخرافات أقل بنسبة ظاهرة في الدول الصناعية مما هي في الاقطار المتخلفة ، فان القلق والعداء والاعتقاد بالحظ وغيرها ، لها تأثيرها العميق على انتاج البضائع الصناعية .

٦ــ يوجد نوع من الدورة في زيادة الحاجة لهذه كما يبدو أثرها في الشؤون الاقتصادية ، فالفاقة تحول دون تكوين رأس المال ، وفقدان رأس المال يزيد من الفاقة . ولقد ذكر جون كنك فيربانك (John King Fairbank) في كتابه الممتاز عن الصين (مثلا يسيراً) عن مثل هذه الدائرة المغلقة ، ان عدم وجود الغابات أو أية وسيلة أخرى للوقود (في معظم أنحاء الصين) يجبر الفلاح على حرق جذوع النباتات التي ستساهم بدورها في فقر التربة ولكنه يغني التربة بفضلاتها .. التي تنشـر الجراثيم وخاصـــة الطفيليات المعوية ، وفي سبيل المحافظة على صحته ، يلجأ الفلاح الى تسخين طعامه ومائه الذي يتطلب بدوره استعمال الوقود[2] .

---

(١) Nora Waln, The House of Exile (New York, Penguin, 1938). P. 151

(٢) The United States and China (Cambridge, Harvard University Press, 1948). P. 215.

٧ــ على الرغم من ضخامة عدد المعامل التي أنشئت خلال مئتي السنة الاخيرة ، فكل أربعة من خمسة أفراد من سكان العالم لا زالوا يشتغلون ويعملون في الحقل ، ومعظم هؤلاء يعمل بمساعدة أدوات القرون الوسطى وعلمها .

٨ــ وبدون أن نكون من أتباع نيتشه في تفكيرنا ، يجب أن نلاحظ بأن الانسان يلجأ الى القوة بكل سهولة ، فالحروب والاستغلال والقساوة المحلية (كما هو الحال في الاضرابات) جميعها تؤدي الى الفقر في الأمد البعيد . فالسماح بالعمالة البدائية واللجوء الى القوة عندما تصبح المساومة صعبة قد قللت من عرض البضائع المفيدة ، ولكن بالثقافة الصحيحة والمدنية الراقية ربما يتمكن الانسان أن يصبح أكثر صبرا وقابلية للمساومة . أما في الوقت الحاضر ، فمشاكل المصالح المتناقضة تحل بالضغط أو اللجوء الى القوة .

٩ ــ يبدو أن عدد السكان الكبير المتزايد وخاصة في آسيا ، يأكل ثمر كل تقدم اقتصادي حالما ينضج ، لذا لا يوجد الكثير مما يمكن عمله بزيادة الانتاج والاحتفاظ به للحصول على آلات جيدة ومحاريث أحسن ، والبضائع الانتاجية الأخرى التي تأتي بالتقدم الواضح . يجب أن تبذل جهود كبيرة في المناطق المزدحمة بالسكان التي تحتوي على نصف سكان العالم اذا ما أردنا رفع مستوى معيشتها الى حد يمكن مقارنته مع مستويات الدول الاوربية .

١٠ــ ان الدول الرأسمالية بدوراتها التجارية التي تتميز بانتاج غير اقتصادي وقت الرخاء ، وقلة الانتاج وقت الكساد ، تسرق من العالم أهم الفوائد التي حققتها القيادة الفنية العظيمة للرأسمالية.

١١ــ يوجد دافع قوي لدى الانسان في أن يشارك بعض الكيانات الروحية بما يملك من شيء قليل . فتماثيل الابطال ، والأضرحة، ومعابد القدماء وغيرها ، كثيرة الانتشار حتى في افقر بقاع العالم.

ان العبارة الاخيرة عن الكيانات الروحية تأتي بنا الى مشكلة صعبة أخرى في التثمين الاقتصادي • ويجب علينا النظر الى مكنونها في الاستمرار في وضع قائمة بالأسباب الاخرى المسؤولة عن فاقة البشر ، ولأجل توضيح هذه النقطة ، أطلب من القاريء أن ينظر الى اقتصاد (قرية اندونيسية) سمعت عنها ، وذلك أن أعضاء القرية هذه يقسمون محصولهم وقت الحصاد الى قسمين متساويين ، يحول أحد القسمين من المحصول الى نبيذ يشرب بعدئذ في احتفال طويل ، وعند انتهاء الاحتفال يرزمون ما تبقى من رز ليستعملوه غذاءاً حتى موسم الحصاد القادم • ولكن الرز يستهلك بكامله بعد حوالي عشرة أشهر يعيش هؤلاء بعدها عيشة ضنك ، حتى يأتي الحصاد الآخر وقد يضطرون أحيانا الى ترك القرية ويذهبون الى الغابة ليعيشوا عيشة الحيوانات • ويموت الضعاف منهم لقلة الغذاء ، والسؤال الآن : ما مدى فقر هذه القرية حقا ؟

فاذا كان أحد أعضاء المجتمع يصرف نصف دخله المتواضع الكافي على المخدرات فانه متعرض حتما الى حرمان نفسه من الغذاء المطلوب ، ففي مقاييس حضارتنا ، لا نعتقد ان هذا العضو فقير • وانما نعتقد انه غير مدبر وانه مريض عقليا ، ولكن لا تتمكن من اعطاء الحكم نفسه على مجتمعات أو أمم تعيش تحت ظل مؤسساتها وتقاليدها ، اذ أنك لا تتمكن من اتهام ثقافة بكاملها كما يعبر (برك Burke)•فكل اندونيسي في هذه القرية يقرب من هلاك المجاعة لأن مجتمعه يطلب منه أن يستهلك النبيذ بدل الطعام ، ولقد اتخذ المجتمع هذه التقاليد لأسباب غير واضحة لدينا • فلعلهم يعتقدون بأن عدم الاحتفال بآله الحصاد سيؤدي الى حرمانهم من أي انتاج في السنة القادمة ، لذا فبالنسبة اليهم أن تبذير نصف الحاصل بتحويله الى نبيذ عمل (اقتصادي) • ولكن بالنسبة لوجهة نظر شخص لا يشارك هذا المجتمع معتقداته ودينه وآماله ، ان هؤلاء الاندونيسيين أكثر فقراً مما يجب أن يكونوا • كما أنه بالنسبة

لاحد الثائرين في المجتمع الاندونيسي ، ان كلا من الفقر والطلب على النبيذ مفروض عليه . فاذا كانت له حرية أكثر فلعله يفضل الرز على النبيذ ، ولكنه لا يفضل أن يبقى عضواً في مجتمعه أكثر من تفضيله للطعام ، لذا يلجأ الى السكوت والتقاعد . لعله يحاول العيش ببعض الاصلاح الاجتماعي .

تظهر حاجة الانسان لسببين اما لعدم وجود البضائع أو نتيجة للاستعمال غير الصحيح لما هو موجود منها أو لوجود السببين كليهما . ونحن عادة لا نملك مقاييس دقيقة للصحة ، عندما نتكلم أحيانا عن الاستهلاك غير الصحيح ، ولكن نملك بعض الفكرة عن الاستعمال الصحيح للثروة . فنصنع الطعام الكثير الوافر في المقدمة ، ونفضل اللباس الدافيء في الشتاء ، والبارد في الصيف ، ونعتقد أن المسكن والوقود للتدفئة أكثر ضرورة من الكماليات . ولكن هذا ليس نمط استهلاك أي فرد من أفراد المجتمع . فالتبذير والكرم والخرافات والعادات والطقوس ، كلها تأتي قبل اشباع الحاجات الطبيعية للانسان . وكثير من الحاجات التي تظهر بالعادات أو الطقوس وغيرها ، تفرض على الشخص من قبل المجتمع ، فالنبيذ يصنع قبل الطعام ،وأعمدة طقوس الهنود الحمر تأتي قبل السعرات الحرارية ، وكثير من العائلات تتحمل الديون الباهضة لأجل نقل جنازة غالية ، ان الاسئلة التي أثيرت في هذه المناقشة ، هي أسئلة متعلقة بقيم انسانية عالية ، ولا يتمكن الاقتصادي من الاجابة عنها أحسن من الآخرين ، أو بالجودة نفسها ، اننا لم نحاول اعطاء أي جواب هنا ، ولكن القاريء مدعو الى النظر الى أمثلة أخرى ، عن اهمال الانسان لحاجاته الجسمانية التي تتخاذل أمام حاجات أخرى .

الوحدة الاقتصادية لا تتماشى دائما مع الوحدة السياسية ، فعلى الرغم من كل النتائج غير المرغوب فيها والمتعلقة بالنقل وتنمية القوة الكهربائية ، وصيانة الارض ، والسيطرة على الفيضان وغيرها ، فلقد

تشترك أقطار ثلاثة في حقل فحم واحد ، ولربما اشتركت مدينتان متنافستان في ميناء واحد ، او ان نهرا يمر بعدة ولايات وأقطار ، وبعبارة أخرى اننا نتمسك بأقليميتنا على الرغم من الثروة العظيمة التي لربما تأتي ، اذا ما تنازلنا عن مثل هذه الاقليمية .

معظم ملابسنا طقوسية ، لا تملك أية وظيفة طبيعية اذ توجد حالات كثيرة يتمكن فيها الانسان من أن يظهر بمظهر ممتاز ومحترم وذلك بارتداء بجامة قيمتها أربعة دولارات بدلا من بدلة صيفية قيمتها ١٧٫٥٠ دولارا ، والتي تبدو بعد حين وكأنها لباس نوم . وما يقال عن ملابس الرجال يقال أيضا عن ملابس النساء ، ما عدا الفرق بين العدد الكبير من الاشياء التي تستهلك أو تهمل عاجلا ، لا لسبب الا لأننا نجاري الجيران والمعارف .

فلربما يعجب القاريء عند ملاحظته بان قائمة أسباب الفقر التي ذكرتها لا تتضمن عدم التوزيع العادل للثروة والدخل ، فمن الشائع أن كثرة الفقراء ناجمة عن قلة عدد الاغنياء ، ولكن هذا المفهوم يوحي بالحقيقة ولا يدعيها ، والحقيقة الواضحة هي أنه اذا قسمنا بصورة متساوية كل ما ينتج فان الجميع سيصبحون فقراء . فلم يصنع الانسان ما يكفي لراحة كل انسان ، ولكن هذه الحقيقة ربما تحرف حقيقة أخرى مهمة . يوجد سبب للاعتقاد بأن التوزيع العادل للثروة سيكون حافزا قويا لزيادة الانتاج ، وقد يكون أقوى حافز يمكن استخدامه . ولكن حتى يتسنى اسناد ذلك بحقائق عملية أو نظرية لا تتمكن من ادراجه كسبب مهم من أسباب فقر العالم .

ان استعراضنا للموضوع قد أوحى باننا نعيش في عالم اقتصادي غريب وغير كفوء . فان الانسان يطمع كثيراً في الحصول على ثروة مادية ولكنه لا يبذل الجهد الكثير للحصول عليها ، ويبدو أنه يفضل الحروب والاستهلاك التبذيري والنسل الكثير . ويبدو الانسان وكأنه تحت

رحمة نظامه الاقتصادي ، وقليل السيطرة عليه . ولقد رأينا أيضا أن الفعالية الاقتصادية ، على الرغم من استعمالنا الصحيح لعبارة « المبادأة الشخصية » هي فعالية اجتماعية ، أو بعبارة أخرى يجب على الانسان الاعتماد على الآخرين اذا ما أراد الحصول على الحاجيات المادية لاشباع رغباته .

دعونا الآن نستمر في النظر الى عالمنا الاقتصادي من خلال عدسات النظرية الاقتصادية التقليدية .

القسم الثانى

النظرية الاقتصادية التقليدية

٣

مُقَدِّمَة لِلنَّظَرِيَّة التَّقْلِيدِيَّة

هذا الفصل يقدم القسم الثاني المخصص لاستعراض سريع للنظرية الاقتصادية التقليدية ، التي يشار اليها أحيـــانا بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة • انها تدرّس في كثير من المدارس العليا في المجتمع الانكليزي والاميركي ، وجذورها تمتد الى ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ ــ ١٨٢٣) وجون ستيوارت مل (١٨٠٦ ــ ١٨٧٣) والفريد مارشال (١٨٤٢ ــ ١٩٢٤) وتسيطر على سياســة تحرير كثـير من الصحف المحترمة وتحظى باحترام كثير من اقتصاديينا الكبار • ولـــكن هذه النظرية التقليدية أو الكلاسيكية الجديدة ، هي أسلوب واحد للنظر الى مشاكل حياتنا الاقتصادية • وسوف نحاول دراسة الاساليب الأخرى متوخين تثمينها في اثناء البحث •

ولتسهيل مهمتنا فلقد اخترت مجموعة من القضايا بصورة اعتباطية لادراجها ضمن محتويات هذه المقدمة • فلقد اخترتها لا لعلاقة الواحدة بالأخرى ، بل لأهميتها بالنسبة للمشاكل الكبرى المتضحة في الجزء الثاني • ولا بد من ذكر بعض الأمور الثانوية اذا ما أردنا التقدم ببحثنا بسرعة •

فمن الأمور الأساسية المهمة التي يجب معرفتهـــا عن النظرية

الاقتصادية التقليدية ، تفسيرها لكيفية عمل عالمنا الاقتصادي • فما هو السمنت ، أو القير،أو قوة الجاذبية ، التي تحول دون انفصام هذا العالم الاقتصادي ؟ فاذا أردنا التفكير جديا ــ على نمط التفكير الجدي الذي قام به نيوتن عندما تساءل لماذا تسقط التفاحة بدلا من أن ترتفع ؟ ــ نبدأ بالتساؤل لماذا يوجد نظام في حياتنا الاقتصادية ؟ فيمكن اعطاء تنظيمنا الاقتصادي قدره الكافي عندما نبدأ في ملاحظة ستراتيجية سفرة مدرسية في عطلة يوم الأحد • فهذه السفرة تتطلب رئيسا عاما يملك سلطة الدكتاتور ، وتخطيطا دقيقا ، وكثيرا من المرشدين ذوي السلطة والمسؤولين عن الطعام والتسلية والنقل•ان هذه الادارة المركزية مطلوبة لسفرة تستغرق عدة ساعات • ولكن لا توجد مثل هذه الادارة المركزية للنظام الاقتصادي الاميركي الذي يطعم ١٥٠ مليون نسمة ثلاث مرات يوميا ، وينقلهم ثلاثة بلايين ميلا من الشروق الى الغروب ، وعليه أن يؤمن لهم المأوى جميعا كل ليلة • من المؤكد أن الحياة الاقتصادية مخططة بكل تفاصيلها ، فكل صاحب مشروع يعد الخطة لانعاش مشروعه ، ولكن لا يوجد تخطيط عام شامل تقوم الحكومات على نظامه وخاصة وقت الحروب بتنظيم الحياة الاقتصادية ، فلقد كانت الحكومة في الماضي وكذلك هي في الوقت الحاضر ليست مسؤولة الا عن الشيء القليل •

وتوجد دلائل أخرى عن النظام غير الاجباري في حياتنا الاقتصادية،حيث يوجد الاقتصاد والتقدير • اذ من النادر ارسال رجلين للقيام بعمل لا يتمكن القيام به الا عشرة رجال ، ولا تستعمل آلات الجفر الا حيث الحاجة اليها • ولا توجد مزارع في منهاتن ما عدا ما تذكره للنكتة ، المجلة الفكاهية «النيويوركي الجديد» (New Yorker) كما ان الأخشاب والذهب والياقوت انما تستخدم في مجالات استعمالها• وكذلك ترى الاسعار متشابهة في مناطق كثيرة ، ومن الواضح أيضا أن هناك نظاما للعلاقات المتبادلة بين الأسعار ، وان لم تكن توجد هيئة

لتعيين الأسعار ، ما عـــدا ما هو معروف من وجود ميل لدى بعض أصحاب المشاريع الى انشاء هيئة تشابه دائرة تنظيم الأسـعار (OPA) أثناء الحرب •

كل هذه دلائل لذلك النظام المدهش المشابه لنظـــام المجموعة الشمسية الذي يمنع الأجرام السماوية من الاصطدام والذي يجعل كلا منها يحتفظ بموقعه ومجاله ••

ويعطى الفضل لآدم سميث لتفسير : كيف يقوم النظام الاقتصادي ذاتيا بتنظيم نفسه ؟ ولم يسهم أحد من الاقتصاديين المتـــأخرين بأي شيء جديد في تحسين نظريات سميث •

فانه على رأي آدم‌سميث ، يجب أولا أن نعرف بأن الانسان يسعى لمصالحه ، فمن الطبيعي أنه يميل نحو (المقايضة والمبادلة) • كما يميل أيضا نحو الاختصاص ، لذا فهو ينتج‌الفائض على حاجتـــه ، فصانع الأحذية ينتج من الأحذية أكثر مما يستعمل ، وينتج الفلاح طعاما أكثر مما يأكلـــه ، وكذلك صانع الالبسة يصنع أكثر مما يحتاج اليه • ومن الطبيعي أن يبادل الانسان ما لديه من فائض بفائض الآخرين •

والسعر هو القوة المنظمة الثانية في السوق الحرة ، وآدم سميث أقل وضوحا في هذا المفهوم • وفي التعاليم الآتية ما يتضمن بعض الآراء الاقتصادية الاخرى ، فحينما تصنع مثلا أحذية كثيرة بالنسبة للطلب فان اسعارها ستنخفض عند وجود سوق حرة ما لم تتدخل الحكومـــة • ولربما تنخفض الاسعار الى ما دون تكاليف انتاج أقل الصناع كفاءة ، واذا كانت الحالة كذلك فسوف يتوقف بعض المنتجين عن الأنتاج ، ومن ثم فسوف يتقلص العرض وتبدأ الأسعار بالارتفاع • واذا ما توقف عدد كبير من المنتجين عن الانتاج فلربما ترتفع الأسعار الى مستويات عالية ، بحيث تدفع بعض المنتجين في خارج الصناعة الى الدخول في الصناعة ثانية • ومثل هذه التجربة ـ على أي حال من الصواب والخطأ ـ ستستمر

فنحصل على نوع من الموازنة أو التوازن (Equilibrium) • وهـــذا صحيح بالنسبة لجميع البضائع •

وللأسعار وظيفة أخرى هي دفع البضائع النادرة نحو الاستعمالات (الراقية) فاذا كانت لدينا قطعة من الأرض حينئذ تتمكن من استعمالها كحقل ، أو تتخذ منها ساحة واسعة للعب الكولف ، أو مصفى نفط ، أو مجرد أساس لناطحات السحاب ،ولكن ما الذي يعين استعمالها ؟السعر•

فمن الطبيعي أن صاحب الارض سيبيعها لمن يدفع أعلى الأسعار ، ودافع أعلى الاسعار هو الذي يتمكن من اســـتعمال الارض أحسن استعمال (آي يجعلها أكثر انتاجا ومن ثم أكثر ربحـا) • لذا فكلنا مؤمّنون ضد الاستعمال السيء ليس للارض فقط ، بل للعمل ، ورأس المال والمصادر الطبيعية ، اذ ان هذه جميعا يمكن أن تســتعمل أحسن الاستعمال • وان الذين يستعملون أية بضاعة لعمل الأشياء البسيطة الطفيفة يمنعون من عملهم هذا بوجود الذين يتمكنون من استعمالها أحسن استعمال • فمن المؤكد أن الرجل الغني يتمكن من شراء أرض زراعية ممتازة ليحتفظ بها غير منتجة ، سعيا وراء الهـدوء والانفراد بنفسه ، أو لمجرد التباهي • ولكن الحالات الشاذة قليلة الأهمية •

هناك اعتبارات عديدة تجعل عملية تكييف الأسعار أسهل مما تبدو لأول وهلة • وفي مقدمتها الامكانية غير المحدودة في التعويض ، فمثلا تعويض مادة البروتين في الجبن ببروتـــين البيض ، وتعويض الآلات الطائرة بآلات رش الأشجار • ومن ثم لدينا تبادل المعلومات عن أحوال السوق • يحب الرجال والنساء الكلام عن الاسعار ، فأي تعنت بكلام عرضي في القطارات او غرف الاستقبال بالفنادق أو المطاعم في أي مكان من العالم يكافأ عادة بعبارات مثل (خمسة دولارات) ، (دولار واحد فقط)، (خمسة وسبعون الف فرنك) ، (ثلاثون بابا) ؟ وتنشر الاخبار عن السوق وأحواله بوساطة وسائل الاتصال العديدة ، ويستجيب الانسان

لمثل هذه المعرفة اذ يؤدي الاجراء العاجل في الوقت المناسب الى ربح • ولكن الأجراء العاجل في الوقت المناسب يزيد من نقصان البضائع أو كثرتها ، أو يقلل من حدة طلب نشيط ، اذ أن الطبيعة تكره الفراغ الاقتصادي ــ أي تكره فرصا للربح غير مستغلة ــ لذا لا بد من شخص يملأ الفراغ ويحصل على الأرباح وبذا يشبع رغبة غريزية •

وفي قانون (ساي) ، مبدأ تنظيمي ثالث اذ يعتقد ساي الاقتصادي الفرنسي (١٧٦٧ ــ ١٨٣٢) باستحالة فائض الأنتــاج • ويعتقد أن الطلب والعرض شيئان متشابهان كتشابه الحفرة مع التراب المأخوذ منها• ويميل الناس نحو تكييف أنفسهم لمستوى معيشي عال ، فاذا أنتجت بضائع أكثر فكمية المشتريات ستزداد ، وهذه الزيادة ناجمة عن كثرة الانتاج ، لذا فليس بالامكان حصول تباين بين الطلب والعرض • ان الاعتقاد الحرفي بقانون ساي ، يجعل الانسان يرفض احتمال وجود بطالة عامة ، ولهذا فالاقتصاد التقليدي لم يحاول خلال مدة طويلة من الزمن ايجاد أسباب البطالة • ولكن كان من الصعب تجــاهل البطالة في الثلاثينات ، حيث أن كثيراً من الاقتصاديين ارتدوا عن هــذه النظرة العقائدية وسنتناول هذه المشكلة بصورة أوسع في الفصل الثاني عشر عند الكلام على الدورات التجارية • ولقد أعتقد بقانون ساي لمدة قرن كامل على أنه من القوى المنظمة •

ولقد مال كثير من الاقتصاديين التقليديين ، بعد أن أمعنوا النظر في الشروح التي ذكرناها ، الى النظرة العميقة في أمور التنظيم الاقتصادي• فقالوا : لما كان كل مشتر يسعى نحو الحصول على مبتغاه بأقل الاثمان ، ويسعى البائع نحو البيع بأعلى الاثمان ، ويسعى العامل نحو الاشتغال بالمهن ذات الرواتب العالية ، والمستثمر يستثمر في المجالات الأكثر ربحا ، فجميع هذه الاشكال من الأنانية الشخصية ستجلب الخير الكثير لأكبر عدد من الناس •

ولقد رأى « برنارد ماندفيل » هذا التناقض فكتب عنه في ،

١٧١٤ بكتابه (أسطورة النحل ، أو الرذائل الخاصة والمنافع العامة) ، ولقد ذهب الى أبعد مما ذهب اليه الاقتصاديون ، حيث قال :

بعض الغش يميز كل مكان وتجارة ..
ولا منادي بدون خداع ..
لذا فكل مكان مملوء بالرذيلة ..
ولكن كل هذا فردوس ..

ولقد كثرت الشكوى على الكتاب من كل صوب ، حتى نبذوه وحرق في المحلات العامة ، ولكن آدم سميث وغيره من الاقتصاديين ــ وحتى المواطن العادي في الوقت الحاضر ، قبل فكرة تحول رذيلة المصلحة الشخصية الى منفعة عامة بسحر العمليـــة الاقتصادية . فقد عبر الكسندر بوب اكثر من ماندفيل عن الفكرة بشعره :

يكوّن الله والطبيعة الاطار
ويأمر بانسجام حب النفس والمجتمع .

سواء اتفقنا أم لم نتفق مع نظريات التنظيم الاقتصـادي التي عرضناها ــ والتي تخضع الى كثير من النقاش كما سنرى ــ ولكن مما لا شك فيه أنها تستحق الأعجاب لما تحاول عمله من شيء مهم ، انها جسر مكين بين الفرد والمجتمع ، والحريـة والنظـام ، والفوضوية والتنظيم ، بين الأجزاء والنمط ، بين الأنانية وحب الغـير ، واذا كانت صحيحة فان أهميتها في العالم الاقتصادي كأهمية قانون الجاذبية في علم الفلك . وكل من القوانين الطبيعية والاقتصادية تحاول تفسير تماسك الأجزاء في عالمين لا يملكان توجيها مركزيا بشريا .

والمجتمع المتنافس الحر ركن من أركان النظرية الاقتصـادية التقليدية . والمجتمع هذا يفترض لتسهيل مهمة الدراسة . وصورة هذا المجتمع تستعمل لتيسير الأمور كما تستعمل الكرة الارضيـة المدرسية لتوضيح عالم كبير معقد . تبحث النظرية الاقتصادية التقليدية الحياة

الاقتصادية بافتراضها وجود عالم اقتصادي عامل بسيطرة المنافسة الحرة أو الكاملة ، منافسة تقوم على الأسعار أو النوعية ، والعالم هو الخطة الرئيسة أو المخطط أو الرسم البياني أو مجرد صورة • ولا يفترض وجود أي احتكار في مثل هذا العالم ولا أي تدخل حكومي • ثم يفترض في الحياة أن تكون (اعتيادية) أي لا توجد حروب أو كساد أو رخاء كبير أو عمليات اعمار بعد حرب كبيرة ، والتغيرات تحـــدث بصورة تدريجية ومنظمة ، ثم يوجد نوع من الانسياب أو السهولة في الحركة • فالناس غير مقيدين ، يذهب العمال حيث الأجور العالية بدون أي اعتبار للارتباطات العائلية أو ملكية دار سكنى ، كما يتمكن الرأسماليون من الانتقال من صناعة (الفستق) الى صناعة الفولاذ ، اذا كانت الأخيرة أكثر ربحا بدون أي تأخير أو عائق • ولا حاجة للقول بأن الناس في مثل هذا النظام يعرفون سوق الشراء الرخيصة وسوق البيع الغالية ، والكل يسعى دائما نحو أعلى الأرباح أو أقل الخسارة •

جميع الاقتصاديين التقليديين يعرفون بدون أي ارتباك ، أن مثل هذا المجتمع الاقتصادي لا وجود له ، ويدعون أنـــه اذا كانت العلوم الرياضية والطبيعية تفترض وحدات غير حقيقية و (كاملة) ، فلماذا لا يعمل علم الاقتصاد الشيء نفسه ؟ فاذا كانت لا توجد كرة ، أو سطح حقيقي ، أو ماكنة كاملة الكفاءة ، أو فراغ تام الا في عقلنا ، فلماذا لا يفترض الاقتصاديون مجرداتهم وفرضياتهم ؟ والمشكلة لهم هي ليست فيما اذا كانت الصورة التي يفترضونها تشابه أي شيء ملموس بل فيما اذا كانت الصورة تساعد الانسان على فهم واقعه • لذا نراهم في هذه الناحية مطمئنين • فالاقتصاديون التقليديون مقتنعين كليا بأن العالم الاقتصادي الخيالي الذي يفترضونه يساعدهم على فهم الواقـــع الاقتصادي •

وعلينا أيضا في هذه المقدمة أن ننظر الى الأقسام الرئيسة للنظرية الاقتصادية • وتقسم للسهولة الى أربعة أجزاء رئيســـة : الانتاج ،

التبادل ، الاستهلاك ، وتوزيع البضائع ، ومن المعتاد ان يتماس نمط أي كتاب مدرسي في علم الاقتصاد مع هذه الأجزاء الأربعة ، وتشذ بعض الكتب عن هذا النمط وتتغير أنماطها تدريجيا لتلائم بعض الاتجاهات الجديدة التي سوف نأتي الى ذكرها في الفصـــل السادس ، ولهذه الأجزاء الأربعة معان في النظرية الاقتصادية تختلف بمعانيها للرجل العادي وخاصة الرجل التاجر .

يدرس الاقتصادي تحت عنوان (الانتاج) الأسباب الاقتصادية العامة ، وليس الفنية البحتة ، التي تؤدي الى الارتفاع أو الانخفاض في الانتاج لذا فهو يخصص لعلم التكنولوجيا أو التجارة مهمة معرفة ان هذه الماكنة تؤدي العمل نفسه الذي تقوم به ماكنة أخرى تستهلك وقودا أقل ، أو فيما اذا كانت تلك الماكنة (تطفيء) نفسها بثلاث أو سبع سنوات . ان دراسته في مجال آخر ، ولكن في الحقيقة من الصعب أحيانا القول أين ينتهي علم التكنولوجيا ، ومن أين يبدأ علم الاقتصاد ، فعلى سبيل المثال ، تستخدم النظرية الاقتصادية قانون الغلة المتناقصة بصورة واسعة . فاذا طبق هذا القانون على الأرض تعلم بأننا اذا زدنا من كمية الماء المستخدمة بصورة مستمرة فسنصل الى مرحلة تناقص الانتاج بينما تزداد الجهود والمصاريف حتى نصل الى درجة اختفاء أية مكافأة للعمل الاضافي ، أو الماء ، أو أي عنصر انتاجي آخر . في الواقع من الممكن قتل النباتات بالاعتناء الكثير . فهل تمت مثل هـــذه الآراء الى علم الاقتصاد أم الى علم الاحياء ؟ ومهمـــا يكن الأمر فان علم الاقتصاد يدعي أنها من اختصاصه .

ان الانتاج ليس هو الجذر لعلم الاقتصاد ، بل الجذر ــ نظرية القيمة ــ التي هي نفسها نظرية التبادل ، انها النظرية التي تفسر كيف تتكون الأسعار ، أسعار البضائع والعمل (الأجور) ورأس المال (سعر الفائدة) .. ألخ .. أما لماذا لعبت نظرية القيمة دوراً مهما في النظرية الاقتصادية فمن الصعب تفسير ذلك على أسس معقولة وخاصة وأن آدم

سميث قد اتخذ هدفا له ، بحث مشكلة زيادة ثروة الأمم وليس القيمة . وكما سأبين بصورة موسعة أن « ريكاردو » الكاتب الكبير الثاني ، اتخذ جانبا من جوانب القيمة وجعله المشكلة المركزية لعلم الاقتصاد ، وربما كان تأثيره على النظريين الأكاديميين أكثر من آدم سميث ، لذا فالجواب قد يكون له جـــانب تاريخي . ومن الصعب دحض القول الذي يقول : بأن دراسة الدورات التجارية يمكن جعلها القلب النابض للنظرية الاقتصادية . وفي الواقع ان هذا هو الذي يحدث في الوقت الحاضر ، فبعض الكتاب الجدد المغامرين المعاصرين يركزون كتبهم على التقلبات الصناعية . وسنتبع الترتيب التقليدي ولكن سنعطي الدورات التجارية حقها في فصل لاحق .

والتوزيع ، هو الجزء الثالث من النظرية الاقتصادية التقليدية . يستعمل التجار والاقتصاديون في هذه الحقل كلمات متشابهة ولكن بمعان مختلفة ، فالتوزيع عند التجار معناه : ايجاد منافذ لبضائعهم ، والعلاقات مع بائعي المفرد ، والرزم والتحميل ، وعمولة الوسطاء وغيرها . اما عند الاقتصادي فالتوزيع معناه : الحصول على دخل ، ودراســـة التباين في المدخولات . والأسئلة التي تثار تحت هذا العنوان هي : لماذا يحصل المقرضون على فائدة ؟ لماذا يحصل أصحاب الأراضي على ريع ، وما الذي يسبب ارتفاع الريع هنا وانخفاضه هناك ..؟ ففي الواقع انها دراسة خاصة للأسعار والقيمة . ولكن بدلا من أن يتناول أســـعار البضائع الاستهلاكية كالموز وبطاقات السينما ، يدرس التوزيع أسعار عمال المصانع والأرض التي تستخدم للانتـــاج والقروض التجارية ، الأسعار التي تقاس بعرف سعر الفائدة .

فقد اهتم « ريكاردو » بصورة خاصة بهذا الجزء من نظرية القيمة . حيث عاش في عصر تميز بتصادم اقتصادي وصراع طبقي بين الطبقة الأرستقراطية مالكة الاراضي ، وبين أصحاب المصانع الناشئين . فقد أراد مالكو الاراضي أسعاراً عالية للحنطة وقيودا ضد الاستيراد ، حيث

يرتفع الريع اذا كانت الحنطة نادرة ، أما أصحاب المعامل فكانوا يرغبون في أسعار واطئة للحنطة وذلك لأن الحنطة الرخيصة تعني الخبز الرخيص، اذ كان الخبز في تلك الأيام أكثر أهمية في ميزانية الطبقة العاملة منه في يومنا هذا ، والخبز الرخيص معناه الأجور الواطئة ، والأجور الواطئة معناها أرباح أكثر للصناعة ــ هذا ما كان يعتقده أصحابها . هذه المفاهيم هي المواد الأولية لنظرية التوزيع ــ المكونات والعلاقات الموجودة بين الأجور والريع والأرباح ، ورغبة « ريكاردو » الملحـــة في مثل هذه المسائل عينت أسلوب الكتابات الاقتصادية لفترة قرن من الزمن . وكما سيظهر في الفصول اللاحقة ، ولما كان التوزيع في الواقع جزءاً من نظرية القيمة ، لذا نرى الاقتصاديين اللاحقين اتبعوا « ريكاردو » بتأكيدهم على القيمة بدلا من التبادل ، وحتى الشواذ منهم أمثـــال ــ كارل ماركس ــ فقد اتبع باهتمام « ريكاردو » في هذه الناحية .

ولم يعط الاقتصاديون للاستهلاك أهمية كبيرة الا أخيراً ، فقد مال الاقتصاديون نحو النظر الى نظريات الاســـتهلاك على أنها قليلة المساهمة في تطوير عملهم ما عدا بعض التخمينات التي تستعمل في نظرية القيمة . وكان هناك الشواذ في هذه الناحية أمثال : ثورشتين فابلن ، وجون هوبسن ، وجون م. كلارك . ولكن هؤلاء الثلاثة على الرغم من عبقريتهم لا يعدون من الاقتصاديين التقليديين .

وقبل الدخول الى محراب النظرية التقليدية ، لا بد لنا من الالمام ببعض الرياضيات ، وهذا مطلوب من اولئك الذين يجهلون استعمال الخطوط البيانية لتعيين نقطة على سطح مستو ذي اتجاهين هو أمر أيسر مما يبدو . وأولئك الذين لهم حساسية ضـــد الرياضيات البسيطة سيفقدون الشيء القليل ، اذا ما أرادوا عدم قراءة الصفحات المتعلقة بهذا الموضوع .

فاذا كنت نازلا في فندق (المستك) على زاويـــة ملتقى الطريق الخامس والشارع الثالث في مدينة تشبه المشواة بنمطها ، فتتمكن من

اخبار أهلك أين أنت ، اما بالكلمات أو بشكل يعبر عن الأشياء نفسها (الشكل رقم ٢) .

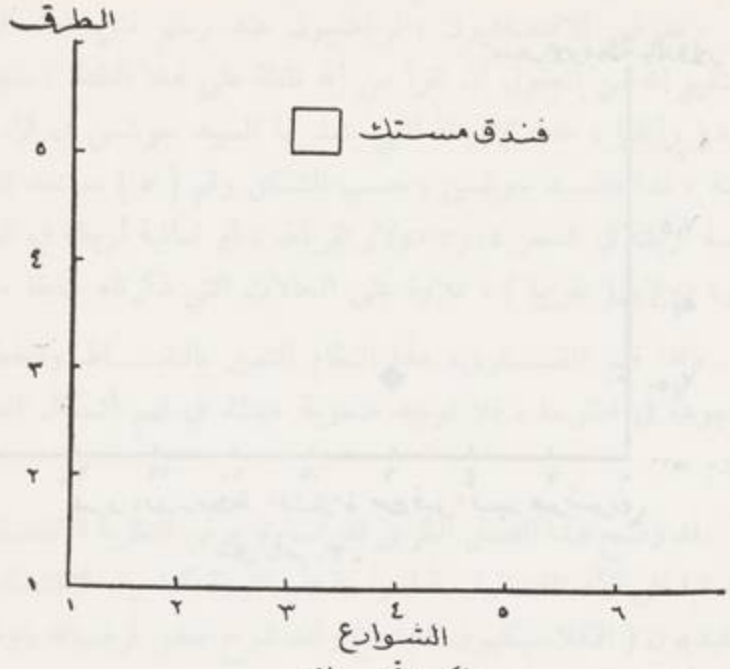

شكل رقم -٢-

تتمكن من استعمال الأسلوب نفسه للكلام على علم الاقتصاد . فاذا أردنا القول بأن السيد جونسن اشترى ستة أربطة بسعر ستة دولارات ونصف للرباط تتمكن ان نقولها بالطريقة الصعبة ، بشكل رقم (٣) .

وتتمكن حتى من قول الأشياء الأكثر تعقيداً . فاذا كانت الاربطة نادرة فان السيد جونسن قد لا يشتري منها الا عدداً أقل ، كأن يشتري رباطين اذا كان السعر عشرة دولارات للرباط ، أو يشتري أربعة بسعر خمسة دولارات للرباط ، أما اذا كانت الأسعار واطئة ، فقد يشتري كمية أكبر ، كأن يشتري عشرة أربطة اذا كان سعر الرباط دولاراً

واحداً. ويمكن تمثيل هذه الصفقات الفرضية الثلاث والأخرى الحقيقية التي ذكرناها في صورة واحدة بـ (الشكل رقم ٤) .

شكل رقم ٣ -

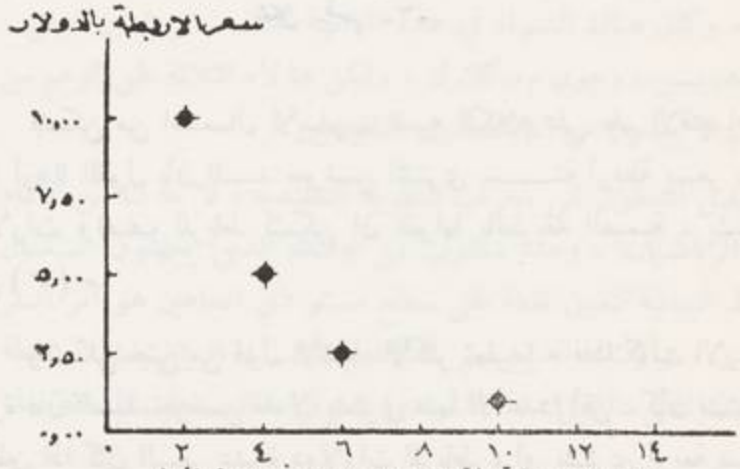

شكل رقم ٤ -

كل الذي قلناه واضح لا غبار عليه • ولكي نقوم الآن باستنتاجنا الاول • نصل بين النقاط بخط مستقيم (الشكل رقم ٥) •

ويفترض الاقتصاديون والرياضيون عند رسم مثل هذا الخط المستقيم انه من المعقول أن نقرأ من أية نقطة على هذا الخط ، متجهين عموديا وأفقيا ، عدد الأربطة التي يشتريها السيد جونسن في الأسعار المبينة • لذا فالسيد جونسن ، حسب الشكل رقم (٥) مستعد لشراء خمسة أربطة في السعر ٣٫٧٥ دولار للرباط ، أو ثمانية أربطة في السعر ١٫٢٥ دولار (تقريبا) ، علاوة على الحالات التي ذكرناه سابقا •

واذا فهم القـــاريء هذا النظام للتعبير بالنقـــاط والخطوط الموجودة في اطار ما ، فلا توجد صعوبة حينئذ في فهم أشكال الفصل القادم •

قد وضح هذا الفصل الطريق لدراسة نوع من النظرية الاقتصادية• فلقد نبه الى الأصناف الرئيسة لدراسة علم الثروة كما يراه الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيكيون الجدد) ولقد شرح بعض فرضياته ووصف

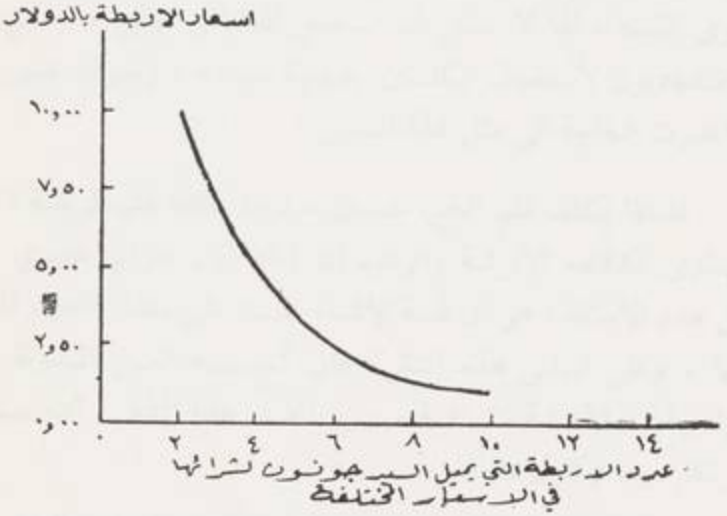

شكل رقم -٥-

الاطار المركزي للنظام التنافسي الكامل • وأخيرا راجعنا المباديء التي تعتمد عليها الأشكال المستخدمة في المسائل البسيطة ، وبعد أن أزحنا هذه الأشياء عن الطريق ، تتمكن الآن من السير بخطى سريعة نحو فهم النظرية الاقتصادية التقليدية •

٤

الأسعار والقيم

يبحث هذا الفصل فيما تقوله النظرية التقليدية عن قيمة الأشياء التي نستهلكها • ان الأسعار التي ندفعها لاشياء نروم بيعها كتكاليف العمل والمواد الاولية تكون جزءاً آخر من الموضوع وسنأتي على شرحها في الفصل القادم • ان كلمة (قيمة) في علم الاقتصاد تقارب في معناها كلمة (السعر) • ولكن توجد بعض الاختلافات • فالسعر يذكر دائما بعرف عملة وطنية ، أما القيمة فهي مفهوم عام ، والنقود نفسها خاضعة لقوى القيمة ، لذا لا يمكن أن تستعمل كمقياس نهائي • ولكن يميل الاقتصاديون لاستعمال الكلمتين بصورة متبادلة ، وسوف نميز بينهما اذا ظهرت الحاجة الى مثل هذا التمييز •

فلماذا يكلف قلم الحبر خمسين مرة ما يكلفه قلم الريشة ؟ ولماذا تتساوى تكاليف الأفرشة والراديوات ؟ ان أول جواب عصري أعطي لمثل هذه الأسئلة ، هو أن قيمة الأشياء تعتمد على مقدار الجهد المبذول فيها • وعلى أساس هذه النظرية فان كميـــة العمل المبذولة لصنع الراديوات والأفرشة متساوية • ومن أنصار هذا المذهب آدم سميث ، وريكاردو ، وكارل ماركس •

توجد فائدة معينة في نظرية قيمة العمل حتى في شكلها البدائي ،

اذ أن الأشياء التي تتطلب عملا كثيراً نادرة ، والأشياء التي تتطلب القليل من العمل عادة متوفرة ورخيصة . ولكن هذه النظرية دليل عام غير منقح . ففي سوق زراعية ما تباع الباقة نفسها من الجزر بخمسة عشر سنتا في الصباح ، وبعشرة سنتات في المساء ، في ذات اليوم ، على الرغم من أن كمية العمل المبذولة فيهما متساوية .

اما الاقتصاديون المتأخرون وحتى آدم سميث في بعض الحالات، فقد وسعوا نظرية العمل لتشمل كل تكاليف الانتاج . وبالمناسبة أن (تكاليف الانتاج) لا تعني عند الاقتصادي ما تعنيه عند التاجر . فالاقتصادي يعـــد بعض المكافأة الممنوحة للتاجر جزءاً من تكاليف الانتاج ، بينما يعتقد التاجر أن هذه المكافأة هي ربح له ، اذ هي انفرق بين تكاليف الانتاج وسعر البيع . وينظر الاقتصادي الى كامل العملية الاقتصادية من الخارج ، ويرى أن التجار لا ينتجون أو يبيعون بالمفرد اذا لم يتسلموا أي مقابل لقاء ذلك وهو ما يحسب من ضمن تكاليف الانتـــاج .

ان نظرية مجموع تكاليف الانتاج تعطينا شرحا أوسع للقيمة من تكاليف العمل ، ولكن هذه النظرية لا تخلو من عيوب هي في الواقع العيوب نفسها التي تشكو منها نظرية قيمة العمل ــ اذ تباع بعض الأشياء بأكثر من معدل تكاليفها . ولكن تكاليف الانتاج ظاهرة الفائدة فانها خير دليل يعتمد عليه لمعرفة السعر أو القيمة .

والخطوة المهمة الأخرى لمعرفة أفكار نظرية القيمة هي أن نذهب الى الجانب المتطرف منها . فلقد ظهر اقتصاديون في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ليقولوا انه لا يوجـد شيء بقيمة موروثة ــ أي لا توجد قيمة دائمية للشيء ــ ان البشر هم المقيمون للأشياء اذ لا يوجد شيء غال أو رخيص بل التفكير هو الذي يجعله كذلك . فيعزى عادة الى ستانلي جوفان (١٨٣٥ ــ ١٨٨٢) وكارل مينجر النمسوي (١٨٤٠ــ ١٩٢١) هذه المساهمة الدايلكتيكية للفكر الاقتصادي ولو أن مثل هذه

الفكرة فكر بها آخرون قبلهم • ولكن كلا من جوفان ، وميجر ، قد كيّف هذه الفكرة وجعلها أداة تحليل ، بعد أن كانت مجرد فكرة جميلة، لذا تمكن الاقتصاديون من استعمالها للحصول على نتائج مفيدة •

وتكييف ذلك أن محاولة معرفة قيمة الأشياء كصنف هو أسلوب خاطيء لنظرية القيمة • فالمهم أن نفكر بفائدة الوحدات بصورة منفصلة في الصنف الواحد • فأنا ، كمستهلك للزبد ، أحتاج الى كمية قليلة منه لبعض المناسبات • أما أن أتسلم منه كمية كبيرة في وقت واحد ، فأمر لا يعقل ــ تذكر بأني لا أتمكن من بيعه حسب قواعد هذا الفصل ــ ومن ثم توجد بعض المناسبات حين أدفع دولاراً على كل لبرة منه ، واذا حسبنا ذلك بمقتضى ما يقدم لنا من كمية قليلة في المطاعم ، فأنا أدفع بمعدل دولارين أو ثلاثة لكل لبرة ، ويدفع الخاطب ألف دولار ثمنا لخاتم خطوبته ولكنه لا يشتري خاتما ثانيا أو ثالثا ، الا اذا خفض السعر بصورة كبيرة ، اذ انه يفضل استعمال النقود لتأثيث بيته الجديد • اذن تعتمد القيمة على الوحدات الموجودة • هكذا كان تكييف جوفان ومينجر ، فنحن كمستهلكين نقيم الوحدة الأولى بغلاء ، أما الوحدات اللاحقة فأقيامها أقل حتى أن الوحدات الاضافية اللاحقة ربما كانت غير ذات قيمة •

وهذا النوع من التفكير الاقتصادي الذي يقوم على الخطوات أو الجرعات معروف باسم التحليل الحدي ، اذ الوحدة الاخيرة تحت البحث هي الوحدة الحدية ، فهي الوحدة التي ولو أنها لا زالت مرغوبة لكنها أقل المنافع للشخص المستهلك ، لذا فهي التي تعين المنفعة الحدية للانتاج • فهي بالمناسبة وليست بالضرورة الوحدة الأخيرة من مجموع وحدات • ومثلها كمثل القدح السابع الذي هو في الواقع ليس بالذي يجعل الثمل يغني (يا ليل •• يا ليل) • فالقدح السابع يشابه القدح الأول أو أي قدح من مجموعة أقداح ، فليس له صفة خاصة ، ما عدا أن له تأثيراً خاصا لأن ستة أقداح مشابهة له قد سبقته •

فشرب سبعة اقداح تجعل الشارب يغني ، اما القدح السابع فليس له أي تأثير خاص ، فهو يشابه الأقداح الأخرى .

درس جوفان ومينجر واخيراً جون باتس كلارك الاميركي (١٨٤٧ ــ ١٩٣٨) وطلابهم ، مفهوم قيمة المنفعة الحدية مستكشفين كل الطرق وحتى الأزقة المظلمة . وقد شعر بعض الاقتصاديين بأن أصحاب الفكرة الحدية قد اكتشفوا شيئا مهما ، وأن النظريات القديمة للعمل وتكاليف الانتاج كانت ناقصة . وشعر آخرون بأن الطريقة الجديدة لتقييم الوحدات لا تتمكن أن تشرح الكثير وحدها . اذ أنها ذاتية ، وتتضمن تفكيراً دائريا ، وخلق مقياس للقيم الاجتماعية لا يمكن الدفاع عنه . ولقد ظهر في هذه الوضعية « الفريد مارشال » الاقتصادي الانكليزي (١٨٤٢ ــ ١٩٢٤) . فقد مزج بين النظريات الحدية والنظريات القديمة بطريقة جعلت التباين واسعا بين مؤيدي الحدين ومعارضيهم ..

ولا بد من الرجوع الى الوراء قليلا كي نفهم ما قام به « مارشال » لقد شاهد الناس منذ القدم ، بأن للطلب والعرض علاقة بالسعر ، فاذا قللنا العرض ارتفع السعر ، واذا قللنا الطلب انخفض السعر . فاذا كان هذا هو الصحيح ، فلماذا حاد كل من آدم سميث وريكاردو وجوفان ومينجر وآخرون عن الطريق ، ليشرحوا السعر باختراع نظريات قيمة العمل وغيرها ؟ يجب أن يكون الجواب تخمينا ، ولكنا نملك حق الافتراض بأن مسألة العرض والطلب ظهرت لهؤلاء أمراً بسيطا ، اذ الجميع يعرف بأن للطلب والعرض تأثيرهما على السعر . ولكن هل كان هناك شيء أبعد من هذه البديهية ؟ وهل هناك شيء أعمق غورا وأكثر تعلقا واتصالا بصميم الأشياء ، او بمجرد تقييم البشر أنفسهم ؟ ولقد كانت اثارة مثل هذه الاسئلة على جانب من الصحة ، فان شرح الاسعار بمجرد القول (طلب وعرض) عملية غير مجدية ، اذ لا بد أن يكون هناك ما هو أعمق من هذا ، فان هذا الشيء العميق لا يوجد الشيء العميق في البضاعة القائمة ، ولا في الروح المثابرة للمشتري بل انه في

الكلمات (عرض) و (طلب) ذاتها • هذا ما اكتشفه مارشال • فطريقته كانت تهدف الى التمحيص في المعنى الكامل لعبارة (العرض والطلب)• ولقد وجد في عمله هذا أن كلا من نظريات القيمة الذاتية والموضوعية قد تتمكن ــ كما سنرى ــ من المساهمة بشيء مهم في هذه المسألة ••

وان الذي قاله مارشال وأتباعه كان في الواقع مشابها لما يأتي : ــ

(١) ان احتضان آدم سميث وريكاردو والآخرين ، لنظريات قيمة العمل وتكاليف الانتاج قد أكد على العرض ، وعلى شراسة الطبيعة ، وعلى عوائق العرض ، ثم ان كلا من جوفان ومينجر قد أكد على التقييم البشري ــ أي على الطلب • وبدراسة كل من العرض والطلب والعلاقات المتبادلة بينهما يمكن عمل خليط منهما •
العرض والطلب والعلاقات المتبادلة بينهما يمكن عمل خليط منهما•

(٢) يمكن توضيح مشاكل القيمة اذا أدخلنا على الموضوع عنصر الوقت• فما يحدث في الأمد القصير يختلف تماما عمّا يحدث في الأمد البعيد • واذا اعطينا لعنصر الوقت حقه تتمكن من تجزئة السؤال الصعب الى أجزاء سهلة عديدة •

ولدينا هنا أعمدة ارشاد للنظرية الاقتصادية التقليدية خلال النصف الاخير من القرن • وكانت مهمتها بصورة رئيسة دراسة العرض والطلب وعملهما وروابطهما في الأمدين القصير والبعيد وتأثير السعر نفسه على كل من الكميات المباعة والمشتراة •

نبدأ الآن في دراسة العناوين التي يتضمنها النهج المارشالي وتمحيص كلمتي (الطلب) و (العرض) •

ان الطلب على البضائع الاستهلاكية خاضع لحكم مبدأ المنفعة المتناقصة الذي ينص على أنه كلما ازدادت ملكيتنا لشيء ، قلت رغبتنا في الحصول على المزيد منه • ومن ثم نصبح أقل استعداداً لشراء كمية

أكبر منه . ان هذا المبدأ متضمن في جداول معروفة باسم (جداول الطلب) التي كثيراً ما تستعمل من قبل ممارسي النظرية التقليدية . ولدينا هنا مثال على هذا الجدول مع بعض التعليقات .

جدول طلب السيدة سميث الاسبوعي على الزبدة

اذا كان السعر ٢٫٠٠ دولار لليبرة واحدة من الزبدة ، فالسيدة سميث سوف تشتري الزبدة بصورة متقطعة ، أي أنها تشتريها في مناسبات العطل فقط . أما في الايام الاعتيادية فأنها تستعمل الدهن النباتي أو شحوم الوز أو غيرها من المعوضات .

اذا كان السعر ١٫٥٠ دولار لليبرة واحدة من الزبدة ،فستشتري السيدة سميث ليبرة واحدة فقط أسبوعيا . ان هذه الكمية تكفي للاستعمال القليل على مائدة الطعام . وستشبع حاجتها للزبدة باستعمال المعوضات.وانها لن تصنع البسكت والفطائر والاشياء المشابهة الاخرى .

اذا كان السعر ١٫١٠ دولار فستشتري السيدة سميث لبرتين من الزبدة، وهي لا زالت تستعمل المعوضات لسد كثير من حاجاتها . أما الزبدة فيمكن أن تستعمل في نطاق واسع على مائدة الطعام وفي طبخ الخضروات .

اذا كان السعر ٠٫٨٥ دولار فستشتري السيدة سميث ثلاث لبرات من الزبدة .ولا توجد حاجة الآن الى المعوضات ولكن لا زالت تعد الزبدة غالية عند استعمالها بعمل البسكت والفطائر .

اذا كان السعر ٧٠ر٠ دولار فستشتري السيدة سميث أربع لبرات من الزبدة ، وستبدأ البسكت والفطـــائر الأخرى بالظهور ٠

اذا كان السعر ٥٥ر٠ دولار ، فستشتري السيدة سميث خمس لبرات منه٠وستصنع منه ما تشاء من الطفائر والحلويات٠

اذا كان السعر ٤٠ر٠ دولار فستشتري السيدة سميث ست لبرات من الزبدة وستصنـع الحلويات ، وســـوف تصبح اكثر كرما في اعطاء البسكت الى أطفال الجيران ٠

هذه هي نهاية جدول طلب السيدة سميث،فاذا أصبح السعر ٣٠ر٠ دولار أو ٢٠ر٠ دولار لكل ليبرة من الزبدة فقد لا تحتاج الى زبدة اكثر ، وعندئذ تكف عن شراء أكثر من ست لبرات منه ٠

والأمر الذي يجب أن يبقى واضحا لدينا هو أن مثل هذا الجدول يعكس المجال التام للطلب في وقت معين ٠ اذ انه لا يخبرنا كم ستشتري السيدة سميث ، اذا ورثت ميراثا كبيراً ، أو اذا ضوعف راتب زوجها أو قلص ٠ ويعكس كل مزيج من السعر والكمية في الجدول عن أحسن موازنة بين التضحية التي تقوم بها بصرف النقود ، والمنفعة التي تحصل عليها من الزبدة في ظروف ثابتة ٠ وينتج عن ذلك أن طلبها ليس بالكثير عندما تشتري ست لبرات عندما يكون السعر ٢٠ سنتا من شـــرائها لبرتين عندما يكون السعر ١٠ر١ دولار ٠ فكل من المزيجين يعبر بدقة متساوية عن طلبها على الزبدة وترددها في صرف النقود ٠ ولكن اذا ما أصبحت السيدة سميث فجأة غنية فان طلبها ، ربما يصبح أكثر ٠ ففي هذه الحالة يجب اعادة النظر في جدول طلبها وتحويله الى الأعلى لكي يعبر عن استعدادها لشراء كمية أكبر من الزبدة بأي سعر مذكور في الجدول ٠٠ وفي الواقع اذا أعدنا النظر في الجدول ربما يرفع كل ســعر بمبلغ دولار واحد او نصف الدولار لكل ليبرة من الزبدة ٠ اذ لن تكون

هناك حدود عادية للأسعار التي تدفعها اذا ما أصبحت السيدة سميث غنية .

ولما كانت الأشكال الهندسية ستستخدم في المستقبل لدراسة الأسعار ، لذا دعونا في هذه الوهلة نحول جدول طلب السيدة سميث الى شكل هندسي (الشكل رقم ٦) .

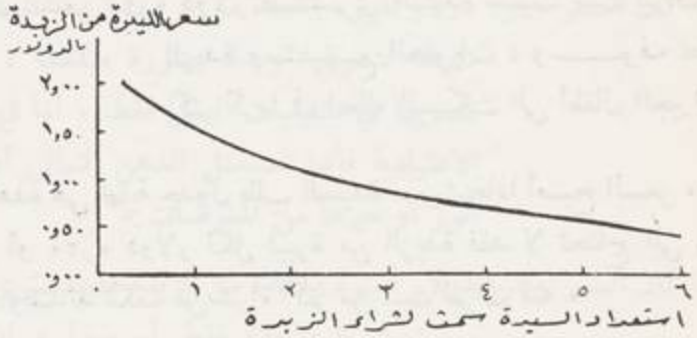

شكل رقم ٦ -

ولربما يرغب القاريء في معرفة كيفية تمثيل طلب متزايد على الشكل الهندسي ، ان الخط المنقط في الشكل رقم (٧) يمثل الطلب المتزايد الذي افترضناه بعد ميراث السيدة سميث ، ولقد ميزنا هذا الخط بالخط الذي يمثل جدول الطلب الذي رسمناه في الشكل رقم(٦) .

ربما يوجد في الولايات المتحدة ٣٥ مليون سيدة . كل منهن لها جدول طلبها على الزبدة كسيدتنا سميث . ولكن بعضهن أحسن حالا من الأخريات ولعلهن يشترين سبع لبرات او ثماني من الزبدة عندما يكون سعر الليبرة عشرة دولارات ، وأخريات فقيرات لعلهن لا يتمكن من الشراء بارتياح اذا كان السعر ٣٠ سنتا لليبرة الواحدة اذ يوجد بعض الفقراء ممن يحب الزبدة وممن يضحي بالأشياء الأخرى في سبيلها ، ويوجد أيضا أغنياء لا يميلون اليها ، لذا يشترون منها الشيء القليل رغم ان أسعارها قد تكون زهيدة ، وفوق كل ذلك فان معظم جداول الطلب

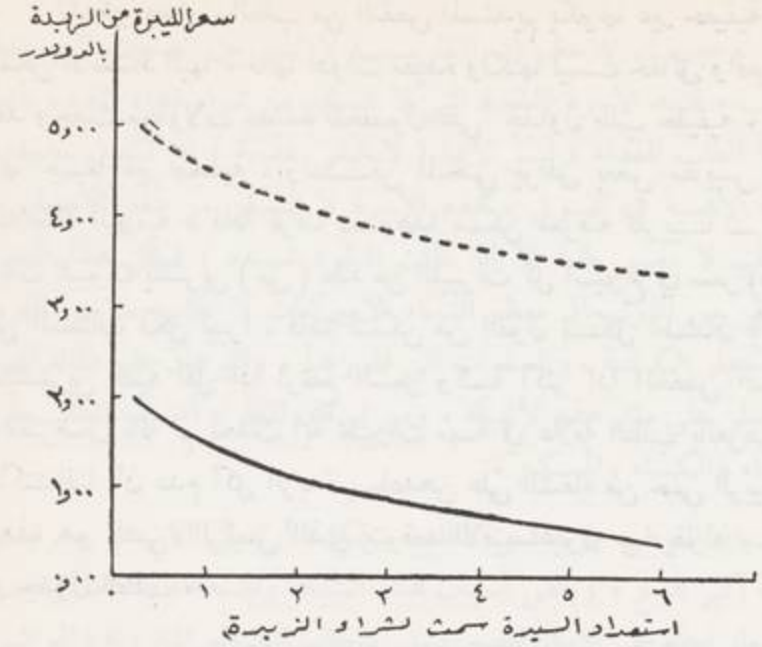

شكل رقم ٧

تتبع النهج العام الذي يقرر شراء أكبر كمية بأسعار واطئة وأقل كمية باسعار عالية .

تتمكن من جمع جداول طلب ربات البيوت ، والحصول على جدول طلب عام أو جماعي كالآتي : ـ

جدول طلب عام لربات البيوت الاميركيات على الزبدة لاسبوع واحد

سعر الليبرة من الزبدة	كمية المشتريات (الليبرات)
١٠٫٠٠ دولار	١٫٠٠٠٫٠٠٠
٥٫٠٠ دولار	٤٫٠٠٠٫٠٠٠
٢٫٠٠ دولار	١١٫٠٠٠٫٠٠٠
١٫٥٠ دولار	١٥٫٠٠٠٫٠٠٠
١٫٠٠ دولار	٢٣٫٠٠٠٫٠٠٠
٠٫٥٠ دولار	٣٩٫٠٠٠٫٠٠٠

تشكو جداول الطلب من النقص المستديم بكونها غير حقيقية ولا يمكن الاستناد اليها . فانها أدوات مفيدة ولكنها ليست حقائق واقعية . لقد وجدت محاولات عديدة للحصول على جداول طلب حقيقية . غير أنها جميعا غير مجدية ، ولـــكن المنحني يوافق بعض مقاييس دقة الملاحظة اليومية ، فاذا عرفنا ــ وهذا ممكن معرفته تقريبـــا ــ بأن ربات البيوت يشترين (س) عدد من الليبرات كل أسبوع في سعر (ص) من السنتات لكل ليبرا ، فاننا نتمكن من القول بـــكل اطمئنان بأنهن سيشترين كمية أقل اذا ارتفع السعر وكمية أكثر اذا انخفض السعر (مفترضين بانه لم تحدث أية تغييرات مهمة في علاقة الطلب بالعرض ، كاكتشافنا بأن عدم أكل الزبدة يساعدهن على الشفاء من حمى الربيع) وهذا هو الشيء الرئيس الذي يتوقعه الاقتصاديون عما يقوله منحن أو جدول الطلب .

ولا بد من النظر الى بعض الأمور قبل البدء في دراسة العرض ، فيوجد على بعض الأشياء ما يسمى بالطلب المرن ، وعلى أخرى بالطلب غير المرن . وملح الطعام ، خير مثال لتوضيح الطلب غير المرن ، فتخفيض سعر الملح الى النصف لا يدفع ربة بيت الى التعجيل بشراء كمية أكبر منه لاطعام أطفالها ، أو بمعنى آخر أن نقصانا كبيرا في السعر سيأتي بتأثير قليل على مشترياتها . كما أن ارتفاعا كبيراً في السعر لن يقلص بصورة ملحوظة استعمالها للملح . وهناك الكثير من الأشـــياء المألوفة التي تستعمل بصورة قليلة أو في بعض المناسبات ، تتميز بالطلب غير المرن ، ومن الأمثلة عليها ، قطع شارات السجاجيد ، وبطـاقات يوم الأم ، والادوية وغيرها . أما الطلب المرن ، فهو عكس الذي ذكرناه ، فأية زيادة أو نقصان صغير في السعر له تأثير كبير على السعر . فاللحوم الممتازة والنبيذ الجيد وملابس الفرو وأشباهها من البضائع التي تتميز بالطلب المرن ، وهناك بصورة عامة معوضات قليلة للبضائع التي تتميز بالطلب غير المرن ، وأخرى كثيرة للبضائع التي تتميز بالطلب المرن .

ويجب أن يلاحظ بأن النظريـــة لا تميز بين الصفات الحيوانية للطلب • فتعد الأسرة الفقيرة التي لا تتمكن من شراء غذاء كاف ، بأنها قليلة الطلب للغذاء ، ليس لأنها (لا تبغي غذاءاً) بل لكون حاجاتها قليلة الأهمية في السوق ، هذه الاسرة لا تتمكن من دفع الاسعار • فالطلب لا يسمى طلبا الا اذا كانت النقود تسنده ، فبظل هذا المعنى تتمكن من القول بأن معظم النساء الاميركيات لا يطلبن ملابس الفرو والاحجار الكريمة ، والسفرات الى فلوريدا • والبرهان على ذلك آنهن لا يقبلن على مثل هذه الأشياء • ومن ثم فان للفقراء أضعف الطلب على الغذاء والكساء والمسكن •

ان العرض هو عكس الطلب • فكلما أرتفعت الاسعار ، عرضت كمية أكبر للبيع • وبعض أسباب هذه النتيجة واضحة • فاذا ما ارتفعت الأسعار فجأة ففي الأمد القصير يميل أصحاب البضائع المخزونة والمواشي الى عرض ما لديهم للسوق المناسبة ، أما في الأمد البعيد فيميل أصحاب المصانع الى زيادة فعالياتهم الانتاجية ، اذا ما اعتقدوا ببقاء الأسعار والأرباح عالية •

كما توجد قوى أقل وضوحا وذات مفعول مضاد ، فبوجه عام ان الانتاج المتزايد يزيد من تكاليف الانتاج • فعندما يلاحظ الفلاحون ارتفاع أسعار القطن يرغبون في زراعة كمية أكبر منه وبذا يستخدمون الاراضي الفقيرة أو الغالية في الزراعة • واذا ما أراد أصحاب المعامل زيادة في الانتاج فعليهم أن يدفعوا أجوراً عالية للأوقات الاضافية ، أو أن يستخدموا عمالا جدداً غير مدربين ، ومن ثم يزداد عدد البضائع المعطوبة والمردودة • وكل من الفلاحين وأصحاب الصناعة يتنافسون على المواد الأولية مع غيرهم ممن دفعوا أيضا لزيادة الانتاج ، نتيجة لارتفاع الاسعار • ان تأخير الشحن في أوقات الرخاء ، وارتفاع الاسعار مما يعيق الانتاج ويزيد في التكاليف الثابتة أكثر فأكثر • لذا فتوجد حدود أو في الأقل (عوائق) للكمية الممكن انتاجها نتيجة لارتفاع السعر (أو

الطلب) ، هذا الحد أو العائق هو تكاليف الانتاج المتزايدة .

يصبح بعض المنتجين في بعض الأحيان في وضعية مريحة نتيجة لتقلص تكاليف انتاجهم عندما يتوسع الانتاج ، فبعض المعامل منظمة بطريقة خاصة بحيث أن كل وحدة منتجة تنتج بتكاليف أقل من الوحدة السابقة . ولكن مثل هذه الوضعية المقبولة ، لها حدودهـــا أيضا . فعندما يوسع الصناعيون الذين يتمتعون بمثل هذه المميزات انتاجهم ، سيصلون عاجلا أو آجلا الى المرحلة التي تصبح فيها تكاليف انتاج الوحدة أكثر بقليل من الوحدة السابقة، اذ لا يوجد أحد يتمكن من تحاشي دفع عقوبة استخدام العمال غير الماهرين وشراء المواد الأولية بأسعار عالية ، وبصورة عامة القيام بانتاج كمية أكثر مما هو مقرر لمعمله من انتاج . ولا ينكر ان هناك بعض التكاليف التي تتغير كثيراً مهما كان نطاق الانتاج . فكثير من البضائع يدوية الصنع لا تحتاج الا الى بعض الأدوات البسيطة ، وغرفة للعامل الذي يحترف هذه الحرفة ، فحفر الأخشاب وحرفة الأشرطة القماشية ، وزراعـة أشجار الاثمار ، أمثلة تقليدية على هذه الحالة ، اذ تتماشى تكاليفها ومبدأ التكاليف الثابتة ، ولما كانت البضائع ذات التكاليف الثابتة ذات أهمية قليلة بالنسبة لمجموع البضائع المنتجة ، لذا يطأطيء الاقتصاديون رؤوسهم بهجة لهذه القاعدة بينما يحتفظون بابتساماتهم الحارة للبضائع التي تنتج بتكاليف مرتفعة .

وبظل هذه الحقائق فليس من العجيب أن نعرف بأنه عندما يرسم الاقتصاديون منحنيات تكاليف الانتاج (معدل مجموع التكاليف لكل وحدة منتجة) فمن المعتاد أن تنحدر مثل هذه المنحنيات وبعد ذلك تبدأ بالارتفاع (الشكل رقم ٨) .

ان القسم المنحدر من المنحني ما هو الا اعتراف بأن الوحدات القليلة الاولى من انتاج الصناعة والزراعة ربما تكون غالية . فاذا قررت شركة فورد تقليص انتاجها الى عشرة او عشرين سيارة يوميا ، فان

تكاليف كل سيارة ستصبح مائة الف دولار • وسوف تستهلك مجموع المعامل آلاف الدولارات كل ساعة بغض النظر عن السيارات القليلة المنتجة • وان قعر المنحني الذي يبدو كأنه سطح مستو يشير الى اكفأ نطاق للانتاج • فبالنسبة لشركة فورد (كما تتصورها بالشكل) أن أكفأ نطاق للانتاج هو ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ سيارة يوميا • وأي انتاج اكثر من ١٠٠٠ سيارة يوميا يصبح غاليا مرة ثانية لذا يبدأ المنحني بالارتفاع•

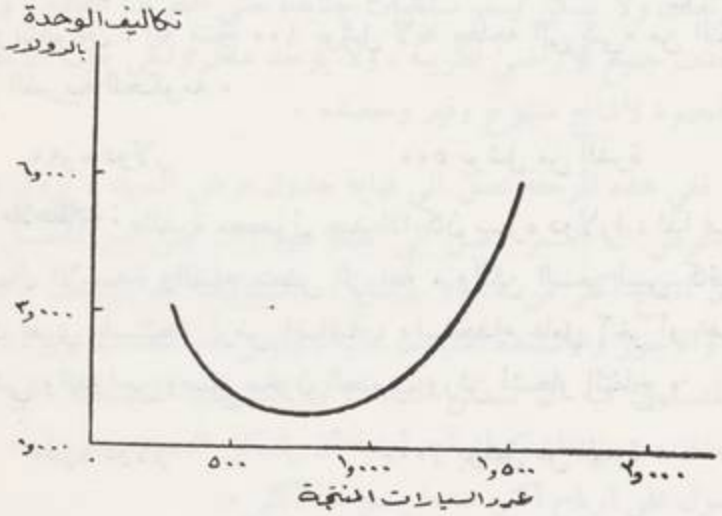

شكل رقم ٨ـ٠

وتحليلنا الموجز لتكاليف الانتاج يأتي بنا بصورة مباشرة الى قانون اساس للعرض فهو مهم للعرض كأهمية قانون المنفعة المتناقصة للطلب • ونص هذا القانون هو ما يلي : ــ ارتفاع السعر يؤدي الى زيادة الكمية المنتجة ، والتي اذا ما أطنب فيها ستزيد بدورها من تكاليف الانتاج • ويمكن توضيح هذا المفهوم الاساس بجدول ، كما عملنا في حالة الطلب ، ويسمى مثال هذا الجدول (جدول العرض) وله نفس الأهمية في النظرية التقليدية كأهمية جدول الطلب • وفيما يأتي مثال على جدول العرض والشكل المقابل له •

في السعر المتوقع لكل بوشل	يتمكن المزارع ((برون)) من تخصيص الارض والحبوب الكافية لانتاج
٠ر٥٠ دلاور	١٠٠ بوشل من الذرة

ملاحظات : في مثل هذا السعر أرباح زراعة الذرة قليلة ، لذا يفضل المزارع الذهاب لصيد الأسماك بـدلا من الانشغال بصورة جدية في زراعة الذرة ، كما أنه اذا قرر زراعة أي غلـة أخرى ، فلن يستعمل الأسمدة ، ولن يصرف الا وقتا قليلا في الزراعة ، لذا يبدو الانتاج وكأنه انتاج متطوعين ، انه ينتج ١٠٠ بوشل لانه بحاجة الى شيء من النقود لدفع الضريبة للحكومة .

٠ر٩٠ دولار ٥٠٠ بوشل من الذرة

ملاحظات : فالذرة محصول جيد اذا كان سعره دولارا ، لذا فيبرر استعمال الاسمدة والقيام ببعض الزراعة . ولكن السعر ليس كافيا بحيث يغري باستئجار أرض اضافية ، واستخدام عامل آخر أو اهمال المواشي والدواجن وصبغ مخزن الحبوب ورش أشجار التفاح .

١ر٥٠ دولار ١٠٠٠ بوشل من الذرة

ملاحظات : تستحق الذرة في سـعر ١ر٥٠ دولار كل الجهود والمصاريف المطلوبة . فالحبوب الجيدة تستحق الشراء ويمكن استعمال الأسمدة بكل ارتياح (حتى ولو كانت اسعارها قد ارتفعت نتيجة لزيادة الفلاحين انتاجهم من الذرة) . ومن المتوقع اهمال أشجار التفاح ومخزن الحبوب ، كما ان من المربح استخدام رجل اضافي .

٢ر٠٠ دولار ١ر٣٠٠ بوشل من الذرة

ملاحظات : السعر دولاران للبوشل لم يسبق له مثيل ، ففي مثل هذا السعر من الممكن الحصول على قرض بفائدة ٦٪ لاستئجار أرض اضافية . وليس اذن من الممكن اهمال أشجار التفاح ومخزن الحبوب

فقط بل المواشي والدواجن أيضا • ومن الممكن استعمال حصان أو رجل اضافي ، أو ربما بدل ذلك يمكن استبدال الساحبة القديمة بأخرى جديدة يعتمد عليها •

٢ر٥٠ دولار ١٥٠٠ بوشل من الذرة

ملاحظات : ان السعر ٢ر٥٠ دولار سعر ممتاز ولكن له مشاكله ، وذلك لان كل مزارع أصبح مغرما بزراعة الذرة • فتكاليف الأسمدة قد ارتفعت ولا يمكن تسلم ساحبات جديدة حتى الخريف القادم ، ولقد استنفدت جميع الأراضي القريبة ، ولا يوجد عمال ولكن يجب أن تبذل كل الجهود لأنتاج منتوج وفير وحصده •

ففي هذه المرحلة نصل الى نهاية جدول عرض السيد « برون » • فعلى فرض ان السعر وصل الى ثلاثة دولارات فمن غير المحتمل أن يحاول انتاج أكثر من ١٥٠٠ بوشل • فالتكاليف قد ارتفعت ارتفاعا كبيراً والاجور والأسمدة أصبحت عالية ، وليس هذا فحسب ، بل أصبح من المشكوك فيه أن تتمكن النباتات من استيعاب كميـــة أكبر من الأسمدة • ومن المشكوك فيه أيضا أن يتمكن السيد « برون » من الحصول على أرباح أكثر عندما ينتج غلة أكثر •

ان منحني العرض الاعتيادي يشبه الجزء المسطح والمرتفع من منحني معدل التكاليف المرسوم في الشكل رقم (٨) • ولقـــد حذفنا القسم المنحدر لأننا نفترض أن الفلاحين ليسوا أغبياء بحيث يزرعون كمية قليلة ذات تكاليف أعلى من الكمية الكبيرة • وعلى الرغم من أن الطول الكامل لمنحني معدل التكاليف مفيد للاقتصادي لأغراض شتى، الا أن القسم المنحدر يحذف في مسائل عديدة ، وما يترك منه هو القسم المشابه لمنحني العرض • أو بمعنى آخر يمكن النظر الى منحني العرض على أنه منحني تكاليف •

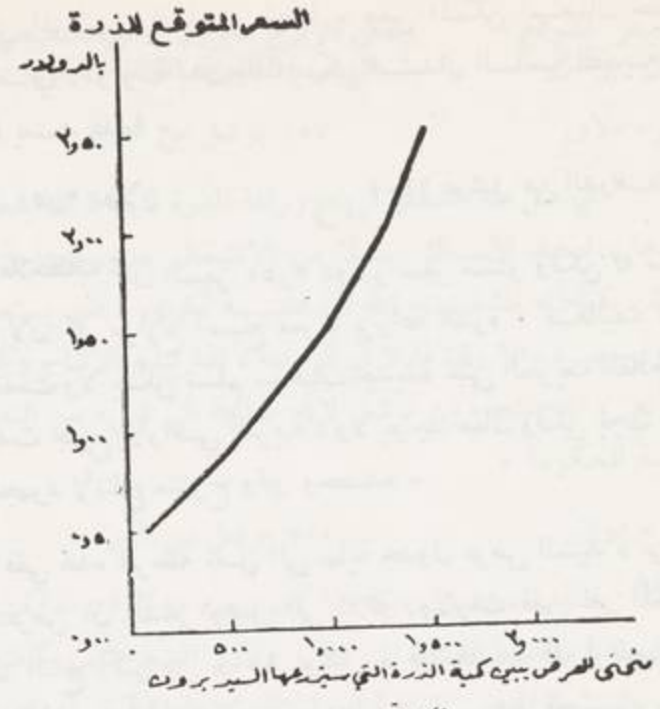

شكل رقم ـ ٩ ـ

وتشابه منحنيات العرض منحنيات الطلب بكونها من صنع الخيال، فأنها وسيلة لقول شيئين :

(١) كلما ارتفعت الأسعار (أو توقع أن ترتفع) يعرض المنتجون كمية أكبر من البضائع .

(٢) ترتفع تكاليف الانتاج عندما تزداد كمية البضائع المنتجة ، ما عدا بعض الحالات الشاذة (نفترض هنا أن الاقتصاد الوطني ليس في حالة كساد أو أنه ينتج بنطاق دون نطاق قابليته الانتاجية) .

وفيما يلي بعض الصفات التي يجب أن تتذكرها عن هذه المنحنيات البسيطة العادية . فهي أيضا مرنة وغير مرنة ، فالمنحنيات المرنة تشير الى السلع التي يتأثر انتاجها بصورة كبيرة بأي ارتفاع بسيط في السعر ،

وغير المرنة تشير الى السلع التي تستجيب لارتفاع السعر بدرجة أقل ، يستنفد ـ عادة ـ كمية كبيرة من الديك الرومي في كانون الثاني عندما ينتهي موسم عيد الميلاد ، لذا فالارتفاع الكبير في سعر هذا النوع من الطيور سوف لا يؤدي الى زيادة كمية المعروض منها ، اما اذا كان الجمهور مستعداً لدفع أسعار أعلى ـ ولو بقليل جدا ـ لابر الحياكة ، فهذا سيؤدي الى زيادة كبيرة من الكميات المعروضة من هذه البضاعة في مثل هذا الموسم .

اننا الآن نملك منحنيات وجداول طلب وعرض ، فماذا نعمل بهما ؟ دعونا نجلب صانعي الجداول . ومن ثم لندع في مسرح خيالنا أن يلتقي الطالبون بالعارضين في السوق ، ولنر ماذا يحدث.فالطالبون وجداولهم من المحتمل أن يكونوا مشترين ، وكذلك العارضون وجداولهم من المحتمل أن يكونوا بائعين . ان المزيج من الجدولين المذكورين أدناه هو نوع من الأرقام التي تسجلها مثل هذه اللعبة الاقتصادية في سوق حنطة حرة قبل القيام بمهمة البيع .

مزيج من جدولي العرض والطلب لسوق صغيرة للحنطة

اذا كان سعر البوشل من الحنطة	يستعد المشترون لشراء	يستعد البائعون لبيع
١ر٤٠ دولار	٥٠٠٠ بوشل	٢٠٠٠ بوشل
١ر٥٠	٤٥٠٠	٢٥٠٠
١ر٦٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠
١ر٧٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠
١ر٨٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠
١ر٩٠	٢٥٠٠	٤٥٠٠
٢ر٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠

فلا بد أن يكون السعر ١ر٧٠ دولار والكمية المباعة والمشتراة ٣٥٠٠ بوشل في سوق جاء اليه البائعون والمشترون بالتصميم الملخص في الجدول أعلاه . فهذا السعر هو الوحيد الذي تتلاقى فيه الأفكار . ولما كانت من صفات السوق الحقيقية أن يكون هناك سعر واحد سائد ، فالذي لا يبيع أو يشتري بمثل هذا السعر ١ر٧٠ دولار ينسحب من السوق . ولربما سخط بعض من جاء الى السوق . فالمشتري الساخط سيحاول الحصول على معوضات أو قد لا يشتري أي شيء أو ينتظر انخفاض الأسعار ، اما البائع الساخط،فسيحتفظ بحبوبه مخزونة منتظراً يوما أحسن وسيستعمل البعض حبوبه لاطعام دواجنه ومواشيه . ويوضح الشكل رقم (١٠) ما يحتويه الجدول وشروحه التي ذكرناها أعلاه.ويوضح الشكل النقطة التي يلتقي ويتقاطع بها الخطان المنحدران، ويمكن ايجاد السعر والكمية على الخطين العمودي والأفقي بالتوالي .

وبقي لدينا أن نأخذ بنظر الاعتبار مفهوم مارشال للوقت وتأثيره على السعر . فالوقت في علم الاقتصاد في الواقع ليس وقتا كليا ، بل أنه محاولة للتمييز بين حالات الأمد القصير والأمد البعيد . ويجب أن نفترض بأن العلاقات بين الطلب والعرض على سلعة ما تسبب تقديراً وسلوكا مختلفين عند الصناعي وغيره من العارضين ونوعية الاجراء الذي يتخذ ، وهذا يعتمد على ما اذا كان هذا الاجراء نادراً ، مؤقتا أو اعتياديا . والفكرة هذه لا تختلف في كثير من الحالات عن سلوكنا كمستهلكين ، اننا نصرف في الحالات النادرة ــ أمثال شهور العسل ــ نقوداً بمعدل اذا ما استمر لمدة طويلة من الزمن فسيصبح مدمراً .. مثل هذا المعدل هو معدل صرفياتنا في الأمد القصير . أما معدل صرفياتنا في الأمد البعيد فهو ذلك المعدل الذي يوازن بين الدخل والمصروفات .

يستجيب الصناعيون وبائعو المفرد والعارضون الآخرون بالنهج نفسه لعملية الأسعار . ومن السهل توضيح استجابة الأمد البعيد ، ولا

يوجد منتج مستمر في الانتاج الى الأبد ما لم تكن الأسعار كافية لتغطية تكاليف الانتاج كلها (بضمنها العوائد المعقولة المكونة من أرباح وأجور الاشراف ، أو مكافآت المخاطر أو غير ذلك مما يتسمى به هذا الشيء الاضافي) ، وايجازاً للموضوع ، فان الاسعار يجب أن تغطي التكاليف في الأمد البعيد • أو بمعنى آخر ، تميل الأسعار والتكاليف الى التساوي في مجتمع يتميز بالمنافسة •

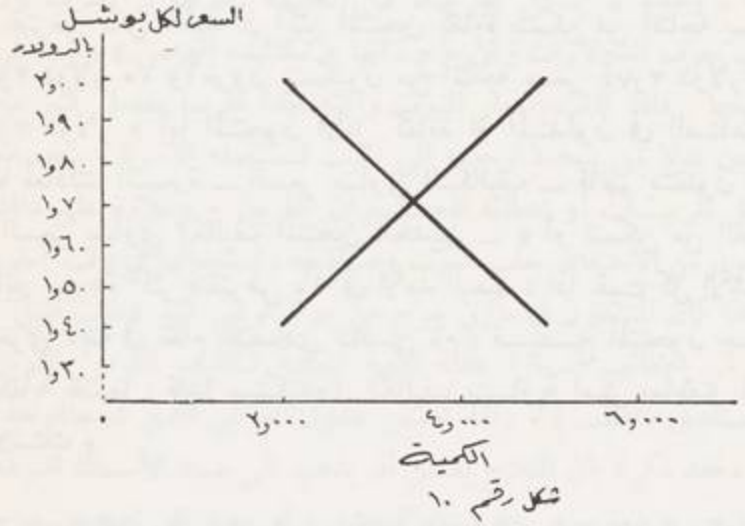

شكل رقم ١٠

ان العملية المطلوبة للحصول على هذا التعادل يمكن تصورها في صناعة متنافسة تنافسا كاملا واضحا الوضوح كله • دعونا نفترض الصناعة التي نحن بصددها ولتكن صناعة معاطف المطر من البلاستك ، المنتوج الجديد ، فالطلب على المعاطف الجديدة يكون عاليا في البداية وكذلك الاسعار • ان الاسعار العالية تشجع الكثير من المنتجين على دخول الصناعة وزيادة الانتاج • ونتيجة لكثرة الكمية المعروضة تبدأ الأسعار بالانخفاض • ان الأسعار المنخفضة ستطرد المنتج غير الكفء ، الذي ينتج بتكاليف أعلى من السعر الجاري • ولكن انسحاب المنتجين غير الاكفاء سيقلل من كمية المعاطف المعروضة ، وبذلك ترتفع الأسعار

مرة أخرى ، ولكن ليس الى المستوى السابق . وبعد تأرجح لمدة قصيرة من الزمن ستصل علاقات السعر والطلب والعرض للصناعة الى نوع من التوازن وبذا تصبح تكاليف الانتاج مساوية تقريبا للسعر .

انها عبارة سهلة ان يقال « تصبح تكاليف الانتاج مساوية تقريبا للسعر » ولكنها تخفي صعوبة حقيقية في تحديد مفهوم هذه التكاليف ، فاذا كان سعر المعطف (المدفوع لكل الصناعيين) ثلاثة دولارات تتمكن ان نفترض بكل تأكيد أن اكثر المنتجين كفاءة يتمكن من انتاجه بسعر ٢٫٥٠ دولار .. وآخرون يتمكنون من انتاجه بسعر ٢٫٧٥ دولار أو ٢٫٨٥ دولار « أما المنتجون الأقل كفاءة او المبتدئون في الصناعة ، وفقا لمعادلتنا اليسيرة ــ السعر يساوي التكاليف ــ فانهم ينتقلون الى ــ السعر يساوي تكاليف المنتجين الحديين ــ » أو تتمكن من القول بتعابير مجردة أكثر فنفترض بأنه في الأمد البعيد ، اذا بقيت كل الأشياء الاخرى ثابتة في نظام اقتصادي تنافسي تام ، فسيصبح المنتجون جميعا بالكفاية نفسها ، فلذا سيتكبدون تكاليف متساوية لعمل معاطف المطر البلاستك .

فعلى كل حال ، ان الشيء المهم الذي يجب ملاحظته هو أنه في التحليل المارشالي يسود (في الأمد البعيد) نوع من المساواة بين الأسعار وتكاليف الانتاج ، ولربما ينزعج بعض القراء لهذه النتيجة الواضحة فيقولون بأن آدم سميث ، قال الشيء نفسه قبل ما يقرب من مئة سنة وكذلك عمل ، ريكاردو ،ومل ،وآخرون ، ونجيب على ذلك بأن كلا من سميث وريكاردو ، ومل ، كان مرتبكا من تكاليف الانتاج ، ولم يلاحظوا أن تكاليف الانتاج تحدد بالطلب ، ولقد وجد مارشال بعض الامور المحيرة التي لم يلاحظها الآخرون ، اذ شاهد (بواسطة تكاليف الانتاج) العلاقة المتبادلة بين الطلب والعرض . ولقد أكد كذلك الفرق بين الأمد القصير والأمد البعيد . فقال في الامد البعيد فقط يوجد

ميل نحو تعادل الاسعار والتكاليف . ان القضية تختلف كليا في الأمد القصير .

ففي الأمد القصير تلعب التكاليف دوراً ثانويا في تعيين الأسعار . فاذا عرض الفلاحون توتا كثيراً في يوم السبت مثلا ، فعليهم حينئذ قبول أي سعر جار مهما كانت تكاليف الانتاج ، وعلى الرغم من ذلك يوجد نوع من التكاليف التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار ، فهي تكاليف نفسية ، وهذه لا يمكن تجريدها من الحقيقة لكونها لا تصرف ولا تحسب بعرف الدولارات والأرباح ، انها « تكاليف الفرص » وفيما يلي توضيحها : فاذا كانت أسعار التوت واطئة جداً فلربما يفضل كثير من الفلاحين بدلا من بيعه ، ارجاعه الى البيت لتستعمله الاسرة ، بتجميده أو عمل المربيات أو اعطائه للجيران المقربين . وعلاوة على ذلك يتمكنون من الاحتفاظ بعلب التوت وصناديقه واستعمالها في وقت آخر، حتى اذا كان المنتجون في مأزق حرج من جراء عرض كثير وطلب قليل ، فلابد من اعطائهم أسعاراً عالية كافية لتغطية تكاليف الفرص للتوت (والصناديق والعلب) . ولقد تضمن جدول العرض الذي شرحناه هذا المبدأ ، فقد ذكرنا بأن الفلاح يفضل أن يذهب الى صيد الأسماك للنزهة على أن يزرع ذرة بسعر ٥٠ سنت للبوشل ، أو يعمد الى تصليح سياج حقله من أن يهلك نفسه في زراعة عدة آلاف بوشل من الذرة اذا كان السعر دولاراً واحداً .

ومن ناحية اخرى اذا جلب عدد قليل من الفلاحين توتا للسوق وكان الطلب عليه كبيراً ، فحينئذ يباع التوت بأسعار مرتفعة ، من الممكن أن تكون الأسعار مساوية تكاليف انتاج أقل المنتجين كفاية ، وقد تكون فوقها بضعفين أو ثلاثة أضعاف.ومثل هذه الملاحظة تؤكد القاعدة العامة للسعر في الأمد القصير ، والتي تنص على أن تكاليف الانتاج تلعب دوراً طفيفا في تعيين السعر . ولهذه القاعدة أثر ذو اتجاهين : اتجاه نحو الأسعار المنخفضة جداً وأتجاه نحو الأسعار المرتفعة جداً .

وفي هذه المرحلة من بحثنا قد يكون من حق قاريء مضطرب أن يعترض على المؤلف قائلا :

« لقد تكلمت في أول الفصل عن ريكاردو ، وكيف اعتقد بأن القيمة موروثة بالشيء وبدا لنا وكأننا سوف نجد ما الذي يعطي قيمة للاشياء اذا كان العمل لا يقوم بهذه المهمة . فبدلا من ذلك تنتهي بكثير من الأشكال لحالات خيالية وتلعب لعبة (الطاق) المنمقة ، وتفترض أنه حيثما تتقاطع المنحنيات يتمكن من معرفة السعر والكمية ، التي هي خيالية على كل حال . من تهمه الكمية ؟ كنت معتقداً عندما تتكلم عن القيمة الحقيقية للشيء ، أتصور أني أملك طاولة امبراطورية قديمة وأصلية ، وأرغب في بيعها ولذا أرغب في معرفة قيمتها الحقيقية ، ولا يهمني التكاليف الحدية أو أي نوع من التكاليف . أريد معرفة قيمتها الاقتصادية الحدية لكي أتمكن من بيعها بالسعر الصحيح . وعندما أسألك هذا السؤال تلوح لي بخطوط صغيرة . انك في الواقع محتال ، فاذا كنت أريد معرفة قيمة طاولتي كان من الأجدى أن اتصل بتاجر للبضائع النفيسة أعرفه في مدينة ديدهام . فانه يملك في أصبعه الصغير اقتصاداً اكثر مما في جوف كل من جوفان ، ومارشال ، فلا أدعهما حتى لتقييم بنطلون حوذي عمة جدتي » .

لقد قلنا عن هذا الشاكي بأنه على حق ، ولكن في الواقع لا يتمكن الاقتصاديون من تقييم السعر الصحيح أو المناسب لأية بضاعة . كما أنهم لا يدعون بأنهم يتمكنون من ذلك . وهذا ما يجعلهم أن يكونوا في أحسن الأحوال مرشدين حكماء لبعض القضايا العملية ، كتعيين قيمة المنفعة العامة التي تتوقع منها أن تأتي بأرباح (معتدلة) عند تقييمها تقييما (عادلا) فيملك الاقتصاديون ضوءاً خافتا ليسلطوه على عملية أكثر قيمة من عملية تعيين الأسعار المطلقة .

وأحسن ما تتمكن الأشكال من القيام به ، هو عندما يدخل تغيير

الى حالة معينة ، كالتعريفة الكمركية مثلا • فعندما نستعملها مع القواعد التي شرحناها في اعلاه • تتمكن من الاكتشاف بأن التعاريف الكمركية تزيد عادة من أسعار البضائع المستوردة • واذا كانت هذه البضائع تنتج بتكاليف متزايدة فسترتفع أسعارها بنسبة أقل من التعريفة • أما اذا فرضت ضرائب على البضائع التي تنتج بتكاليف متناقصة (اجهزة التلفزيون مثلا) فسيدفع المستهلك سعراً أعلى من الضريبة ، اذا ما افترضنا وجود منافسة تامة وكاملة •

والأسعار الاحتكارية حالة خاصة ومن السهل فهمها • لنفرض ان هناك رجلا قد اكتشف أخيراً مصيدة فئران جيدة ، ومن ثم حصل على براءة اختراع لها ، مصيدة لا تعصر أصابعك ، ويمكن وضع الطعام بها بصورة دائمية ومن ثم تتمكن تحويل صيدها النتن الى رماد معقم بصورة آلية • وقد صنع مصايده بكميات قليلة في باديء الأمر ، فوجد أن الواحدة تكلفه ثلاثة دولارات • ولما كانت بضاعته خاصة ولا مثيل لها ، لذا فلا يوجد له مرشد على شكل سعر جاري لبضاعة مماثلة في السوق • ولا توجد له سياسة سوقية في باديء الأمر ما عدا أن السعر يجب أن يغطي تكاليفه ويأتي ببعض الربح • فمن المعقول في ظل هذه الظروف أن يتقاضى ٢٥ دولاراً للمصيدة اذ هناك بالتأكيد كثير من الاميركيين ممن يرغب في شراء مثل هذه المصيدة الكفأة • ومن المعقول أيضا أن يتقاضى أربعة دولارات أو خمسة ، اذ هناك عشرات الآلاف من الزبائن سنويا ممن يتمكن على الشراء بمثل هذا السعر • واذا كان المخترع حكيما فانه يوازن الفوائد المجنية من مبيعات قليلة بأرباح طائلة ، وبيع وافر بأرباح ضئيلة •

وبعد محاولة حله مشكلة السعر والكمية ، فلعله يصل الى نتيجة تقرر أن أحسن فرصة للحصول على أكثر الارباح هي أن يتبع أوسط السبل : سعر متوسط ــ وقد يكون ٧ر٥٠ دولار ــ وبيع متوسط •

وهناك جانب آخر يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار • سبق أن أحتسب

صاحبنا المخترع تكاليفه فوجدها ثلاثة دولارات لكل مصيدة ، ولكن مثل هذا الرقم لا معنى له ما عدا انه مرجع لحساباته ، اذ أن التكاليف تتباين مع الكميات المنتجة . فلربما تنخفض التكاليف الى ٢٫٥٠ دولار للمصيدة اذا أنتجت ألف مصيدة شهريا.واذا كان الانتاج عشرة أضعاف هذا العدد فلربما انخفضت التكاليف أكثر من ذلك . ان صاحبنا صياد الفئران ــ هذا ــ يجب الآن أن يتصارع مع عامل متغير ثالث ، عامل التكاليف .

ويجب أن يكيف سعر البيع والكمية المباعة والتكاليف بطريقة تعطي أكثر الأرباح . فلربما يكتشف أنه يجب أن يخفض السعر الى أقل من ٧٫٥٠ دولار ، وبذا يحصل على طبقات جديدة من الزبائن ، ومن ثم لعله يحصل على أرباح أكثر من حسابه السابق نتيجة لزيادة مبيعاته وانخفاض تكاليفه .

كما توجد طرائق أخرى لزيادة الأرباح . فيمكن عمل مصيدة فئران براقة وجيدة ومطلية بالكروم للاستعمال في غرفة الاستقبال ، ويمكن أن تباع بهذه الحالة بعشرة دولارات ، بينما يمكن عمل نوع آخر أقل جاذبية ولكنها مفيدةلغرض الاستعمال في المطبخ ، أو غرف المؤونة ، أو الدواليب ، ويمكن أن تباع بخمسة دولارات . أو يمكن تطوير سوق في الولايات المتحدة لبيع المصيدة بخمسة عشر دولار ، وتنمية سوق أخرى في أمريكا اللاتينية لبيعها بثلاثة دولارات .

والسؤال الرئيس هو بالطبع جدول الطلب الكلي ــ كم مصيدة تشترى في الأسعار المختلفة ؟ ففي باديء الأمر يتخبط صاحبنا المخترع في الظلام ، اذ لا يتمكن من القيام بالتنبوء المجدي عن عدد الزبائن الذين يفقدهم أو يكسبهم نتيجة لزيادة ٢٠٪ في السعر ، أو تخفيضه بالمقدار نفسه الا بعد تجارب أولية في السوق .

اننا نتعلم من هذه الوضعية أنه حتى المحتكر غير حر تماما في تعيين

أسعاره بصورة اعتباطية ، على فرضية أنه يبغي جناية أعلى الارباح من احتكاره • فالسعر العالي يقلص المبيعات ويجعل المنتج ينتج بتكاليف عالية ، بينما السعر المعتدل يزيد من الأرباح نتيجة لزيادة المبيعات وظهور اقتصاديات الانتاج واسع النطاق •

ويمكن تلخيص هذا الفصل بالآراء الأساسية القليلة الآتية :

تعامل قوى الطلب والعرض يعين القيمة أو السعر في مجتمع تنافسي كامل • قد تبدو مثل هذه العبارة ليست أكثر من كونها حقيقة مسلما بها • ولابد من زوال الغموض عن مفهومي الطلب والعرض لأجل اعطاء هذه العبارة معنى ، ومن ثم مراقبتهما في تعاملهما معا ، ومع السعر خلال الفترات الطويلة والقصيرة •

يتميز الطلب بتقلص الكمية المطلوبة كلما أشبعت الرغبة كنتيجة لمروته (أو عدم مروته) •

يتميز العرض بزيادة الكمية المنتجة كلما ارتفعت التكاليف كنتيجة لمروته (أو عدم مروته) •

والطلب ثابت في الأمد القصير ، لذا يعتمد السعر على حالة الطلب أكثر من اعتماده على تكاليف الانتاج •

ويميل السعر وتكاليف الانتاج الى التساوي في الأمد البعيد ، أي تلعب التكاليف أو قوى العرض دوراً أكبر من الطلب •

يكيف المحتكر السعر وكمية البيع والتكاليف بطريقة تجلب أكبر الارباح الممكنة •

ان هدف هذا النوع من التحليل هو ليس تثمين بضاعة ما ، وانما مشاهدة ما يحدث لسعر معين اذا ما عرض له نوع من التغيير المهم كالضريبة أو المساعدة المالية •

وهذا ينهي التمرين الأساس في نظرية القيمة عندما تطبق على الأشياء التي نستعملها •

٥

سِعْرُ العَمَلِ وَالأَرْضِ وَرَأْسِ المَالِ

توزيع الدخل هو العنوان الثاني الكبير في التحليل الاقتصادي لنظرية القيمة . ان المتوقع من دراسة مثل هذا الموضوع هو تسليط الضوء على بعض الأسئلة مثل ، لماذا يتسلم السيد جونس دخلا متكونا من خمسة أرقام بينما السيد توني يحصل على ٩٧٣ دولارا سنويا كما بينا في الفصل السابق ؟ ان علم الاقتصاد لا يتمكن من اعطاء أرقام دقيقة في مثل هذه الحالات . فقد يتمكن هذا العلم من القول بأن هذه أو تلك الحالة الاقتصادية تحدث اذا انخفضت الرواتب ، أو الأرباح العالية ، أو كيفية زيادة الأجور ، أو ايجاد أسباب تفاوت الدخول . ويتمكن أيضا من ذكر طرائق زيادة دخل أية طبقة من متسلمي الدخول . ولكنه لا يتمكن من وضع أسعار واقعية لخدماتهم .

ويتكلم الاقتصاديون عادة عن أربع جماعات من متسلمي الدخول . جماعة تمثل عنصرا من عناصر الانتاج الأربعة المطلوبة لانتاج البضائع والخدمات . وعناصر الانتاج الاربعة هذه هي ما يأتي :

(١) العمل : ويقصد بذلك أي نوع من العمل ، عمل الرأس أو اليد أو الظهر . فلربما يكون العمل ملذا كما يفترض بالنسبة للكثير من الفنانين وذوي المهن ولكنه يميز عادة من اللعب البدني والعقلي (كلعب التنس والشطرنج) . وكما قال أحد طلابي في

الصف الثاني من الكلية « العمل هو استعمال الجسم لأمور غير اللذة » . وتسمى مكافأة العمل بالأجور .

(٢) الارض : ويقصد بها تقريبا كل هبة طبيعية كالشلال والبحيرة وسطح الارض نفسها . كما قال تلميذي أيضا « الارض هدية الله للانسان ـ لا تحتوي على التراب فقط » ان مكافأة الارض تذهب طبعا الى صاحبها وتسمى بالريع .

(٣) رأس المال : ويقصد به أشياء متنوعة ليست دائما معروفة أو مميزة بدقة . ولربما يعني مبالغ الاستثمار أو يعني أيضا الأشياء الملموسة التي نشتريها بهذه المبالغ كمكائن المعامل والاسهم ، كما هو الحال في حالة الريع ، ان المكافأة هي دخل للملكية وتسمى (الفائدة) .

(٤) التنظيم : ويشير الى خدمات الانتاج الخاصة التي يؤديها القائم على سياسة المشروع أو المجلس المشرف عليه ، والى المساهمة الخاصة التي يؤديها الرئيس ـ حكمته ، قابليته ـ في الجمع بين الارض والعمل ورأس المال بالنسب الأكثر ربحا ، مهارته في ادارة شؤون العلاقات بين الادارة والعمل ، معلوماته الخاصة ، معلوماته عن السوق ، حاسته السادسة عن شؤون التجارة ، وعلاقته الجيدة مع الملمين بشؤون التجارة والسياسة ، حصافته ، خدمته ، قابليته في اختيار المساعدين الأكفاء ، ولباقته عند استجوابه من لجان التشريع وغيرها .

ان تصنيف عناصر الانتاج الأربعة غير مرضي كليا ، فمن هو المنظم في شركة مساهمة حديثة ؟ أهو الرئيس ومدير مجلس الادارة أم حاملو الأسهم الذين يجب أن يصوتوا على بعض الامور الحيوية ؟ ما هو سبب هذا الاختلاف الكبير بين الأرض ورأس المال ؟ لماذا توجد لرأس المال مثل هذه المعاني المختلفة ، أليس من الموجودات الانتاجية

المهمة لأية حضارة كنزها من المعرفة ونظامها ، ومقدرتها على الاستيعاب الحضاري للمخترعات ؟ ولكن أي هذه كلها من العناصر الانتاجية ؟ ولقد يشك في وجود اقتصادي يسر لهذا التصنيف الرباعي لعناصر الانتاج ، ولكن هذا هو أحسن ما لدينا ويجب ان نستعمله .

ويجب أن ننتبه اولا الى أجوبة القرن التاسع عشر ، عن سؤال ، من يتسلم الدخل ، وأي نوع من الدخل (أو بصورة مختصرة ، نظرية التوزيع) ولو أن مثل هذه الاجوبة أصبحت باطلة الآن ، ولكنها طريفة لا زالت في ذيل بعض النظريات المعاصرة .

كانت هناك عدة نظريات للأجور في عصر ريكاردو ـ فيما بين سنة ١٨٢٥ و ١٨٥٠ ولكن كانت أهمها نظرية الكفاف . ولقد ادعت هذه النظرية بأن الأجور يجب أن تكون دائما مقدارا من النقود تكفي الطبقة العاملة على البقاء والتناسل . لا أكثر ولا أقل . ولقد عكس أحد أفراد مجلس العموم الأفكار السائدة في ذلك الوقت في نقاش برلماني عن سعر الحنطة (أو الخبز) عندما قال ان التشريع المقترح ليس له أي تماس بالطبقة العاملة سواء أرتفعت أسعار الحنطة أم انخفضت فلا يحصل العامل الا على فتات الخبز المعتاد . وأحد المشاكل الواضحة لهذه النظرية هي أن كلمة (كفاف) مرنة ، فما يعتبر كفافا صرفا لعائلة عامل معاصر في مدينة نيويورك ، يعتبر غنى لا يحلم به من قبل عائلة عاشت أيام الكاتب دكنس .

ارتبطت هذه العقيدة برابطة الزمالة مع نظرية مالثوس في السكان ، فلقد ادعى توماس روبرت مالثوس (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤) أن زيادة الأجور تسبب زيادة أطفال العامل ، فكلما تحسنت التغذية زادت القدرة على انجاب الأطفال وبقائهم . ولربما كان هذا صحيحا لفترة معينة ، اذ سرعان ما يفوق عدد الاطفال كمية طعامهم ، وذلك لأن الجنس البشري اذا ما أحسنت تغذيته ينمو أسرع من كمية الغذاء (حسب قول مالثوس) . وفي النهاية سيكون للعمال ذوي الدخول

المرتفعة أطفال جياع مرة ثانية نتيجة للمنافسة على المواد الغذائية ، وسيتقلص ثانية عدد السكان . ولم تنجح هذه النظرية لأن سيطرتنا على الطبيعة كانت أكثر مما كان مالثوس يحلم ، ومن ثم أن السيطرة على النسل أصبحت الى حد ما من الأمور المعترف بها . ان نظرية مالثوس لا زالت موضع نقاش ، فمهما كانت نواقصها ، لا يمكننا غير الاعتراف بأن عالما محدودا لا يتمكن من اعاشة زيادة غير محدودة في سكانه . ومن ثم مهما تكن مزاياها فلابد من الاعتراف بأن العالم لم يواجه بعض المشاكل التي عرضها مالثوس بالأسلوب الذي أوضحها .

والصنف الثاني من متسلمي الدخول هم أصحاب الاراضي ، فالريع هو دخل صاحب الارض . وكم كره الاقتصاديون الأوائل أصحاب الاراضي ، فاعتقدوا بأنهم يمثلون الارستقراطية الاقطاعية المنحطة ويعارضون التقدم ويقاومون كل تغيير تقوم به الطبقات الصناعية الناشئة . كان ينظر الى صاحب الأرض وكأنه طفيلي في عيون الصناعيين النشطين المقتصدين الذين ابتدأوا أخيراً في جمع قواهم ، وينظر اليه أيضا وكأنه طفيلي في عيون الاقتصاديين الذين حاربوا مبادئه . وكان ينظر الى حصته في توزيع الدخل ، الريع ، وكأنها حصة الطفيلي ، ولا يمكن الدفاع عنها الا من جهة الدفاع عن الملكية الفردية وليس لأنه صاحب الارض يعمل كل شيء ليستحق ريعها .

ولقد قصد الاقتصاديون في الماضي والحاضر بعبارة « الريع » المبلغ الذي يدفع للأرض فقط أو لأي هبة من هبات الطبيعة . فهو لا يعني تأجير سيارة أو زورق أو بيت لمدة عشرين سنة .

ويمكن القول بصورة عامة وبنوع من البساطة أن الريع هو الفرق بين انتاج أسوأ الأراضي المزروعة وأي أرض أحسن منها . فاذا أرادت أمة انتاج بليون بوشل من الذرة سنويا فلابد من الاستعانة بالأراضي من الدرجة الخامسة لانتاج هذه الكمية الكبيرة من الذرة ،

فليس لمثل هذه الاراضي من الدرجة الخامسة أي ريع . ولكن يوجد ريع للدرجات الأربع الجيدة الاخر . وكل درجة جيدة عاليـــة من الاراضي تنتج ريعا أكثر من التي قبلهـــا . فاذا انتجت الأراضي من الدرجة الخامســة عشرة بوشلات من الذرة لكل ايكر من الارض وانتجت الارض من الدرجة الاولى أربعين بوشـــلا ، فالريع اذن هو الفرق بين الانتاجين ، ويتمكن صاحب الارض من الحصول على مبلغ من النقود يساوي الفرق بين قيمة العشرة والاربعين بوشلا . وتفترض هنا بالطبع أن الفرق في الانتاج ناتج عن عنصر الأرض فقط ، أو بمعنى آخر ، ان جميع الفلاحين يستعملون لأرضهم الكمية نفسها من العمل والسماد والمهارة .

ويمكن تطبيق الفكرة نفسها على اراضي المدن . فاذا تمكنت من الحصول على ربح أكثر من استخدامك الرأسمال والاجور نفسيهما بفتح دكانك في طريق رقم ٣٧ على شارع برودواي ، عما هو الحال لو كان الدكان في الأقسام الريفية من جزيرة ستاتن . فمما لاشك فيـه أنك تعطي مبلغا أكبر لصاحب الارض في المناطق المزدحمة من منهاتن[1] .

فمن الممكن أن نجعل هذه النظرية السهلة البسيطة أكثر تعقيدا اذا أخذنا الفرق بين الاستعمال الكثيف والخفيف بنظر الاعتبار . فمن الواضح أن الدكـان الذي تفتحـه في قلب منهاتن يختلف عن الدكان الذي تفتحه في ضواحي جزيرة ستاتن ، اذ انك تستغل موقع منهاتن الغني بصورة أكثر كثافة من استغلالك موقع جزيرة ستاتن ، أي تبني بناية أعلى ، وتستخدم عمالا أكثر وتعرض خدمات متنوعة أكثر وتحمل بضائع أكثر ونعلن بصورة واسعة . ومثل هذه الفعاليات تتطلب اجراء بعض التعديلات للصورة المبسطة لنظرية الريـع التي شرحناها آنفا . وينبغي أن نعترف بهذه الحقيقة فقط بدون حاجة لمتابعة البحث أكثر .

---

(١) طريق (٣٧) وشارع برودواي يقعان في منطقة منهاتن في مدينة نيويورك ، وجزيرة ستاتن من الجزائر الغربية من منهاتن (المترجم)

كانت نظرية الريع العامة تعد ضد صاحب الارض لأنها توحي بأنه لا يبذل أي حصافة ، أو اقتصاد ، أو عمل ، أو جهد ، ويحصل على دخل لمجرد ملكيته . وعلاوة على ذلك فانه يستفاد من مجتمع متوسع . فكلما زاد السكان ، زرعت أراض رديئة ، وكلما تقدمت الاراضي المزروعة درجة في سلم الاراضي حصلت على ريع أعلى . ان صاحب الاراضي لم يقم بجهود انتاجية وعلى ذلك فانه لا يستحق أي مكافأة . وهذا يدفع بنا الى فكرة أخرى سيطرت على الفكر الاقتصادي في القرن التاسع عشر .

فكر الاقتصاديون كثيرا خلال ذلك القرن بأهمية الألم ـ أو بمعنى احسن ، غياب اللذة ـ المرافق للانتاج .

ولقد ولدت هذه الفكرة في دماغ (جرمي بينثام) الذي وضع «علم نفس » للألم واللذة ملائما للتفكير الاقتصادي . وأساس هذا الموضوع عند تطبيقه في علم الاقتصاد ، هو أن العمل شيء غير مقبول بينما الاستهلاك لذيذ . وأحسن ادارة اقتصادية للعالم تتم عندما تكون كمية اللذة الحاصلة من استهلاك البضائع والخدمات في حدودها القصوى بالنسبة لألم الانتاج . ويجب أن يكافأ كل ألم .. والاجور مكافأة لألم العامل . أما صاحب الارض فلا يشعر بأي ألم كليا .

كانت الفائدة المعطاة على النقود المقترضة (النوع الثالث للدخل) تعد في القرن التاسع عشر وبعده مكافأة على ألم . ولقد شخص الاقتصادي (ناصو سينير ١٧٩٠ ـ ١٨٦٤) ألم سعر الفائدة على أنه ألم الحرمان ، أي الألم الذي تجنيه نتيجة لعدم صرفك كل ما لديك من دخل . انه الالم الناجم عن ممارسة التوفير ـ الفضيلة الصعبة ـ .

ولما كان توفير كثير من الناس يحقق في النهاية تكوين رأس مال أو أدوات انتاجية كالقاطرات أو معامل الفولاذ ، أو التلغراف ، لذا فهذه الفضيلة منتجة وتستحق المكافأة . ولقد سخر من هذه النظرية

أولئك الذين كتبوا بكل سخرية عن حياة كل من عائلة الروشجايلدز والاستوربلقس وكيف كانت تقاسي عذاب المظلومين ، لأنهما عائلتان غنيتان .

ولقد نقحت النظرية بعد ذلك بطرق عديدة . فأخذت احدى هذه التنقيحات مفهوم الميل بنظر الاعتبار ـ الميل الزمني (Time Preference) « أريد مرطباتي الآن » هكذا يصيح الطفل الصغير ، ومن المفروض أن يشعر الكبار بالشيء نفسه ، وأي شكل تأخذه هذه النظرية ـ ولقد اتخذت عدة أشكال وتغييرات ـ فيوجد بديلها بعض التكاليف العاطفية ولو أن هـذه التكاليف ليست ألما كاملا . وكان آخر تنقيح هو الذي قام به المرحوم جون مايناردكينس ، فعنده الفائدة هي (المكافأة التي يجب أن تدفع للناس لكي يحتفظوا بثرواتهم بشكل غير النقود[1] فالفائدة هي نوع من الرشوة تتسلمها لتدفعنا الى مفارقة الاشكال السائلة للثروة (النقود) والسماح لها بأن تجمد .

ومعظم « علم نفس » اللذة والألم ، قد حذف من علم الاقتصاد الحديث ، ومن ثم فأن نظرية الكفاف للأجور لم تعد تقبل الآن ، ولا يمكن تطبيق نظرية الريع على العوامل الأخرى الانتاجية وليس على الارض فقط اذا أردنا أن ننظر الى الأمور بمثل هذه الطريقة ، ولكن اذا اردنا أن تكون صحيحة فيجب أن تعرض بصورة أدق . ويعد الاقتصاديون التقليديون اليوم الدخل ليس الا أسعارا ، فدخل سميث المتكون من عشرة آلاف دولار سنويا هو سعر خدماته ولا يختلف كثيرا عن سعر الموزة . واذا كانت الفائدة على رأسمالك خمسة آلاف دولار سنويا ، وهي كذلك لأن الناس مستعدون لدفع

---

(1) S. E. Harris, Ed., The New Economics: Keynes, Influence on Theory and Public Policy (New York, Knopf, 1947) P. 187.

هذا الاقتباس من مقالة كتبت من قبل كينس نفسه ومدرجة في الكتاب المذكور .

هذا السعر لاستعمال النقود التي ادخرتها أو ورثتها • ولا يوجد اختلاف بيّن في المبدأ لسعر العمل ، أو الارض ، أو رأس المال ، أو سعر لحمة الخنزير المأكولة • وفي كل الحالات ، لا يمكن أن يكون السعر الا نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب • ولكن طبيعة الطلب والعرض تختلف قليلا • فمن خواص الطلب وعرض الأرض والعمل ورأس المال أن نجد السبب في التمييز بين أسعارها وأسعار الاشياء التي نستعملها • دعنا ننظر الى بعض هذه الخواص ، أولا ــ خواص الطلب ومن ثم العرض •

ان الطلب على الارض والعمل ورأس المال نوع خاص من الطلب ، أو بالاحرى يوجد الطلب بين مجموعة معينة من السكان ، مجموعة المدراء المنظمين • لقد درسنا في الفصل الأخير طلب الفرد على الاشياء غير المحدودة مما يستعمل بصورة مباشرة كالطعام ، وللدفء كمناشف الاطفال أو كما هو الحال بالنسبة للعطور او مفرقعات اللعب ، لاثارة الحواس • أما هنا فاننا ندرس طلب بعض الناس على الأصناف القليلة ، على الارض والعمل ورأس المال • والطالبون هم المدراء أو المنظمون • صحيح أن معظمنا ليس من طبقة المنظمين ولكننا نطلب عمل الخدم أو الارض لبناء دورنا • ولكن لأجل تسهيل الامور دعونا ننسى ذلك ، ونفكر فقط في طلب أصحاب المعامل ومالكي المخازن والصيارفة وامثالهم على الارض والعمل ، ورأس المال ، لأجل استعمالها لاغراض تجارية،ويجب أن ندرك ان معظمنا وان لم يكونوا من طبقة المنظمين فقد تسر بهم مناسبات التنظيم • فاذا أجر أستاذ كلية بيته فهو في هذه المناسبة منظم ، وكثير من المعلمات العوانس يفكرن بأسهمهن وسنداتهن بلباقة التاجر المحنك ، والفلاحون طبقة كبيرة من المنظمين ولو أننا نغفل عنها دائما •

ولكن مهما قلنا فطبقة الطالبين التي سوف نركز عليها في هذا الفصل أصغر جداً من جماعة الطالبين التي ذكرناها في الفصل الأخير •

اذن فالطلب على الارض ، والعمل ، ورأس المال ، طلب مشتق وليس طلبا مباشرا • اننا نطلب الموز لأنه مغذ ولذيذ الطعم • ولا يريد التاجر العمال والمكائن لهذه الاسباب نفسها بل لان العمال والمكائن تنتج بضائع تباع لنا • وكثير منا يتوقف عن أكل الموز لان هناك صوتا خفيا يخبرنا بأن الاستمرار في الأكل له بعض النتائج السيئة • ولا يتوقف المنظمون عن استخدام العمال نتيجة لمثل هذا السبب الحيواني ، أو لأن العمال أصبحوا مملين ، أو هناك لذة أكثر في استخدام النقود في عامل انتاجي آخر أو شراء الحلوى • ويتوقف صاحب المعمل عن استخدام العمال واستئجار الأرض ، وشراء رأس المال ، اذا اعتقد بأن الطلب على منتوجه لا يبرر التوسع في الانتاج • وهذه الفكرة صحيحة أيضا بالنسبة الى الأرض والآلات المنتجة • فكمية ما يشترى منها مرتبط بمقدرة واستيعاب الجماهير للبضاعة المنتجة ومرتبط على الاقل بالكمية التي يعتقد المنظمون بأن الجمهور سيستوعبها •

كل عنصر انتاجي الى حد ما (ارض ، عمل ، رأس المال) يمكن أن يستعمل بدل الآخر • فيمكن تسوية أرض لعمل مطار بالكرافات ، أو بالسلال أو بجماعة من العمال غير الماهرين ، كما كان الحال في الصين خلال الحرب العالمية الثانية ، أو بالحفارات الآلية والكرافات البخارية واللوريات وبعض العمال الماهرين كما هو معمول به في الولايات المتحدة • فكل من الطريقتين يمكن أن تكون رخيصة أو غالية معتمدة على عوامل عديدة ، ولكن أريد أن أنبه الأذهان هنا ، بأنه غالبا ما يستعمل العمل ورأس المال بصورة متبادلة • وهذا ينطبق على الارض أيضا • فاذا كانت الارض رخيصة فيمكن حينئذ الحصول على محصول ألف بوشل من الحنطة باستعمال مائة ايكر من الأرض وبدون استعمال أسمدة أو مهارة ادارية أو عمل • ولكن اذا كانت الارض غالية فتستعمل الاسمدة والعناية والمعرفة

العلمية للحصول على الانتاج نفسه باستعمال نصف كمية الارض ، أو بمعنى آخر ان المهارة الادارية والعمل ورأس المال هي معوضات للأرض . واختصارا نقول يمكن تحويل طلب على عنصر انتاجي معين ، الى طلب على عنصر انتاجي آخر اذا كان سعره عاليا .

ويسعى المنظمون دوما الى تخفيض التكاليف ، ولأجل تحقيق ذلك يقارنون دائما بين فائدة استعمال كمية أقل من العمل وأكثر من رأس المال أو أكثر من الأرض وأقل من رأس المال . ومن الطبيعي أن هذا سؤال فني اذ في كثير من الاحيان تملي التكنولوجيا الاختلاط المعقول لعناصر الانتاج . فللحافلة أو لسيارة الحمل مثلا كرسي واحد للسائق ، وعجلة سيطرة واحدة ، ومجموعة واحدة من أزرار التحريك ، فاذا قام ثلاثة سواق بسياقة مثل هذه العجلة فمما لا شك فيه انهم سيحطمونها ، ولكن ليست النواحي الفنية دائما هي المعينة ، اذ لربما العامل المعين اقتصادي بحت ، فمثلا من الأرخص استعمال عمال أكثر من مكائن اضافية ، أو استعمال سماد أكثر من أراض اضافية .

ولقد ذكر بعض الاقتصاديين بأن مكافأة كل عنصر انتاجي تساوي الانتاج الحدي لذلك العنصر . وتتمكن من فهم ذلك ، اذا ضربنا مثلا واضحا ، فاذا وجد معمل مهيأ لاستيعاب ما بين ٨٠ و١٢٠ عاملا ، والمعمل يستخدم الآن ٨٠ عاملا ، والأرقام تشير الى امكانية مربحة في استخدام خمسة عمال آخرين . وكلفة هؤلاء الخمسة عمال ٥٠ دولارا كل يوم ، بينما يزيد انتاجهم دخل المستخدم بمبلغ ٦٠ دولارا . لذلك فالمستخدم راض بنتيجة استخدام ٨٥ عاملا ، ولربما يفكر في استخدام خمسة آخرين . ويكلف هؤلاء الخمسة الاضافيين ٥٠ دولارا ولكنهم يضيفون للدخل ٥١ دولارا فقط . ان المستخدم لا يزال هو الغالب وان قارب النهاية . فاذا أخذ نوع معمله وتنظيمه الداخلي وحالة الطلب على منتوجه وسعره وتكاليف المواد الاولية بنظر الاعتبار ، فلربما يرى أن الخمسة عمال الاضافيين لا يأتون بخمسين دولارا ، لذا

فأنه يتوقف عن استخدامهم وذلك لأن الاجور والانتاج الحدي أصبحا متساويين تقريبا وربما كان استخدام عمال أكثر ينذر بخسارة ، فيجب أن يكون واضحا : ان كل عامل اضافي مستخدم ، هو بدرجة الكفاية نفسها كالعمال المستخدمين الآخرين ، ولقد أصبحوا بعين المستخدم غير أكفاء لا لسبب الا لأن المعمل أصبح مزدحما بالعمال .

لنرجع الى عرضنا الأول ، ان المنتج يصل الى مرحلة من مراحل الانتاج يصبح فيها استخدام كمية اضافية من الارض والعمل ورأس المال غير مربح ، لا لسبب الحالة العامة للطلب على الانتاج فقط ، بل لأن المنتج وصل الى الحد الامثل لاختلاط العناصر الانتاجية الثلاثة ، وايجازا نقول ان طلب المنتج على العناصر الانتاجية يتوقف عندما يصبح بحالة من التوازن .

ان الطلب على المنظمين يمثل نوعا من اللغز ، والطلب عليهم يختلف عن الطلب على العمل ، أو الارض ، أو رأس المال ، أو الموز . ان المنظم هو الطالب على الارض والعمل ورأس المال ، ولكن من يطلب الطالب ؟ لا يمكن استخدام المنظم كما يستخدم العامل أو الاداري الموهوب ، اذ انه الرئيس الذي يستخدم حتى الاداري الموهوب . يتخلص بعض الاقتصاديين من هذا السؤال بالقول بأن هناك « طلبا اجتماعيا » على المنظم . افترض أنهم يعنون بذلك أنه اذا ما ظهرت الفرص للحصول على أرباح أكثر لنشوب حرب أو ازدهار في تجارة العقارات والاراضي ، فسيظهر رجال جدد اضافيون للحصول على هذه التجارة الجديدة . ان صفة هذا « الطلب الاجتماعي » تجعله يختلف عن الطلب على العناصر الانتاجية الاخرى . في الواقع أن النظرية التقليدية ضعيفة في معالجتها موضوع المنظم وحصته من الأرباح .

واحدى طرق معالجة لغز الارباح ، هو أن نناقش كون أن الأرباح في الواقع غير موجودة ، انها وهم ، وهذا لا يعني أن المنظم لا يحصل

على أية مكافأة كليا . اذ يتمكن من تقييم خـــدماته كرئيس منظمين بعشر آلاف دولار او مائة ألف دولار سنويا . وينظر الى هذا المبلـغ على انه أجوره ، واذا كان مثل هذا المبلغ متوفرا في المشروع يعطيـه المنظم لنفسه . وهذا يعد تكاليف انتاج وليس ربحا ، على شرط أن يكون المبلغ متماشـــيا مع مستوى رواتب المنظمين الآخرين بالكفاية نفسها في الاقتصاد الوطني . اما اذا بقيت بعض النقود في المشـــروع بعد دفع المنظم أجوراً لنفسه ، فالمبلغ المتبقي يعد ربحا ، ان هذا الربح بالنسبة لبعض النظريين موقت وشاذ تحت ظروف المنافسة . والسبب في ذلك هو أن الارباح الكثيرة في بعض الصناعات تجذب المنظمين من الصناعات الأقل ربحا وعندما يزداد الانتاج من قبـــل المنتجين الجدد ستنخفض الأسعار ، وهذا معناه انخفاض الارباح للجميع . وعلى ذلك ان المكافأة الدائمة للمنظم ، هي أجوره كمشرف عام وليست أرباحه ، ولكن هذا يحدث فقط في مجتمع جامد حيث المنافسة صارمة ، وكل منتج جديد يتمكن من انشاء مشروع . كثير من الاقتصاديين المعاصرين يعتقدون أن الأرباح هي مكافأة على مخاطر لا يمكن التأمين عليها ، مخاطر لا تشبه الحريق والسرقة التي يمكن التأمين ضدها .

والمنظم في الحياة العملية ــ وليس لمجرد النظرية ــ يحصل أحيانا على مكافآت أخرى تزيد من مجموع دخله . فلربما يملك الارض التي ينشيء عليها المخزن أو المعمل . لذا يجب على ماسك دفاتره ان يأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن بعض دخله يتكون من ريع وسعر فائدة وجزء من مكافأة منظم . وما لم يعمل بذلك لا يتمكن من معرفة ما اذا كان سيصبح أحسن حالا اذا باع عقاره ، واستثمر نقوده في سندات حكومية ، وقبل عملا بسيطا في الحكومة .

هذه نظرة سريعة فيها الكفاية عن الطلب على عناصر الانتاج . انه طلب مشتق يسعى نحو فضيلة الانتاجية ، ويتأثر ويتحدد بقابلية تعويض عنصر بآخر ، انه مفهوم لا يلائم المنظم تماما .

ويوجد فرق بين البضائع الاستهلاكية وعناصر الانتاج في جانب العرض ، أكثر مما هو في جانب الطلب ، فاذا أراد الناس بضائع استهلاكية أكثر كالراديوات مثلا ، وهم على أتم استعداد للدفع عنها ، فستستجيب قوى العرض بصورة سريعة ، وتزيد من كمية الراديوات المعروضة . ولكن الأسعار المرتفعة لن تزيد بالتأكيد الكمية المتوفرة من الأرض والعمل ورأس المال .

فكمية الارض مثلا لا تزداد بصورة كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار، انها ثابتة . ويمكن احياء بعض الاراضي بالري أو الردم أو الكسب من البحر بواسطة السدود ، وغير ذلك من الوسائل ، كما أن تحسين طرق المواصلات تقرب بعض الاراضي من مركز معين فتساعد على تقليل ضغط السكان على ذلك المركز . وهناك طرائق أخرى كثيرة يمكن القيام بها . ولكن ارتفاع السعر أو الطلب لن يأتي بصورة عامة بأراض جديدة .. ان هذا الارتفاع ربما يؤدي الى بيع الاراضي من قبل مالكيها ولكن هذا أمر آخر . وهدايا الطبيعة الاخرى كالشلالات والكهوف والمناظر الخلابة هي أيضا ثابتة الكمية . فعلى ذلك أن الريع المدفوع لاستعمال الارض يتأثر بتطورات الطلب أكثر مما يتأثر باختلاف العرض. وهذا يفسر لنا كيف أنه عندما يتحسن الطلب يمكن الحصول على ثروات طائلة من حزم صغيرة . اذ لا توجد طريقة لزيادة مساحة اراضي جزيرة منهاتن ، وهذا ما يفسر لنا ليس فقط أن أسعار الأراضي هناك قد ارتفعت بل انها بلغت مستويات الخيال . وعدم المقدرة على تقليص كمية الأرض المتوافرة محليا ، وعندما يتقلص الطلب يفسر لنا كيف أن العوائل التي كانت غنية في يوم من الأيام أصبحت مع كل الأسف فقيرة أرض .

كما أن أجوراً مرتفعة ليس من الضروري أن تأتي بكمية أكبر من العمل ، اذ أن ذلك يعتمد على أمور كثيرة . فاذا كان دخلي واطئا جدا بحيث أني مجبر على ارسال زوجتي وأطفالي للعمل، مخالفا بذلك التقاليد العائلية ، فأي ارتفاع مهم في أجوري سيؤدي الى أن أسحبهم من سوق

العمل ، ولو أن أجورهم ارتفعت في الوقت نفسه • فالأجور المرتفعة لربما تجلب الى السوق عناصر جديدة من العمال • ولكن ربما ينخفض مجموع كمية العمل في السوق • ويمكن دفع العمال غير الصناعيين في المناطق الاستوائية الى العمل يومين كل أسبوع ، اما اذا تضاعفت الأجور فلا يشتغلون أكثر من يوم واحد • وعندما حدث الشيء نفسه في بعض أقسام أفريقيا ، وضعت الحكومة بالتعاون مع المستخدمين (بكسر الدال) ضريبة على المواطنين ، وكانت نتيجة هذه الضريبة الاستيلاء على بعض الأجور ، الامر الذي دفع العمال ثانية الى العمل • أما العمال الصناعيون المجربون في المناطق المعتدلة فيشتغلون عادة كل ايام الاسبوع حتى لو ازدادت أجورهم • ولكن يوجد ميل لديهم نحو تقليص كمية العمل الاسبوعي •

ومن السهل ، طبعا ، زيادة عدد العمال في أي مهنة بتقديم أجور عالية •

يمكن جذب الناس الى أعمال اللحيم أو التدريس بزيادة أجور هذه المهن ولكي تتم هذه الزيادة في عدد المشتغلين على حساب مهن أخرى ، تنتج الزيادة العامة في عرض العمل على زيادة في السكان ، ولكن ليس من السهل اكتشاف علاقة ثابتة ومقبولة بين ارتفاع الأجور وعدد السكان المتزايد •

ان الفائدة هي الدخل المرافق لرأس المال ، ولملكية رأس المال على الرغم من أن ماكنة ما ومن نوع معين تأتي الى مخيلة الاقتصادي عندما ينطق بعبارة (رأس المال) ولكن لا يعتقد الاقتصاديون بأن سعر الفائدة يدفع مقابل استعمال الماكنة • انهم يعتقدون بأن سعر الفائدة هو عوائد رأس المال المستثمر أو مكافأة الادخار • ويعرف رأس المال بانه ذلك الشيء الذي ينتجه الآن ولكن لا يستهلكه ، يستهلك على الأقل بصورة غير مباشرة عندما يستخدم في صنع بضائع اخرى • فهو في بعض الأحيان ادخار اشياء أنتجت في الماضي لأجل استعمالها في انتاج بضائع

أكثر ، لذا يمكن أن ينظر الى الفائدة باعتبارها مكافأة للادخار ولوضع هذا الادخار تحت متناول المستثمرين .

ان عرض رأس المال يتضمن بعض الأفكار المحيرة والنظريات الجديدة غير المجربة . وأحسن ما تقوله هذه جميعها ان معظم العوامل ما عدا تغييراً كبيرا في سعر رأسمال ـ سعر الفائدة ـ لا تؤثر كثيرا في الادخار . فاننا لأسباب الطمأنينة وغيرها نقوم بعملية الادخار حتى ولو أننا لا نحصل على أي مكافأة على شكل سعر فائدة . فنحن ندخر الكمية نفسها سواء أكان سعر الفائدة ٢٪ أم كان ٣٪ (زيادة ٥٠٪ في سعر الفائدة) ولكن اذا تمكنا من الحصول على سعر فائدة قدرها ٩٪ مثلا وبدون زيادة في المخاطر ، فلربما ادخرنا مبلغا أكبر من المعتاد .

لقد درسنا الآن مرة ثانية قوى الطلب والعرض مؤكدين هذه المرة على خواص الطلب والعرض على عناصر الانتاج ، ويمكن تمثيلها بمنحنيات تستعمل أساسا لتحليل المشاكل بالطريقة نفسها التي وضحنا بها أسعار البضائع الاستهلاكية في الفصل الماضي .

ويمكن تلخيص هذا الفصل بقولنا ان الدخول الناجمة من الأرض أو رأس المال أو العمل هي الأسعار المدفوعة من قبل المنظم ازاء استعمال هذه العناصر الانتاجية .

وتعيين هذه الأسعار بتفاعل قوى العرض والطلب كما هو الحال بالنسبة للبضائع التي نستهلكها . وكما تعلمنا في الفصل السابق ان القول بأن السعر يعين بواسطة العرض والطلب هو قول سطحي ونصف حقيقي . فيجب دراسة بواطن العرض والطلب على كل عنصر انتاجي اذا ما أردنا الالمام بمكنون عملية تعيين السعر .

٦

اتجاهات حديثة في النظرية التقليدية

ان الفصول الثلاثة الأخيرة قد عرضت الجوهر التقليدي والصعب للنظرية الاقتصادية التقليدية ، ان أي كتاب كتب قبل سنة ١٩٣٠ بمثل مقياس التواضع التام الذي يميز هذا الكتاب لابد ان يكون قد انهى شرحه للنظرية التقليدية ، ولكن قد أنتج الربع الأخير من هذا القرن الكثير من الكتابات والنظريـــات الأمر الذي يوجب الوقوف لحظة لاعطائها بعض الاعتبار .

ان النظرية التقليدية ليس بالتنظيم والترتيب اللذين أوحتهمـــا الفصول القليلة الأخيرة . ولقد أثيرت أسئلة كثيرة بشأن بعض الافكار ، ونبذت بعض المباديء مثل قانون «ساي» ، ولهذا نرى النظرية التقليدية اليوم بحالة خميرة . وقد تحدث الاستاذ الكبير « هكس » عن احتمال التحطيم الكامل للقسم الأكبر من النظرية الاقتصادية التقليدية ، ورحب بصورة عامة بمثل هذه الفوضى واحتمال التحطيم التام ، اذ فرح معظم الاقتصاديين التقليديين بالنشاط الجديد في علمهم .

وأهم اتجاه جديد هو الاعتراف غير المشروط للنظرية التقليديـــة بواسطة جون مايناردكينس (١٨٨٣ ــ ١٩٤٦) ، بالقوى العميقة التي تعمل أثناء الكساد التجاري . ولا يمكن تقدير قدر هذا الاتجاه الجديد بصورة مضبوطة ، ما لم نعلم كم كانت النظرية التقليدية مترددة ، حتى

مجيء « كينس » ، بالاعتراف الكامل بالانتعاش والكساد التجاري كظاهرة مهمة خاصة في الحياة الاقتصادية . ولقد منعت النظرية التقليدية القديمة الاقتصاديين من النظر الى الكساد كشيء ذي أهمية ، اذ سرعان ما يصلح نفسه بنفسه بوقت أسرع اذا سمح الناس للقوانين الاقتصادية أن تعمل عملها بدون أي تدخل . ونتيجة لتأثير « كينس » ، ظهر اقتصاديون يعتقدون أن المسألة الرئيسة للفكر الاقتصادي هي تقلبات الدخول (أو الدورات التجارية) وليس نظرية القيمة (سوف نعطي حق هذا التطور الكبير في تفكير النظرية التقليدية في الفصل الثاني عشر الذي سيشرح الدورات التجارية بالتفصيل) .

ولقد ناقش «كينس» حقل سعر الفائدة أيضا . فبالنسبة اليه ليس لسعر الفائدةأية علاقة بألم الادخار،ولكنها ذات علاقة بالرغبةفي الاحتفاظ بالملكية على شكل سائل،أي ليست مرتبطة باستثمارات ولكنها محفوظة على شكل نقود . ولقد أثار مع زميله الاميركي (الفن هانسن) الجدل حول موضوع (الاقتصاد الناضج) ، فيما اذا كانت الرأسمالية مصابة بتقلص في المفاصل وتحتاج الى حقن كبيرة من المصاريف العامة لتبقى نشيطة . ويعزى « لكينس » الفضل في جلب علم الاقتصاد الى مهامه الأولى أيام عزه الكبير ، أيام آدم سميث وريكاردو ، عندما لم يكن الاقتصاديون مجرد مفكرين فحسب ، بل كانوا رجال دولة أيضا ، أثروا بصورة واضحة على السياسة الحكومية . ومن المؤكد أن كثيراً من اقتصادي القارة (أوربا) في انكلترة ، وفي الولايات المتحـــدة وفي سكرتارية هيئة الامم المتحدة ووكالاتها هم من أتباع كينس ، كما أن بعض الاحصائيات التي تقوم بها هذه الوكالات قد كيفت لتلائم المفاهيم الكينسية .

ويأتي بالدرجة الثانية أهمية بعد كينس ، عمل مجموعة من الطلاب الذين اختصوا في مسائل السوق غير الكاملة وشبه الاحتكار ، وعلى رأسهم ، بيرو صرافه ، جوان روبنسون ، وادوارد جامبرلن ، ولديتا مما

كتبوا من نظريات ورســـــوم ما يبرر مناقشة الاطار العام للنظرية الكلاسيكية ، في المجتمع الاقتصادي كامل المنافسة ، وقد يسأل بعض الاساتذة ، فيما اذا كان من المنصوح به ان يبدأ الاقتصاديون بدراسة المجتمع الاقتصادي على اعتباره قائما على الاحتكار والاحتكار الجزئي ، وبعدئذ يقومون بدراسة بعض حالات المنافسة الكاملة على اعتبارها من الشواذ • لماذا لا تقوم بذلك حقا ؟ ان هذا معناه انقلاب كلي • اذ كما وضحت الفصول السابقة أن معظم التعميمـات الاقتصاديـــة تفترض المنافسة الكاملة على اعتبارها القاعدة والمنافسة غير الكاملة من الشواذ• ففي الولايات المتحدة تسيطر ٢٥٠ شـــركة كبيرة على ثلثي امكانياتها الصناعية • والأقطار الاخرى تشبه وضعية الولايات المتحدة •

ان النظريات الجديدة قامت ببعض التعديلات بالنسبة الى قانون الغلة المتناقصة الذي لم يشرح بصورة ناجحة،لماذا يتوقف المنظمون أحيانا عن الانتاج قبل الوصول الى مرحلة تناقص الغلة•ثم ان نقاش عدم كمال السوق القائمة على العلامات الفارقة • واخـــلاص المستهلكين لهذه الأسماء ••مثل الكوكا كولا ، والبيوتي ريست ، أقل نظريا وأكثر اتصالا بالتجارب اليومية • لقد اعترف بمقاومة المعوضات أكثر ممـا افترضته النظرية التقليدية • فعلى الرغم من أن « السيرف » و «التايد» جوهريا هما الصابون نفسه • لكن مستهلكيهما ــ المتأثرين بالدعايات المغرية ــ يعتقدون بأن صابونهم يملك صفات أحسن مما في النوع الآخر • ان الصناعيين الذين يعملون في ظل ظروف تســمح بالعلامات الفارقة يأتون للسوق باحتكار وأصناف تختلف كليا عن أولئك الذين يبيعون بضائع غير مميزة في سوق حرة كاملة ، ولقد وضح المنافسون غير الكاملين بأن تحليل عملية تكوين الأسعار في صناعة تتميز بقلة العارضين ، كصناعة السيارات مثلا ، يختلف كليا عن الوضعية التي يمكن معها بكل سهولة وقلة تكاليف تحويل غرفة في الطابق الثاني الى معمل للسيارات •

عندما تؤخذ هذه الأمور بنظر الاعتبار في ضوء نظرية الأسعار ، نحصل على شيء أكثر تعقيداً مما شرحناه في الفصل الرابع . ان المنحنيات البسيطة للطلب والعرض التي شرحناها ، تتحول الى أشكال معقدة تحتوي على منحنيات معدل الايراد ، والايراد الحدي والتكاليف الحـــدية ، وامور أخرى ، ان منحنى الطلب يكون معقودا في بعض الأحيان ، وهذا يمثل جزئيا ، مشكلة يواجهها كثير من البائعين الكبار لبعض البضائع المعلن عنها بصورة واسعة،مثل أكلات الفطور،ومسحوق الصابون ــ فلربما يحدث لأحد باعة أكلات الفطور الكبار ، أن يكون في امكانه الحصول على أرباح أكثر ، اذا ما رفع السعر (فيبيع أقل) أو خفض السعر (فيبيع أقل) . ولكنه لا يتمكن من القيام بأي العملين وذلك :

أ ــ اذا رفع السعر فان منافسيه لا يقومون بالعمل نفسه فيخسر معظم زبائنه .

ب ــ اذا خفض السعر فسيقوم منافسوه بالعمل نفسه ، ولا يحصل على أكثر من زبائنه القدامى ، فصاحبنا سيخسر عنـــد القيام بأي العملين فعلى ذلك فسيبقى السعر ثابتا .

وخلاصة القول ان المنافسة غير الـكاملة قد وسعت كثيرا تلك الفكرة الضيقة لتعيين الأسعار والتي شرحت في الفصل الرابع . ان هذه الأفكار قد طبقت بكل دقة وحذق على مشاكل مختلفة بضمنها ســوق العمل والتجارة الخارجية .

ان الاتجاهات الأخرى للربع الاخير من القرن ربما كانت أقل لذة للقاريء العادي من الاتجاهين الكبيرين اللذين شرحا سابقا (الدورات التجارية والمنافسة غير الكاملة) . فهذه الاتجاهات تتطلب رغبة فلسفية بحتة ، أكثر مما يتطلبه عمل « كينس » أو المنافسين غير الكاملين ، وليس من السهل ايجاد العلاقة بينها وبين الحياة اليومية . ورغم كل ذلك فانها

مهمة ، ولها بعض العلاقة مع الحياة اليومية • لذا سنستعرضها هنا ولو بصورة مختصرة •

ان الاقتصاديين أخذوا يتخلون عن «علم نفس» الألم واللذة الذي أشرت اليه باختصار في الفصل السابق • ولنتذكر أن الاقتصاد التقليدي قد افترض بتأثير من جيرمي بينثام بصورة ظاهرية أو ضمنية نوعا من معادلة الألم واللذة : « ألم العمل ، يساوي لذة الاستهلاك » ، وهناك حالة خاصة وهي أن « ألم العمل ، زائداً ألم الحرمان يساوي تكاليف الانتاج » •

كان الاقتصاديون مدركـــين أن نظرية توازن الألم واللذة لها نواقصها ، ومن ثم ان بعض تطبيق هذه القاعدة كان يبدو غريبا ، لذا جاء الكثير من النقد حتى من أوساط غير اقتصادية • وكان علم النفس قد نبذ فكرة البحث عن اللذة وتحاشى الألم كمنبع للسلوك البشري ، ولقد بين طلاب العقل البشري أن معظم الاعمال ملذة وليست مؤلمة كما أن استهلاك (السبانغ) يراد به اشباع مطالب الحاجات الحيوانية وليس لأن الجسم دائما في بحث عن مباهج جديدة •

ان الاقتصاديين غير راغبين بصورة متزايـدة في النظر الى الألم الحقيقي خلف أثمان البضائع ، وقد نبذ الكثير منهم فكرة المنفعـة المتناقصة معوضين عنها بأفكار من أمثال التفضيل ، الاختيـار وعدم المبالاة ، ولقد صنع الكلاسيكيون المتأخرون من هذا كله منحنيات السواء ، ومن ثم منحنيات الطلب ــ ومعظم هذه تشابه القديمة وتستعمل بالطريقة نفسها • والفائدة من هذا ، اذا كانت فائدة ، هي أنه يفترض في منحني الطلب الجديد ، أن تكون له جذور في الحقيقة التي لا تتعدى الاختيار البشري بين البضائع ، وليس في النظرية النفسية عن تناقص الغلة ولذة الاستهلاك في الواقع ، ويدعي المحدثون انه لا توجد علاقة بين عملهم وعلم النفس البينثامي ، وعلى ذلك يمكن نبذ الفكرة كليا من علم

الاقتصاد • ويدعون أنه من الواضح ان الناس يختارون بين البضائع المعروضة في السوق ، ومن الواضح أن لهم تفضيلهم بين البضائع ، ولقد قالوا ان هذا كل ما يحتاج اليه علم الاقتصاد من النظرية النفسية •

والادعاء الآخر هو الاستعمال العام للمفاهيم والوسائل الرياضية التي تبين بصورة واضحة الاعتماد والتعيين المتبادل بين الأسعار ، ولم يعطنا عملنا في الفصلين الأخيرين طريقا واضحا لتوضيح حالة تغير طلبي على الزبدة عند تغير سعر اللحم • فاذا كانت ميزانية طعامي محدودة ــ وهي كذلك بالنسبة لنا جميعا ــ واذا ارتفع سعر اللحم كثيراً فمن المحتمل ليس فقط أن أقلص استهلاكي من اللحم وأستهلك اللحم الرخيص فحسب ، بل سأستهلك شيئا آخر غير اللحم • اذ لربما أتنازل عن استهلاك الزبدة كليا ، مستعيضا عنها بسمن نباتي ، وأستعمل النقود لاستهلاك أكبر كمية ممكنة من اللحم • وهكذا ان ارتفاع سعر اللحم يغير من طلبي على الأنواع المختلفة من اللحوم ويمحو طلبي على الزبدة• ومن ثم ، من الطبيعي أن آلافا من الناس تعمل عملي هذا ، وبذا ترتفع أسعار السمن النباتي وتنخفض أسعار الزبدة وهكذا في سلسلة من التفاعلات • وفي الواقع ان هذا هو أسلوب للقول بأن الأسعار تعين الأسعار ، فعلى ذلك نكتشف أنه ليس الطلب والعرض ، ولكن الأسعار أيضا تعين الاسعار •

من الممكن نظريا بالطريقة الرياضية توضيح المشاكل المعقدة كمشكلة تقلص مشتريات الزبدة عندما ارتفعت أسعار اللحم ، وتطلبت حصة من الدخل الذي كان مخصصا للقهوة • ان العدد غير المحدود من المعادلات الآنية المفروضة بمثل هذا التحليل ، تؤخذ بنظر الاعتبار كل البضائع وأسعارها والطلب عليها • انها طريقة رياضية للقول بأن الأسعار تكوّن كونا مستقلا ، وكل سعر هو جرم أو كوكب ، فاذا اضطرب أحدها يضطرب الجميع • ان هذا المفهوم مفيد جداً وينماشى مع عالم الحقيقة أكثر من الأشكال الصغيرة المنعزلة التي درسناها في

الفصل الرابع •

ان الاقتصاد الجديد يعطي أهمية خاصة الى أنواع من التكاليف قلما تطرقنا اليها ، هي تكاليف الفرص ، فلقد تكلمنا في الفصل الرابع عن الفلاح الذي لا يرغب في بيع منتوجه بأسعار واطئة ، لان تكاليف فرص استعماله للمنتوج أكثر جدوى من النقود القليلة التي يحصل عليها من بيعه بأسعار واطئة • ان مثل هذا النوع من التكاليف من الممكن ــ وفي الواقع قد أعطي ــ أن يكون أكثر أهمية في نظام نظرية تنبذ التكاليف الناجمة عن ألم العمل والادخار•ولقد وصفه ليونيل روبنس، أحد مؤيدي هذا النوع من التفكير الاقتصادي بالعبارات الآتية :

« ان مفهوم التكاليف في النظرية الاقتصادية الحديثة ، هو مفهوم المجالات المخلوعة : « ان تكاليف الحصول على أي شيء هي تكاليف ما يجب التخلي عنه لأجل الحصول على ذلك الشيء » • ان عملية التقييم هي أساسا عملية اختيار،وان التكاليف هي الناحية السلبية لهذهالعملية• لذا تعكس التكاليف في نظرية المبادلة قيمة الأشياء التي تتخلى عنها ، أما في نظرية الانتاج فانها تعكس مجالات الاستعمال لعناصر الانتاج ــ المنتجات التي لا تنتج لان ما هو موجود افضل منها»[1] •

ومن الواضح في هذا الفصل أن النظرية التقليدية قد انتقلت خلال ربع القرن الاخير من مشاغلها الاولى الى ناحية جديدة ملذة ، وبعملها هذا حاولت اصلاح بعض نواقصها • ويتمكن القاريء من تقدير أحسن لدرجة اختلاف هذه النظرية الجديدة عن القديمة ، بعد قراءته للفصل الثاني عشر عن الدورات التجارية ومقارنته بالتحليل الضحل ، للعرض والطلب في الفصلين الأخيرين •

---

(1) Lionel Robbins, "Remarks upon Certain Aspects of the Theory of Costs," Economic Journal, XLIV (March, 1934), P. 2.

٧

تقدير النظرية التقليدية

لقد قدمت الفصول الأربعة الأخيرة ملخصا سريعا للنظرية التقليدية ــ جولة في عالمها بأقل من ثمانين صفحة ــ ولأجل تقدير مزايا أي مذهب اقتصادي ، لا بد لنا من النظر الى نقطتين قبل تطبيق أية مقاييس مهمة . أولاهما ــ ان علم الاقتصاد علم جديد . اذ ظهر كتاب ثروة الأمم لآدم سميث قبل ١٧٥ سنة ، بينما نشرت رسالة كوبرنيكس في علم الفلك قبل ذلك ، بـ ٢٥٠ سنة ، ومن ثم أن تجارب غاليلو العظيمة قد تمت قبل ٣٥٠ سنة،وترجع أعمال نيوتن الى سنة ١٦٨٧ حيث أنه سبق آدم سميث بحوالي قرن من الزمن . وعلى ذلك فان علمي الفيزياء والفلك في العصر الحديث كانا دائما متقدمين على العلوم الاجتماعية . ثانيهما ــ من المحتمل أن يكون علم الاقتصاد أكثر صعوبة من أي علم من العلوم الطبيعية . ويعزى لألبرت انشتين القول بأن علم الفيزياء لعب أطفال بالمقارنة مع علم السياسة.ويمكن تطبيق هذه العبارة بكل صحة على علم الاقتصاد . فلقد تحدى الاقتصاديون موضوعا جامعا فتمكنوا من تطوير علم خشن،مثلهم كمثل الحضارة الخشنة للاسكيمو التي تكلم عنها توينبي والتي ظهرت نتيجة لتحدي بيئة قاسية .

ولقد قام علم الاقتصاد بكثير من الأعمال الكاملة على الرغم من العوائق . وأقل ما يقال في هذا أن النظرية التقليدية قامت بكثير من

المهام الأوليـــة . فقد قامت بعمل أصنـاف مفيدة ، وبتعريف لبعض العبارات ، وبينت أخطاء جسيمة . ولقد رأت كما رأى رجل الشارع ان الطلب والعرض يعينان الثمن ورأت انهما يكونان بينهما عقداً ، ولقـد حاولت تيسيرهما وان كانت قد أكدت على نظريتها للقيمـة أكثر مما يجب ، الا أنها رفعت هذا المفهوم الى درجـــة يمكن رؤيتها من كل الجوانب . ولقد جمعت كنزاً كبيرا من المواد الوصفية حول العـالم الاقتصادي فاقترحت في كثير من المناسبات سياسات عامة صحيحة ، علاوة على عملها النظري البحت . ولقد ساهم الكثير من مؤيديها في اكمال علم الاحصاء الذي أصبح أداة لا بد منها للعلوم الاجتماعية . ولقد اعترف الكثير من نقادها والخارجين عليها بأن النظرية التقليدية قد طورت الجوهر لكل التفكير الاقتصادي . وان ما قام به الآخرون لم يكن أكثر من الاضافة والتوسع والزخرفة ، أي انهم بنوا على أسس كانت مبنية .

وللنظرية التقليدية ضعفها الكبير ولأسباب عديدة فان تبيانه ليس دائما بالأمر اليسير . وأول هذه الاسباب أنه لم يعد يوجد مذهب كامل، كما كان الحال قبل خمسين سنة ، لا يوجد رجل أو كتاب كبير يستعان به كمرجع لهذه النظرية . ومشاهير هذه النظرية التقليدية أمثال كينس وليونيل روبنس ، لم يأتوا بكتاب جامع تحت اسم « مباديء علم الاقتصاد » مكتوب تحت قيادة متحدة . وأقرب شيء لمثل هذا الكتاب هي الكراسات المقررة في هذه المباديء لطلاب الصف الثاني من مرحلة الكلية . ولكن أحسن هذه الكراسات ـ قسم منها ممتـاز جداً ـ والآخر قاصر جدا بالمقارنة مع كتب (المباديء) التي كتبها مل ،ومارشال، ولا يمكن لأحد أن يقبلها على اعتبارها خلاصة النظرية ، اذ أنها مجرد كتب مدرسية .

والصعوبة الثانية التي تواجه النقاد هي أن اتباع النظرية التقليدية حاولوا اكمال كل نقص نبهوا اليه دائما . وربما كان هذا الاكمال مجرد

ترقيع ، ولقد يذكرنا هذا بالأم الحنون الموجودة دائما في تواريخ مرضى الطبيب النفساني • فان هذه الأم تذهب لاستشارة طبيب بشأن ابنتها عصبية المزاج وتكتشف أن سبب الأعراض المزعجة للبنت هو ضغط الأبوين في الحصول على درجات جيدة في المدرسة • وتحاول الأم أن تتصرف حسب هذه المعلومات ولكنها تضغط على نفسها فتحبس ميلها لمعاقبة أبنتها عندما تأتي الى البيت وهي تحمل درجات واطئة • ولكن لم تتخل الأم كليا عن عقدتها في الدرجات العالية ، بل تحاول مجرد ايجاد طرائق جديدة لتنفيذ وسائل الضغط القديمة : أما باطراء الطفلة اطراءاً مطنبا عندما تأتي الى البيت وبيدها نتيجتها المقبولة ، فتحاول وضع هذه النتيجة في اطار وتعليقها في غرفة الاستقبال ، أو بسكوت غير طبيعي عندما تأتي الطفلة بدرجات رديئة ، أو بنكات حارة عندما تكتشف أخطاء في جمع درجات الواجبات البيتية • وباختصار ان هذا السلوك هو واحد في كل الظروف ولا يوجد اختلاف حتى بالنسبة للطفل الفطن ، أما بالنسبة للأم فالسلوك مختلف وتتمكن حتى من البرهنة عليه ، وبالاسلوب نفسه حاولت النظرية التقليدية اصلاح سلوكها أو ايجاد مناطق للسكوت • وكان هذا غير مقنع بالنسبة لكثير من النقاد اذ معظمه كان كـ (خل) قديم في (وعاء) جديد ، ولكن الشكل الجديد يقاوم أي نقد جدي •

ومما زاد في الموضوع تعقيدا ، وجود الفرق الكبير بين الاقتصادي الذي يغزل نظرياته في عالم من المجردات ، والاقتصادي الذي يشمر عن ذراعيه ويقوم بأعمال عملية كالبحث في موضوع الاحتكار للجنة من لجان مجلس الشيوخ أو كتابة مذكرة في دائرة حكومية عن التقنين وقت الحرب أو تقدير زيادة عوائد الدولة الناجمة عن ضريبة جديدة • فمنذ بداية النظرية المجردة ــ أي منذ أيام ريكاردو ــ لحد الآن اشتغل الاقتصاديون على مستويين : المستوى الواقعي العملي ، الذي يهتم بالمشاكل الآنية ، والمستوى المجرد العالي الذي يهتم بمسائل بعيدة ،

ولقد أظهروا أنفسهم في المستوى الأول على أنهم أصحاب مهنة دؤبين متميزين بالتواضع العلمي ، أما الآخرون فقد ادعوا دائما بأنهم حلالو المشاكل .

من الخطر أن نعطي التعميمات العامة عن النظرية التقليدية ما عدا الشيء الذي ذكرناه الآن . اذ لا يوجد أساس أو نسيج مشترك يجعل القول العام ينطبق على الجميع . دعونا الآن نضع صعاب النقد جانبا ونأتي الى موضوع النقد نفسه .

ان أهم الانتقادات الرئيسة التي وجهت للنظرية التقليدية هو أن أسلوبها قد وضعها في عبودية . لقد شرحنا في الفصول السابقة هذا الأسلوب ، ونعيد صقله الآن بأسلوب اكثر فائدة للغايات التي نرجوها . ان أسلوب النظرية التقليدية مشابه لأسلوب علم الهندسة الذي درسناه في المدارس الثانوية . ففي ذلك العلم اشتقت نظرياته الكثيرة من بعض البديهيات . واليك بعض بديهيات النظرية التقليدية :

(١) لا يمكن اشباع حاجات الانسان .

(٢) ان البضائع وعناصر الانتاج (الارض مثلا) نادرة بالنسبة لحاجات الانسان التي لا يمكن اشباعها .

(٣) وبسبب ما ذكرناه الآن (الفقرتين ١ ، ٢)
البشر مضطرون على القيام بالاختيار ، أي ، يجب أن يعينوا أي الحاجات القليلة يجب أن تشبع .

(٤) يفترض في أن تكون هذه الاختيارات غير اعتباطية ، اذ انها تقوم على أساس أن اشباع بعض الحاجات يعطي لذة أكثر من اشباع حاجات اخرى أو لأن بعض الاختيارات تعطي أكثر الأرباح أو أقل الخسارة .

ولقد بنيت على هذه البديهيات (اذا كانت بديهيات حقا) منحنيات

العرض والطلب ، ومنحنيات التكاليف والايراد ، وجمعت فيما بينها لتكون اشكالا وقد شرحنا في الفصل الرابع بعض الأمثلة المبسطة منها . ولقد كونت هذه هندسة وجبراً بصورة أكثر مما يتوق اليه معظمنا . فتبدو صفحات كثيرة من المطبوعات الاقتصادية الحديثة وكأنها صفحات في كتب المثلثات والتفاضل والتكامل . وتستعمل الآن هذه الأشكال المعقدة والسلاسل الرياضية للاجابة عن العديد من الأسئلة أمثال : هل يعد أكثر ربحا لشركة اميركيةتملك براءة اختراع لفاتحاتالعلب المعدنية، أن تبيع هذه البضاعة في الأسواق الاميركية وبأسعار معتدلة أو أن تبيع قسما منها بسعر مرتفع في الولايات المتحدة والقسم الآخر بسعر منخفض في أوربا ؟ فاذا فرضنا أن منحنيات العرض والطلب صحيحة (وهو افتراض كبير جداً) ، واذا افترضنا وجود عالم بسيط ومستقر بدون تعاريف كمركية،أو مشاريع مارشال ، أو سيطرة على التحويل الخارجي، أو قلة في أرصدة الدولار ، أو تضخم نقدي ، أو كساد .. واذا افترضنا عدم وجود دوافع مختلطة لدى موظفي شركة فاتحات العلب المعدنية ، فلابد من ايجاد جواب معين باستعمال البديهيات والمعادلات او الأشكال.

ولكن يتساءل النقاد فيما اذا كان مثل هذا السؤال المحدد البسيط الواضح يستحق السؤال ؟ ألا يوجد دائما شيء مشابه لمشروع مارشال والحرب ، أو الكساد أو تعاريف أخرى ، أو سيطرة على التحويل الخارجي ؟ أليس لموظفي الشركات دوافع مختلطة دائما ، دوافع غير الأرباح للمساهمين العاديين ؟

يقال عن المشاكل المختارة من قبل النظرية التقليدية بأنها تحتاج الى حظ كبير ، حتى تصبح مهمة اذ يوجد مقياس واحد لاختيارها : فهل من الممكن حلها بأسلوب البديهية زائداً الشكل ؟ فاذا كان ليس بالامكان حلها فانها تنبذ على اعتبارها مشاكل غير قابلة للحل ، مهما كانت مهمة للبشرية ، ويدعى أن هذا صحيح بحيث أن الاقتصاد التقليدي يصبح أحيانا مجرد لعبة تختلف عن الواقع الذي نبغي شرحه ، كاختلاف

لعبة الشطرنج عن السطوح ذات الثلاثة اتجاهات والحرب الذريـة . وبالنسبة لكثير من النقاد المتطرفين ان الاقتصاد التقليدي ما هو الا بقايا من البراعة العلمية في القرون الوسطى ، والتي اذا كانت ملائمة للقرن الثالث عشر فهي بعيدة عن مصالح الرجل الحديث .

ان الاقتصاديين التقليديين ليسوا عارفين بمثل هـــذا النقد وقد يقبلون عدالة هذا الادعاء ضمن حدود معينـة . انهم يعترفون بأنهم يعالجون التحليل (الجامد) أحسن من (المتغير) والذي يقصدونه أنهم ان تمكنوا من معالجة مشكلة واحدة يختارونها فذلك أسهل من معالجة مشاكل يرميها عليهم عالِم معقّد . ويرتابون عند الادعاء بأن نتائجهم يجب أن تطبق على عالم مجرداتهم أو انها تقدم كفرضيات تحتاج الى التجربة . انهم ينذرون بأن نتائجهم لها علاقة عملية بعيدة بالعالم الحقيقي أو انها تشير الى اتجاهات عامة ، أو انها غير عملية كليا ما لم تعدل لتأخذ بعض الحقائق الكبيرة بنظر الاعتبار .هذا كله ينسجم مع الرصانة العلمية والعلم الصحيح . ولكن يدعي النقاد بأن أي معضلة قد تظهر ، فأما ان يعترف النظريون التقليديون بأن احتياطاتهم وتبسيطاتهم المتناهية قد أفرغت كل معنى من علمهم أو يجب أن يتناسوا بطريقة لا شـعورية ما حذفوه ونبذوه وينظروا الى ما توصلوا اليه ، وكأنه ينطبق بصورة مهمة على العالم الواقعي . وهكذا يدعى أن النظرية التقليدية قد سحبت واشترطت ، وتخلت تقريبا عن حقيقتها الى درجة أنه لم تبق الا نواة الحقيقة .

ويبدو ان مثل هذا النقد ينحدر أحيانا الى مستوى جدل الأطفال : كالقراربأن الطريقة الاستنتاجية أحسن من الطريقة الاستنباطية . وتدافع النظرية التقليدية عن الجانب السلبي . ولكن المسألة يجب أن لا تعتمد على مثل هذه الوسائل الصبيانية اذ كل شخص عاقل يعلم أن كلا من الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستنتاجية ــ ولا يوجد ضرورة لادراج الصدف والتخمين المخطوط ــ تساهمان في المعرفة البشرية . ان المسألة

الحقيقية هي فيما اذا لم تكن توجد أية قيمة لسلسلة من الاستنباط القائم على المجردات أو الصور المغلوطة . ويجب أن يعتمد على هذه الصورة حتى تتمكن من مقاومة الضغط الواقع عليها من قبل الاستنباط الواسع ، والسؤال هو : هل ان الصورة التي اتخذتها النظرية التقليدية قوية بحيث تتمكن من مقاومة الضغط الواقع عليها ؟[1] .

هناك صور عديدة متوفرة للاقتصاديين في الوقت الحاضر سنحاول رسمها خلال الصفحات التالية ، ولربما جميعها غير كاملة ، لذا لا بد من تطورات أخرى جديدة ، ومما يستحق الملاحظة أن صور كل العلوم الكاملة قد تغيرت خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٩٢٥ أكثر مما تغيرت الصور التقليدية لعلم الاقتصاد . فصورة الذرة في علم الكيمياء والفيزياء تختلف اليوم كليا عما كانت عليه في سنة ١٨٥٠ . وعندما اختلفت صورة المادة اختلفت أيضا صورة الطاقة . وهناك صور اخرى يمكن الاشارة اليها في علم الأحياء وعلم النفس.أما علم الاقتصاد فهو العلم الوحيد الذي بقي متمسكا بطابعه حتى نهاية القرن الثامن عشر.

والمعارضة الأخرى لأسلوب النظرية التقليدية هي ثبوتها في تحيزها نحو العلوم الطبيعية . فلقد نهجت النظرية التقليدية في أوائل أيامها منهج علم الميكانيك الذي هو اليوم حقل من حقول علم الفيزياء . وبذا اختارت كنموذج جزءاً من عالم العلم يمتاز بالدقة المتناهية والتجريد الكبير ، يختلف عن علم العتلات والرقاصات وغيرها من الاشياء التي يمكن فهمها بدون معونة التاريخ أو نظرية التنمية . ولقد اتخذ الاقتصادي الكلاسيكي القديم ، نهجه من مجرد زاوية من زوايا العلم ، زاوية تتعامل بالساعات وادوات لعب الاطفال وغيرها ، اذ كان من الشجاعة أن تنتهج نهج الميكانيك وتبدي الرغبة في تقليد ما كان متطوراً علميا في السنين الأولى من القرن التاسع عشر ــ وفي الوقت نفسه ــ أخذ

---

(١) يقصد بالصورة الاطار الفكري للمجتمع المتنافس منافسة كاملة (المترجم)

الكثير يعتقدون بأنه من الأجدى لعلم الاقتصاد أن ينهج منهج علوم الحياة ، اذ انه العلم الذي يتناول البشرية المشغولة بنوع خاص من الفعاليات • ورغم كل ذلك استمرت النظرية التقليدية متخذة من علم الميكانيك نهجا علميا •

والنقد الكبير الآخر الذي يوجه للنظرية التقليدية هو ميلها المحافظ • ولقد وجه اليها هذا الاتهام قبل سنة ١٩٣٠ أكثر مما يوجه الآن • ويدعي بكل برود أن الجوهر التقليدي للنظرية التقليدية هو دفاع لما هو موجود ، أي الدفاع عن الحاضر على اعتباره أحسن ما يمكن أن يوجد في كل العالم • ولربما يتعجب القاريء كيف يمكن أن يوجه هذا الاتهام الوحشي على ما وجدناه من مواد بريئة في الفصول الأربعة الأخيرة • ولهذا سأعطي بعض الامثلة لبعض الاسباب التي يدعي النقاد بأنها نتيجة لوجود بعض المصالح التي جعلت النظرية التقليدية تنحرف عن طريقها في البحث عن الحقيقة •

(١) ان مجال النظرية التقليدية الذي لم يبتعد عن عملية تكوين الأسعار كان محدداً ، بحيث اهملت كثيرا من القضايا المهمة والجدية للبشرية ومؤسساتها •

(٢) يبرهن تاريخ تطور النظرية التقليدية على أن رجالها العظام كانوا ــ طبقيا أو نتيجة لمصالح أخرى ــ مخلصين لمباديء الطبقة الناشئة التي أصبحت فيما بعد الطبقة الصناعية المسيطرة •

(٣) ان المفهوم الذي يشير الى وجود علاقة بين الانتاجية الحدية وحجم الدخل في المجتمع الرأسمالي يمكن أن يصبح بتحريف قليل معتقدا بأن كل فرد يتسلم ما ينتج ، وعلى ذلك كل فرد يكافأ مكافأة عادلة • وفي الواقع انه لا يوجد اقتصادي محترم ما عدا واحدا فقط ممن أكدوا على مثل هذه العبارة المتطرفة ، ولكن كثيراً من الاقتصاديين قد سمحوا لاستنتاج مثل هذه العبارة بدون أية معارضة جدية • وعلى كل حال فلقد

بنوا بدون وعي بناءآ يصل الى مثل هذه النتيجة .. في الواقع يمكن أن يتخذ من هذا مثال على ما شرحناه في الصفحات القليلـــة الاخيرة عن النظرية التقليدية وكيف أنها تقول بعض الشيء أحيانا ، ولكنها سرعان ما تنبذه ، ثم ترجع ثانية فتقوله في مناسبة اخرى .

(٤) لقد قال بعض النقاد تعليقا على النقاش السابق ولكن بصورة مختلفة (في الحقيقة من السذاجة أن نعزو الانتاجية الى أي من العمل أو رأس المال أو مالك الارض أو المنظم) . انهم يعتقدون بأن أهم العناصر انتاجية في أي مجتمع هو خليط واسع من المهارات والصفات الخلقية ، الموروثة من ذلك الشيء العام الذي نسميه بالميراث الحضاري . ان ما لدينا اليوم من نباتات وحيوانات قد طورت من قبل انسان العصـر الحجري الجديد . ان الشاب الاميركي الذي عمره ست عشر سنة يتمكن من التكيف بدون أي تدريب للعمل في معمل ،أحسن من شاب سوفياتي مزارع قضى سنتين في مدرسة صناعية . اذ المسألة هي قضية مهارةفنية، بل انها عملية فهم نظام المعمل ، وعدم البصاق على الارض ، والاستعمال الصحي لدورات المياه ومراكز شرب الماء ، ومعرفـــة وسائل السلامة ومصادر العدوى ، والتعاون مع الآخرين ، والاستعانة بالتجارب الواسعة باستعمال المكائن لعلاج المشاكل غير المتوقعة . وبأختصار فان الاميركي متعلم من المهد على نظام الحضارة الصناعية ، بينما الروسي فلاح ذهب الى مدرسة صناعية ، ومن الممكن أن يكون هذا الميراث الحضاري أهم وحدة منتجة في مجتمعنا ، ولكنه لا يتماشى ومفهوم العنصر الانتاجي ، ولهذا فقد أهمل . ولعل أحدنا يسأل ماذا نعمل بهذا الميراث الحضاري ؟ فهل يتوقع نقاد النظرية التقليدية أن ندفع له دخلا ؟ أليس هو مشابها للهواء بأهميته وعدم وجود كيان له ، ولكننا نأخذه كشيءموجود ؟ ولعل المسألة التي أراد النقاد قولها هي كما يأتي : ان الفكرة التي طالما ظهرت في النظرية الاقتصادية أو في عقول العامة هي أنه توجد أو يجب أن توجد علاقة ما بين الانتاجية والدخل . لذلك فكل مجموعة من السكان تحاول أن تبرهن على انتاجيتها فتساعد النظرية الاقتصادية على

ارضاء هذه الطبقات . فتدعي نقابات العمال أنه من غير الممكن الحصول على العجائب الانتاجية في الحرب العالمية الثانية ، بدون العمال ويقول موظفو الشركات انه من المستحيل ان تصبح اميركا معقلا للديموقراطية بدون جهودهم.ومن ثم يتدخل النقاد ليقولوا « طاعون يحل بكم فانكم حشرات وادعياء . فكيف تقولون انكم سلحتم العالم بما لديكم من مهارة ومقدرة ؟ انكم مجرد آلات من آلات العصور . لقد أعطتكم آلاف من السنين وبلايين من الناس ما لديكم من حكمة ومهارة . ولقد حولتم جزءاً من هذا التجمع الحضاري الكبير من القرون الى طيارات ودبابات وبواخر وبعدها تدعون (انكم الكاسبون) . انه صحيح لقد عملتم بعض الشيء كما ساهمتم ببعض الشيء في هذا الميراث الحضاري، ولكنكم عندما تصنعون أي شيء سواء أكان بندقية فاصوليا ، أم كان قنبلة ذرية ، فلا تقولوا لقد ساهمنا أكبر المساهمة ، بل لقد قمتم بجزء الجزء فقط » .

(٥) ان الأسس التشاؤمية للنظرية التقليدية تقف في وجه الحياة الاقتصادية الوافرة الواسعة التي يعتقد البعض ان من الممكن تحقيقها . فكل من مذهب مالثوس ، وقانون الغلة المتناقصة ، وقساوة الطبيعة وغيرها ، أجزاء مهمة في ميكانيكية النظرية التقليدية القديمة . ويدعي البعض اذا جمعت هذه الأجزاء لتدور فان محور ميكانيكيتها سيشابه محور البوصلة الأرضية فان مؤشرها يؤشر دائما نحو اتجاه واحد ، نحو النتيجة التي تقول ان الانسان لا يتمكن تحت أي كيان اجتماعي آخر أن يكون أحسن حالا مما هو الآن ، وذلك لأن الطبيعة بخيلة ونحن ضعفاء ، وجرعة أخرى من السماد لن تأتي بكمية أخرى من الحنطة . ويشعر النقاد بأن أحسن ما يقال عن هذا التشاؤم أن جذوره تمتد الى معتقد جدلي وأسوأ ما يقال عنه ان جذوره تمتد الى التحيز والأسف . وفي الواقع توجد حدود لما في طاقة العالم انتاجه ، ويجب على الانسان أن يعرف في مرحلة ما ، عدم امكانية تحسين ظروفه المادية كثيراً ، ونكن

يعتقد النقاد أن مناقشة مثل هذه المواضيع يمكن تأجيلها حتى ينجز ما يمكن انجازه .

(٦) ولو أن النظرية التقليدية متشائمة في بعض النواحي ، لكنها أحيانا تغالي بالتفاؤل في النواحي الأخرى ، فانها تميل الى تعظيم درجة الانسجام بين البحث عن الربح والرفاهية العامة،أي انها ترى بكل تفاؤل عدداً أقل من المصالح المتناقضة مما يراه المنشقون ، والى وقت متأخر كانت النظرية التقليدية تنظر الى الكساد التجاري وكأنه اختلال موقت وغير مهم . ولقد غالت النظرية التقليدية في استعمالها لمثل عبارات (الميل) و (في الأمد البعيد) وأشياء أخرى في العالم الاقتصادي،اعتقدت بميلها نحو العمل الكامل في الأمد البعيد ، وأخيراً وتحت تأثير كينس نبذت بعض العبارات المنحدرة عن ميول الأمدالبعيد من علم الاقتصاد. ولقد ذكّر كينس القراء بأنهم سيكونون أمواتا في الأمد البعيد .

(٧) يعترض النظريون التقليديون أن الميكانيكية الاقتصادية حيادية كليا ، ويمكن استعمالها لانجاز أي هدف يرغب فيه المجتمع ، أي كفأس البنّاء ، أو أية آلة أخرى يمكن ان تستعمل لبناء دار صغيرة كما تستعمل لبناء قلعة حربية . أو بمعنى أدق أن النظام الاقتصادي هو الوسيلة لأية غاية مرغوبة . ولا يتفق المنشقون على مثل هذا القول اذ يعتقدون أن الغايات كثيراً ما تعين بالوسائل . ويرافق هذا الاعتراض اعتراض آخر عن الافتراض بأن السوق هو المكان الوحيد لامكانية التقييم . ونعطي أحيانا قيمة عالية ـ ولكن بصورة عاطفية ـ لبعض الأشياء التي لها قيمة عالية في السوق ولكن مثل هذه العاطفة المخادعة غير ممكنة تحت ميكانيكية أخرى للتقييم .

ان النظريين التقليديين ليسوا بدون حجج يمكن الدفاع عنها . فالاقتصاديون الأوائل أمثال ريكاردو،وجيمس،وجون‌مل ، ومالكوج ، وساي . عالجوا النواحي الصعبة لكثير من المسائل العامة من قوانين

الدمج الى الاصلاح البرلماني . عندما كانوا يشتغلون مع رجال السياسة أمثال جوزيف هيوم ، وفرانسيس بليس . فلقد أضعفوا قوى الأقلية الزراعية الحاكمة وكونوا القوى خلف توزيع سلطة هذه الأقلية.ويتمكن النظريون التقليديون من الاشارة الى دعوتهم لاتخاذ الاجراءات المعارضة للمصالح الضيقة لبعض الرأسماليين الأقوياء ـ كضرائب الدخل ، وضرائب العقار ، وحرية التجارة الدولية ، ومحاربة الاحتكار وغيرها . ويعترف الكثير من الشباب وخاصة من أتباع كينس بأن النظرية التقليدية قد مرت بعقود مضمخة برائحة الأسف ولكن النظرية الانكليزية ـ الاميركية للربع الأخير من القرن قد نظفت مما علق بها . وفي الواقع أن عدداً من الاشتراكيين التطوريين الذين يميلون الى مذاهب نورمان توماس وحزب العمال البريطاني اكثر مما يميلون الى ستالين ، قد وجدوا أشياء كثيرة تستحق الاعجاب في النموذج الجديد لعلم الاقتصاد الذي شرحناه في الفصل الاخير .

ولا بد من ذكر ملاحظة أخرى قبل أن تنهي البحث . حتى ولو أن الاقتصاد التقليدي كان تعذريا أو تأسفيا كما يدعي بعض المنشقين ، الا أن هناك العدد القليل ممن يتهم بالدعارة العقلية الانانية المتعمدة . (يوجد طبعا خروف أسود في كل مهنة) . فالخطأ ليس خطأ أحد ، ولكنه نتج عن الصعاب الكثيرة التي تظهر عندما يحاول الناس دراسة شيء ما ، هم جزء منه ولهم فيه مصلحة كبيرة .

دعونا الآن نقدر (الاقتصاد الجديد) الذي شرحناه في الفصل الأخير . لقد حسّن (بدون شك) كل من أتباع كينس المنافسة غير الكاملة ومنحنيات السواء وتكاليف الفرص ، ونظرية الاقتصاد التقليدي، باعطائهم دراسة الانتعاش والكساد التجاري مكانا مهما ، واعترافهم بشيوع الفعاليات التجارية الاحتكارية ، ومحاربتهم لمذهب بينثام في اللذة والالم.وكما لاحظنا أخيراً أن الاتجاهات الجديدة لم تحول بصورة عمياء البرهنة على الموجود بأنه احسن من كل موجود آخر في العالم .

ولكن يدعي بعض النقاد ان هذه الاتجاهات الجديدة قد أخطأت الاصابة :

اولا ــ ان النقـــاد لا يتمكنون من اطراء المديح للاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد لسماحهم فيما بين سنة ١٩٢٦ و ١٩٣٦ بدخول الاحتكارات وشبه الاحتكارات والكساد التجاري الى علم الاقتصاد ، اذ حتى الصغار يعرفون بعض الشيء عن شبه الاحتكار وقيمة ــ علامة فارقة ــ اسمها (رايلي) والأوقات الصعبة والسهلة . ولذلك نرى ان المنشقين استقبلوا الكتابات الجديدة غير فرحين بالمساهمـــة الجديدة للنظرية بل بمجرد الاستغراب بالقول « آه .. أخيراً » .

ثانيا ــ ان التأكيد على المنافسة غير الكاملة والدورات التجارية لا تجعل من علم الاقتصاد أن يكون واقعيا كما يؤمل . فان المناقشات ما زالت تقام في مستويات الخيال كما كانت دائما . ويدعي النقاد أن المشاكل التي تعالج ، هي مشاكل قلما تواجهها الاحتكارات في العـــالم الواقعي ، ولا تظهر عادة في الدوائر الحكومية من أمثال هيئة التجـــارة الفيدرالية ، أو قسم مكافحة الاحتكار من وزارة العدل . يشرح سعر شبه الاحتكار وكأنه لا يوجد ارتباط بين التجار . ولقد قدرت السيدة جوان روبنسون وهي من أوائل أتباع المنافسة غير الكاملة عملها أحسن مما قام به زملاؤها ، فبالنسبة لها ان درجة التجربة في نظريات المنافسة غير الكاملة عالية الى حد مؤسف . ان أسلوب تحليلها على الرغم من كونه ليس أسلوبا حاداً على حد قولها (سكينة من عظام) أو (مطرقه من خشب) أما بالنسبة للنظرية الجديدة للدورات التجارية ، فلا يوجد غير اتفاق جزئي بين ما رآه « كينس » وما وجده الطلاب الاميركيون الذين كانوا يدرسون حقائق الدورات التجارية خلال أربعين سنة . وسنوضح هذه النقطة أكثر في فصل لاحق .

ثالثا ــ والنقد الثالث الذي يوجه الى الاقتصاد الجديد هو أن هذا الاقتصاد يتكون من مجموعة تعديلات جريئة خالية من أي فلسفة اجتماعية .. هذا هو نقدي وقلما تطرق اليه الآخرون . لقد ذكرت في

فصل سابق كيف طور الاقتصاديون القدامى الكبار نظرية رصينة في التنظيم الاقتصادي . ولاحظنـــا كيف يفرض الناس على فعالياتنا الاقتصادية بصورة آلية لا شعورية نهجا منسجما ومفيدا ، اذا ما كانوا أحراراً من تدخل الحكومة او كانوا مدفوعين باعتبارات الأسعار والأرباح أو ساعين نحو ميلهم الطبيعي .

ولقد ادعى آدم سميث أن البشر اذا ما ســعوا نحو مصالحهم الأنانية فسيخدمون بصورة لا شعورية مصالح المجتمع العامة وانهم منقادون بيد غير منظورة، ان مثل هذا المعتقد هو نتيجة فلسفة اجتماعية متبعة بكل وعي وتفكير ونتيجة فرضيات واضحة عن طبيعة الانسان .

ولكن يقول لنا كينس وغيره من اتباع المنافسة غير الكاملة ان اليد غير المنظورة لربما تقودنا ليس فقط الى المراعي الخضراء للعالم المزدهر بأثمار المنافسة بل أيضا الى وادي الكساد وظل الاحتكار . ويقال لنا اليوم بأن الناس لا يتنافسون (طبيعيا) بل يبنون كل دعائم الوضعيات الاحتكارية ، ان العرض لا يشبه الطلب كما تشبه الحفرة الأرض التي حفرت فيها ، واذا لم تتدخل الحكومة فمن المحتمل أن تكون هناك بطالة . ثم احتمال حدوث استخدام كــامل .. ان لم يكن أكثر احتمالا .وباختصار فان ما ادعته النظرية التقليدية حتى سنة ١٩٣٠ هو ان الناس نظموا العالم الاقتصادي بصورة مقبولة اندفاعا بدافع المنافسة واستجابةللقانون الطبيعيولميولهم البشرية بصورة غير شعورية.أما الآن فالنظرية التقليدية ترفض القول بأن العمل اللاشعوري للانسان يؤدي الى تنظيم مقبول ، بل على العكس ، فانها لا تعطي أية أسباب جوهرية لمثل هذه النتيجة . وقد يكون هذا الرفض انسجاما مع الحقائق ولذا يجب أن يؤخذ مأخذ التحسين . وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد أثار الشك لدى بعض العقول ، اذ لم ترافقه أية اعادة فحص لأسس النظرية وماذا يوجد تحت هذه الأسس ــ وهذا مطلوب عندما يحدث مثل هذا الانقلاب الكامل . ولا يوجد اطار أو صورة جديدة ، بل كل ما هو

موجود تفنيد للصورة القديمة .

ما هي تلك الأشياء التي تجعلنا نطنب في مدحنا للمنافسة الصارمة قبل المنافسة غير الكاملة ؟ هل انها اليد الخفية تقودنا الى حيث لا نرغب؟ واذا كانت كذلك فكيف نسمح لأنفسنا أن نخدع ؟ واذا وجدت قوانين آدم سميث الاسس الطبيعية التي تنظم حياتنا الاقتصادية بصورة منسقة غير عملية فما هي القوانين الأساسية التي تحل محلهـــا ؟ في أي نمط اقتصادي واسع تتلاءم ــ بانسجام ــ المنافسة غير الكاملة والاحتكار والكساد مع المنافسة الصارمة والكساد؟وهل لاقتصادنا الوطني شخصية مزدوجة ؟ فاذا كان كذلك ، فهل هو مولع بحب الكساد أم ماذا ؟

ان الاقتصاديين التقليديين الذين يتعاملون بآخر ما توصلوا اليه من نظريات لا يملكون أي صورة لاحداها ، ولا يهتمون بالتأكيد على واحدة ــ أو بصورة مختصرة لايرون أية حاجة لنظرية عامة عن كيفية تنظيم الحياة الاقتصادية ، أنهم غير راغبين في فلسفة اجتماعية . ولم تعد ثمة رابطة فلسفة لذة وألم تجمع بين نظرياتهم ، كما كانت الحالة بالنسبة لنظريات سابقيهم ، أو أية رابطة هيكلية (من هيكل الفيلسوف) كما هو الحال بالنسبة لنظريات ماركس الثورية ، أو رابطة علم نفس فرويدي (نسبة الى عالم النفس فرويد) كما هو في نظريات فابلن المنشقة . ورغم كل ذلك توجد بعض الاحتياطات . فمثلا ان الاقتصاديين التقليديـــين الكبار من أمثال شومبيتر ، وكاسال ، يرون شكلا عاما في حياتنـــا الاقتصادية يجعل من المعقول حدوث الدورات التجارية والاحتكار في عالم مثل عالمنا.ولقد أوصى جون فون نيومان ، وأسكار مورگينسيرن، وروشجايلد ، في مقالات أخيرة أن التجار يرغبون في «النصر» أكثر من المنافسة وان عملية تعيين الاسعار تشابه لعبة البوكر ، اكثر مما تشابه بحث قوى العرض والطلب عن نقطـــة التوازن . ومن الممكن تكوين صورة من بين مواد كهذه . ولكن لا توجد واحدة حتى الآن . ويبدو أن التطورات الجديدة في النظرية التقليدية قد انخفضت بقيمتها نتيجة

لمثل هذا القصور .

وفي الواقع ان النظريين التقليديين يملكون « نماذج» ، ولكن الشباك المملوء بالنماذج لا يكوّن صورة . فالنموذج هو مجرد مجموعة من الفرضيات المعبر عنها أحيانا بصورة رياضية أو هندسية ، ثم يدخل اضطراب خيالي اليها . فتلاحظ تأثيرات هذا الاضطراب بطريقة تجريبية خيالية . وبواسطة أحد النماذج تتمكن من مشاهدة تأثير الزيادة في الأجور النقدية على الأجور الحقيقية ، عندما نفترض استخداما تاما ، وعن طريق نظرية أخرى تتمكن من مشاهدة ظهور نظرية للدورات التجارية . انك تتمكن من القيام بأي نموذج ، حتى يتمكن الانسان من توضيح ماذا يحدث لاحتكار قلة في صناعة البيض ، اذا ما قرر أصحاب الدجاج بيع البيض الكبار بخسارة ، بينما يضعون على البيض الصغار أسعاراً عالية جدا . ولكن المقدرة الخيالية على متابعة النتائج المتأتية عن سياسات معينة أو عن اضطرابات ناشئة بتأثير ظروف معينة ، لا يمكن ، أن تصبح معوضا لصورة النظام الاقتصادي كما هو في واقعه .

ان عدم وجود مفهوم أساس لطبيعة الانسان ، يعد من الأسباب التي آلت الى فقدان أية قوة رابطة تجمع النظرية التقليدية الحديثة ، ومهما بدا علم نفس اللذة والألم لبينثام سخيفا ، لكنه ملك ميزة ربط علم الاقتصاد القديم . والمحاولات الحديثة لنبذ علم النفس كليا ، من النظرية التقليدية قد جعلت علم الاقتصاد بدون أية قوى موحدة . والناحية النفسية الوحيدة التي بقيت في النظرية التقليدية الحديثة هي امكانية الانسان الكاملة في اختيار ما يشتريه من بضائع قليلة ، من بين البضائع الكثيرة المعروضة في السوق ، ومحاولته الاكثار من منافعه والتقليل من خسارته في أية صفقة يقوم بها .

واذا تمكنا من فهم الانسان أكثر فلربما تتمكن من فهم الحياة الاقتصادية بصورة أحسن . فلعل كثيراً من الأشياء التي تجزر حياتنا

الاقتصادية كالاحتكار ، والمنافسة غير الكاملة ، والكساد ، ذات جذور عميقة في الطبيعة البشرية ، كالأشياء التي تنعش حياتنا الاقتصادية أمثال الميل نحو المبادلة وتقسيم العمل وغريزة العمل . ولقد حطم « الاقتصاد الجديد» الصورة القديمة التي وضعها آدم سميث ، وريكاردو،وساي. ويبدو أنه لا يبحث عن واحدة جديدة ، وبالتأكيد لا يبحث في المكان الذي من المحتمل أن يجدها فيه : في الطبيعة البشرية .

وهكذا نجد أن التطورات الأخيرة في النظرية التقليدية لا تسلم من النقد . وأحسن ما يقال عن الاتجاهات الجديدة هو أنها قد نمت حافزاً قويا للنظرية التي جاءت قبلها . ولربما ينتج من هذا كله تطور مبدع في الفكر الاقتصادي ، ونرجو أن لا يكون هذا متأخراً وذلك لانقاذنا من الكوارث التي تهدد العالم .

والى هنا ننتهي من دراستنا الشكلية للنظرية الاقتصادية التقليدية. وان مبادئها ستظهر ثانية في الجزء الرابع عندما نقوم بدراسة بعض المواضيع كالصيرفة ، والتجارة الخارجية . وسوف نركز انتباهنا فترة من الزمن على عالم المنشقين الاقتصادي .فدعونا الآن ننظر بعيون هؤلاء كيف يسعى الانسان نحو حاجاته الحياتية .

القسم الثالث

النظرية الاقتصادية المنشقة

٨

مُقَدِمَة لِلنَظَرِيَة المُنشَقَة

لقد كانت الفصول السابقة كيوم مرافعة للنظرية الاقتصادية التقليدية . ولنلتفت الآن الى المنشقين . فمن هؤلاء وبماذا يعتقدون ؟. ليس من السهل معرفة هؤلاء المنشقين ، وكم يجب أن تكون درجة انشقاقهم وعن أي شيء أنشقوا ليكونوا محط اعتبارنا . فلقد أختلف مالثوس ، مع ريكاردو ، ولكن لا يوجد دارس للمذاهب الاقتصادية المقارنة يعدهما غير منسجمين مع الخطوط المباشرة للمدرسة الكلاسيكية . ولقد دحض جون ستيوارت مل ـ الرجل المتزوج الناضج ـ بعض نظريات ابنه جون ستيوارت مل ، الرجل الاعزب ، ولكنه يعد كذلك بدون أي شك من المدرسة الكلاسيكية . ومن الناحية الأخرى نرى كارل ماركس الذي استعمل وسائل النظرية التقليدية لزمانه وكأنه تابع مخلص من أتباع ريكاردو ، لايمكن أن يمنح مكانا مرموقا بين المنشقين كامل الصفات . فان باريتو ، وكاسال ، وشمبيتر من الاقتصاديين المحدثين تربطهم بالمنشقين مصالح ملذة ، ولكنهم ينتمون جميعا الى المدرسة الكلاسيكية . ولعدم تعرض الموضوع الى الالتباس نقول ان معظم المنشقين يقبلون بالكثير من مفاهيم النظرية التقليدية . ولايوجد رجل عاقل أو بالتأكيد لايوجد اقتصادي يتشكك مثلا في العبارة التي تقول : انه اذا ما ساد الاقتصاد

الحر ، فستصبح الأشياء المفيدة غالية متى ما كانت محدودة الكمية .

ولقد حاول المنشق الاميركي والمعقد الذكي (فابلن) أن يميز رأيه عن الآخرين باسلوب علمي وبأصوات مدوية ، ولكنه ختم مقاله بكل ضعف قائلا : ان الاختلاف كان « روحيا » فقط . فاذا كان فابلن يقول مثل هذه الكلمة المختصرة التي ليس لهـا أي معنى لسـبب صعوبة موضوعه ، فسيكتب من هم أصغر منه بصورة غامضة ، وما على القراء الا الصبر الجميل .

وكما يبدو ذكر أسماء المنشقين أكثر سـهولة من التعميم عن الانشقاق . فقد يوجد اتفاق عام على بعض الاسماء التي تنضم الى هذه المجموعة . ولا يوجد اتفاق عام على الرابطة التي تربطهم ، لذا فانا في مأمن عندما نذكر من المنشقين (ماركس) ومن سبقه وتبعه . ومن الذين سبقوه رجال حلموا بمجيء الطوبائية الى الوجود . ومن هؤلاء كان (فورير) ، الرجل الاعزب البخيل الذي كان يحلم بعالم من الفنادق متصلة بمزارع للعيش حيث يعمل الانسان حسب قابليته . ومن النتائج الملذة لفلسفته عن الارشاد المهني ، تعيين الصغار ممن هم دون العاشرة لتنظيف الأواني والمجاري القـذرة ، وذلك لان مثل هؤلاء الصغار يحبون الوسـاخة ، ولقد سمى هؤلاء « بالقطعان الصغيرة » ووضعهم دائما باول المشاة في كل مهرجان . وعلى الرغم من أننا نذكره لمثل هذه الافكار المفزعة وتأثيره على مؤسس المجتمعات الطوبائية في الولايات المتحدة كمجتمع حقل بروك ، ومجتمع الاونيدا ، ولكن من مساهمته الكبيرة في الفكر المنشق كانت نظريته في تكوين العـالـم .

فنظرية فورير في تكوين العالم كانت غريبة ، فقد اعتقد أن المحيطات ستتطور الى منابع للشراب كلما تقدم الانسان في سلم الحضارة ، ولقد رأى في الحيوانات الخـادم المطيع للانسان ، فقد تنبأ بأن ستصبح الاسود ذات عادات راقية ، وتسحب العربات عبر فرنسا في يوم واحد .

وكانت بعض أفكاره أقل غرابة • فلقد تطرقت الى اهتمامه ببعض الاشياء التي أصبحت جزءا من حياتنا اليومية للارشاد المهني والمساكن المركبة التي تتمكن من أكل طعامنا فيها (والتي نسميها بفنادق الشقق والتي سماها بالجيوب السكنية) ولقد تنبأ بكل اصابة بمجيء عصر (التأمين) أي عصر قوانين الضمان الاجتماعي من الرحم الى القبر ، المتبع بصورة جزئية في الولايات المتحدة ، والمطبق بصورة أوسع في الأقطار الاخرى • وعلى الرغم من انعدام السيطرة على فحوى نظريته في تكوين العالم الا أن أسلوبه يستحق الاعجاب • فهو أول اقتصادي يرى نمو المؤسسات البشرية وانفصامها وتدهورها ، ويرى هذه العملية بعين الرجل الاقتصادي • فأنه يرى التغير أو التطور في العملية الاقتصادية ، فيتمكن من فهم الحاضر لانه يفهم أيضا ــ أو يعتقد أنه يفهم ــ الماضي والمستقبل •

ويبدو أني ضللت الطريق بهذه الأفكار الضحلة المخدرة التي جاء بها أعزب أناني غير جدير بالاهتمام • لذا نرجع الى مهمة ادراج أسماء المنشقين • ولقد ذكرنا اسم ماركس والسابقين والتابعين له ، وبامكاننا اضافة بعض الاقتصاديين الذين أنتجتهم الحركة النقابية البريطانية على سبيل المثال ، سدني وبتوس ويب ، وينضم الى المنشقين أيضا الاميركي ثورشتن فابلن وكذلك المؤرخ الاقتصادي ر • هـ • توني ، ويمكن ذكر أسماء أخرى لملء القائمة وليس لاكمالها ، من أمثال ورثر سومبارت ، وجون هوبسن •

هؤلاء هم الرجال ولكن ماهي الافكار التي تربطهم ؟ تتمكن من القول عنهم بكل اطمئنان بأنهم أما أن يكونوا غير متفقين جوهريا مع أسلوب الاقتصاديين التقليديين ، أو أنهم وجهوا اهتمامهم نحو نوع من المشاكل الاقتصادية التي أهملت من قبل النظرية التقليدية ، أو أنهم عملوا الشيئين •

وبعد أن قلنا هذا نجد أنفسنا في مأزق اذا ما أردنا الاكثار مما

ينطبق على جميع المنشقين . ومن السهولة ادراج نصف دزينة من النقاط التي تميز أحد المنشقين البارزين . وكما هو متوقع ان النظريات الايجابية للمنشقين هي الوجه الآخر للعملة التي وضحناها في الفصل الاخير ، أي النقد الذي وجهوه الى النظرية التقليدية ، وهذه قائمة بالاشياء المتوقع عملها أو الانشغال بها ، من أحد المنشقين وان كان من المحتمل أن لا يوجد أحد قد قام بها جميعا .

(١) يعطي معظم المنشقين انتباها كبيرا الى ضعف العقل البشري وتعقيده . فلنأخذ فابلن وهو أحسن مثال ، فلقد نظر بعين الجد الى علم النفس وطور انسانا اقتصاديا يتميز بسلوك شقي خبيث ، ولعله بذلك ينافس مخلوقات فرويد ، وجنك ، وادلر ، ويتذكر القاريء ان النظريين التقليديين تمسكوا بعلم نفس اللذة والألم البسيط الذي يرجع الى بينثام ، واذا لم يرضوا على ذلك فانهم ينبذون كل علم النفس ما عدا الفرضية التي تقول ان الناس يملكون القابلية للاختيار المعقول بين المغريات المتنافسة لبضاعتين . ويدعي المنشقون الى علم النفس البينثامي خطأ ، واسلوب محاولة نبذ علم النفس كليا خداع للنفس . ويعتقد المنشقون أن الاقتصاديين يقومون بالافتراضات عن الطبيعة البشرية سواء عندما يتكلمون او عندما لايتكلمون ، ولذا فان وصفت هذه الافتراضات بصورة لا شعورية ولم تفحص بدقة ، فانها تؤدي الى خطأ . ان المشكلة ، على حد تعبير كرين برينتين في كتابه « رجال وأفكار » هي مشكلة المذهب العقلي ضد المذهب العلمي . ان الاقتصاديين التقليديين هم أطفال حركة التنوير في القرن الثامن عشر ، يعتقدون أن الانسان يتمكن بعقله من السيطرة على محيطه . أما الاقتصادي المنشق فله ايمان ضعيف بعقل الانسان . اذ انه ينظر الى البشر وكأنهم حزم من الرغبات المتناقضة والمخاوف المتنافسة ذوي عقول مظلمة كالكهوف المهجورة . ان الجزء العاقل من الانسان يشبه الجزء الصغير المنظور من القطعة الثلجية (الثلاجة) الطافية ، أما الجزء

غير العاقل فهو يشبه القاعدة المغمورة بالماء والتي هي الجزء الكبير منها. ويعتقد الاقتصادي التقليدي أن الانسان يتمكن من ادارة حياته الاقتصادية لتنسجم مع آماله المعقولة ، اما المنشق فيعتقد أن الانسان مسير من قبل مؤسساته وطباعه وبيئته ، وكل القوى التي هي أقوى منه .

(٢) ويعتقد المنشقون بأن عددا كبيرا من فعالياتنا الاقتصادية تتضمن قوى مساومة غير متكافئة ، وعلى ذلك فان الاجبار عنصر مهم في حياتنا الاقتصادية . فلقد افترض آدم سميث في الانسان ميلا قويا نحو « المبادلة والمقايضة » وتوسم فيه الحب في التبادل العادل . أما المنشقون فقد افترضوا في الانسان الحب القوي للمبادلة غير العادلة والميل القوي نحو الحصول على شيء مقابل لاشيء . وتتكلم النظرية التقليدية عن المنافسة وليس عن الاجبار كصفة سائدة او تفترض أن الفعاليات التنافسية ـ باستثناء بعض الحالات التافهة ـ تنجز ضمن حدود القانون والاخلاق والكرامة الانسانية . ويعطى للاجبار أهمية كبرى في النظرية المنشقة ، فانها تتكلم كثيراً مثلا عن الحرب العالمية ذات الأهداف الاقتصادية ، وبناء الامبراطوريات الغاشمة من قبل « البارونات السراق » أصحاب القوى الاقتصادية المفروضة من قبل الاحتكار .

(٣) ويدرس المنشقون العملية الاقتصادية أكثر مما يدرسون التوازن الاقتصادي . لذا فهم يدرسون الدورات التجارية ويناقشون النتائج الكبيرة للفعاليات الاقتصادية الخارجية ـ هل انها تؤدي الى اشتراكية وطنية ، أم اشتراكية عالمية ، أم تخلف حضاري ، أو تقدم ، أو دهر طويل من الحروب؟وعندما تكلمت عن فورير ومحيطات الشراب، فقد أشرت الى هذا المفهوم تحت اسم فلسفة تكوين العالم ، دراسة منشأ النظام الاقتصادي وتحوله الجاري . لقد فكر فابلن كمنشق بأن اقتصاده تطوري بالمقارنة مع اقتصاد النظرية التقليدية الذي هو

ميكانيكي وجامد . ولقد مالت النظرية التقليدية في السنين الأخيرة بتأثير من كينس الى الاتجاه التطوري ، ولكن تاريخها الطويل قد ركز على ما هو عادي ، على التوازن ، أكثر مما على العملية ، وحتى كينس نفسه كان أقرب الى التوازن منه الى العملية .

(٤) وكثير من المنشقين لا يهتمون الا قليلا بصورة المجتمع الاعتيادي المتنافس منافسة حرة . اذ يعتقدون أن الصورة ربما تكون مفيدة لمشكلة معينة ، ولكن مجردات أخرى قد تعطي غايات عديدة ونتائج أحسن . فعلى سبيل المثال صورة الرأسمالية المتغيرة ـ الرأسمالية البدائية ، الرأسمالية المتأخرة ـ كل مرحلة تموت تخلف جذوراً لحياة المرحلة القادمة ، ولكل منها صفاتها الخاصة .

(٥) ويصنف كثير من المنشقين علم الاقتصاد باعتباره من العلوم الحياتية أكثر مما هو من العلوم الطبيعية . ان نظريتهم الاقتصادية ترتكز في كثير من الحالات على الانسان أكثر من ارتكازها على السوق . وهذا لا يعني أنهم أكثر انسانية بل انهم يلاحظون ما يعمله الانسان أكثر من ملاحظتهم لعمل الاسعار والبضائع . ويعجب المنشقون كثيراً لما يعمله البشر في سبيل الحصول على عيشهم ، أما الآخرون فيهتمون بصورة رئيسة بما تعمله الأسواق . ولربما يوجد تحيز تاريخي لذلك اذ عندما بدأت العلوم الطبيعية وخاصة حقل الميكانيك في البرهنة على امكاناتها الكبيرة ، حصلت النظرية التقليدية على الاعتراف بها لأول مرة . ومنذ ذلك الوقت وتقاليد النظريين التقليديين تنص على أن علم الاقتصاد لا يختلف عن علم الميكانيك . ولقد ظهر الانشقاق في القارة الاوربية بعيداً عن البريطانيين ذوي العقول الميكانيكية .

(٦) لا يقبل المنشقون مجالا محدوداً لعلم الاقتصاد كما يتضمنه الجانب المحدود من النظرية التقليدية : « التصرف بالبضائع النادرة » . كل شيء يقوم به الانسان مهم جداً له ، سواء أكان بناء كوخ أو مقامرة

في مونت كارلو ، أو ارشاء وزير لبيع مواد متفسخة للجيش • ان هذه ليست فعاليات اقتصادية شاذة ، اذ انها جزء من خطة كاملة • ويحاول المنشقون لَمّ هذه الفعاليات تحت نظام متحد،والاستعانة بعلم السياسة وعلم الأجناس وعلم النفس والعلوم الانسانية الاخرى • أما المنشقون فانهم متهمون بأنهم يرمون الرمح الى أي حقل يستهويهم وانهم يهدفون الى تحطيم الحدود بين علم الاقتصاد وحقول المعرفة الأخرى • لذا فانهم اذا قاموا بأية مساهمةفي المعرفة فليس من الضروري أن تكون خاصة بعلم الاقتصاد ، فمن المحتمل أن تكون مساهمة خاصة بالفلسفة الاجتماعية ، أو علم الاجتماع ، أو التاريخ ، أو علم النفس الاجتماعي • ويعد الاقتصاديون المنشقون هذه الآراء اتهامات ضعيفة اذ في الواقع لا توجد حدود واضحة بين العلوم الاجتماعية • ولما لم يعد بالامكان فصل العلوم الطبيعية بعضها عن بعض،فكذلك علوم الانسان فانها كلها قطعة واحدة•

(٧) ان معظم النظريين المنشقين لا المبرزين وحدهم يعتمدون على الطريقة الاستقرائية أكثر من اعتماد النظريين التقليديين • فهم يدرسون الظاهرة الاقتصادية تاريخيا واحصائيا وموضوعيا (كما يعتقدون) • فهم يحسبون ويجمعون جبالا من الحقائق والأرقام • انهم ينتقدون الاقتصاديين التقليديين على جلبهم حقائق لا يعتمد عليها لأن لها علاقة بمشكلة ما ، ومن هذه يصلون الى الاستنتاجات ، مستعملين القواعد المنطقية التقليدية المشكوك بها أحيانا •

(٨) لا تعتقد النظرية المنشقة بأن المجتمع الاقتصادي منظم حسبما تبشر به النظرية التقليدية • فان الفكرة الأساسية في النظرية التقليدية هي أن الرذائل الخاصة تتحول الى منافع عامة ، أي ان المصالح الأنانية تتحول الى قوى اجتماعية مفيدة ، ان هذا التحول يتحقق بانسجام كبير بين الحاجات البشرية والأرباح الخاصة • وان الباحث عن الربح يحصل على ما يريد من الأرباح بتقديمه للعالم ما يحتاج اليه من طعام وكساء ومسكن وكماليات • وترفض النظرية المنشقة هذا القول كحقيقة ،

وتدحضه كفرضية • انها لا ترى ميكانيكية في تفضيل الاشياء ، وعلى العكس فمعظم طاقة مجتمعنا تذهب قبل كل شيء لانتاج الأشـــياء الثانوية • ويوجد مثال حديث في الاتهام بأن كمية كبيرة من العمـــل والمواد الأولية تذهب لبناء مراكز لعب كرة البولنج ، والمقاهي على جوانب الشوارع،بينما يشتغل المتزوجون الجدد بصورة مستمرة حالمين بامتلاك عش متواضع • ومعظم ســـكان العـالم لا يحصلون على ما يحتاجون اليه من ٣٠٠٠ سعرة حرارية يوميا ، بينما هناك مخازن في العالم مملوءة بكل شيء تام يمكن تصوره • وباختصار فمهما تكن القوى الاقتصادية التي تنظم العالم فلا يوجد انسجام كبير بينها وبين عملية اشباع الحاجات البشرية • ولهذا السبب قام كثير من المنشقـين بدراسات مبكرة عن توزيع الدخل كما قـاموا ببحوث اقتصادية عن السكن وتكاليف الطبابة ومستويات المعيشة وغيرها والتي تعبر جميعها عن عدم الارتياح ، وان كان ذلك في قطر غني بكفاية نظامه الاقتصادي في اشباع أهم حاجات الجسم البشري • ولقد بنيت كل هذه الدراسات على التفاوت الكبير الموجود بين مقاييس الحد الأدنى ، من الـكرامة البشرية والحقيقة • ولعل من الممكن ان توجد في ظل منافسة كاملة علاقات منسجمة بين عملية البحث عن الربح ، وعملية اشباع الحاجات البشرية • ولكن في ظل الظروف الموجودة في الواقع ، فان العمليتين تكونان مختلفتين اختلافـــا كبيراً ، بحيث يشك في نظريـة التنظيم الاقتصادي النافع ، أو حتى في وجود تنظيم سليم من أي نوع •

فمن المؤكد انه يوجد مقياس للتنظيم • فقليل من الظواهر الحياتية خالية من بعض أنواع التوازن (الطبيعي) والشكل الظاهر • فالحروب البشرية تفرض النهج ، وللمحيطات والغابات كيان • وتوجد الكفاية من الماء لكل السمك ، ومن الأرض ما يكفي كل الأشجار • ويحصل نوع من التوازن الطبيعي عندما تأكل الاسماك الكبيرة الاســـماك الصغيرة ، وعندما تظلل الأشجار الكبيرة النباتات الصغيرة الى حد

موتها • ان العالم الاقتصادي يملك أساليب مشابهة للتنظيم • ويجد المنشقون بصورة عامة أن هناك في الأقل عدداً من القوى تعمل ضد الانسجام الآني في المسائل الاقتصادية بقدر ما هو موجود من قوى تعمل الشيء الآخر المعاكس •

(٩) يبدو المنشقون دائما غير شغوفين على تعقيد الحياة الاقتصادية وعدم تنظيمها ، اذ انهم يفكرون بالفرق بين العملية الفنية السريعة والعملية المالية المعقدة • فانهم غير متأكدين بأن يروا محاسن الائتمان والبورصات والمضاربة وعمليات الدلالية • فكيف تتمكن مثل هذه العمليات من زراعة الفجل بصورة احسن ، أو تحسين مهارة خياطي الملابس ، أو تعطينا وسائل تدفئة متقنة في بيوتنا؟يعرفون الأجوبةالمعتادة لمثل هذه الاسئلة ، ويقبلون بعضها ولكنهم بصورة عامة غير مقتنعين ، ويبدو أنهم يقيسون الانجاز الاقتصادي بمسطرة مهندس •

(١٠) ولبعض المنشقين علاقة بعلم الاقتصاد كعلاقة المحللين النفسانيين بعلم النفس • فان علم النفس الذي تفرع من فرويد يسمى أحيانا « بعلم نفس العمق » وهذا يعني كما يبدو : مستويات العقل الباطنية ــ الضغط ، الرغبات ، المنع ــ تلك التي تعطى لها أهمية كبيرة في فهم الشخصية ، لذا فان حلم (جون دو) أو فلتة لسانه تخبر عالم النفس بأشياء اكثر مما تخبره جملة معقولة يقولها « جون دو » مادحا نفسه ، أو أكثر مما تقوله التجارب النفسية الاعتيادية • وبالطريقة نفسها يستولي الاقتصاديون المنشقون على حقائق صغيرة قد تكون منبوذة أحيانا لتخبرهم بأشياء كثيرة عن الطبيعة الأساسية للعالم الاقتصادي الذي نعيش فيه • فلربما يهتم المنشق حقيقة بأن قسم مكافحة الاحتكار التابع لوزارة العدل غير مسند بأموال كافية ويعدها أكثر أهمية في فهم الحياة الاقتصادية ، من فرضية النظرية التقليدية في : أن التكاليف في الأمد البعيد تساوي سعر الأمد البعيد • وتوجد متشابهات أخرى ، ويحاول (علم نفس العمق) أن يمزق الوهم ويثير المقاومة لدى الطلاب

عندما يدرسونه . وليس من الغرابة أن تظهر في السنين الاخيرة عدة كتب تحاول البرهنة على وجود تشابه بين الاقتصاديين المنشقين وأتباع فرويد ، والمجموعتان تتعاملان بالحضارة الحديثة وعدم الرضى عنها .

وبهذه المعلومات العـــامة ، كأساس ، نذهب لدراســة اثنين من المنشقين فسنتناول الدراسة الاولى ماركس ، والثانية فابلن . ان الاسلوب المتبع هنا يختلف عن الذي اتبعناه في دراسة النظرية التقليدية. فلقد درسنا هناك مواضيع كبيرة معينة كتكوين الأسعار ، والتوزيع ، أما هنا فسندرس نظريات لأفراد .

٩

ماذا قصد ماركس ؟

لقد ولد ماركس في سنة ١٨١٨ وتوفي في سنة ١٨٨٣ ، وهذا يعني أن واحدا من كل عشرين أميركي في سنة ١٩٥٠ كان على وجه البسيطة خلال جزء من حياة ماركس • كان ستالين دكتاتوراً صغيرا في سنة ١٩٥٠، ولكن عمره كان أربع سنوات عندما توفي ماركس • ويحتاج الانسان الى تذكير نفسه بأهمية ماركس ايام حياته ، عندما يحاول معرفة عظمة تأثيره اليوم • وعلى الرغم من أن السيف (والغـدارة خلف الاذن) يستعمل باسم ماركس ، لكنه لم يستعمل سوى القلم • فلولا وجود الثورة الروسية أو الاتحـاد السوفياتي أو حتى الحزب الديموقراطي الاشتراكي ، لوضعته نظرياته في منزلة عالية بين المنشقـين ، أو بين الاقتصاديين ذوي التأثير اذ حتى مناوئوه يعترفون بعبقريته •

لقد بنى كأقتصادي نظاما معقدا مجردا صعب الفهم يعادل عمـل اقتصاديين كلاسيكيين أو ثلاثة ، ولقد أصلح اتباعه في اثناء حياته وبعد مماته ، النظام الماركسي • ومن هؤلاء الأتباع كان زميله فردريك أنجلس وبعده لينين (الذي حول النظريات الى حقيقة بعد ان سيطر الحزب الشيوعي على روسيا) • اني أعني هؤلاء الثلاثـة عندما أشير الى الاقتصاد الماركسي •

كان ماركس اقتصاديا ومهرجا أو ثوريا ، وهذان الدوران تداخلا فيما بينهما ليكوّنا شخصيته ، ولا تتمكن من دراسة أحدهما دون الآخر . ولكن من الممكن التأكيد على دوره الاقتصادي وترك دوره الثوري في الخلف . واذا ما قمنا بهذا العمل في الاثنتي عشرة صحيفة القادمة فسنحرر عقولنا من المقاومة النفسية التي يثيرها اسمه لدى شعب في حرب شيوعية اعتدائية . ويجب أن نذكر بأن النظرية الماركسية ليست كالسياسة السوفيتية ، اذ الكثير من الماركسيين هم ضد الستالينية ومن أمثال هؤلاء التروتسكيون الذين نبهوا اميركا الى الخطر السوفييتي منذ مدة طويلة . ويبدو أن وشاح تروتسكي قد سقط على تيتو ، وهنا لدينا أيضا مثال عن ماركسي آخر كسب عداءا من النوع الثاني ، كما توجد كل الأسباب للاعتقاد بأن كثيرا من الماركسيين (الطيبين) والستالينيين (القذرين) قد لاقوا حتفهم داخل الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية أو انهم يقاسون عذاب معسكرات العمل .

وتتمكن من فهم ماركس بصورة أحسن اذا حاولنا معرفة آماله وتمنياته للجنس البشري .

فبماذا كان اعتقاده عن كيفية تحقيق الانسان مصيره ؟ اعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن البشر حققوا مصيرهم بالمقايضة والمبادلة، وبالتصرف بالبضائع النادرة بصورة اقتصادية في ظل المؤسسات القائمة، وبالمقارنة المستمرة لكمية الألم وكمية السعادة المعوضة ، وبممارسة الحرية الشخصية ، والحق الطبيعي ، متبعين القانون الطبيعي . ان هذه سخافة بالنسبة لماركس . وبدون أن ندعي الدور الخطر لها في التحليل النفسي ، ولنا الحق في الافتراض بأن ماركس كان يحترق بلهيب طوبائية صلفة . فلم ير البشر حذرين ، وأصحاب المخازن بخيلين ، بل رآهم أقل بقليل من الأله واذا كان البشر في ذلك الوقت أقل بكثير من الأله فكيف يتمكنون من السمو الى امكاناتهم الكامنة الكاملة ؟

ان أساس التنمية الروحية كما يراه ماركس ، هو مادي واقتصادي،

وتختلف نظريته عن التقاليد المسيحية ، اذ انه لا يعتقـــد أن الانسان يتمكن من حب جاره كحبه لذاته ، ويعمـل للآخرين ما يحب منهم أن يعملوه له ما لم يزل من وجه البسيطة الصراع الاقتصادي وما يرافقه من فقر ، فما دام الحصول على البضائع الاقتصادية يتضمن ــ كما اعتقد ماركس ــ الاستغلال والحرب والخداع ووجود طبقة كادحة تعارض الطبقة الغنية ، فان كل العواطف والجهود البشرية النبيلة من الصداقة والحب ، الى الفن والعلم ، ستلوث باعتبارات اقتصادية . ولقد اقترح ماركس أن نيسّـــر حياتنا باتخـــاذ الخطوات لتحطيم الصـــراع الاقتصـــادي ، ونتمكن من تحطيم الصـــراع الاقتصـــادي بتحطيم الفقر . وفي سبيل تحطيم الفقر يجب أن نحطم الاغنياء ، اذ ان توزيع ما لديهم من ثروة لن يؤدي الى تحسين الأمور . ان المشاركة في الدخل أو الثروة ليست من الأفكار الاساسية في الماركسية . فيبـــاد الاغنياء فقط ، عندما يقفون في طريق تنظيم المجتمع المنتج الذي رآه ماركس . ان المجتمع التعاوني هو الذي يخطط فعالياته الاقتصادية ــ الدولة الاشتراكية ــ وسينتج انتاجا أكبر . النقطة المهمة هي أن نحطم القوى السياسية للمالكين ونفسية الطبقة الحاكمة .

لقـد رأى بوضوح الكثير من معاصـــريه أن النمو العلمي والفني السريع في السنين الوسطى من القرن التاسع عشر ، قد أحيى الأمل في تحرير العالم من لعنة العمل الشاق والانتاجية الواطئة ، أي الفقر للجماهير ، وعلى الرغم من أن فورير كان من الجيل القديم الا انه كان لا يزال يتخبط بفكرة ، أن الاسود وليست المكائن ــ يمكن أن تقنع لتجهيز القوى لطرق المواصلات الفرنسية ــ ومما لا شك فيه أن الكثير من ركاب القطارات الليلية يعتقدون أن مذهب فورير قد كسب المعركة . وكان ريكاردو ومالثوس متشائمين في المصير الاقتصـــادي للانسان بحيث أوحيا لكارليل أن يستعمل عبارة « العلم المشؤوم » كمرادف للعلم الاجتماعي .

اما بالنسبة لماركس ، فعلم الاقتصاد كان بطريقة ما ، علما ذا أمل وكانت هناك أسس لوجود طبقة العبيد ، والأسياد ، والأقنان، والمالكين، في العصر الزراعي القديم الذي يتميز بانخفاض الانتاجية • أما الآن فتتملك البشرية عبيداً من حديد وعضلات قوية من البخار المتصاعد • ان الوفرة للجميع تقبع ضمن عالم الاحتمال • ولكن يوجد خطأ ما ، اذ البخار والعلم ، والحديد ، والتكنولوجيا ، قد زادت من فقر الطبقة الكادحة ، وذلك لأن الجيل الأول من عمال المعامل كان جيلا مفقودا ، ولقد بدت الرأسمالية لماركس كنوع متلاف من التنظيم الاقتصادي أكثر مما يرجوه الانسان•فعلى الرغم من وجود الأساس المادي لكن التوقعات المعقولة قد غابت • فلم تكن هناك حركة ملموسة تسير نحو انحياة الأحسن ، والأسهل للبشرية ، وفي الظاهر لا توجد علامات تشير الى اتجاه المجتمع الطوبائي •

ولربما كان بامكان ماركس ، الدعوة كمعاصريه بصورة طوبائية الى نوع من الثقافة الحرة للطبقة الكادحة أو انشاء قرى صناعية نموذجية أو الى منهاج تدريجي يشرع من قبل برلمانات الأقطار الصناعية الجديدة • ولربما كان قد نشد مساعدة الكنيسة ، ولكنه استهزأ من هذه الأساليب • ولقد استهزأ بها لسبب اعتقاده أن العائق لتحقيق الجنة في الارض ، انما كان الطبقة الرأسمالية المبذرة ، تلك الطبقة التي ترث تقاليد السيطرةومنافع المؤسساتالموروثةفي الديموقراطيات البرجوازية• ان هذه الطبقة العدوة تملك الحكومة والصحافة والثقافة والكنيسة ، فالعدو راض بالمكانة التي يتقلدها ويتصرفه بقواه وبالاحترام الذي يكسبه ، ولا يوجد أمل في سلام يعتمد على رضى الرأسمالي في التنازل عن حقوقه وامتيازاته •

كانت تبدو المجتمعات الطوبائية الموجودة في ذلك الوقت لماركس مجتمعات صبيانية • اذ ان نظام الانتاج في العصر الصناعي ، سواء أكان في ظل المجتمع التعاوني المقترح أم كان تحت الرأسمالية ، وسواء أكان

نظاما واسع النطاق ، أم كان على نطاق وطني أو عالمي ، فليس بالامكان تحقيق مستوى معيشي عال عن طريق نظام حد الكفاف في الزراعة ، حتى اذا حبسناه في شقق فورير الخيالية . ان العمليات واسعة النطاق ضرورية للانتاج الكبير كما أنه لا بد من تبادل البضائع بين المناطق المختصة .

يختتم ماركس الحديث بالقول ، بعدم وجود أساس للأمل بمجتمع طوبائي على الرغم من وجود الحصان الحديدي وقوى البخار . ولكن فلننظر أبعد بقليل وأعمق بقليل .. تعال معي خلال ثلاث مجلدات من كتاب (رأس المال) يبدو أنه يستمر في القول (فسأريك بأن بيت الرأسمالية آخذ بالدمار ، لضعف كيانه وان مجتمعا جديدا ونشيطا آخذ بالظهور) .

من أسس الماركسية أن هذا العالم الرأسمالي سائر نحو المجتمع الطوبائي على الرغم من عدم شعورنا به كدوران الكرة الارضية في الفضاء والذي نحسه . ان اسس الرأسمالية تتساقط بطريقة منظورة ، للذين لا يعرفون ــ كماركس ــ ما الأغراض التي يبحثون عنها . ان الرأسمالية تحمل بنفسها بذور انحطاطها .. مخلوقات اقتصادية من الريماس (النمل الابيض) تقرض في قاعدة الشباك . ان الرأسمالية آخذة بالاضمحلال ، بينما يظهر المجتمع الطوبائي . وهكذا بصورة عامة كيف يذهب ضمير ماركس خلف المجتمع الطوبائي طالما لا يتمكن من تحقيقه عن طريق الحكومة أو الكنيسة أو الثقافة أو مجتمعات صناعة نموذجية . والخطوة الأخرى هي أن نحاول وجدان الريماس الماركسي في قاعدة الشباك وبذور الانحطاط المزعوم .

يقول ماركس أن أهم شيء يجب أن نفهمه عن الرأسمالية ومؤسساتها هو وجود تباين كبير ولا بد منه بين الأجور الجارية للعمال، والقيمة الناجمة عن عملهم . فكيف يسند ماركس هذه العبارة الجريئة المهمة جداً لاستنتاجاته الاخرى ؟ فالخطوة الاولى التي يقوم بها ماركس

هي تطوير نظرية القيمة ـ جزئيا حسب نمط ريكاردو ـ والتي كانت سائدة في ذلك الوقت • يتذكر القاريء أن المقصود بهذه النظرية هو أن قيمة أي منتج لها علاقة مباشرة بعدد ساعات العمل المبذولة فيه • هذا هو أساس الادعاءومن ثم يحاول ماركس الرد على الاعتراضات الساذجة• يجب أن تكون للشيء منفعة حتى تصبح له قيمة • فبضاعة غير مرغوب فيها كحوض سباحة مبطن بالفرو لا يباع بقيمة العمل المبذول فيه • وفي حالة الاشياء المهمة كالزورق مثلا فان ساعات العمل الضرورية اجتماعيا هي التي تعطي القيمة • ويقصد بذلك جزئيا أنه اذا صنع أحدهم سفينة في الصحراء ونقلها بعد ذلك عن طريق الأرض الى البحر فيجب أن لا يتوقع أنه يكافأ على العمل الاضافي المطلوب بمثل هذا النظام الانتاجي السائد، وتبنى الزوارق الكبيرة بالقرب من السواحل ، فهـــذا « ضروري اجتماعيا » •

سنوضح بصورة خيالية كيف تختلف الأجور عن القيمة • لنفرض ان لقبعة انسان قيمة اقتصادية ، نظرية سوق حقيقي وسعره يمكن التعبير عنه بكل صحة «عشرة دولارات» ولنفرض أيضا بأن انتاج القبعة يتطلب عشر ساعات عمل ابتداءاً من صيد الارنب (القبعة من جلد الارانب) الى الوقت الذي كتب المستهلك اسمه في داخل القبعة • وتشمل هذه الساعات العشر كل شيء حتى العمل الكامن الذي استنفدته القبعة من المكائن والمواد الكيمياوية والمكاوي عند الصنع • ان ادوات صنع القبعات والحامض ، أو أي شيء متكون من رأس مال ملموس هو عمل كامن • ويؤخذ جزء من هذا العمل عند صنع أية قبعة • وعندما أفترض ماركس أن القبعة تحتاج الى عشر ساعات ، فقد قصد بذلك عشر ساعات من أي نوع من العمل ، عمل جاري،حديث ، متضمن سابقا ، غير ماهر ، ماهر ، اداري ، فني ، وكذلك العمل المستعمل في النقل الى السوق وفي الخزن والبيع وغيره •

دعنا نتفق مع ماركس بأن القبعة استنفدت عشر ساعات من العمل،

وانها تباع بعشـــرة دولارات وان القيمـة التي انتجت بالعمـل المستخدم في الصناعة ، هي دولار لكل ساعة ، وسيقول ماركس « هذا جيد » ، « ولكن سنجد الآن أن العمال المستخدمين يكافأون بمعدل ٨٠ سنتا للساعة » (او ٣٠ سنتا أو ٨٠ سنتا مهما كان الرقم الصحيح ، فهذا غير مهم طالما أنه أقل من القيمة المنتجة) . لماذا يتسلم العامل أقل من دولار لكل ساعة ؟ هل ان مستخدمه (بكسر الدال) قد سرقه ؟ توجد أشياء كثيرة يقولها ماركس عن المستخدِم ، وكيف أنه بخيل حريص ، وعن امتصاص الرأسمالية لدماء العمال ، ولكن مثل هذه الأقوال ليست شرحا اساسا . ان الشرح الاساس هو اقتصادي .

والسبب في أن الاجور ٦٠ سنتا في الساعة وليست دولاراً هو أن القيمة الحقيقية لقيمة ساعة من قوى العمل هي ٦٠ سنتا .. هل هذا صحيح ؟ اذن .. لماذا كل هذه القصة عن الدولار لكل ســـاعة عمل واشارتها الى كون العامل يُسرق ؟ آه .. ان الدولار الواحد ينطبق على شيء آخر . اذ في الواقع يوجد شيئآن متضامنان هنا :

(١) القيمة المضافة بساعة عمل واحدة = دولارا واحدا .
(٢) قيمة ساعة واحدة من قوة عمل = ٦٠ سنتا .

نحن نتكلم عن شيئين مختلفين ، القيمة المضافة بواسطة العمل وتكاليف قوة العمل . ولأجل أن تفهم المعادلتين يجب أن تتصور الانسان في القوى العاملة وكأنه آلة . فيكلف كذا لتربيته وانه يستهلك في حياته ٦٠ مليون سعرة حراريـــة كاللوري الذي يستهلك (س) من غالونات الغاز ، كما أنه ينتج ٨٠٠٠٠ ساعة عمل كاللوري الذي يسلم (ص) طن ـ ميل وهكذا نكمل التشابه بأخذ الاندثار والتصليح والادامة وغيرها بنظر الاعتبار . والآن اذا أخذت تكاليف التربية والصيانة والمحافظة على العامل وقسمناها على عدد ساعات العمل التي يتمكن من انجازها خلال حياته نحصل على ٦٠ سنتا كتكاليف لكل ساعة عمـل . وهذه الطريقة تشبه القول بأن تكاليف تسليم طن ـ ميل للوري واحد طيلة

حياته تساوي اثنين من السنتات ، وهكذا عندما يتسلم العامل ٦٠ سنتا للساعة على قوة عمله ، فهو بمعنى انه يحصل على المكافأة الصحيحة لوقته . فهو يتسلم قيمة ما هو موجود في كيانه من عمل حاضر وماض . اجمع كل القيم النقدية لساعات العمل المطلوبة للتربية وللصيانة وللمحافظة على العامل ، ومن ثم قسمها على عدد الساعات التي يشتغلها في حياته تحصل على ٦٠ سنتا . وهذا هو ما يعطي لقوة عمله . ان المستخدم (بكسر الدال) غير مجبور على دفع مبلغ أكبر ، اذ انه دفع التكاليف الكلية لانتاج العمل الذي اشتراه . ولكن عندما يذهب العامل الى العمل فعلا ، فانه يضيف قيمة دولار واحد الى الشيء الذي ينتجه ، قيمة دولار واحد وليس ٦٠ سنتا ، فلماذا ؟

لماذا لا ؟ لربما يجيب الماركسي .

ان هذا المفهوم عن الحصول على شيء اضافي من عنصر من عناصر الانتاج ليس غريبا عن التفكير الاقتصادي في أيامه الاولى ، فهنـــاك مدرسة من الاقتصاديين الفرنسيين معروفـة باسم الفيزيوقراطيين أو الطبيعيين (ظهرت حوالي سنة ١٧٥٠م) ، وقد أسندت نظرياتها الرئيسة الى مفهوم مشابه ينطبق على الارض . قالوا ان الارض تنتج اضافة عالية أو (انتاج صافي) حسب تعبيرهم . أما التعدين والزراعة فينتجان شيئا أضافيا خاصا . كان الطبيعيون خاطئين بأفكارهم عن الارض ، أما الماركسيون فقد اعتقدوا أنهم على صحة عن الاضافة العاليـة التي ينتجها العمل . لقد سمى ماركس هذه الاضافة العالية (بفائض القيمة) وهي من أكثر العبارات استفزازاً في العالم الحديث .

كما أن ماركس يعطي اجابة مباشرة وايجابية عن هذا السؤال ، ولو أني لا أقصد بذلك أنها مقنعة . فهو يميز خلال نظريته الاقتصادية بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل . اذ قال بعدم وجود علاقة معينة بين الاثنين . ان قيمة الخبز التبادلية اليوم هي ١٧ سنتا للرغيف ، أما قيمته

الاستعمالية فلا تقدر لأنه مادة الحياة . وفي مثالنا قلنا ان القيمة التبادلية للعمل هي ٦٠ سنتا للساعة ، بينما قيمة الاستعمال هي دولار واحد ، ويستولي الرأسمالي على الفرق ، ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن القيمتين تتساويان . ولقد طور ماركس هذه النقطة بصورة واسعة وملذة . واني أتردد في ارهاق القاريء بشرح مستفيض اذ أن حجة ماركس في هذه الناحية بالذات ضعيفة جداً . ولا يمكن أن يقال بأنه وضّح وجهة نظره أو أنه تمكن من كسب قرائه المؤيدين . ان هذه نقطة حرجة في المذهب الماركسي . اذ لو كان تحليله هنا معقولا لعـدت معظم آرائه الاخرى صحيحة بما تحتويه . فهذه احدى تلك الأشياء التي اما ان نعتقد بهـا أو لا نعتقد .

لقد قلت ان الفرق بين ما يستهلكه العامل وما ينتجه يذهب الى الرأسمالي . انه لا يخدع العامل ولا يطلب منه رشوة كما يعمل بعض رؤساء العمل . ستون سنتا هي السعر الملائم . انه يدفع للعامل ما يكفيه للصرف حتى يتمكن من الاستمرار بكفاية ، ولكن لا يرى العامل ماذا يجري ، ويطلب لنفسه فائض القيمة ؟ نعم انه لا يرى ذلك بوضوح لان عملياتنا الاقتصادية معقدة وغامضة . ولكن الرأسمالي ، على كل حال ، في موضع ستراتيجي يمكنه من الاستيلاء على فائض القيمة . ويدعي ماركس أن مؤسساتنا بهيئة تجعل من العامل أن لا يكون بموضع القوة بحيث يتمكن من أخذ ما يخصه .

ان الناحية الاقتصادية المهمة لماركس هنا ، هي ليست أن الطبقة الكادحة مستغلة (بفتح الغين) وقد يكون لهذا المفهوم قيمة للدعاية . ففي الوقت الذي يشعر ماركس بوجود اجحاف بحق العمال ، يعجب للمعجزات الانتاجية التي حققتها الرأسمالية . ان رغبة ماركس الحقيقية في فائض القيمة ناجمة عن كونها الزر الذي يفتح باب المجتمع الطوبائي والشيء الذي كان يبحث عنه منذ البداية ، وليس فائض القيمة يخص العمال فحسب ، بل انه الذي سيحطم النظام الرأسمالي . فالعامل لا يتسلم

في ظل النظام الرأسمالي ما يمكنه من شراء الانتاج كله . لذا يتكدس الانتاج ولا يجد له سوقا ، وهذا ما يجلب الكساد التجاري الذي يؤدي الى الشقاء ، والشقاء يسبب الثورة .

ان العملية معقدة أكثر مما شرحناه . ان ماركس ليس بتابع بسيط من أتباع نظرية (دون الاستهلاك) . فهو يفترض أن التقدم الفني سيتوسع وسيحتاج الانتاج الى عدد أقل فأقل من العمال . ان هذا أمر صعب على العمال ، وعلى الرأسماليين معا ، اذ أن فائض القيمة يأتي فقط من العمال الأحياء ، ولا تتمكن المكائن المقتصدة في العمل من انتاج « فائض قيمة » ، لأن فائض القيمة شيء بشري معاكس لقانون صيانة الطاقة ، اذ المقصود بفائض القيمة ان قيمة العمل المفرغ في الجسم البشري أقل دائما من قيمة العمل الذي يمكن سحبه منه . ان هذا القانون هو أساس اقتصادي لماركس . ان هذه الحقيقة الأساسية ـ حقيقة للماركسيين فقط بطبيعة الحال ـ ليست صحيحة بالنسبة للمكائن والبنايات والارض . فلذلك لا يتمكن الرأسمالي من استغلال الخارطة أو المعمل أو منجم الفحم ، بل يتمكن من استغلال المستخدم فقط . فعندما يستغني عن مستخدم (كفء) فانه يستغني عن العنصر الانتاجي الوحيد الذي يمكن استغلاله ، وبذلك يخفض من دخله . كما أنه يخسر في الأمد البعيد عندما يعوض العمال بآلات مقتصدة للعمل ، لان الجنس البشري هو الوحيد الذي ينتج « فائض قيمة » وان فائض القيمة هو المصدر المهم الرئيس الوحيد لدخل الرأسمالي (الربح) في الأمد البعيد .

ويلاحظ ماركس هنا تناقضا بين رأيه في أن فائض القيمة لا يظهر الا من العمل البشري ، بينما يسعى المستخدمون الى الاستغناء عن عمالهم وتعويضهم بمكائن مقتصدة بالعمل . ويحاول ازالة هذا التناقض بالقول بأن المنتج الذي يسبق زملاءه باستخدام آلات جديدة تقتصد في العمل ، سيقلص من تكاليفه ويربح كثيراً . ولكن عندما يلحق به

الآخرون ـ اذ ان المنافسة تجبرهم على سلوك هذا المسلك ـ سيكتشف الجميع أنهم في أسوأ حال مما كانوا عليه . أنهم جميعا يستخدمون عملا أقل لانتاج فائض القيمة ، ولقد فقد المبدعون مراكزهم المرموقة الأولى. ان الذي يبغيه المستخدمون المبدعون في الواقع ـ حسب النظرية الماركسية ـ هو الانقضاض على منافسيهم وليس تقليص عدد عمالهم . ان النقصان نتيجة لابد منها ولكنه ليس هو الهدف المنشود ، انه في الواقع يغني عن الهدف المنشود .

ويخبرنا ماركس بأنه توجد طريقة للمحافظة على الدخل في الأقل لوحدة معينة . فعندما يوسع الرأسمالي مصنعه أو يبني مصانع جديدة ، فانه سيستخدم ثانية عمالا أكثر ، وباستخدامه عمالا اكثر ـ أو باستخدامه عددا مساويا للعدد القديم قبل اختراع ماكنة تقتصد بالعمل، يتمكن من الحصول على كمية فائض القيمة السابقة نفسها . أو بمعنى آخر أن كل دولار مستثمر في رأس مال جديد يأتي بعوائد أقل ، ولكن لما كانت مبالغ كبيرة تستثمر لذا تبقى كمية الدخل ثابتة.ان نسبة الدخل الى الاستثمار آخذة بالانخفاض دائما ، ولكن مجموع كمية الدخل تبقى ثابتة ، وذلك لأن كمية العمل تبقى ثابتة اذ يستخدمون في المصانع المتوسعة وفي المعامل الفرعية . ان العمال يوزعون الآن بصورة حقيقية على المعامل الغالية ، ولهذا فان الرأسمالي مدفوع دائما نحو الاستثمارات الجديدة . واذا كان لابد من عمل ذلك ، فلا بد من بناء معامل جديدة ، هنا أو في أوربا أو كوبا أو الصين أو المملكة العربية السعودية أو في جنوبي أميركا ـ حيث بالمناسبة يدخلون في صراع مع رأسماليين من اقطار اخرى جاءوا للمهمة نفسها ، وهي (كما يقول ماركس) حالة لها نتائجها الوخيمة كالحروب العالمية .

اذن حسب رأي ماركس ان الرأسمالية قوة نشيطة في باديء الامر ـ وانها لتستحق العجب في بعض النواحي ـ تجهز العالم بالمكائن والسكك الحديد والبواخر وخطوط المواصلات وغيرها . ولكن لابد

من الانتهاء من بناء مصانع العالم في وقت ما . ويصبح بعد ذلك بناء البنايات غير المجدية والآلات الجديدة الزائدة عملا جنونيا من وجهة نظر المجتمع . انه سباق فاشل في الأمد البعيد .

سيستخدم ويكافيء أقل فأقل « نسبيا » من العمال وسينتج أكثر فأكثر من البضائع أو في الاقل تصبح الكمية الممكن انتاجها أكثر ، نظرا لكثرة عدد المكائن في الوجود وقابلية انتاجيتها العالية . ولكن أقل فأقل (نسبيا) ما يمكن شراؤه من قبل الطبقة الكادحة . ستظهر مشاكل تكديس البضائع ، وسينتج الرأسماليون أكثر مما يتمكنون من بيعه بربح . وسيصبح العمال فقراء جدا على الشراء ، وستستغرق عملية استنفاد المنتج الفائض شهورا واعواما . وهذا يشرح للماركسيين سبب حدوث الكساد التجاري الذي نعرفه جيدا . ويعتقد ماركس أن الازمات الاقتصادية (الكساد التجاري) آخذة بالتوسع والعمق والطول والرداءة. ولأجل الخروج من الكساد التجاري لا بد من تخفيض أسعار بضائع رأس المال أو تحطيم هذه البضائع . ان الحرب بدون شك مفيدة للرأسمالية هنا . اذ انها تحطم المصانع وفائض الانتاج . ولكن يمكن الاستفادة أيضا من الوسائل المتوفرة وقت السلم كحرق القهوة الفائضة أو الحرث تحت كل خنزير ثالث (كما يشير اليه أتباع ماركس) .

ويتمكن الرأسمالي من التوسع لمدة طويلة ، ولكن لا بد في مرحلة ما أن يصبح عدم الجدوى والتبذير الناجمان عن الاستثمار الفائض والبناء الواسع والانتاج الكثير ، وقلة الاستهلاك ــ مع كل الأزمات والحروب ــ واضحين للجميع . وستنحط الرأسمالية عندما يأتي مثل هذا الوقت . والكل سيصبح غير راض عنها . وسيسلم المجتمع فيصبح فائض القيمة ملكا للعمال أنفسهم وليس للرأسماليين ، وفي الواقع لن يبقى هناك رأسماليون . ولربما ستكون هناك حاجة الى القسوة لأجل تحقيق الخطوة الاخيرة ، وحتى اذا كان الامر كذلك فعنصر القسوة سيكون لحظة في عملية تطورية طويلة ، كفترة المخاض في الولادة .

فكلاهما حوادث نهائية مقررة في عملية حمل طويلة .

وسترافق العملية الرئيسة التي وصفناها حركات ثانوية ، وصف ماركس بعضها بصورة جيدة ، ووصف لينين الأخرى . أحداها هو اختفاء الطبقة الوسطى . ويعتقد ماركس بأننا أفراد الطبقة الوسطى مكتوب علينا الفناء . فكلما استمرت عملية نمو الرأسمالية ، ظهرت الحاجة ، لأسباب ذكرناها سابقا ــ أكثر فأكثر الى المعامل . فلأجل القيام باعمال حرة فلا بد من أموال أكثر فأكثر . وبتطور الاحتكارات ومشاريع الانتاج واسعة النطاق ، تزداد الصعاب بالبدء أو الاستمرار بالمشروع . وسيأتي الوقت الذي لا تبقى فيه غير المشاريع الكبيرة . وسيجد أفراد الطبقة الوسطى ان فرص التجارة مغلقة في وجوههم خلال فترة التطور هذه ، وسيتحول هؤلاء الى طبقة كادحة أو الى ما سماه ماركس (بخدم الرأسمالية) محامين للشركات ، خبراء بادارة العمل ، موظفين حكوميين وغيرهم . وسينقسم المجتمع في يوم ما (قبل الثورة) الى طبقتين ، قلة من الرأسماليين وخدمهم المخلصين، وكثرة من الكادحين. أما بعد الثورة فسيصبح المجتمع بدون طبقات .

أما أثر الماركسية على معظم حقول المعرفة فهو انتاج ثانوي . فلقد ادعى ماركس ان الحكومة ــ حتى الديموقراطيــة ــ هي ملك خاص بالأقلية المسيطرة أقتصاديا . ان هذا المفهوم لا يزال يستعمل من قبل بعض طلاب علم السياسة على الرغم من نكرانه من قبل معظمهم . لقد أكد ماركس على أهمية القوى الاقتصادية في التاريخ . وهذا بالنسبة لكثير من المؤرخين قد غير دراسة التاريخ .

أما في حقل علم الأحياء ، فأهميـــة التطبع بالنسبة للطبيعة ، قد حظيت بأهتمام الماركسي لمدة طويلة من الزمن ، وكان دائما بجـــانب التطبع ، فقد أنكر الماركسي أن الناس يصلون القمــة في التجارة أو الحكومة ــ وحتى في المهن ــ بمجرد قابليتهم الموروثــة أو بصفاتهم الخلقية الخاصة أو التفوق العنصري أو أية صفات موروثة . ويقول

الماركسيون بصورة عامة ان المناصب الكبيرة توزع من قبل الطبقة المسيطرة على أعضائها وهم متمكنون على اشغالها لكونهم الوحيدين الذين يملكون فرص الثقافة وغيرها من وسائل التدريب . ويتمكن من القيام بالاعمال نفسها حسب النظرية الماركسية أي طفل قليل التغذية لعامل جامد العقل اذا ما توفر التدريب والغذاء الملائم . ويتفق مع هذا كثير من غير الماركسيين . ولكن الناحية التي نريد توضيحها هي أنه في الاتحاد السوفياتي في الوقت الحاضر قد اتخذ موقف متطرف في قضية التطبع ضد الطبيعة . ان هذا الموقف من التطرف ادى الى نبذ الكثير من البحوث الاميركية في علم الوراثة من قبل العلماء الروس . ان العلم الاميركي لا يقلل بأي حال من الاحوال أهمية التطبع ، لكن يبدو أننا لا نعترف بدوره بالكفاية التي ترضي الروس . اني أذكر هذا كمجرد مثال متوج لمقدرة الماركسية في ترك الآثار العميقة في كل حقل من حقول المعرفة .

ويبدو مما ذكرناه في تخطيط ما يسمى بالصورة الماركسية ، أي الخطة الأساسية للنظام الاقتصادي ، ان الصورة الماركسية نشيطة ــ حقا صورة متحركة اكثر مما هي صورة جامدة ــ .

وبصورة عامة ، هذا ما نراه في هذه الصورة السينمائية . ومن خلال حطام الاقطاعية تظهر طبقة مندفعة غير مستقرة لبناء ثقافة جديدة نسميها بالرأسمالية . فهي متحضرة وصناعية كما كانت الاقطاعية زراعية ــ فهي تسيطر ــ كما تعمل كل الطبقات الاقتصادية المسيطرة على الحكومة والكنيسة واخيرا على الصحافة ونظام التعليم ، وتنتج معجزات في الانتاج وتستخدم العلم وتشجعه . انها تسند الديموقراطية وتعطي نتيجة لصراعها مع الارستقراطية الزراعية حقوقا للطبقة الكادحة لم تملكها من قبل . ولكنها ما زالت تستغل الطبقة الكادحة ، أي أنها تستغل الضعف الوظيفي وليس الخلقي . ومن هذا الاستغلال تظهر القوى التي تؤدي الى تحطيمها . ولكن ستختفي هذه الطبقة النشيطة

الصناعية في الوقت المناسب. انها ستختفي لأنها تتبع بصورة عمياء منطقها الى حد افناء نفسها . ان قرار التـــاريخ سيكون دائما في صالح الرأسمالية ، وان مهمتها التاريخية هي أن تبني جهازاً اقتصاديا ومنتجا كبيرا وهو ما لم تكن قـــد تعلمت السيطرة عليه . فالمستقبل اذن هو للطبقة الكادحة .

ان مثل هذا الشيء هو الصورة الأســاسية الماركسية للمجتمع الاقتصادي الحديث . فهي تشابه شجرة تنمو فتثمر ثم تموت ، ولا تشابه القوى الطبيعية التي تسعى نحو التوازن كما توحيه دائما النظرية التقليدية . ان هذه الصورة تشمل المجتمع بأكمله ، وليست خاصة بجزء منه . ولا يتمكن ماركس من فصل الناحيـــة الاقتصادية للمجتمع عن المجتمع ككل ، كما تحاول النظرية التقليدية عمله دائمـــا . فالأشياء مرتبطة فيما بينها بنهج شامل ، ولكن توجد بعض الآراء الخاطئة في هذه الصورة وسنشرحها في فصل لاحق .

ان اسهل طريقة لتلخيص هذا الفصل ، هي أن تكون الأسئلة التي تسعى الماركسية للاجابة عنها :

كيف تتمكن من الحصول على نظام اقتصادي جوهري أحسن مما عندنا بحيث يحقق لنا اصلاحات كبيرة لا مجرد اصلاحات يسيرة ؟

اذا افترضنا ان الرأسمالية أكثر انتاجا من الاقطاعية ، أو أي نظام اقتصادي آخر معروف ، فهل تنتج بالقدر المتوقع المعقول اذا أخذنا بنظر الاعتبار الاختراعات ومصادر الطاقة الجديدة ؟

لماذا كانت الرأسمالية نشيطة غير مستقرة ــ أي تتوســع دائما ، وتختلف في كل شيء عن الاقطاعية ــ تتوسع بصورة مجدية احيانا ، ومجبرة في أحيان أخرى ولكن لغاية يسيرة ؟

لماذا يأخذ الاحتكار بالزيادة ؟ ما الذي يدفع الرأسماليـــة نحو التغير بصورة جذرية ، من الصناعة الصغيرة المتنافسة التي ميزت عصر

نابليون الى شكلها الحاضر بنكران لاهداف الرأسمالية المعترف بها ؟

ما الرابطة بين النظام الاقتصادي والمؤسسات الأخرى للمجتمع ؟ المدرسة ؟ الكنيسة ؟ الصحافة ؟ الحكومة ؟

لماذا يوجد كساد تجاري ؟

هل ان الحروب ذات علاقة بأسلوب الانتاج الرأسمالي وتوزيع البضائع ؟

هل من المحتمل زيادة حدوث الحروب والكساد التجاري وشدتها في ظل الرأسمالية ؟

لما كانت الرأسمالية غير منظمة منطقيا لتبقى ، فماذا يأتي بعدها ؟

بعض هذه الأسئلة جيدة وأخرى كما يظهر مثقلة جدا • وكثير من الاجوبة غير مقنعة حتى للذين هم موغلون في اليسار ايغـــال الاشتراكيين • لقد سمعت الاشتراكي الاميركي البارز (نورمان توماس) يقول انه لا توجد مصلحة بين الاشتراكية وماركس ، والأهمية الكبرى لقيمة ماركس للاشتراكية هي ليست نظريته الاقتصادية ، بل محاولته لجعل الطبقة الكادحة تشعر بأن التاريخ في جانبها•وأعتقد أن الاشتراكية البريطانية تتخذ الموقف نفسه عن ماركس •

١٠

ثورشتاين فابلن

لقد تكلم أحد الاقتصاديين الاميركيين البارزين عن فابلن (١٨٥٧ــ ١٩٢٩) في حديث خاص قائلا عنه ، انه كان ملهما ومعارضا يأتي بالدرجة الثانية بعد زوجة المتكلم . ان هذا القول ربما يعبر عن شعور كثير من الأصدقاء عن هذا النرويجي الغريب من ولاية وسكانسن الذي يمثل بصورة كاملة الاقتصاد المنشق في اميركا . ولكن هذا المفكر الجدلي غير معروف دوليا . ومن النادر أن يعرف خارج الولايـــات المتحدة الاميركية . وحتى في هذا القطر فان اسمه لا يعني كثيراً الا للاقتصاديين المحترفين وبعض المثقفين الـــكبار . انه بالنسبة للذين يتمكنون من قراءته بدقة ، اما أن يكون معارضا أو مصدر الهام غني أو كليهما .

يتصف فابلن بصفات الانشقاق لانشقاقه كليا اكثر من ماركس الذي استعمل النظرية التقليدية بكل شيطنة للوصول الى أهدافه ، أما فابلن فقد ازدرى المذاهب الموجودة وبضمنها ــ مذهب ماركس ــ واعتقد أن جميعها ليست مفيدة بصورة كاملة . ولقد اختلف عن ماركس بكونه غير نشيط ، فلم تكن هناك حركة أو منظمة أو مدرسة فكرية تكونت حول اسمه . كان هناك فيلسوف محترف في أوائل شبابه ومن ثم شغف بحب العالم الاقتصادي الذي حواليه ، رغم أنه لم يكن معتنقا

أي مذهب اقتصادي • ونظر الى العالم نظرة متواضعة وكتب ما رأى بروح « الكراهية » للناس •

على الرغم من أن اقتصاد فابلن كان كاملا الا انه لم يملك نظرية قيمة خلافا للنظرية التقليدية ، وماركس[1] • فبالنسبة له أن السعر ـ اذا كان قراؤه مهتمين بالسفاسف ـ يعين بصور مختلفة ، أحيانا بقوى العرض والطلب كما تدعيه الكتب ، وفي احيان أكثر « بما يسمح به سير المرور » • ويعين السعر بعملية اتحاد ، هدفها مغاير للسكان سواء أكانوا من العمال أو كانوا من المستهلكين ، في الغرف الخلفية من الصالونات أو في غرف الفنادق • ان السعر عند فابلن موضوع متعب ومتشائم • ولما بدا العالم لفابلن مضطربا فالأهمية التنظيمية للأسعار لا يمكنها أن تكون كبيرة كما تدعي النظرية التقليدية، وان تكوين الأسعار يفقد لذته اذا لم ينظر اليه على اعتباره اساسا للتنظيم الاقتصادي • ان الذي يلذ هو نوعية الناس التي يتكون منها الجنس البشري ـ نوع الذين يديرون النظام الاقتصادي ، وبالنسبة اليه أنهم « هم » عالم لم يكونه بنفسه ـ اذ كانت له المقدرة على ملاحظة زملائه من البشر وكأنه ليس منهم •

ان دراسة سطحية جدا للسلوك الاقتصادي البشري ، وضحت لفابلن حالة عجيبة • فمن المفروض أن الجنس البشري يبغي بعض الأشياء كالطعام الوافر ، والسكنى الملائمة ، والملابس المفيدة وغيرها من الأشياء المشابهة • ومن المفروض أيضا أن الجنس البشري يرغب في اتباع قاعدة التقتير في الحصول على هذه الأشياء ، أي يرغب في الحصول عليها بأقل جهود وتبذير في المصادر ، ولكن عندما ينظر حواليه يتعرف على

---

(١) لما كان المعروف هو عكس هذا الرأي ، لذا ينصح القاريء الذي يبغي تتبع هذه الناحية اكثر ، ان يراجع المقالة المكتوبة من قبل Karl L. Anderson, "The Unity of Veblen's Theoretical System," Quarterly Journal of Economics, XLVII, No. 4 (Aug., 1933) 598-626.

الماكنة المصنوعة من قبل البشر لتحقيق الأهداف ، لا يرى ماكنة ناعمة ذات انتاجية كبيرة ، بل واحدة خشنة مترابطة بطحين وماء ، ليست أكثر كفاية من لعب لروب كولبيرج • ان اكتشافه هذا يشبه اكتشاف المحلل النفساني الذي يجد في نفس مريضته رغبة في زوج وتوقا نحو المعارف ، ولكنها تظهر في سلوكها الحقيقي الاحتقار ، والعداء للآخرين وذلك بدافع من خوفها اللاشعوري أن لا تحصل على الأشياء عينها التي تبغيها •

ان هذا يختلف كليا عما وجدته النظرية التقليدية التي وجدت في اطار المجتمع المتنافس الحر أو الى حد معين في المجتمع نفسه ، ماكنة اقتصادية صالحة منظمة تنظيما ممتازا ، حيث يتعامل المنظمون العقلاء بما هو موجود من أرض وعمل ورأس مال نادر ، وحيث تضمن الأسعار التنافسية استعمال الأشياء استعمالا حسنا • ويرى « فابلن » نصف البشرية جياعا والذي معناه أن نصف الاهداف قد انجزت ، انه يرى تبذيرا في المصادر الاقتصادية وقلة في الانتاج وتلويثا في (غريزة العمل) كل ذلك يبرهن على وجود نقص في الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف • وما سبب هذا التباين بين الأهداف والانجازات ، وبين الوسائل والغايات ؟ ان المشكلة الرئيسة تقبع في الانسان نفسه ، ذلك المخلوق الحيواني الذي ظهر عجيبا ، اما لسبب تكوينه الغريزي أو الحضارة التي ينتمي اليها أو لمزيج مزعج من الاثنين •

فبالنسبة لفابلن أن للانسان دافعين أو ميلين رئيسين : دافع بناء وآخر هدام ، فمن الميول البناءة الحب وانجاب الاطفال ، والعلم • ومن الميول الهدامة ، الخرافات،والطقوس،وحب الكهنة • ويهتم الاقتصادي مبدئيا بظواهر أخرى للدوافع الرئيسة : فصنع البضائع (بناء) وسلب العيش (هدام) • لقد كان بيننا خلال معظم التاريخ البشري وبضمنه الوقت الحاضر كل من صانعي البضائع ، وسالبي العيش • فلو سيّر صناع البضائع النظام الاقتصادي وحدهم ، لكان قد أصبح أكثر

كفاية وقيمة ، ولكن كان لسالبي العيش دوما دور في حياتنا الاقتصادية ، دور اعتيادي كبير ، وبذا أفسدوا العمل . لقـــد عرقلوا عبر التاريخ الحركة المتدفقة للميول البناءة بحقنهم بسوائل مؤكـــدة ، من أمثال الخرافات والطقوس ، والكهنة ، وحب الجهاز ، والتبذير ، والاعتقاد بالحظ ، أو بالحقوق الطبيعية ، أو المقدسة .

ان هذا الصراع الطويل بين الطبقتين لم يهدأ بعد ، وهو اليوم محصور ضمن حدود الأمم الحديثة الكبيرة . فلم يعد حرب الوردتين ، أو المبارزات الجسمانية بين اللوردات اليوركنديين والاورليانس ، ومن ثم لدينا المحتكرون والمضاربون الصيرفيون ومحامو الشركات والمعلنون والبياعون والمتخصصون في علاقات العالم الذين يضعون مواهبهم الحاذقة تحت تصرف النظام الاقتصادي . ولما كانت مواهبهم منبعثة بصورة رئيسة من قبل الدوافع النفسية الهدامة ، لذا فمعظم حصتهم في العملية الانتاجية هدامة ، وهذا يفسر لنا لماذا كان هؤلاء من بين سالبي العيش . ان هذه الطبقة تكوّن صناع النقود وهي طبقـــة تختلف عن صنّاع البضائع الذين يعيشون بالميول البناءة . فبالنسبة لهؤلاء ان العمـــل الاقتصادي الكامل ليس هو الممارسة الجميلة لغريزة العمل ، بل هو الحصول على شيء بدون مقابل . ولا يهتم صناع النقود كثيراً بالانتاج ، فهم يهتمون في فن الأخذ ، في الحقوق ، في تنفيذ العقود ، في دوران العجلة ، في الحظ ، في المنزلة ، في السلطة ، في الطقوس ، فهم لايؤخرون العملية الاقتصادية فحسب ، بل يحملون عدوى مصالحهم المجدية الى المجتمع كله .

ولما كانت هذه الفئة هي الطبقة المسيطرة ، لذا فهي محط حســـد الطبقة الأخرى ، ومن ثم يوجد ميل عام نحو الاقتداء بها ، وتقليدها ، حتى بين اولئك الذين يستجيبون الى الميول البناءة اما بالضـــرورة أو بالوراثة ، فعلى الرغم من ان العمال هم صناع البضائع الا انهم يحلمون « بصنع النقود » فهم أيضا يحبون التبذير ضمن دخلهم المحـــدود ،

والمقامرة ، والحصول على بعض الأشياء بدون مقابل ، وسحب بعض كفاياتهم من الصناعة عن طريق نقابات العمال وغيرها ، ولذلك نحن نملك نظاما للانتاج غير كامل كليا . ولعلنا نشاهد كفاية فائقة جدا في هـذا المعمل ، أو في تلك العملية ، ولكن المجتمع كله مبتلى بشمول الميول الهدامة .

وهناك برزخ نفسي بين اولئك الذين هم مبدئيا من صناع النقود ، والذين هم من صناع البضائع . ويوجد دوما برزخ بين الصناع وسالبي العيش . ان هذا ليس بصراع طبقي بالمعنى الماركسي ، ولكن فابلن يعتقد بوجود التشابه بينهما . ويقول انه نظرا لوجود الآلة فان هذا الخليج آخذ بالتوسع في الوقت الحاضر.ان الفجوة كانت محدودة ضمن نطاق معين بين الطبقتين في عهد الاقطاع والعهود الأخرى .

ان هذه الفجوة آخذة بالعمق أكثر فأكثر في ظل الرأسمالية التي تستعمل الآلات الصناعية وتنمي تطور العلم . وذلك لان استغلال العلم والعمل بالآلات ينعش الميول الواقعية والبناءة في الجنس البشري ، بينما تضنيها الميول العدائية والخرافات . لذا فان العاملين بالآلات (عمـال المصانع والمواصلات) والمهندسين ، والعلماء وجميع الذين ينمون الميول البناءة سيكتشفون ضمورا متزايدا في صفاتهم الهدامة.أما صناع النقود فسينمون كالماضي ، صفاتهم العدائية .

ان اشياء عديدة تحدث في مثل هذه الاحوال ، فسينمو التوتر بين صناع النقود وصناع البضائع الى حد الصراع الظاهر . فاذا غلب صناع البضائع نتيجة لمثل هذا الصراع ، فستظهر جمهورية صناعية على نمط الافكار الطوبائية ، أما اذا كان صناع النقود هم الغالبين فسنرجع الى نظام الامتيازات (المنزلة) ، وذلك شيء يشابه الفاشستية (لقد أشار فابلن الى هذا الاحتمال قبل ظهور الفاشستية في ايطاليا بسنوات عديدة) . والاحتمال الآخر هو انه لما كانت طبقة صناع النقود معروفة بميولها القومية ، لذا قد تشن حروبا قومية . فمهما بحث فسوف تختفي

بالتأكيد الرأسمالية التي نعرفها . وعندما تذهب فسيكون محلهـــا جمهورية صناعية طوبائية أو أي شيء آخر . وهـــذا الشيء الآخر سيكون فصلا طويلا من الحروب أو نظاما لربما يسمى اليوم بالفاشستية الجديدة . أجل سيكون شيئا يشابه ما وصفه جورج اورويل في الكتاب شائع الصيت « ١٩٨٤ » .

ولربما يبدو لكثير من القراء أن تقسيم المجتمع الى طبقة اعتدائية مالية وطبقة بناءة ، يقوم على ملاحظة مجدية للمجتمع الانساني والطبيعة البشرية . ولكن شاهد آخرون غير فابلن مثل هذه الظواهر في حضارات أخرى لم تعرف ولم يكن لها أي اتصال مع الديموقراطيـــات الحرة الحديثة ، فلقد وجدت (الآنسة كورا دو بوا) قبيلة في جزيرة (آلور) شمال (تيمور) تمارس شرح فابلن بكل أمانة . ولقد جاءتنا القصة عن طريق كتاب السيد بول اين زك « النقود البدائية » . لقد تضمنت العملة المتداولة في جزيرة (آلور) الطبول (موكوس) والأجراس النحاسية .

يقوم النساء بالأعمال الصعبة في جزيرة آلور ، اذ لا يوجد وقت للرجال للقيام بالبستنة أو الاعمال البدنية المشابهة . انهم مشغولون جل وقتهم بالنظام المالي المعقد . وفي الواقع ان تقسيم العمل هذا ، مطبق الى درجة ، بحيث اذا ما أبدت امرأة رغبة في الشؤون المالية يشار اليها « بالمرأة الرجل » بينما اذا كان للرجل بعض الوقت للقيام ببعض البستنة أو جمع الحطب يشار اليه « بالرجل المرأة » .

ان الأهمية الـــكبرى التي تلعبها الطبول والاجراس في حقـــل الأئتمان . وان مجموع الطبول والاجراس في التداول تعـــد الأساس لنظام ائتماني يشابه الهرم المقلوب ويشابه أنظمة مجتمعاتنا الحديثة . وتتكون الثروة في «آلور» بصورة رئيسة من مجموعة ائتمانيات وليس من ثروة مكدسة . ان الأهالي مشغولون دوما في رعاية استثماراتهم من الطبول والأجراس أو يفتشون عنها لدفع ديونهم . ان الذين يملكون

بعض هذه الأشياء الثمينة لا يكونون سعداء ما لم يحصلوا على من يقترضها . وقد يكون لذلك سبب الا للخوف من الاستيلاء عليها من قبل الدائنين . وتوجد الحاجة دوما الى جهود كبيرة لاجبار المدينين على دفع الديون.وان الاحتفالات التي تكون عادة مناسبات لمثل هذا الدفع تصبح مناظر للخصام الحاد بين الدائنين والمدينين .

وعندما يجتمع الدائنون في بيت مدين للحصول على ما يملك من طبول وأجراس ، يأتي أيضا دائنو الدائنين للاستيلاء على هذه الطبول والأجراس عندما تتغير ملكيتها . فالنتيجة هي أنه علاوة على وجود خصام حول تسديد الدين الرئيس ، توجد أيضا مجموعة من الخصومات الجانبية .

ولأجل تكوين فكرة عن كيفية سيطرة هذا النظام الائتماني على عقول الأهالي ، اقتبست الآنسة (كورا دو بوا) بعض مقـــاطع من شعرهم حيث توجد اشارات كثيرة الى الموضوع غير الشعري ، موضوع العلاقة بين الدائنين والمدينين .

لقد لاحظت الآنسة (كورا دو بوا) ان فقدان النقود القياسية وأساليب النزاع والخداع المرافقـة للثروة والصعـــاب التي ترافق الاحتفالات والنظام التنافسي الذي لا يتمكن من النجاح فيه الا قليل من الرجال ، كلها تسهم في خيبة واضطراب للحصول على الكرامة .

وتستمر الآنسة في القول : وبالاضافة الى ذلك لا يتمكن الانسان من الانسحاب عندما يصل الى الهدف ، اذ توجد الكثير من الضغوط المعترف بها اجتماعيا والتي لا تسمح له بالانسحاب واستمرارية المحافظة على منزلته[1] .

---

(١) لقد اقتبس المؤلف
Paul Einzig, Primitive Money (London, Eyre and Spottiswoode, 1949), PP. 95 FF.;
Cora du Bois, The People of Alor (Minneapolis, Univ. of Minnesota Press, 1944).

كانت من صفات « فابلن » أن يعـــالج كاقتصادي المشاكل غير الاقتصادية . فبعض عناوين كتبه ومقالاته ليست حسب التقليـــد الاقتصادي البحت : « غريزة العمل » و « نظرية الطبقة المرفهة » و « بحث في طبيعة السلم وشروط استمراره » و « التعليم العالي في اميركا » و « مكانة العلم في الحضارة الحديثة » . انه يعـــالج هذه المواضيع المختلفة بمقاييس الاقتصادي . بينمـــا كثير من المواضيع الاقتصادية التقليدية قد أهملها أو قبلها كشيء صحيح أو تطرق اليها بدون عمق ، أو أعطى ملاحظة مضطربة عنها باستعمال عبارة غامضة . فعلى سبيل المثال ان القروض التي تعد أدوات منتجة كبيرة في الاقتصاد التقليدي لا يعدها فابلن كذلك ، ما عدا قيامها بتحويل رأس المال من ايد سلبية الى ايد فعالة ، لفابلن نظرية كاملة في الدورات التجارية . لقد تطرقنا الى نظريته في الأسعار : ما يأتي به السوق بالعرض والطلب يلعب أدواراً واضحة . لا أعتقد أنه يملك أية نظرية في التوزيع ، ولكن من السهل استنتاج مبادئه الأساسية لمثل هذه النظرية كي تتمكن ان تسلب زميلك ، على الرغم من أن فابلن لم يجرؤ على كتابة مثل هـــذه العبارات المستهجنة .

لقد تكون معظم ما كتبه في الحقل الاقتصادي من نقد للنظرية الاقتصادية التقليدية . وقد كون من الذين انتقدهم أعداءاً لا مجرد معارضين . لقد سرق منهم أسلحتهم وذلك لأنه لم يحـــاول محاربة اتجاههم . فكان يربط زملاءه الى منضدة التشريح ويتتبع كل عضلة أو عضو ما الى مصدره بكل عناية ثم يقول بكل هدوء وتؤدة « أيهـــا السادة : ترون بأية غرابة ربطت هذه الألياف وكيف ضغط هذا الوتر ، وكم هو معقد اسلوب الربط بدون ضرورة ، وكم هو غير مجـد هذا الوتر ، انه عائق عديم الفائدة . ولكنها جميعهـــا مترابطة بطريقتها الخاصة ، ومن الغرابة أن تكون مفيدة للجسم ، وبوجه عام انه نموذج ملذ رغم أنه ناقص . ومن المؤكد أنه مثال آخر لمهازل الطبيعة العامضة» .

ثم يرمي كل شيء من سلة القاذورات ويغسل يديه ويترك المختبر بكل هدوء . لم يكن هذا من تقاليد المناقشات الاقتصادية الكبيرة حيث يأخذ المعارض الطرف الآخر بصورة جدية ، متكلما اليه وليس للقراء ، ومهاجما نتائجه الخاصة وليس نظرته الفكرية . ولذا كان لفابلن أصدقاء قليلون .

لقد هاجم نفسيتهم البينثامية وجهلهم المزعوم للأسلوب العلمي وعدم مقدرتهم لرؤية أهمية نظريات دارون على علم الاقتصاد ،وتناقضهم ومجالسهم المحدودة وانشغالهم الأبدي بنظرية القيمة ، وعدم رؤيتهم لحقائق البيئة الاقتصادية (المعتمة) واعتمادهم على مذاهب القرن الثامن عشر في الحق الطبيعي وقناعتهم البانكولية (Panglossian) بأن كل شيء سائر نحو الأحسن في أجود العوالم .

كان لفابلن تأثير كبير جداً وضئيل جداً على الفكر الاقتصادي الاميركي ، فهو كبير بمعنى أن قطار أفكار معظم الاقتصاديين المحليين ما بين سن ٤٥ سنة و ٧٠ سنة قد عرقل سيره برهة نتيجة لعمل فابلن ، وضئيل : بمعنى أن الكثير منهم ، بعد أن قاموا ببعض التعديلات ــ ان وجدت ــ تركوا أفكارهم تسير كما كانت من قبل . واستعمل عدد قليل جداً من الاقتصاديين تمييزه بين صناع النقود وصناع البضائع كأداة تحليلية ، وكان من بينهم « ويسلي ميتشيل » . هذا هو قلب الفابلينية ، اطاره (صورة مجتمعة) كان مجتمعا تنافسيا حراً كاطار النظرية التقليدية ولكنه نبذ من قبل الكثيرين الذين تأثروا به .

وكان أكثر تأثيراً في القضايا الثانوية ، ان احدى أفكاره في الاستهلاك على سبيل المثال ، أصبحت شائعة الاستعمال في النظرية العامة للاستهلاك ــ كما هي ومآلها ــ ليس في هذا القطر فحسب بل في أقطار أخرى أيضا ، وهي التي تقول ان الاستعمال غير الصحيح للبضائع يمنح المستعمل بعض التمييز . ولقد اعتمد على البحث الاحصائي الاستقرائي . وعلى الرغم من كونه نظريا فقد ضغط بيده اليسرى بقوة

لكسب الانتباه للحقائق ، (الحقائق الواضحة) التي لا تدحض.وكثير من الذين أثر عليهم ــ ويسلي ميتشيل ، في رأس القائمة ــ هم اليوم (اقتصاديون احصائيون) ولعل هذا التعبير غير ملائم ، لكنه يستعمل اليوم لتمييز جماعة من الاقتصاديين عن النظريين التقليديين العاديين . فهؤلاء الى حد معين تجريبيون وعمليون وليسوا بالنظريين . ومن المحتمل أن يكونوا من الاختصاصيين في احد أقسام العالم الاقتصادي ، في العمل ، الفحم ، النقل ، الضمان الاجتماعي أو غيرها ، أو مجرد مؤرخين اقتصاديين .

ويجب أن لا يغمط حق « فابلن » لما أبداه من شوق نحو جمع الحقائق . فقد كان جريئا وانعكاسا لروح العصر ، انعكاسا للضمان الاجتماعي وضرائب الدخل الواسعة والمعونة العامة وغيرها من التدخلات الحكومية التي تطلبها أولا الكساد التجاري ومن ثم الحرب . وأصبحت الحقائق والأرقام ضرورية ، فلذا شجعت البحث الاستقرائي في علم الاقتصاد .

كان فابلن ضحية لمزاح لغوي،في العقد الأخير من عمر فابلن.وصف أحد أتباعه ما قام به من عمل بعبارة (الاقتصاد المؤسس) ويعزى لماكس هاندمان الاستعمال الاول لهذه العبارة وأنتشرت بسرعة الكلمة الجذرية (مؤسسة) بمعانيها وأقسامها المختلفة في الكلام كطريقة للدلالة على اقتصاد فابلن وتعاليم من تأثر به ، لم تكن كلمة جيدة اذ انها وصفت التأكيد في المحل الخطأ ، ولكن لم أر في أي مكان دلالة على معارضة فابلن لها . ان ما توحيه كتاباته تدل على أنه كان يفكر باقتصاده على اعتباره (تطوريا) أكثر من كونه (مؤسسا) وعلى كل حال لقد ثبتت الكلمة (مؤسسا) رغم أنها تنطبق كوصف أحسن على بعض طلابه من أمثال ر. هوكسي أكثر من انطباقها على فابلن .

كل هذا قليل الأهمية لولا الاهانة التي لحقت بالكلمة في الكتابات الاقتصادية الحديثة ، فكلمة (مؤسس) أصبحت تعني (وصفي) .

ويذكر كتاب الكراسات المدرسية في مقدماتها بأن الجانب المؤسس من الموضوع لم يهمل ، ويستمرون بالقول بأن القاريء سيلاحظ فصلا قد خصص لنظرية الصيرفة وآخر لدراسة مؤسسة للمصارف . فماذا يعني كل هذا ؟ انه يعني أن الكاتب قد وصف في أحد فصوله عن الصيرفة نظام الاحتياط الفدرالي ، وتكلم باختصار عن تاريخ الصيرفة الاميركية ، وهكذا كانت حيل اللغة ليست صديقة لفابلن اذ انها جعلت منه ضحية للامنطقية الآتية :

فابلن مؤسس

« تعني المؤسسية أي نوع من الوصف الاقتصادي ، لذا فان اقتصاد فابلن هو أي نوع من الوصف الاقتصادي » .

لقد اقترح ألن كروجي المعروف بين المنشقين الاميركيين الكلمة (تجريبي) للدلالة على الاقتصاديين المشمولين بكلمة (المؤسسية) . هذا اقتراح ممتاز ولكن لا يوجد ما يؤمن عدم سوء استعمالها ــ أي قد تستعمل بعد عشرين سنة للدلالة على أي نوع من الاقتصاديين الاحصائيين أو المؤرخين الناشئين .

أثّر فابلن بصورة كبيرة أثناء حياته على الكثير من الاقتصاديين الامريكيين الشباب . لقد توفي في سنة ١٩٢٩ ولكن توسع انتشار تأثيره توقف على حين غرة لاسباب عديدة . منها نشاط الاتجاهات الحديثة للنظرية التقليدية والتي شرحناها في الفصل السادس . واقتصاد المنافسة غير الكاملة،وآراء كينس في أسباب الدورات التجارية وعلاجها، ونبذ توازن الألم واللذة . ان أعمال كينس كانت جذابة بصورة خاصة . اذ قد وعد بعلاج فوري للكساد التجاري ــ شيء لا يتمكن من مقاومته الطلاب الشباب في عشرينات سنهم المضطربة عندما كان القطر في الثلاثينات الكاسرة . وكثير من الذين كان معولا عليهم أن يصبحوا من أنصار فابلن ــ مع ثبوت الأشياء الأخرى ــ أصبحوا من أنصار كينس.

ان وعد كينس بالاستخدام التام ليس كل ما قاله ضد فابلن • قال أيضا اذا قبلت نظام فابلن فستذهب الى أبعد ما يمكن الذهاب اليه ، ستضل الطريق • كل ما تتمكن عمله حينئذ هو أن تجلس في نهاية الطريق وتنتظر حدوث أحد أشياء ثلاثة : حروب أكثر ، أو تحول الى نظام الامتيازات ، أو ظهور جمهورية صناعية على نهج الآمال الطوبائية• ولكن لما كان هذا يخالف الطبيعة البشرية فعلى الانسان ان ينتظر مجيء مساعدة عنتر (عبارة المترجم) بدون أن يقوم هو بدوره بأي عمل لكسب المعركة النهائية • لذا يميل الانسان نحو تبني وجهة نظر ايجابية أكثر ــ وبعمله هذا ينبذ تعاليم فابلن الأساسية • كانت كتبه تتميز بصلابة التراجيديا اليونانية • لما كان الانسان ومؤسساته معروفة لذا فان مصير الانسان واضح • وفي الواقع أشار فابلن الى أكثر من مصير واحد للبشرية ولكن لا يملك البشر أية سيطرة على ما سيشملهم •

ولكن انتظر ــ يوجد شيء واحد ممكن عمله •• هو ان ندع حب الاستطلاع « حب الاستطلاع الكسول » لدراسة البشرية بهدوء وأمانة وألم كما يعمل على كسب عيشه • فلربما سينتج شيء من هذا ، ولكنه اعتقد بأن هناك قليلين ممن يرغبون في ممارسة مثل هذا النظام النفسي المزعج •

لقد مات كما عاش رجلا غير سعيد ، غير سعيد بسبب اعتقاده أن (التاريخ يسجل بصورة أكثر وأدهش مناسبات نصر المؤسسات البالية على الحياة والثقافة أكثر من تسجيله للناس الذين أنقذوا أنفسهم بحصافتهم الفطرية من هلاك ناجم عن وضعية مؤسسية خطرة كما هو الحال بالنسبة لما تواجهه الشعوب)[1] •

---

(1) T. Veblen, The Instinct of Workmanship (New York, 1914), P. 25.

١١

تقدير النظرية المنشقة

عند تقديرنا للاقتصاد المنشق يجب أن نحترس من جلب ما لدينا من تحيّز الى الموضوع • ان الثائرين منا على المؤسسات الاقتصادية والثقافية المعاصرة بصورة عامة لربما يشاهدون في ماركس وفابلن أرواحا مقربة اليهم فيؤيدون بكل حماس وبدون نقد ما توصلا اليه • أما الذين يحبون مجتمعنا الحديث كما هو ، فلربما يجدون ماركس وفابلن منافيين لشعورنا الخلقي بحيث لا يتمكنون من اكتشاف أي شيء جيد فيهما أو تحيز اقتصادي من دعايتهما أو كراهيتهما للبشر • انه لمن دواعي الكمال أن تتسنم منزلة الحكم الأولمبي العادل الخالي من التحيز العقائدي أو الطوبائي •

فدعونا ننظر أولا الى مزايا منشقينا • وقد تتمكن من الوصول الى مزاياهم الواضحة بالذهاب الى النقدالذي ذكرناه في الفصل السابع، يمكن أن تعد من الحسنات تلك الاخطاء التي تعزى الى النظرية التقليدية ، والتي تحاشتها النظرية المنشقة ، لذا فمن الممكن امتداح ما يأتي :

(١) ان مجال بحث المنشقين ليس ضيقا ، فقد التفتوا منذ مدة طويلة الى الدورات التجارية والأهمية الكبرى للاحتكار في الحياة

الاقتصادية وظهور تدهور المؤسسات الاجتماعية .

(٢) ان أساليب المنشقين اكثر تنوعا وأقل اعتمادا على أسلوب علم الميكانيك والرياضيات . فهم يدرسون الحاضر وحتى المستقبل في ضوء الماضي . وكما لاحظنا توجد لديهم فلسفة تكوين . يهدفون الى واقعية أكثر بالطريقة الاستقرائية (البحث الاحصائي ، احترام الحقيقة « الواضحة ») . ومن الممكن أن يقال ان النظرية المنشقة تشابه العلوم الطبيعية بعملها أكثر من مشابهة النظرية التقليدية لهذه العلوم ، منذ زمن دارون وانشتاين . ولا حاجة لذكر علماء « المادة هي طاقة » ، الذين سبقوا انشتاين ـ والعلوم الاجتماعية تختلف عما كانت عليه عندما وضع ريكاردو وآخرون نهج الاقتصاد التقليدي .

(٣) ان اطار المنشقين لا يعتمد على فكرة غير موجودة ومجتمع متنافس كامل يسيطر عليه انسجام الجماعات . وعلى الرغم من خطأ ماركس في تصويره الساذج للصراع الطبقي ، الا انه كان يملك جرثومة الحقيقة عندما قال ليس كل العناصر الاقتصادية تتعاون فيما بينها لانجاز نتيجة مشتركة . ان الاطار المنشق الذي شرحناه شامل وهو يشرح بوضوح الدورات التجارية ، ولماذا يفضل التجار كطبقة ، التصدير على الاستيراد والاحتكار والرأسمالية المتطورة المتغيرة .

(٤) لا يمكن ان تتهم النظرية المنشقة بانها تؤكد على أننا نعيش في أحسن العوالم ومن ثم لا توجد أعذار في هذه النظرية .

(٥) يبدو أن المنشقين يفهمون النفسية البشرية فهما تاما ومن ثم يسندون اقتصادهم اليه . ربما « علم نفس » فابلن أحسن من « علم نفس » ماركس ، ولكن حتى هذا الأخير رأى في الانسان كائنا اكثر تعقيداً مما رآه بينثام ، وريكاردو واتباعهم .

ان القاريء الذي يرغب في مواصلة هذه المشكلة بصورة أعمق عليه قراءة (اوسبورن « فرويد وماركس ـ دراسة ديالكتيكية ») .

والآن لنتناول بعض الأخطاء . فمن الواضح أن تحيز ماركس الطوبائي جعله يجمع ما لديه من متفرقات وأشتات بطريقة تمهد له أن يحصل على النتائج التي يبغيها بدون أي اعتبار لقواعد العلم أو الأدلة. ان النظرية التي تزحف مباشرة نحو الهدف الطوبائي المبتغى من مؤلفها ، ربما تكون صحيحة ولكنها بالتأكيد مشكوك فيها . فيجب علينا في الأقل ان نفترض ــ ولو بصورة مؤقتة بأن ما وجده كان متعينا بما أراده . فاذا كان من مساوىء النظرية التقليدية ــ كما يدعي ــ أنها تختار مادتها بكل امانة وعدم نقد لهيئآت السلطة في المجتمع ، فكذلك انها رذيلة أيضا ــ رذيلة أسلوبية ــ بالنسبة للماركسية عندما تختار موادها وهي تهدف الى تحطيم السلطة الحاضرة .

ان بعض أخطاء ماركس تظهر من محاسنه . فعلى سبيل المثال انه جعل من دراسته أن تكون واقعية عندما أكد على ظاهرة الصراع . ولكن حدد نفسه بحدود ضيقة جداً . فيبدو أن تأكيده المتطرف على الصراع الطبقي قد حرف كل ما هو قيم في فكرة الصراع على المسرح الاقتصادي . صحيح انه تكلم عن الصراع بين الرأسماليين أنفسهم وبين أعضاء الطبقة العاملة ، ولكن مثل هذا الصراع بين الرجل والآخر أضحى عديم الأهمية بالنسبة للصراع بين الطبقات . ان اية نظرة دقيقة ربما تظهر الأهمية لصراع يختلف عن كل من صراع ماركس ومنافسه اللعوب (لايتون) المعبر عنها في النظرية التقليدية . ان نظريته في قيمة العمل والتي تعتمد عليها حجته بصورة واسعة لم يبرهن على صحتها .

على الرغم من مديحي لنظرية ماركس في تكوين المجتمع أو أسلوبه التكويني ، الا أن لي بعض الحيطة العقلية التي أرجو أن أشارك القاريء بها في مثل هذا الوقت المناسب . ان نظريته في التكوين اعتمدت على اسس فلسفية بحتة ــ وأنكى من ذلك انها اعتمدت على أسس ميتافيزيقية ــ أكثر مما اعتمدت على العلم . وصحيح أنه حتى نظرية

التكوين للعلوم الطبيعية بالعالم الطبيعي تميل أيضا الى الميتافيزقيا الا أن العلم يوفر بعض المراقبة ضد الخيـــال البحت أو أخطاء التحيز الطوبائي . ولكن هذا ليس صحيحا بالنسبة لنظرية ماركس . انه كان هيكيلي ، أو بمعنى أدق هيكيلي واقف على رأسه ، وكانت نظريته في التكوين تهدف الى هدف سابق . والمثال اللامع بهذا الصـــدد هو اعتقـاده بأن للطبقـــة الرأسمالية « مهمة تاريخيـــة » في تطوير أســـاليب الانتاج وتجهيز العـالم بالمعامل كاملة المعـدات والبواخر والتلغراف والساحبات والسيارات وعندما يصبح العالم منتعشا ومجهزاً بكل شيء تمتلكه الطبقة الكادحة . وكثيراً ما استعملت هـذه المهمة التاريخية كسبب لتفسير عدم تمكن الرأسمالية من الاصلاح وسيرها في طريقها حتى تتضاءل مكرهة . وأخيراً يبدو أحيانا وكأن التاريخ قد تطور ولا توجد غير أهداف ماركس وكأن كل شيء حدث لم يحدث الا لتمهيد الطريق لجمهوريته الصناعية التعاونية . ان رؤية الهدف في التاريخ نظرة غائية ، ويشمئز العلم من الفلسفة الغائية .

ليس من السهل ملاحظة مثل هذه الاخطاء في فابلن ، فقد جاء فابلن بعد دارون بخمسين سنة لذا توفرت نماذج أحسن لفلسفة تكوينه.وهذا لا يعني أن فابلن صحيح في آرائه أو أنه خال من المتناقضات والأخطاء ، فانه بالتأكيد لم يكن الا عاطفيا ، كما أن الهدوء الأولمبي الذي وجـده المعجبون فيه مردود في كل صفحة كتبها في نشره السادي . اما عمله فمشوب ــ كماركس ــ على حالة ما ببعض التحيز الطوبائي ، حيث أراد نمطا من الجمهورية الصناعية التعاونية . ورغم ذلك فانـــه أقرب من ماركس الى المثل العلمية .

وعلى كل حال توجد في فابلن بعض الأخطاء المعينة الملموسة . فان علم نفسه على الرغم من قوته غير معصوم من الخطأ في نقطة مهمة . لقد ادعى ان النظام المعامل تأثيراً على المعامل بتطويره لميوله البناءة . وهذه نقطة مهمة في خطة فابلن الا انها غير مسندة من قبل علم النفس الحديث.

كانت هذه نقطة مهمة لأن هذه النظرية هي البـاب الوحيد الذي ترك لهروب الانسانية من وضعية الفاقة والحروب الحاضرة الى وضعيات أحسن . ولكن لا يقدم علم النفس الحديث أية دلالة على أن العملية الصناعية تملك قوة خاصة تغرس في الأنسان اعتماده الاكثر على ميوله البناءة .

ويهتم فابلن أيضا بأنه قد دفع بكل (شعوذة مخزية) ، ونستعمل هنا عبارة اريك رول ـ المفاهيم المثمرة الى تطرف معيب . فيبدو أنه يقول مثلا : ان الفعاليات التجارية والمالية تعيق (دائما) الأنتاج ، وان الشقة بعيدة بين صناع النقود وصناع البضائع . ان مثل هذا الرأي متطرف.ويعبر عن الفكرة نفسها في شرحه للأساس الاقتصادي للجمال. فهو بكل سهولة يدعي أن الجمال يعطى لبعض الأشياء لا لسبب الا لأنها غالية أو لانها « على المودة » (وكونها مودة تكلف نقوداً) أو أن الجمال يسبق بالثروة أو بالراحة والتبذير المنسق . ولكن مثل هذه الفكرة المثمرة تتطرف أحيانا باستعمالها .

ان احتقاره لنظرية العرض والطلب الخاصة بالاقتصادي التقليدي تجعله يتجاهل تماما عملية التسعير ما عدا النطق أحيانا بعبارة « ما يجلبه الطريق » . فلعله شعر أن النظرية التقليدية كانت تستغل أكثر من اللازم في حقل تعيين الأسعار أو أن مثل هذا الحقل على كل حال ذو أهمية ثانوية . فاذا كان الأمر كذلك فان من المستحسن بالنسبة اليه أن يشرح لزملائه لماذا احتقر مثل هذا الموضوع المحترم امامهم .

وأحسن ما يمكن أن يقال عن فابلن أنه أعطى حافزاً لتطوير نوع من علم الاقتصاد أكثر واقعية . ويعتقد بعض المعجبين به أنه لم يقـدر بالمكانة اللائقة به وان الأجيال القادمة ستعطيه قدره الحقيقي .

وهذا غريب عندما نلاحظ أن عمل فابلن يتكون من فرضيات غير مجربة ، لذا فهو في موقف غير معصوم من الخطأ . كما هو الحال بالنسبة

الى النظرية التقليدية في أيامه .

ويمكن أن نذكر نقداً واضحا عن كل المنشقين ، ماركسيين أو فابليين وغيرهم . انهم لم يطوروا لحد الآن علم اقتصاد معتمد عليه كليا . حتى اذا أجبرنا على الاعتراف بادعائهم بأنهم أكثر واقعية من ناحية النظرية التقليدية أو أن اطاراتهم (صورهم للمجتمع) أكثر علاقة بالأشياء التي تمثلها ، أو أن نظريتهم في التكوين توضح العمليات الاقتصادية . ولكن لا مفر من الاعتراف بأنهم في الواقع على حافة فهم الحياة الاقتصادية .

ومن المهم ذكر هذه الحقيقة وذلك لأننا نلاحظ على المنشقين بعض الأحيان انهم يحاولون تخليص علم الاقتصاد من الفلسفة المرتبكة وعلم النفس الواطيء والأسلوب المضني وانهم يريدون تعويض العلم بدل هذه جميعا . فلعل هذا صحيح ولكن اذا كان هذا كذلك فان العلم لا يزال في حالة بدائية . ولقد لاحظ وليم جيمس الذي لا يمكن أن يوصف بأنه عدو لعلم النفس ، في أواخر حياته ان علم النفس لم يكن غير (خيط من الحقائق الأولية ، وقليل من القال والقيل عن الآراء وبعض التصنيف والتصميم) . فبمثل هذا ختم جيمس القول (ليس علما بل آمل لعلم) . الاقتصاد أيضا هو آمل علم ، ولم تتمكن النظرية المنشقة من دفعه الى أبعد من هذا الحد .

ويقال أحيانا أنه على الرغم من أن المنشقين قد قاموا ببعض النقد البناء الا أنهم لم يبنوا نظاما كاملا تاما . ان هذا الاتهام يختلف قليلا عن الذي ذكر في أعلاه . ولربما يسأل أحدهم بكل اتزان وثقة ما أهمية نظام كامل اذا لم يكن علميا ؟ — أنا افترض بالطبع أن الاقتصاد يجب أن يهدف نحو العلم وليس بصورة رئيسة نحو حقل للقيم ، كما يعمل علم الجمال أو علم الاخلاق . وعلى كل حال ، انه كثيراً ما يوجه الاتهام بفقدان هذا النظام ، لذا يجب أن يفحص . هو في الواقع اتهام غير رصين

أكثر مما هو غير حقيقي • انه غير رصين ، لانه لا يأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن بعض المنشقين أمثال فابلن وماركس قد طوروا نظما الى انظمة قوية • ان (رأس المال) بصورة خاصة تام وكامل ــ اكثر كمالا من أي شيء تتمكن النظرية التقليدية من اعطائه بعد أجيال من التمحيص والتصحيح ــ ولكن ليس من الضروري أن يكون صحيحا • ولقد وضح ألن كروجي بكل اقناع في كتابه (الأفكار الاقتصادية الحديثة) ان المنشقين الاميركيين المعاصرين مرتبطون فيما بينهم بطريقة يوحون بها بظهور مدرسة أو هيكل من المذاهب المنتظمة • كما أن لفابلن نظاما تاما أيضا •

كما أن الاتهام غير رصين عندما يفترض ان المنشقين لم يجدوا الطريق للاجابة عن الأسئلة التي رغبت النظرية التقليدية في الاجابة عنها • ان النظرية المنشقة ترى العالم الاقتصادي بصورة مختلفة ، لذا فانها تثير أحيانا أسئلة تختلف عن أسئلة النظرية التقليدية ، ولا تأبه لتلك التي تهم الاقتصادي التقليدي • ومن ثم فمن الصعب عليها الاجابة عن اسئلة تعتقد النظرية التقليدية أنها غير جديرة بالسؤال مبدئيا • هذه بعض مواضيع الجدل في القرون الوسطى ، كم ملاك يتمكن من الوقوف على رأس دبوس ؟ أو هل يتمكن الله وهو القادر على كل شيء، من أن يجعل عجلة تدور وتقف في الوقت نفسه ؟ لربما كانت هذه المسائل ملذة ولربما كانت مهمة اذا كانت لديك وجهة نظر معينة عن العالم وما بعده ،ولكن بالنسبة لنا نحن مخلوقات قرن العشرين الكفرة أن بعض هذه المسائل التي يثيرها مثقفو القرون الوسطى غير جديرة بالمناقشة • وللسبب نفسه يتحاشى الاقتصاديون المنشقون ــ وأحيانا بكل احتقار ــ بعض الأسئلة التي يثيرها أخوانهم التقليديون • بينما يدرسون بكل جدية بعض المسائل التي تعتبرها النظرية التقليدية تافهة أو بمعنى آخر خارج مجال علم الاقتصاد •

ان اتهام فقدان النظام التام بأنه غير رصين وذلك لانه يحمل معه

فرضية كون النظرية المنشقة هدامة كليا وتنبذ تقريبا كل شيء طورته النظرية التقليدية ، ان مثل هذه الفرضية سخيفة . فمنذ آلاف السنين عرف العقلاء أن الندرة تسبب ارتفاع الأسعار . هذه حقيقة دينية برُهن عليها في قصة الفراعنة ويوسف والسنين السبع العجاف ورغبة المصريين في مقايضة كل ما يملكون مقابل بعض البوشلات من الحنطة . ولقد أعطى (مارك توين) الى (هكيلبيري فين) المعرفة بأنه اذا ازدادت الكمية انخفضت الأسعار (مع بقاء الأشياء الاخرى ثابتة) . ولا يوجد من المنشقين من ينبذ هذه الحقيقة .

ومعظم المنشقين يحترمون الكثير من التحليل المارشـــالي الطلب والعرض ، وبعضهم يعترف بفائدة أسلوب المعادلات المركبة لواراس وكاسال ، فبالنسبة لهم أن بعض المعرفة من هذا النوع ليست خطرة ، بل بالعكس مفيدة جداً . ولكن سرعان ما يكتشف المنشقون أن هناك نقطة تناقص الغلة في دراسة مثل هذا النوع من المعلومات ، ويعتقدون أن هناك أموراً خلف الطلب والعرض أكثر مما يحلم بها في النظرية التقليدية .

ولكن توجد بعض العدالة في اتهام فقدان النظام . ان النظرية التقليدية قد قاست الدفع والجذب من أجيال مختلفة بالمقارنة مع النظرية المنشقة . فهناك تجمع زمني هائل لمعلومات اقتصادية تجمعت الواحدة فوق الأخرى .

وكما وضحنا في الفصل السادس أن التأكيد الأخير على الدورات التجارية والمنافسة غير الكاملة قد حطمت الانتظام والتراصف اللذين ميزا النظرية التقليدية قبل سنة ١٩٣٠ .

ولكن على الرغم من هذه الوضعية المضطربة الحاضـــرة تملك النظرية التقليدية نهجا أكثر وضوحا من النظرية المنشقة .

وليس من السهولة ملاحظة مثل هذا التجمع الهائل في النظريـة المنشقة . ان الشيء الرصين في الماركسية قد اندمج مع غير الرصين ولم

تحاول أية مجموعة من الاقتصاديين ما عدا أتباع ماركس السياسيين الاستفادة بصبر من كل ما هو جيد فيها .

لقد جاء ماركس وعمل زوبعة واختفى ـ أي أنه اختفى من النظرية الاقتصادية الاكاديمية في المجتمعات الديموقراطية . ولكنه منظور في مكان آخر . ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن فابلن ما عدا أنه غير منظور في أي مكان . كانت هناك محاولة ضعيفة للاستفادة من الأشياء الجيدة في فابلن ، وتجربتها وتطبيقها على المشاكل الجديدة .

ولكن يوجد شيء مستثنى من هذه العبارة . لقد اشتغل جماعة من رجال الادارة والاقتصاديين خلال ثلاثين السنة الأخيرة في مؤسسة بحوث اسمها مؤسسة البحوث الاقتصادية الوطنية . وخلال وجود هذه المؤسسة كان (ويسلي ميتشيل) الروح الموجهة لهـــا وهو من الذين تأثروا كثيراً بفابلن . والرئيس الحالي للبحوث (ارثر ف . برنز) من المدرسة نفسها . ولقد قامت هذه المؤسسة خلال ثلاثين السنة ببحوث قيمة عن طبيعة نظامنا الاقتصادي . ولربما أن النظرة العامة للنظريـــة المنشقة وثورتها على أساليب النظرية التقليدية قد حددت نوعية المشاريع الرئيسة للمؤسسة وهجومها على المشاكل ولـــكن لا يمكن القول أن المؤسسة هي الوصي على الانشقاق الحديث . لقد حاولت النظر الى نظامنا الاقتصادي باعجاب دائم والاخبـــار عما تجده بدون أي تحيز عقائدي أو طوبائي ، لا يملك أحسن المنشقين الحديثين هدفا أسمى من ذلك .

يجب أن نختتم هذا الفصل بالقول أنه رغم شرود الفكر المنشق الا أنه ترك معنا أفكارا مثمرة . ان للنظريين المنشقين فائـــدة كبيرة لغير المرتبطين بأي فكر اقتصادي أو نهج لحياة اقتصادية وللذين يرغبون في فهم الظاهرة الاقتصادية أو الذين يحاولون ايجاد طرائق معول عليها لفهم الشيء الكثير عن السلوك البشري .

القسم الرّابع

مُشكِلاتٌ خاصّة

١٢

الأنتعاش والكساد

مقدمـــة :

عندما تقدمت الثورة الصناعية وانتشر الاقتصاد النقدي ، بـــدأ الاقتصاديون في استغلال رغبات خاصة ضمن الاطـــار العام للنظرية العامة ، رغبات من أمثـــال التجـــارة الخارجية ، النقود ، الصيرفة ، الضرائب ، وأخيراً مشاكل العمل والاقتصاد الزراعي ، وادارة المنافع العامة والاحتكارات . اقتصاديو اليوم هم من المختصين سواء في ذلك المدرسون وموظفو الحكومة والمستشارون في التجارة أو الموظفون في هيئة الأمم والدوائر الملحقة بها . لقد تبع علم الاقتصاد بهذا الاختصاص الاتجاه العام في حقول المعرفة كلها .

ويجب ألا يستنتج القاريء بأن الرغبة في حقول معينة هي ظاهرة حديثة كليا . ان روما المتدهورة كانت تهتم كثيراً بمـــا يسمى اليوم بالاقتصاد الزراعي لسبب فقر التربة . وكان الاقتصاديون في القرون الوسطى ــ اذا كنا نعـــد توماس اكويناس والبريتس ماكنوس من الاقتصاديين ــ مهتمين كثيراً بالربا والسعر العادل ، في الواقع هذا ماكان يقصد بعلم الاقتصاد . ولقد أنتج القرن السابق لآدم سميث دراسات جدية في موضوع التجارة الخارجية . ولقد أهتم الكاميراليون الألمان

الذين عاشوا في القرن الثامن عشر وقبله بالضرائب والمشاكل الأخرى للمالية العامة • ان الكتاب العظيم لريكاردو كان معنونا بـ (مبـاديء الاقتصاد السياسي والضرائب) • وكان ربع الكتاب مخصصا لدراسة الضرائب •

سندرس قائمة مشلة للمواضيع الخاصة في هذا الجزء « النقود ، الصيرفة ، الضرائب ، والدين العام ، التجارة الخارجيـــة ، الدورات التجارية » • لقد اخترت هذه بعد مراجعتي بضعة كتب جامعيـــة في مباديء الاقتصاد ورأيتها جميعهاقد تناولت على أي حال هذه المواضيع• معظم هذه الكتب تتضمن موضوعا خاصا حذفته من هذا الجزء ، هذا الموضوع هو مشاكل العمل • وهو الوحيد الذي يمكن الاستغناء عنه في كتاب يهدف الى الاقتصاد في وقت القاريء وجهوده •

ان النهج المتبع في الفصول القادمة هو نفسه الذي اتبعنـاه في الأجزاء السابقة من الكتاب ــ أولا ، كيف ترى النظرية التقليدية هذا الشيء ؟ ثانيا ، كيف تراه النظرية المنشقة ؟ ولكن تنفيذ هذه الخطة سيختلف قليلا • ان البحث المشروح في كل فصل لاحق سوف يخضع الى سيطرة ثنائية ضمن حدود الفصل نفسه • وسوف نتوقف في كل فصل لنوضح من أين تبدأ النظرية المنشقة والى أين تنتهي النظرية التقليدية • ان فصلي الضرائب والدين العام مستثنيان • اذ اني لا ارى كبير فرق في وجهة النظر التي تعتمد على فجوة النظريـــة التقليدية والمنشقة بالشكل الذي يستحق الذكر •

البطالة والكساد التجاري

اذا عددنا الانجاز الاقتصادي الذي حققتـــه أمتنا خلال العقود الاخيرة وخاصة منذ سنة ١٩٤٠ فلنا الأسباب كلها للشعور بالغبطة بأنه لا يوجد أي قطر آخر في أي وقت من أية فترة تاريخية أخرى كان له مثل هذا الحق في هذا الشعور • لقد أنتجنا خلال الحرب « مدافع »

و «زبدة» • ولقد ارتفع سكاننا الى مستوى معيشة ساوى أي مستوى معروف حتى من الاميركيين أو سبقه • ولم تحدث بطالة مهمة طويلة المدى منذ الحرب ما عدا ما وقع بالنسبة لبعض الجماعات التي لم تستفد من الفرص ، كالمدرسين واولئك الذين شعروا بوطأة قلة الدور • وهناك القليل ممن يملك الأسس المعقولة للشكوى الاقتصادية بمرارة من وضعيتهم • وهذا لا يعني عدم وجود فقراء كليا أو لا يوجد سوء استعمال أو ثروات وقوة اقتصادية متطرفة وسياسات خادعة واتجاهات تشير الى مشاكل قادمة • ولكن هذا يعني أن المؤسسات المرزومة بالحزمة الكلامية المسماة (الرأسمالية) قد برهنت بكل نجاح على وجود قابلية الولايات المتحدة في انتاج الثروة وتوزيعها بكفاية أحسن مما جرب في الماضي •

ان شعور الرضا الكبير الناجم عن هذه الحقيقة والذي يشعر به الرجل العادي يفسد بنشوة شعوره وبيشاشته فترة الانتعاش • ونحن مهددون دائما بوقوع الكساد ونلتذ بمغانمنا بصعوبة • ولقد ابتلعت الرأسمالية في أميركا مشكلات لم تتمكن أنظمة اقتصادية أخرى من السيطرة عليها • ولكن لها سيئة واحدة ــ هي التي تقاس من ازمات دورية كان ستالين يعتمد عليها باعتبارها سلاحا سريا له •

لا نحتاج الى الأطناب ــ الا بالنسبة للصغار ــ في الحديث عن المساوىء الاقتصادية والاجتماعية للكساد التجاري ، فمن كان عمره فوق الثلاثين فقد قاسى نفسه بعض هذه المساوىء : البطالة ، الاخفاق التجاري ، الخسارات المفاجئة للثروة ، عدم استقرار اجتماعي ، قلة الوظائف ، الاخفاق في التعليم العالي ، التأخر في الزواج أو الغائه كليا ، أسنان محطمة بسبب الغداء الرديء ، وغيرها من المشقات والاخفاق • وما لم تعط المساعدات الكافية في مثل هذه المناسبات فان هذه المساوىء ربما تؤدي الى الثورة • ولقد ذهب بعض الملاحظين الى تفسير الحرب العالمية الثانية بكساد الثلاثينات ، فيدعى أنه لو كانت المانيا منتعشة لما

قبلت هتلر ولو لم يكن هتلر موجوداً لما حدثت حرب .

هل من الممكن اصلاح نقص الرأسمالية هذا ؟ هل تتمكن من القضاء على الكساد التجاري ؟ ان هدف هذا الفصل هو معرفة ماذا يقوله اثنان من كبار الاقتصاديين عن هذا الموضوع ـ اولهما ، العالم النظري التقليدي جون ماينارد كينس ـ يجب أن يعترف بأن كينس يمثل النظرية التقليدية «بنظرتها الجديدة» ـ وثانيهما ، العالم ويسلي مينشيل الذي يمثل النظرية المنشقة .

عندما يكتب تاريخ المذاهب الاقتصادية لهذه الفترة في المستقبل ـ حوالي سنة ٢٠٥٠ مثلا ـ فأهم الأشياء التي ستسجل هي ان الاقتصاديين أخيراً انتبهوا بصورة جدية في الثلاثينات والاربعينات من القرن العشرين الى دراسة الكساد التجاري . صحيح ، ان الاقتصاديين المنشقين قد أعطوا الكساد التجاري اهتماما جديا منذ أكثر من قرن ونصف القرن ، وصحيح ايضا ان بعض الاقتصاديين من غير المنشقين هنا وهناك اهتماما خاصا بنظرية الكساد والانتعاش . ولكن لم يبدأ الاقتصاديون الانكلو ـ اميركان قبل سنة ١٩٣٦ ، التفكير بالارتفاع والانخفاض في الحياة التجارية باعتبارها كلا وكشيء يستحق وضعه في مركز النظرية الاقتصادية وليس على اطرافها .

ولسوف يعزو المؤرخون هذا التحول في الرغبة والتأكيد الى جون مانيارد كينس الانكليزي ، الذي تمكن باعتباره ممثلا اقتصاديا بارعا ومنتهزاً للوقت المناسب ، وصانعا للعبارات التي تقتبس ، وشابا جذابا للعلم المتشائم ، من وضع الكساد التجاري في مركز النظرية الاقتصادية . ولكن ربما يسجل المؤرخون أيضا أعمال بعض معاصري كينس من الاميركيين وبصورة خاصة ويسلي ميتشيل الذي جاء قبل كينس بأنها أكثر ثبوتا وأقل تعرضا للخطأ .

كيف تتمكن من تفسير الحقيقة العجيبة عن وضع النظرية التقليدية

كظاهرة واضحة ومهمة كالكساد في منزلة ذيلية حتى سنة ١٩٣٦ ؟ والجواب هو أن الدخول في معركة مع المشكلة المتأتية عن الفترات المتعاقبة من الكساد والانتعاش سيحطم اطار النظرية التقليدية(صورتها) المعالم الاقتصادي . لقد رأينا في الفصل الثالث من هذا الكتاب ان النظرية التقليدية قد طورت مفهوم العالم المنظم بصورة آلية بواسطة الأسعار والمنافسة وبعض الدوافع الانسانية الأساسية وغيرها . ومن بين النتائج الناجمة عن مثل هذه النظرية في التنظيم الاقتصادي هي وجوب حدوث الأستخدام التام للمصادر الاقتصادية (الارض ، العمل ، ورأس المال) . ان الذي يستنتج من هذا الاطار هو أنه اذا كانت بعض المعامل متوقفة أو هناك عمال بدون عمل ، فلا بد من وجود رجل يتمكن من الحصول على ربح اذا جمع بينهما ـ لذا سيجمعهما بعضهم ويحصل على الربح وتختفي بطالة العناصر الانتاجية .

ولكن قد لوحظ ان هذا لم يحدث دائما . فعندما لا يحدث تعد الحادثة انحرافا عن (الاعتيادي) أو (التوازن) ، غفلة ستصلح نفسها . فاذا لم تصلح نفسها عاجلا فلابد اذن من تخفيض التعاريف الكمركية أو يجب الغاء الدين بين الحلفاء أو لأن العمال يطالبون بأجور عالية أو لأن أصحاب المعامل يهدفون الى أرباح احتكارية.فعلى أية حال من الأحوال ان اطار الاقتصاد المنظم آليا الذي يجعل من الاشياء ان تستعمل أحسن الاستعمال ويأمر بالاستخدام التام للموارد الاقتصادية ، من الاهمية والقيمة بحيث لا ينبذ لمجرد أن بعض العوائق قد سلطت الشك على صحته .

وهناك بطبيعة الحال اقتصاديون تقليديون ممن اهتموا بهذه المشكلات بصورة أعمق .فالاقتصادي (جوفان) فكر فيما اذا كان المحصول الجيد والرديء له علاقة بالاوقات الجيدة والرديئة ، واعتقد بوجود علاقة بين المحصول الرديء وظهور الكلف الشمسي . واعتقد (شومبيتر) أن الرأسمالية تشجع الابداع وان الابداع يجذب المقلدين . ويظهر الابداع

والمقلدون على شكل أمواج منعكسة بنبرات اقتصادية غير منتظمة . ولقد تكلم آخرون عن المنافسة الحادة في قيمة الرخاء بين المستهلكين والمنظمين على انتاج الاقتصاد القومي ومصادره . ان ارتفاع الاسعار الناجم عن مثل هذه المنافسة سيؤدي في النهاية الى فوضى وكساد . ورغم دقة بعض هذه الدراسات فانها لم تتمكن من زعزعة الثقة في الاطار الاساس للنظرية التقليدية ، والسبب في ذلك هو أن هذه النظريات لم تكن محطمة اطارات .

ومن ثم جاء كينس في سنة ١٩٣٦ في منتصف الكساد وكان محطما للصور والاطارات،فلقد نشر كتابه في تلك السنة عن الدورات التجارية. واتخذ له عنوانا غريبا (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) . كل كلمة في هذا العنوان ملذة وبصورة خاصة كلمة (العامة) فما هي أهميتها ؟ لقد قال في الفصل الافتتاحي القصير ــ فصل طوله أقل من ٢٠٠ كلمة ــ كانت النظرية التقليدية تدرس حالة خاصة فقط خلال فترة تزيد على قرن . والحالة الخاصة هذه هي التوازن الاقتصادي عندما يوجد استخدام تام . ولكن يوجد العديد من (الوضعيات المحتملة للتوازن) من بينها ، كما سيجد القاريء بعد فترة ، وضعيات البطالة المزمنة أو الكساد التجاري . لذا اقترح كينس بعبارة عنوانها (النظرية العامة) دراسة لأكثر من الوضعية الواحدة للتوازن التي افترضتها النظرية التقليدية . لقد وعد بنظرية اكثر عمومية مما جاء به سلفه .

ولقد قصد بأن يكون الفصل المتكون من مائتي كلمة استفزازيا ، وهو كذلك . ويبدو أنه يقوم بانفصام نزيه عن النظرية التقليدية واطارها . فبالنسبة لكينس أن دراسة الكساد التجاري لم يعد في ذيل النظرية التقليدية ، بل انه الفكرة الاساسية التي تسبك الأفكار الباقية . ويستعمل اتباعه (المخلصون) افكاره لتوضيح الموضوعات الخاصة من أمثال نظرية الصيرفة ونظرية التجارة الخارجية والمالية العامة وغيرها .

ومعظم الاشياء المهمة في المذاهب الكينسية سلبية ـ اذ انه تعمد أن تكون كذلك ـ فهي سلبية أو هدامة بالمعنى الصحيح : بمعنى أنه قبل أن يقدم أفكاره الايجابية يقوم بتحطيم المعتقدات المعيقة المميزة للنظرية التقليدية في القرن التاسع عشر • ومن هذه الافكار ـ قانون ساي الذي أشرنا اليه في الصفحات السابقة ، قال كينس ان الكساد ليس عدم توازن مؤقت سرعان ما يختفي في الاقتصاد الحر ، بل على العكس ، ربما يكون الكساد حالة من التوازن ، أو بمعنى آخر ان قلة استخدام المصادر الاقتصادية (والتي تتضمن بطالة العمال) ربما تظهر دائمية وغير قادرة على اصلاح نفسها بصورة آلية • ولأجل الخروج من هذه الوضعية لا بد من خطوات ايجابية (ربما بواسطة الحكومة) • ولقد تمكن كينس من عرضه هذا للأفكار السلبية أن يجعلها واضحة بالمقارنة مع محاولات الآخرين اليائسة • ولقد نجح كينس لعدة أسباب ـ لقد ألف كتابه في السنة الملائمة ١٩٣٦ في وسط فترة كاسدة عندما كانت الرغبة ملحة في مثل هذا الكتاب ، كما كان قد سبق ان فاز بمنزلة كبيرة في الحكومة والتجارة والدوائر العلمية بما قام به من اعمال ومؤلفات ، كما أن ميوله المعروفة كانت بدون انحراف وضمن مؤسساتنا الديموقراطية ، وهو يختلف بذلك عن ماركس والمنشقين المحابدين الآخرين الذين امتازوا بميول متميزة بنظرة تاريخية طويلة •

عندما ينتقد المنشقون النظرية التقليدية فانهم ينتقدون بكل جدية وكبرياء ، ولكن كينس كان جديا في نقده ولم يكن متكبرا • يتهم المنشقون النظريين التقليديين بانهم من اتباع لوك ، مصنفين (بكسر النون) ، رجعيين ، من اتباع فلسفة الألم واللذة ، نفعيين ، معششين في معقل آراء القرن الثامن عشر ، عبيد لبعض المفاهيم القديمة في علم النفس والقانون الطبيعي ومن اتباع نيوتن وليس من اتباع دارون • لا يرغب النظريون التقليديون أن تطلق عليهم كل هذه الالقاب • ولم يتهمهم كينس بأي من هذه الاتهامات • وكل ما قاله هو (انظروا أيها

الاخوان ، نسيتم أن هناك توازنا للبطالة كما يوجد توازن للاستخدام التام ؟) . لا توجد أية اتهامات تعظم من الذنوب الفلسفية . لقد تكلم كينس بلغتهم . ولا يمكن أن يبالغ في ذلك . وقسم من دحضه للنظرية التقليدية كتب باللغة التي اعتادت عليها . ولم يؤخـــذ القراء غفلة بالدراسات التاريخية والجداول الاحصائية والادلة الخاصة بالاجناس والنظريات النفسية أو أي تغير آخر في أسلوب علم الاقتصاد . وعلى العكس فان كتابات كينس مملوءة بالمعادلات التي تعطي الثقة لكثير من الاقتصاديين ، والتي يمكن أن تحول الى أشكال بسيطة تشابه تقريبا تلك التي ذكرناها في الفصل الرابع . وفي كل ذلك كان يقوم كينس بما يأتي اليه بصورة طبيعية ، ولكن لو كانت هناك خطة وضيعة لاختراق مقاومة النظرية التقليدية لما كانت هناك خطة أحسن مما عمله كينس . ان مثل هذه الخطة غير المقصودة نجحت في عملها نجاحا عظيما وكسب كينس الى جانبه قسما كبيراً من الاقتصاديين الانكلو ـ اميركان .

ان نظريته الايجابية هي نظرية قلة استهلاك . قال كينس : ليس كل الافراد يصـــرفون ما يتسلمون من نقود . فكل شـــخص يستطيع الادخار ، الفقير يدخر أقل نسبيا وبصورة مطلقة من الغني . ان هذا الميل نحو قلة الاستهلاك ربما أدى الى مشاكل . وان عادات الناس في الاستهلاك ثابتة تقريبا ويمكن التنبوء بها ، والفجوة كبيرة في البلاد الغنية فيما بين ما يتسلمه الناس وما يصرفونه ، فيدخر الفرق . فاذا تمكنا من حمل الناس على أن يصرفوا اكثر ويدخروا أقل عندما ترتفع دخولهم فسيؤدي هذا الى كساد أخف وفي بعض الحالات المتطرفة الى انعدامه . ويعتقد أتباع كينس ان اسوأ الكساد يكون في الاقطار الغنية حيث يدخر الافراد كثيرا .

واذا تمكنا من حمل الناس على صرف (كل) دخولهم فلن يحدث كساد تجاري . ان هذه العبارة توحي باسلوب سيطرة : احمل الناس على صرف كل دخلهم ـ ولكن كينس لاحظ أنك لا تتمكن من وضع

الناس في سجن اذا كانوا لا يصرفون كل دخلهم . وهناك مشكلة خاصة بالنسبة للذين يتسلمون دخولا عالية سنة بعد الاخرى . لذا ينظر كينس الى مكان آخر لتطبيق وسائل سيطرته الرئيسة . ولكن حتى في هذه الحالة من الممكن عمل بعض الشيء للمصروفات . لقد بشر كينس بعدالة أكثر في توزيع الدخل توزيعا نسبيا لا كليا . والفكرة الملازمة لهذه والتي بشر بها هي دحض اسلوب تخفيض الاجور لاجراء القضاء على الكساد ــ وهو أسلوب اعتقد به كثير من الاقتصاديين اثناء السنين الاولى من الثلاثينات .

عندما كتب كينس كتابه كان عدم مساواة توزيع الدخول من المميزات البارزة التي ميزت الاقطار الرأسمالية . وكان هذا صحيحا في الولايات المتحدة ، وكما قال النقاد المعادون للرأسمالية ان ٥٪ من السكان حصلوا على ثلث الدخل القومي وواحدا بالمائة حصل على خمس الدخل القومي ونصف السكان حصلوا على أقل من ربع هذا الدخل . لقد اختلفت هذه الأرقام من سنة الى أخرى ولكن النمط العام كان موجوداً وواضحا ليس في الولايات المتحدة فقط بل في الاقطار الرأسمالية الاخرى ايضا . ولقد غيرت الحرب العالمية الثانية هذا النمط كليا في الولايات المتحدة ، وربما أيضا في الاقطار الصناعية الحديثة الاخرى،فلقد لاحظ سيمون كوزنيت،أحد التلاميذ الكفوئين في احصاء الدخل ، ان الاتجاه نحو مساواة الدخل النسبي قد سار شوطا كبيراً في الولايات المتحدة . ان دراسات كوزنيت تشير الى ان الخمسة العليا بالمائة من السكان قد تسلمت منذ سنة ١٩٤٦ (١٨٪) من الدخل القومي (بالمقارنة مع ٣٤٪ في سنة ١٩٢٩) وان ١٪ العليا من السكان تسلمت أقل من ٨٪ (بالمقارنة مع ٢٠٪ في سنة ١٩٢٩) . ان هذا في الحقيقة لتغيير عظيم وتطور اجتماعي مطاوع ، ومن المشكوك فيه أن يتمكن الاتحاد السوفياتي من اعطاء الانجاز نفسه على الرغم من الثورة الدموية مضافا اليها ثلاثة أجيال ونصف من الأدعاء بالمساواة الاقتصادية.

لقد توفي كينس قبل أن يصبح هذا النمط في الدخل واضحا ، وتتمكن من التخمين فقط عن تأثير هذه الحقيقة الكبير على تفكيره فيما لو كان لا يزال حيا . فهل سيقول ان الكساد من أحداث الماضي ؟ وهل سيقول ان نهاية الحرب الكورية والتسلح ستؤدي الى انخفاض توزيع الدخل مرة ثانية والرجوع ثانية الى الكساد ؟ لا نعرف الجواب لذا يجب علينا الرجوع الى ما كتبه كينس فعلا وليس التخمين بما كان سيكتبه اليوم .

قال كينس انه تدّخر عادة كمية أقل نسبيا وبصورة مطلقة من الدخول الواطئة والمتوسطة بالمقارنة مع الدخول العالية . واذا قمنا بتخفيض الدخول العالية ورفع الدخول الواطئة بالضرائب التصاعدية فستصرف كمية أكبر من الدخل القومي على الطعام واللباس والسكن وستدخر كمية أقل ــ تدخر أحيانا بدون هدف كما سنرى وحسب رأي أتباع كينس ان مثل هذه المصروفات المنعشة سوف تنشط الفعاليات التجارية وستمنع الكساد . هذه اذن هي الوسيلة التي تستعمل لحمل الناس على صرف قسم أكبر من دخولهم أو أكثر دقة لجعل حصة كبرى من الدخل القومي تصرف على انتاج الزراعة والصناعة . ولكن كينس لا يضع كل ثقته في زيادة مصروفات المستهلكين ولا يبشر على وجه الاطناب بتساوي الدخول . وعلى كل حال لا بد من بعض الادخار والاستثمار في مجتمع نشيط . كما ان الاستثمار في بضائع رأس المال الجديدة (كالقطارات والحفارات البخارية) تساعدعلى ازدهار الصناعة. دعونا نرى كيف يعالج كينس هذا الجزء من السؤال ــ الصرف على بضائع رأس المال .

لما كان من مزايا عالمنا أن المستهلكين لا يصرفون كل ما يتسلمونه من دخل على الطعام واللباس والسكن والبضائع الاستهلاكية الاخرى، لذا توجد كمية من الدخول غير المصروفة في نظامنا الاقتصادي . يجب أن تتتبع ذلك عندما تقرر انت وأقرر انا على ادخار كمية أكبر من دخلنا

فلربما نخاطر بتقليص دخل شخص آخر بمقدار ما ادخرناه • وعندما نقلص مصاريفنا على السيكائر أو على البسة جديدة لزوجاتنا ، فاننا نقلص دخل بائعي السيكائر والملابس • من المؤكد أن هذا قد يعوض بطريقة أخرى • فلربما يقع ادخارنا بيد احد المقترضين الصناعيين الذي يدفع فائدة لنا ويشتري آلـــة بادخارنا • يحدث هذا اما مباشـرة أو عن طريق مصرف يستعمل حساب توفيرنا اساسا للاقراض • فبكل من الطريقتين تستعمل نقودنا لدفع ثمن الآلة فتحول هذه النقود الى الذين يقومون بصنع الآلة وتسويقهـا ويقوم هؤلاء بدورهم بتحويل النقود الى بائعي السيكائر والملابس • فاذا حدث ذلك فان ادخارنـــا سيرجع ثانية الى المجرى العام للدخل ويقوم بصرفه الآخرون بالطاقة نفسها ، وان كنا صرفنا النقود على السيكاير والملابس • ولكن الذي يحدث أحيانا هو ان ادخارنا للمال يحبسه أو يكدسه فلا يصرفه أحد • ان هذا شيء رديء كما يقول كينس •

وليس من اختصاصنا كمستهلكين أو مدخرين أن نقرر فيما اذا كان ادخارنا مؤثرا ، أي أنه يستثمره الآخرون أو أنه غير مجد ، أي أنه مجرد ، أي انه يطرح من الدخول الاخرى •

ان المنظمين هم الذين يقررون مثل هذا القرار • فاذا قرر المنظمون أن يستثمروا بنشاط فان ادخارات الاشخاص ترجع الى مجرى دخل المجتمع •أما اذا قرروا عدم الاستثمارفان ادخاراتنا ستسحب من مجرى الدخل ، أو بمعنى آخر ، ان النظام التجاري قد خسر ادخاراتنا بينما نحن كافراد لم نخسرها •

ويظهر من ذلك أن الرخاء يعتمد على كل من الميل القوي للاستثمار ومصاريف المستهلكين • وعندما يستثمر التجار بكثرة يرتفع منسوب الدخول • ومن ثم يوجد القليل من البطالة ، لذا فالقطر في رخاء•ولنكن واضحين فيما نقصد بكلمة (استثمار) فانما يقصد بالاستثمار هنا بناء

معامل جديدة اضافة الى المكائن والبضائع الموجودة ـ وليس مجرد انتقال الملكية من مالكين قدامى للسندات والاسهم • والاستثمار معناه الاستثمار الجديد لكل الاقتصاد الوطني وليس انتقال الاستثمار نفسه بين مالكين مختلفين ـ والذي يحدث عندما (تستثمر) بحصولك على الدار التي أملكها وسكنت فيها عشر سنوات • وعلى ذلك فان مجموع الدخل القومي يعتمد على مجموع الاستثمارات الجديدة • ولقد عبر عن ذلك كينس بالقول « ان كمية البضائع الاستهلاكية التي يكون من المربح للمنظمين انتاجها تابعة لكمية البضائع الانتاجية التي من المربح لهم انتاجها[1] » • ان المبالغ المدفوعة من المستهلكين ازاء البضائع الاستهلاكية ومن المنظمين لبضائع الاستثمار مساوية طبعا للدخل القومي ـ على الاقل في الحالة المبسطة التي لا تحتسب بعض الصفقات التي لا تهمنا •

لما كان الاستثمار الكثير من هذا النوع يزيد من الدخل القومي (يحسّن حالنا جميعا) والاستثمار القليل يقلص من الدخل القومي ويجعلنا أفقر مما نحن عليه فكيف تتمكن من الاستثمار كثيراً ـ كثرة تستنفد كل ما يتمكن المدخرون من ادخاره في البلاد المتقدمة ومن الكثرة بحيث يؤمن الرخاء ؟

واحدى الطرائق لزيادة الاستثمار هي جعل سعر الفائدة منخفضا • فاذا كنت أتمكن من الاقتراض بسعر فائدة قدره (٢٪) وأن أحصل على ربح قدره (٨٪) في مشروع جديد ، فهناك احتمال في أن أقوم بعملية الاستثمار أكبر مما لو كان سعر الفائدة ٧ أو ٨ بالمائة ، وبطبيعة الحال لا اتمكن من التأكد بأن المشروع سيدر ٨٪ ربحا ، ولكن يجب أن اسلك حسب أحسن تقديراتي • وبالمناسبة ان احسن نسبة ربح متوقعة من أي استثمار جديد تسمى (بالكفاية الحدية لرأس المال) •

---

(١) من مقالة لكينس في KEYNES, The New Economics, ed. Seymour Harris (New York, Knopf, 1947), P. 193.

ان هذه العبارة هي جزء من لغة كينس ولم يستعملها أحد من قبل . والسياسة الحكومية المقترحة هي أن تقوم السلطات المختصة بما يمكن عمله في المحافظة على سعر الفائدة منخفضا كوسيلة مضادة للكساد. وهذه العبارة تكمل سلسلة أساسية لكينس : سعر فائدة منخفض يشجع الاستثمار ويقوم هذا بدوره بزيادة الدخل القومي ، وهذا معناه مستوى عال للاستخدام . وهذا يجلب كينس الى الموضع الذي أراده عندما ابتدأ .

انه لم يتوقع من سعر الفائدة المنخفض أن ينجز المعجزات ، حتى لو مزج مع الاصلاح الذي تكلمنا عنه في أعلاه بشأن محاولة تقليل التفاوت بين الدخول . ولا بد من اضافة شيء آخر في معظم الحالات وخاصة في الاقطار المتقدمة الى اكسير الرخاء . وهذا الشيء هو الاستثمار من قبل الحكومة نفسها ـ أو بمعنى آخر ، مصاريف الحكومة . يبدو أنه يشعر بأن فرص الاستثمارات الكبرى للرأسمال الفردي والتي ميزت القرن التاسع عشر قد اختفت في الاقل في الاقطار الرأسمالية المتقدمة ، وعلى ذلك لا بد للحكومة من أن تقوم بمصروفات كبيرة في هذه الايام حيث يخجل الرأسماليون من القيام بالاستثمار أي عندما تبدو لهم أن الكفاية الحدية لرأس المال واطئة ، على الرغم من انخفاض سعر الفائدة أيضا . ان هذا التطبيق لمذاهب كينس يختم بخاتم القبول لمشاريع من امثال مشروع التنسي والمشاريع العامة (اذا بنيت أثناء الكساد) .

لقد قدم كينس الى هذه البلاد (الولايات المتحدة) في أيام روزفلت الاولى (حزيران ١٩٣٤) وبارك كثيراً من مشاريع الصرف للعهد الجديد (New Deal) ، رغم اعتقاده أنه كان يجب أن تصرف أموال اكثر مما صرفت ، ويعزى لفرانسيس بيركن التي كانت وزيرة عمل وقتئذ أنها شهدت اجتماعا بين روزفلت وهذا الاقتصادي ، ولكن ظهر أن هذا الاجتماع كان خيبة أمل لأولئك الذين اعتقدوا بأن هذين المروجين الكبيرين للصرف سيحي أحدهما الآخر كما يتصافح الاخوان . لقد شكا

روزفلت بأن كينس كان نظريا أكثر من اللازم وشكا كينس بأنه كان من الأجدى للرئيس أن يعرف أكثر عن علم الاقتصاد[1] . ولقـــد أخبر روزفلت بعد ذلك الآنسة بيركن « لقد رأيت صديقك كينس قد ترك ارقاما كثيرة . يجب أن يكون رياضيا أكثر مما هو اقتصادي سياسي » . ولربما كان ألذ شيء في هذه المقابلة هو تاريخها ، ١٩٣٤ ، أي قبل نشر كتابه الذي لخصنا جزءاً منه في أعلاه بسنتين، وقبل أن يهضم الاقتصاديون رسالته بعدة سنين . ويظهر أن كينس قد علل في سنة ١٩٣٦ سياسات السيطرة التي شرحت بصورة عامة في السنين الماضية ، والتي كانت في حيز التطبيق أكثر مما كون سياسات جديدة . وفي الواقع أن فكرة استعمال المشاريع العامة كوسيلة ضد الدورة التجارية كانت أقدم من كينس . لقد بشر وزير المشاريع العامة الفرنسي في سنة ١٩٠٧ بالصرف أثناء الكساد ولقد تكلم بالاسلوب نفسه في سنة ١٩١٢ كل من ســدني وباتريس ويب .

لقد اهتمت منذ سنة ١٩١٩ منظمة العمل الدولية الخاصة سابقا بعصبة الامم والتي هي الآن من مؤسسات هيئة الامم المتحدة ، بتوقيف المشاريع العامة المضادة للدورات التجارية .

ويعتقد أتباع كينس أن زيـــادة الصادرات والتي ربما تتضمن تشجيع حكومي للصادرات هي أيضا قوة لها نتائج مشابهة للمصاريف العامة على الطرق والسدود وغيرها .

وعلى هذا فمذاهبهم تؤيد كمشاريع مضادة للكساد، أمثال مشروع مارشال وغيرها من المشاريع التي نادى بها الرئيس ترومان في الصعيد الدولي . فالنظرية الكينسية اذن : تؤيد ما نعرفه جميعا بصورة عملية بأن مشروع مارشال مفيد للتجارة الاميركية .

---

(١) Frances Perkins, The Roosevelt I Knew (New York , Viking, 1946), PP. 225, 226.

ان لكينس شبه نظرية طريفة عن الاستثمار ، نوع من النظرية المتباهى بها • يمكن أن تسمى بمفهوم المضاعف وادخلت لعلم الاقتصاد عن طريق زميل لكينس اسمه ر• ف• كان • ان فكرة المضاعف هي كما يأتي : فمثلا اذا صرفت الحكومة بليون دولار على الطرق لزيادة الدخل القومي في الكساد ، ففي النهاية أن البليون دولار ستتضاعف ثلاث مرات أو أربعا والسبب في ذلك : هو أن الدخل يصرف ويستعمل عدة مرات • اذ سيذهب الى جيوب العمال الجدد المستخدمين في صناعة السمنت الجديد • فيصرف العمال نقودهم لشراء طعامهم ، ويصرف بائع الطعام جزءاً من نقوده لشراء بضائع لمحله والجزء الآخر لاستهلاكه• ان هذه العملية يمكن أن تستمر نظريا الى اللانهاية ويزيد البليون دولار الدخل القومي بمقدار غير محدود • وفي الواقع توجد بعض الثقوب في الطريق لذا سيزيد بليون الدولار الدخل القومي بعدد من البلايين فقط ، لربما بثلاثة بلايين •

هذه بعض الآراء الرئيسة لكينس ، واحدى الطرائق لتلخيص بعضها ، هي أن ننظر الى بعض الاشياء التي وقعت في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية أو بعدها• ان الذي يحدث في حقل المصاريف العامة خلال الحرب شيء يشابه ما يحدث في ظل « الكينسية » ما عدا أنه في سبيل الحصول على استخدام تام وقت الحرب ، يجب علينا أن نحرق العالم• ولكن المصاريف العامة الحربية تقابل المصاريف العامة التي نادى بها كينس من عدة وجوه اقتصادية • لقد جلبت المصاريف العامة الرخاء وانقذتنا من الكساد ورفعت من مستوانا المعيشي • ومن المؤكد ان كل ذلك كان مطابقا لتوقعات أتباع كينس • ومن ثم ان ما حدث بعد الحرب ، كما لاحظنا اعلاه ، من تعاقب في (المشاريع العامة) من الاعمار الاوربي الى الحرب الجديدة في كوريا ومنهاج التسلح الكبير ، كلها حافظت على الرخاء حيا • انه لأمر غريب أن تحملنا السياسة الدولية على أن نكون رغما عنا من أتباع كينس تقريبا منذ تاريخ نشر النظرية

العامة للاستخدام والفائدة والنقود • ويبدو أن كينس كان متنبئا كما كان اقتصاديا •

لقد تعرضت نظريات كينس والسياسات المقترحة من قبل نظرياته، والمقترحات التي عرضت من قبل أتباعه الى نقد من جهات عديدة • ان اصدقاءنا المحافظين لا يرغبون في مقترحات تساوي الدخل او الكره الظاهر للميزانية المتوازنة • ومن المؤكد أن كينس نفسه لم يبشر باقسام شيوعي للدخل أو عدم المبالاة كليا بالميزانيات الحكومية المتوازنة • ولكن يعتقد الكثير من المواطنين الحذرين ان نظرياته تسير بعيدا في هذا الاتجاه •

امتدح الماركسيون غير الشيوعيين « كينس » ووجدوا في عمله تأكيداً جزئيا واكتشافا جديداً لنظرياتهم وذلك لان ماركس وكينس أتيا بكل غرابة بالاجوبة نفسها لكثير من المسائل • ومن التشابه الكبير بين الرجلين هو نظرتهما الى الكساد على انه الفترة التي يختفي فيها الرأس مال (بالاستهلاك او التحطيم وغيرهما) • وعندما تختفي كمية كبيرة تصبح الاستثمارات الجديدة مربحة مرة ثانية • أما الشيوعيون الروس فليس لديهم أية حاجة لكينس • فلقد سميت معادلات كينس القضاء على البطالة في احدى النشرات المهمة (تلفيق نظري يستعمل لأغراض ديماگوگية)[1] •

ولقد ذكر في نشرة أخرى (حول كينس النظرية الاقتصادية الى سلاح قوي للسياسة الاقتصادية لتستعمل من قبل الدولة البرجوازية ضد الجماهير الكادحة[2] •

---

(١) ترجمة : L. Trachtenberg (of an article in Mirovoe Khozyaistvo i mirovaya Politika, Nos. 4-5 1446 supplement , PP. 18-20) in Science and Society, X, No. 4 (1946), 405-409.

(٢) مقتبسة من ترجمة : E. E. Domar, Iohns Hopkins University,

لمقالة كتبت عن النظرية الاقتصادية الانكلو ـ امريكية من :

A. Ayzenshtadt, Soviet Economist, American Economic Review, XXXIX, No. 5 (September, 1949), 934.

ان الاقتصاديين من أتباع كينس لهم أيضا اختلافاتهم معه وفيما بينهم . وهذا معناه أن مذاهب السيد قد نقحت وان التعميمات الكبيرة قد حصرت وصلحت بعض الأخطاء المعينة . كما توجد عدة مدارس للكينسية الجديدة (New-Keynsians) . في الواقع يوجد القليل من تبع كينس اليوم بكل عبودية . ان تراثه هو وجهة نظر واسلوب وتأكيد اكثر مما هو نظرية معصومة . ولكن النقاد الذين نحن بصددهم الآن هم ضمن اطار كينس ويستعملون أساليبه ومفاهيمه واصنافه .

ويقف المنشقون غير الماركسيين موقفا ترحيبيا جزئيا من كينس ، فهم سعداء لأن النظرية التقليدية بتأثير من كينس أخذت معالجة موضوع الكساد والرخاء . انه لربح عظيم ومحاولة التوضيح بـان النظريات والسياسات الاقتصادية الملائمة لفترة الاستخدام التام ، ليس من الضروري أن تكون ملائمة لفترة البطالة . ولما كانت هناك خلال التاريخ فترات بطالة أطول من فترات الاستخدام التام لذا فان نظريات كينس الجديدة أكثر واقعية من النظريات القديمة للنظرية التقليدية . ولـكن استقبال المنشقين كان استقبالا جزئيا . يعتقد الكثير من المنشقين أن كينس ومضاعفه والكفاية الحدية لرأس المال والميل للاستهلاك وتفضيل السيولة وغيرها قد أضافت الى المصطلحات والمفاهيم الشعبية الاقتصادية اكثر مما أضافت الى علم الاقتصاد . انهم يرون في عمله الاعتماد نفسه المطنب على الاستنباط وعلى تقليد علم الميكانيك وعلى الأصناف الخادعة، وعلى التعاريف غير المجدية ، التي ميزت ريكاردو وأتباعه (قارن نقد النظرية التقليدية أعلاه) .

ان مثل هذا النقد خاص بالأسلوب فقط وان موضوع الأسلوب الجيد هو قضية وجهة نظر . ولكن هناك أسئلة تثار أيضا في عالم الحقيقة . لقد وجد « ارثر . ف . برنز » خليفـة « ويسلي ميتشيل » كمدير لدائرة البحوث الاقتصادية الوطنية بأن كثيراً من استنتاجات كينس غير مؤيدة بالبحث الاحصائي فكتب برنز :

« يقول كينس ان تدهور الاستثمار يأتي في نهاية الرخاء وهذا مسبب بتدهور الثقة في قابلية ربح الموجودات الثابتة ، وان التقلص الذي يتبع ذلك مجبول على أن يبقى مثلا فيما بين ثلاث الى خمس سنوات ، اذ تتوفر امكانية الرخاء فقط ، عندما تستنفد الموجودات من البضائع ، وأكثر أهمية من ذلك ، حتى تتقلص كمية رأس المال الثابت بصورة كبيرة فتعيد اليه قابلية الربح.ولكن هل يمكن أن نوفق بصورة سهلة بين هذه النظرية وحقيقة أن الطلبات على المكائن وعلى المعدات الثابتة الاخرى والعقود على أصناف كثيرة من الانشاءات قد تصل الى قمتها في تواريخ مختلفة جدا ؟ او نوفقها مع حقيقة أنه حتى الانخفاض الكبير في طلبيات الاستثمار يحول عادة الى انخفـــاض تدريجي في مصاريف الاستثمار يبدأ متأخراً بعد عدة أشهر ؟ أو مع حقيقة أن كمية البضائع الدائمية وهي عادة مستقلة من أي أثر للدورات التجارية ، تزداد كقاعدة وقت انكماش العمليات التجارية وفي فترة التوسع)[1] .

ويعارض المنشقون كينس الذي يشابه كثيراً أسلافه ، باستعماله (النظرية) للدفاع عن منهاج وقت معين . وهذا ما عمله آدم سميث الذي شعر برداءة العوائق الحكومية ، فطور نظرية لتبرر القضاء عليها . ولقد علم ريكاردو الشيء نفسه . أراد حنطة رخيصة لانكلترا وكسر شوكة الارستوقراطية الزراعية . لذا وجهت نظرياته لهذا الهدف . وكان كينس مدفوعا بدوافع قوية فاراد عمل شيء للكساد ، المثل الذي تبع الحرب العالمية الاولى . لقد أيدت نظرياته منهاجا للاعمال والتي لربما نجحت بعامل حسن التخطيط أو ضغط الحوادث ولكن هذا لا يعني أنها ألقت ضوءاً جديداً كبيرا على العملية الاقتصادية أو على ما يحدث في الدورة التجارية .

---

(١) A. F. Burns, Economic Research and Keynesian Thinkig of Our Times (New York National Bureau of Economic Research, 1946), PP. 20, 21.

ولربما يتعجب أحد أتباع مذهب الذرائع فيقول « ولكن اذا نجحت الكينسية أفلا يعني ذلك أنها صحيحة ؟ » ليس كل الأشياء التي تنجح هي صحيحة ، هز الساعة يجعلها تتحرك ثانية . ولكنها لا تتمكن أن نستنتج من هذا ان العلة قد شخصت . كانت النجمة الشمالية (النجم القطبي) خير مساعد للبحارة قبل أن يعرف الانسان (الحقيقة) الفلكية التي نعرفها اليوم.في الواقع يوجد شك كبير في مدى استعمال المصاريف العامة ، والوسائل الكينسية الاخرى لمحاربة الكساد الاقتصادي بصورة مربحة.ولقد جلبت الكينسية الحكومية الخشنة المستعدة للسنين الاخيرة سواء أكانت المفروضة أم المخططة ، تضخما خطراً ــ وهذا معناه بالنسبة لملايين الناس خسارة نصف قيمة سنداتهم وتأميناتهم وتقاعدهم وقروضهم (مثل الرهون) وبالنسبة لملايين آخرين كان ذلك ربحا لم يكونوا جديرين به كليا . وجلبت أيضا سيطرة كبيرة وفريدة أكثر مما كان متوقعا ، صحيح أن معظم ما حدث كان نتيجة للحرب ، ولكن الحرب مشروع حكومي ، وان الذي حدث في السنين الاخيرة يمكن ان يكون نموذجا لما يحدث لو نفذت هذه المشاريع العامة وقت الازمات . اننا نعرف مساوىء البطالة وقد تكون مساوىء الاستخدام التام أقل منها ، ولكن لا زلنا بحاجة لمعرفة الكثير عنها .

واخيراً يضع المنشقون علامة استفهام كبيرة على مسألة القيام بالسياسة العملية . هذا يخص موضوع الامكانية ولأجل معرفة قوة هذا الاعتراض لنفرض ان العالم رجع الى فترة هدوء تشابه فترة العشرينات، حيث لا حروب ولا اشاعة حروب كما ان التدخلات الحكومية في الدول الرأسمالية التي اعتدنا السماح بها في العقدين الاخيرين أصبحت حقيقة. ومن المؤكد أنه لا توجد رجعة الى الحريات الاقتصادية في (عصر الأسپرين) ولكن ربما نواجه فترة لا يحتفظ بالرخاء فيها بالتسلح وانصاف الحروب . والآن لنفرض حدوث الحوادث المحزنة التي حدثت في سنة ١٩٢٩ في مثل هذا الفردوس المكتسب : تدهور الأسواق ،

وانتحار وكلاء الاوراق التجارية ، وانخفاض الارقام القياسية المهمة . فهل تتمكن أو ترغب الحكومة في مثل هذه الظرورف ؟ أن تقوم باجراء حاسم لمنع كساد طويل .

يختلف جواب المنشقين، ولكن يعتقد بعضهم ان الاجراء الحكومي سيكون بطيئا فقط كاستجابة لقلق اجتماعي خطر . ولابد اذن من القيام بأقل الاجراءات ، والهدف هنا المحافظة على تماسك الاشياء اكثر من انجاز الاستخدام التام . وكجزء من سبب التشاؤم فهو بطيء الاجراء تشريعيا ، وفي بلد مثل بلدنا لا بد من تأييد المحكمة العليا للقوانين المضادة للكساد قبل أن تنفذ .هذا تطبيق للديموقراطية ، والديموقراطية شكل من أشكال الحكومة الذي يعكس ويماشي الحريات الاقتصادية التي نعتقد بها ، اذ توجد علاقة معينة بين نوع الحكومة ونوع التنظيم الاقتصادي . وبنظر المنشقين توجد صعاب اخرى ولعلها أكثر خطورة حتى لو عجلت الأمور في الصعيد التشريعي . يوجد تباين بين عقلية التاجر المحنك المقتصد ومباديء حساباته وبين المفاهيم الاقتصادية للصرف غير المتوازن والضرائب المضادة للدورات التجارية والميزانيات غير المتوازنة ، فعلى ذلك من المحتمل أن يبدي قسم كبير من المجتمع معارضة سافرة لمنهاج كينسي شامل . والحقيقة المهمة الاخرى التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار هي أن الكساد ليس مصيبة غير مختلطة . اذ كثير من الناس من ذوي الدخول الثابتة سيستفيدون من الاسعار المنخفضة وسهولة الحصول على الخدم ومن شقاء الآخرين . كما أن أبناء أعمام عملاء « الوول ستريت » سيكونون موجودين في المجتمع ، ففي كل زاوية سنلاحظ مضاربا يحصل على الارباح لا من ارتفاع الارقام بل من انخفاضها ، ربما حتى زعماء العمال يرون خيطا فضيا في الغيوم المظلمة لمناخ التجارة الرديء . ولقد صرح لي أحدهم قبل عدة سنوات برغبته في مجيء الكساد بسرعة ، وان يكون كسادا مزعجا حقا وسبب رغبته هذه المنافية لمصالح الطبقة العاملة ، هو لكي تتمكن نقابته من اقتحام

المعركة بينما النقابة المنافسة ستفنى . وعلى ذلك يجب ألا يعتمد على تأييد اولئك الذين يعتقدون بانهم يكسبون بعض الشيء ويخسرون القليل من الاوقات الحرجة .

ان هذه الاسباب المضادة للامكانية هي أسباب سياسية بصورة رئيسة . ومن الممكن القول ان الاقتصاديين لا يملكون الحق للاجابة على المقترحات الاقتصادية ذات المقاومة السياسية والتي هي خارج نطاقهم وصلاحياتهم . فاذا رفضت الحكومة أو الجماعة القوية أو الجمهور غير المكترث اتخاذ العلاج الاقتصادي الملائم ـ فهذا هو مطلبهم فدعوهم في غي كسادهم الى آخر وهلة . ان كثيراً من المنشقين لا يقبلون بمثل هذه الحجة . فاذا رفض مريض أخذ العلاج الموصوف من قبل طبيبه فلابد من دراسة أكثر لهذه الحالة . فلربما يجب أن ينقل المريض الى قاعة المحلل النفساني للمعاينة والقيام بتشخيص أكثر . لعل تشخيص كينس غير كامل أيضا .

ماذا يقدم المنشقون من نظرية نظرية ايجابية للكساد والارخاء ؟ لقد قدمنا احدى النظريات اليسارية المتطرفة في الفصل التاسع . ان هذه النظرية ـ الماركسية ـ اعتمدت على نظرية قيمة العمل وفائض القيمة ، وعدم استقرار النظام الذي يتسلم فيه المستخدمون (بكسر الدال) فائض القيمة . ولقد لاحظنا أيضا أن لفابلن نظرية للدورات التجارية ، ولو انه لم يخصصها ، فانها موجزة بالاقتباس التالي :

« ان العامل المهم الذي يميز الفترة التجارية بالنسبة لفابلن هو العلاقة بين الرأسمالية (Capitalization) الجارية وقابلية الربح المتوقعة . فعندما ترتفع الارباح المتوقعة فهناك سبب للشعور بالرخاء ، وعلى ذلك تتوسع عملية الرأسمالية بسرعة . ولكن التكاليف المرتفعة تقلل دائما من شأن أساس الارباح العالية المتوقعة ، لذلك تصبح الرأسمالية أكثر من الارباح المتوقعة التي تبرر مثل هذه الكمية . ان الوضعية الاخيرة تميز

الكساد[1] » .

ان نظرية ويسلي ميتشيل ، غير الاشتراكية والمنشقة الاميركية ، خير تعبير لنظرية المنشقين في الكساد والرخاء . وهي التي تتناولها الآن.

ان اسلوب ويسلي ميتشيل في النظر الى مشاكل الكساد مخالف لأسلوب كينس . لقد ابتدأ ميتشيل دراسة هذه المشاكل في سنة ١٩٠٨ ونشر كتابا عن الموضوع في سنة ١٩١٣ . ولقد نشر كتابا آخر بعد اربع عشرة سنة أي قبل الكساد الكبير . وبعد امد طويل ظهر كتابه الثالث في سنة ١٩٤٦ بالتعاون مع آرثر. ف. وبرنز. ولقد مات ميتشيل في سنة ١٩٤٨ أي بسنة واحدة بعد موت كينس . وهناك كتاب آخر تحت الطبع . ولقد شجع ميتشيل خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩١٣ حتى مماته طلابه وزملاءه على مواصلة الدراسات المتعلقة بالدورات التجارية . ولقد اعتمد على كثير منها فيما نشره أخيراً . وباختصار انه درس بكل صعوبة خلال اربعين سنة مشكلة ملحة من مشاكل الحياة الاقتصادية . لقد خصص كينس لدراسة الكساد والرخاء، عدة سنوات في الثلاثينات ، عندما كانت الأزمة حادة .

ويبدأ كينس باثارة غيوم من الغبار عندما يشهر رمحه في وجه جهابذة النظرية التقليدية ثم يبدأ مهمته مستعملا وسائلهم .

اما ميتشيل فيتجاهل ــ في كثير من الاحيان ــ النظرية التقليدية . انه لا يستعمل مفهوم العرض والطلب . ولا وجود لهاتين الكلمتين في فهارس سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٤٦ لكتابيه ! أما كتاب ــ في النظرية العامة ــ لكينس فكل منهما يحتل عمودا كاملا تقريبا .

يستعمل ميتشيل عبارة لا يستعملها كينس (الدورة التجارية) ان هذه العبارة مهمة وتوحي باختلاف كبير بين الرجلين :يعمل كينس بفكرة

(١) Wesley Mitchell, Business Cycles: The Problem and Its Setting (New York, National Bureau of Economic Research, 1927), P. 44.

التوازن : لدينا أحيانا توازن الاستخدام التام ، واحيانا توازن البطالة الواسعة • ويبدو المجتمع لكينس وكأنه يعمل على مستويات عديدة متباينة الارتفاع • وكل مستوى يكّون حالة من التوازن الجامد • أما كلمة ميتشيل (الدورة) فتوحي بحركة توقيعية من الارتفاع والانخفاض، ينخفض الرخاء أو تتوسع الفعاليات التجارية تدريجيا حتى يحصل الكساد أو تنشأ فترة تقلص ومن ثم سيحدث انتعاش تدريجي يؤدي مرة ثانية الى التوسع • وهناك امتداد أو استمرار ، أما مفهوم التوازن فلا وجود له•ان كلمة (التجارية) في العبارة (دورة تجارية) مهمة أيضا وتوحي بوجهة نظر مختلفة عن كينس • ميتشيل يشابه فابلن فيقبل فكرة عدم الانسجام الدوري بين عملية صنع النقود (التجارة) وعملية صنع البضائع (الصناعة) • ان نبرات حياتنا الاقتصادية ناتجة عن فعاليات صنع النقود وانها ليست تقلبات اقتصادية أو تقلبات صناعية بل انها تقلبات تجارية أو دورات • ان تعريفه يوضح هذه الفكرة •

« ان الدورات التجارية هي نوع من التقلبات الموجودة من الفعاليات الاقتصادية للأمم التي تنظم أعمالها بصورة رئيسة على شكل مشاريع تجارية • وتتكون الدورة من توسع يقع تقريبا في الوقت نفسه في كثير من الفعاليات الاقتصادية المتبوعة باتكاسات عامة مشابهة وتقلصات وانتعاش يظهر في المرحلة التوسعية للدورة القادمة • ان هذه السلسلة من الحوادث مستمرة الحدوث ولكن ليس بصورة دورية • تختلف الدورات التجارية بزمنها ما بين أكثر من سنة الى عشر أو عشرين سنة • انها ليست قابلة للتقسيم الى دورات أقصر بالصفات نفسها ومقاييس تساوي مقاييسها الاصلية » •

ان الدورة التجارية كما يوحي اسمها دائرة كاملة ، لها عدة أوجه توصف بـ : (١) الانتعاش (الخروج من الكساد) • (٢) التوسع

(وجه الرخاء) . (٣) الانتكاس (الانخفاض بعد قمة الرخاء) . (٤) التقلص (الكساد) .

وعندما تنتهي هذه الأوجه الاربعة نبدأ من جديد مرة ثانيـــة ، كالجلوس في السينما عـدة مرات في الفلم نفسه ، ذلك لان العرض القادم ليس تماما كالاخير ، أو أي عرض سابق ، ربما يكون أطول أو أقصر واكثر تخريبا أو أقل ، لسنا دائما نقاسي كساداً بالطول والعمق نفسيهما ككساد الثلاثينات ، أو نجابه رخاءاً بالطول والعرض نفسيهما وبالتهذيب كالذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية . وكان في الواقع أحسن شيء قوله ان الدورات التجارية تشابه الواحدة الاخرى ممـا يكفي لاقناعنا بانها حقيقة تكوّن صنفا . انها أخوات اكثر من كونها توائم متشابهة . انها دائمية الحدوث ، ولكن ليس بصورة دورية .

فاذا كانت هذه المفاهيم صحيحة فيتبع ذلك ان معظم قراء هـــذا الكتاب قد عاشوا خلال العديد من الدورات ، وجميعنا نعيش الآن خلال احداها ، وكبارنا عاشوا خلال الكثير منها عشرة أو اكثر،ونفترض ان القراء يسلكون سلوكا مرضيا ويعيشون في أقطار رأسمالية صناعية تستعمل النقود . (لا توجد دورات تجارية في التبت أو في الحضارة التوتية لكلمات الهنود الحمر) . وتختلف الدورات التجارية بطولها ما بين سنة الى اثنتي عشرة سنة ويبدو أن « المعدل » هو اربع سنوات في الولايات المتحدة ، وأكثر بقليل من ذلك في اوربا . ولقد وضعت كلمة المعدل بين علامتين مقلوبتـــين ، لتذكر القراء بوجود أنواع عديدة للمعدلات وانها عديمة المعنى في بعض الاحيان وانه لمن الخطورة أن نخطط القيام بمنازلات قاتلة في البورصة على اعتبار أن مدة الدورة أربع سنوات .

ان اسلوب ميتشيل في معالجة المشكلة يبدو محيرا ومخادعا . ويخبرنا عن الاضطراب في الانظمة التجارية القديمة وفي القرون الوسطى

ويعطينا تاريخا مختصرا لاستعمال الاحصاء في علم الاقتصاد لقياس الدورة ، ويحاول دعم الاعتماد على الوقائع التجارية • انه يميز بين ارتفاع الدورة وانخفاضها عن ارتفاع التجارة وانخفاضها الناجم عن فصول السنة ، ان صناعة المايوهات ليست كاسدة لانه لا يشتري منها الا قليل في شهر تشرين الثاني •

انه يواكب الدورة من الأمام ومن الخلف وعرضيا ويقوم برسم الخطوط البيانية لتوضيح مكان ضربتها القوية • يدرس درجة كونها مرضا عالميا ، يبدو له انه معد كمرض البقيصاء الهولندي • يعطينا مختصرات قصيرة لما فكر به الآخرون عن الدورات التجارية • وهناك الكثير من هذه الأمور بحيث تنهك القراء العديدين الراغبين بدون جدوى في معرفة من أين سيبدأ الموضوع الاصلي : وما هي أسباب الدورات التجارية وكيف تتمكن من القضاء عليها ؟

يبدو أن القاريء يؤجل ويؤجل ويؤجل • فاذا كان يرغب فيما يجد وليس في الأجوبة التي يبغيها فسيكافأ خير المكافأة في الرجوع ثانية الى الفصل الثاني الطويل من كتاب (الدورات التجارية) المشكلة والوضعية • ان هذا الفصل يتعلق بكيان المجتمع النقدي الحديث ويظهر لنا اطاره ، خارطة ميتشيل للعالم الاقتصادي ، وهي توضح تأثير فابلن • ان الذي يقوله هو وجود عدد قليل من القوى المنظمة (بكسر الظاء) في المجتمع الاقتصادي الحديث مشابهة للتي افترضتها النظرية الاقتصادية التقليدية • من المؤكد أن السعي وراء الربح له تأثير القوة المنظمة ولكنه لا يؤمن ــ ولم يقصد من ذلك مطلقا ــ الاستخدام التام المستمر • انه الاطناب اذا قررنا اختصار هذا الفصل هنا • لقد تعرف القاريء الى نظريات متشابهة أو متجانسة للتنظيم الاقتصادي ذكرت في أعلاه •

انها تختلف عن فابلن بناحية واحدة مهمة : كانت نظرية فابلن في

التنظيم نظرية في التغيير أيضا • ويتذكر القارىء كيف أننا في النهاية حسب رأي فابلن اما أن نصل الى نوع من الجمهورية الصناعية الطوبائية، أو الى دولة رجعية ، نوع من الاقطاعية الصناعية لا يوجد مثل هذا في نظرية ميتشيل كما ان احد نواقصه ، هو أنه اقتصادي جامد ، ليس بالمعنى الذي تستعمل به هذه الكلمة ، ولربما أساء استعمالها النظريون التقليديون •

ان هذا الموضوع جانبي ويعطينا ميتشيل في اطاره ما يحسّن فهمنا للدورة التجارية • في الواقع ان قراءة افكاره في التنظيم الاجتماعي وتفهمها تماما تجعلنا فجأة نفقد الرغبة في سبب التقلبات الاقتصادية •

ان الذي روى ظمأنا لمعرفة الأسباب بصورة غير متوقعة هو حتمية وقوع الدورات التجارية في النظام الاقتصادي الموصوف في اطـــار ميتشيل •

ان الوضعية تشابه طفلا قد لاحظ أن « كمان » والده (الكمان آلة موسيقية وترية) لا يعطي أصواتا موسيقية أحيانا ، لذا أخذ بتطوير نظرياته في سبب هذا العطب • لربما يفكر أنه حالما ينتهي والده من عزف أغنية (الديك الرومي في القش) لا بد ان يعطب الكمان ، أو يسبب له الخلل اذا تركه طول الليل ملقى على البيانو بدلا من وضعه في صندوقه على الرف • وفي يوم من الايام سأل والده عن السبب فأخبره الوالد بعدم وجود سبب خاص ، اذ تعطب الادوات الموسيقية الوترية لأسباب عديدة مختلفة ، فلعل الخلل يؤثر في الاوتار أو ان النوابض ترتخي أو ان المواد التي يتكون منها الكمان تتوسع ، أو تتقلص في أماكن عديدة وبدرجاته المختلفة • ومن العبث أن يذكر سبب العطب ، ولكن فهم كيفية صنع الادوات الموسيقية الوترية ، يوضح أنها لا بد وأن تعطب في يوم من الايام • لذا فصورة الآلة توضح بصورة مباشرة خاصيتها في فقدان الصوت • وكذلك الحال بالنسبة للدورة التجارية لميتشيل • فاذا تتبعت وصفه الفابلني الجديد لكيفية تكوين العـــالم

الاقتصادي وكيفيه خضوع الفعاليات الانتاجيـة الى حـافز الربح في الاقتصاد النقدي فانك تدرك الخلل من امثال الدورة التجارية بدون أي سؤال ، انه يلفت نظرك الى الدرجات الواضحة للتقلص وللتوسع في النواحي الخاصة من الفعاليات التجارية . انه يوضح وجود العدد القليل من القوى الموجهة والمنظمة . انه يوضح ان النظام الاقتصادي مختلف بالنسبة للاستخدام التام كاختلاف الكمان الصامت عن الكمان العازف. لا يملك النظام الاقتصادي ميلا الى الرجوع الى التوازن المرتفـع أو المنخفض أكثر مما للآلة الموسيقية الوترية .

اني لا ادعي ان مثل هذه الآلة الوترية تذهب بعيداً ما لم يخف المؤلف أحد الاجزاء المهمـــة لتحليل ميتشيل ، الجزء الذي يبدو بأنه يناقض قليلا جملتي الاخيرة عن كون النظام الاقتصادي لا يهدف بصورة آلية نحو الفعاليات ذات المستوى العالي أو المنخفض . ان النظـــام الاقتصادي يملك خاصية القفز الى الوراء وهي خاصية لا تملكها الآلة الوترية . يقول ميتشيل ان كل مرحلة من الدورة التجارية تولد المرحلة القادمة ، وكأن الكمان المعطوب يصلح نفسه بنفسه . ولأجل أن نبين كيفية حدوث هذا الشيء يجب علينا أن نتتبع مراحل الدورة التجارية . ابدأ من أية نقطة ترغب فيها ، ولتكن الكساد . هنا انخفضت الاسعار أخيراً ويقرر المستهلكون الذين لديهم نقود أن يشتروا ، كما يعتقد بعض التجار بأن الفرصة قد سنحت لشـــراء مكائن جديدة ولن يتمكنوا من الشراء بأسعار أرخص . ان مستوى الاجور والفائدة واطيء ، لذا فانها ملائمة لتجديد النشاط . ان الطباخات والثلاجات البيتية أصبحت بالية ولابد من استبدال المعدات الصناعية في المعامل الا اذا قرر أصحابها ترك الصناعة . ان المشاريع قد نظمت وقويت وأخذ يفكر أصحابها بانهم على الرغم من انخفاض أثمانها بالمقارنة مع الماضي مســـتعدون للعمل بتوقعات متواضعة ، ولربما حدثت حوادث ملائمة تسند مثل هذه الحالة ، كحدوث حرب في مكان بعيد مثلا قد ينعشها بدون ان تتعرض

لتهديد بوقوع كارثة .

وعندما يبدأ الانتعاش فانه يميل الى الانتشار بعملية تجمعية . فعندما يستخدم قليل من العمال ويتسلمون رواتبهم يصرفونها على أشياء جديدة والطلب على هذه يتطلب أيد جديدة لصنعها ، والصرف يزيد الاستخدام ، والاستخدام الجديد يزيد الصرف . والرجاء الضئيل يصبح تفاؤلا . ان الارباح مغرية وذلك لان المعامل تنتج بكميات تبرر الانتاج الكفوء أي بمستوى التكاليف الواطئة للوحدة المنتجة ، ولأن الاجور لا ترتفع بمستوى ارتفاع الاسعار نفسه . تستمر هذه العملية وتستمر رغم بعض العوائق أحيانا ، حتى نصل الى الرخاء .

ولكن (رخاء) ميتشيل ليس مشابها (للاستخدام التام) لكينس . لقد كتب ستيوارت جيمس في العشرينات كتابا عنوانه (الرخاء ــ حقيقة أم خرافة ؟) لقد بين فيه أنه على الرغم من الشعور العام بالرضاء الا انه كان الكثير من الناس من امثال الفلاحين وصناع النسيج يقاسون ظروفا صعبة . فلهم وللبطالين فنيا كان رخاء العقد الذهبي خرافة ، وعن مثل هذا النوع من الرخاء بين الحقيقة والخرافة يتكلم ميتشيل . والذي تتمكن من الرجوع اليه بصورة آلية . وهذا لا يعني اننا لا نتمكن من الوصول الى الاستخدام التام ، بل يعني انه ليس من الضروري الوصول الى الاستخدام التام عندما نتكلم عن الرخاء .

اذن نحن في رخاء الآن مرة ثانية . لماذا لا نبقى في وضعية الرخاء؟ كيف تفلت قبضتنا عن هذا الوجه الحسن من الدورة التجارية ؟ الرخاء يجلب الشدائد الى النظام الاقتصادي . فبعض الاسعار تبدأ في الوصول الى التجار فتهدد ارباحهم : أسعار الفائدة ترتفع ، الريع يرتفع وكذلك الاجور والرواتب . ولابد من استخدام غير القديرين وغير الكفوئين ، وكثير من الانتاج يرجع الى اصحابه بسبب عدم الاتقان ، ولابد من دفع أجور عالية للعمل الاضافي . ومن ثم يوجد ميل لأسعار المواد الاولية في

ان ترتفع بصورة أسرع من أسعار البضائع الاستهلاكية • تبدأ بعض الصناعات بالشعور بهذه الضربات ، وتأخذ الصعاب بالتجمع في قطاعات عديدة • وربما تفشل بعض المشاريع الضعيفـــة ، ويمنع الصيارفة الحذرون من تجديد القروض • ولربما يبدو الفشل الشنيع لأحـد المشاريع وكأنه انذار للتجار الواثقين بانفسهم • ولعل حوادث خارجية غير متوقعة (كسلسلة من الحصاد غير المربح أو تحطيم سوق حربي عند حلول السلام) تضيف الى المشكلات الاعتيادية وتلقي على السوق نوعا من التشاؤم •

وتنعكس العملية التجمعية الآن ، ويؤدي الحذر والقنوط الى الخوف • ويحاول الكل أن يبقى رصينا اذا ما اشتدت الازمة ، وهذا مما يزيدهـا ، فتنخفض الطلبات أو تلغى فيسرح العمال ، وتبـــدأ عمليات التصفية وتشدد عمقا • نحن الآن في انتكاسة وبعد عن الكساد الذي ابتدأنا به بخطوة واحدة ، ومن ثم تعاد العملية كرة اخرى •

ان هذا التلخيص غير عادل لتعليل ميتشيل عن كيفية سلوك العملية التجمعية الآلية • انها مجرد ايحاء لكيفية معالجته لهذا الجزء من المهمة ولا يعطينا أية دلالة عن المهارة التي ينسج بها الخيوط الكثيرة لتكوين النهج •

يقبل الاقتصاديون بصورة واسعة شرح ميتشيل لكيفية انجاب مرحلة ما للمرحلة القادمة ، ولكنهم يقبلونه على اعتباره وصفا وليس تعليلا • أما بالنسبة لميتشيل فالخطر بين الوصف والتعليل ، ان وجد ، فهو خطر رقيق • ويعتقد الكثيرون أن كل ما قام به ميتشيل مخيب للظن وذلك لأنه لم يؤكد على أحد العاملين (مثلا الاستثمار) كسبب • أما بالنسبة لميتشيل فلا يوجد سبب خاص للكساد أو الرخاء أو الدورة التجارية ككل ، كاعتقاد المثقفين بعدم وجود سبب خاص للحرب • فلقد وضح بأنه عندما تتطور الرأسمالية تتغير الدورة التجارية • ان اسباب

الدورة وطولها وعمقها وتوقيتها وصفاتها الاساسية كلهـا تتغير بتغير مجتمعنا .

ولربما كانت لميتشيل أفكار قويـــة كفابلن عن المستقبل الطويل للمجتمع الرأسمالي ولكنه لم يقل الشيء الكثير عنها بحيث تتمكن من معرفة ما اعتقد به . وهو يختلف عن أتباع كينس بكونه لا يملك نظرية ركود مرتبطة مع نظرية الدورات التجارية . فانه لم يقل بأن الاستثمار آخذ بقلة الربح وان كساد المستقبل سيدوم الى الابد ما لم تتدخل الحكومة . ولكن من غير المحتمل للمجتمع النقدي أن يجلب استخداما تاما مستمرا بدون مساعدة . فلم يتمكن في الماضي من انجاز هذا ، ولم يخطط بصورة خاصة ليكون كذلك ما عدا ما في أدمغة اقتصاديي القرن التاسع عشر (وبعض اقتصاديي القرن العشرين) . لقد وضح بأن تغييراً كبيراً خيرا من هذا قد حدث في اتجاه الدورة التجارية في سنة ١٩١٤ وقال بأنه كلما أصبحت الدول المتخلفة ذات اقتصاديات نقدية ، أضحت تحت رحمة الدورة التجارية .

فمـا العلاجات أو الملطفـات التي يقترحهـا ميتشيل للدورة التجارية ــ أي لمرحلة الدورة التجارية المتميزة بالبطالة وخسارة الثروة وانتشار البؤس والكساد ؟ انه لا يملك علاجا فوريا . في الواقع ان مقترحاته هزيلة هزال المقترحات الموسيقية التي اتخذت كمثل للشرح (كيف نمنع عطب الكمان؟) انه لاحظ عدم وجود الظواهر التجاريةصعبة الفهم.ان معرفة الانسان المتزايدة واستنكاره لكثير من الظواهر المزعجة قد ساعدت على شفاء المجتمع من مثل هذه الآثام . لقد اقترح في سنة ١٩١٣ قبل تكوين نظام الصيرفة الفيدرالي اعادة تنظيم المصـــارف (والذي كان يقام به في ذلك الوقت) ، لقد بشر بمشاريع عامة مضادة للدورات أو تنفيذ المشاريع العامة وقت الكساد وتأجيلها وقت الرخاء . ولقد بشر بصورة خفيفة باستقرار الدولار . لقد نادى بمعرفة أعمق للظروف الاقتصادية الجارية من قبل جمهور أكبر ، على فرضية انه اذا

فهم الناس ماذا يجري تتمكن من تضييق تقلبات النظام الاقتصادي .

لقد أسهم ميتشيل في التخطيط الاقتصادي للحرب العالمية الاولى. ان تجاربه الاولى كمخطط تركت أثراً كبيراً في نفسه وظهر منهـا أن الارشـــاد الواعي للنشاط الاقتصادي يسهم في استقرار الاقتصاد الوطني . ولقد تكلم وكتب عن ذلك كثيراً وسئل أخيراً من الرئيس هوفر والرئيس روزفلت للقيام بعمل له علاقة بالارشـــاد الحكومي للفعاليات الاقتصادية ، في وقت السلم طبعا .

شعر ميتشيل انه لما كان من الممكن النظر الى الدورة التجارية على اعتبارها نتيجة لحياة اقتصادية خالية من الخطة والهدف المركزي ، لذا فالعلاج او التخفيف سيأتي من التخطيط الواعي . لقد كتب في مكانات عديدة عن فوائد التخطيط الاقتصادي الوطني وشاهد أيضا حدوده ويبدو أنه كان ينظر أحيانا الى جهود الانسان بتشاؤم . لاحظ ان الناس يقبلون الخطط الاقتصادية في الازمات فقط (وقت الحرب مثلا) ولكي توضع الخطط في مثل هذه الظروف بصورة مستعجلة ومتقطعـــة فان التخطيط المتقطع من الأمد البعيد أسوأ من عدم وجود خطط .

ان المرحلة الحاضرة لتطور الفكر الاجتماعي للانسان وعدم الاعتماد على العلوم الاجتماعية وصعوبة الابداع الاجتماعي كلها تتعاون للقضاء على تخطيط اقتصادي شامل حكيم للمستقبل . وباختصار وبلغة أسهل من أسلوب ميتشيل نقول بأن العائق النهـائي للقضـــاء على الدورة التجارية الآن هو ان الطبيعة البشرية تبدي الدليل الهزيل في الاستعداد لاتخاذ الخطوة السريعة نحو الاحسن . يحل الانسان مشاكله ببطء .

لذا لم يكن لميتشيل أي منهاج صارم ، ويبدو أنه كان مدفوعا بصورة أساسية « بحب استطلاع كسول » على حد تعبير فابلن . لم يهتم بالنتائج ولم يتوقف للنظر فيما ستؤدي اليه بحوثه . ويوجد لدى ميتشيل نوع من اللامبالاة العلمية غريبة عن الاقتصاديين ومحيرة لبعض

قرائه وناقديه • وهذا لا يعني أنه كان لا يرغب في رفاهية البشرية ، ولكن يبدو أنه كان يشعر بأن الرفاهية البشرية ، تخدم خير خدمة بالدراسة المجردة •

ان ما قام به هذان الرجلان يعطي لطلاب علم الاقتصاد النبهاء أشياء كثيرة للتفكير • هل أنه خير لمصلحة الانسان أن تخدم بمنهاج عملي مدروس ومفهوم بنظرية ، أم أن تخدم بدراسة شاقة طويلة لا تتضمن منهاجا معينا (رغم أنها ربما توحي بمنهاج) لا يمكن اعطاء أي جواب نهائي ، ذلك لان أي جواب ينبغي أن يعتمد على الثقة ، ولربما تعرض الحاجة الى كل من الدراسة الصرفة والدراسة المنهجية • اذا انضم كل الناس الى طريقة فابلن ــ ميتشيل فسيصبح علم الاقتصاد بعيدا عن مشكلات البشرية المباشرة والملحة كبعد علم الفلك عنها • ومن الصعب أن يقبل البشر النظر الى أعمال الناس كما ينظرون الى النجوم في مداراتها غير متمكنين من تغييرها ولا مجبرين على قبول حركتها • ولكن التدخل غير المتحفظ في شؤون الناس قد يجلب نتائج أسوأ من التدخل الطفيف •

ان كينس وميتشيل متناقضان في نظرتهما الى المؤسسات الاجتماعية المعاصرة • فيعتقد كينس ان منزلة الدورة التجارية في مجتمعنا مما يسعى كل فرد نحوها • ومن المؤكد ستوجد مقاومة للتلقيح ضد الدورة التجارية كما كانت ضد التلقيح بالجدري فيالماضي ولا تزال اليوم ، ولكن التلقيح قد انتصر وكذلك يجب أن يكون العلاج الكينسي • انها لأمر يسير ، ان وجهة نظر كينس تشابه حركة النور للقرن الثامن عشر التي بشرت بأن الناس اذا ما تعلموا اكثر عن مجتمعهم فسيصلحونه •

يمثل ميتشيل وجهة نظر معقدة للغاية • ان الدورة التجارية ليست مشكلة منفصلة كمرض الجدري • انها منسوجة بنسيج المجتمع • ومن

المحتمل أن لا توجد علاجات حقيقية في ظل مؤسساتنا ولـكن توجد الوقاية من الامراض . ويبدو الانسان علاوة على ذلك غير مستعد لدفع الثمن الكامل لحل مشكلاته . ويميل الانسان للتغاضي عنها أو تأجيل الحلول النهائية بالقيام ببعض التكيفات المؤقتة.فبالنسبة الى ميتشيل أن الحياة الاقتصادية ما هي الا مثل آخر لملاحظة فرانسيس بيكون « من المألوف مبدئيا أن نقرر المتناقضات » . لذا فانه يجلب لعلم الاقتصاد بعض الغموض في تناقض رغبات البشرية وآمالها التي كثيراً ما أزعجت الدارسين العظماء للانسان وعمله . انه يدرس الدورة التجارية كمرحلة محيرة من حضارتنا وكأنه عالم أجناس يدرس أخلاق قبيلة غريبة . صحيح أن هذا مختبيء خلف جدار سميك من الاحصائيـات ، لكنه موجود للذين يهمهم ذلك ، وفي كتب ليست عن الدورة التجاريةككتابه « فن النقود المتخلف » واذا أخذنا كتابات ميتشيل ككل ، نراها تشابه بطابعها أكثر التحليل الواسع للسير جيمس فريزر عن سبب قتل أحد القسس للآخر للحصول على عمله في الدير المقدس في النيمي ، ممـا يشابه تحليل كينس المتميز بواحد .. اثنين .. ثلاثة .. أظرف اكتشاف لأسباب توازن البطالة .

لربما تغيرت الرأسمالية أكثر وتغير معهد الدورة التجارية منـذ حادثة بيرل هاربر أكثر مما ندرك . ولربما أصبحت علاجـات كينس للكساد والتي نجحت في الثلاثينات ، عديمة الجدوى في المستقبل ، كما أصبح خط ماجينو الذي منع الهجوم في سنة ١٩١٤ ولم يمنعه في سنة ١٩٤٠ .

وقـد تصبح دراسات ميتشيل العظيمة وتحليله الراقي لكيفية تسبب الفعاليات الاقتصادية في المجتمع الحر نسبيا للدورة التجارية مواد للتاريخ أكثر مما لعلم الاقتصاد . وعندما تخاض الحروب ويعاد السلام (في المستقبل) نتمكن من القول بأن المؤسسات الاجتماعيـة التي لا ندركها الآن ستأخذ أشكالها. ولربما لا تظهر فيها الدورات التجارية

التي نعرفها.لا يوجد احتمال فصل طويل من الحروب أو السلام المتسلح في كتابات الرجلين ولعلهما سيقولان شيئا مختلفا لو أخذا هذه الحقيقة بنظر الاعتبار .

١٣

النّقوُد

لم تشرح أهمية النقود بالنسبة الى الانسان بدقة ، مثلما شرحها جورج سميل في كتابه الألماني (فلسفة الذهب) ، ولا اعتقد بطريقة لتقديم هذا الموضوع الصعب أحسن من أن أستعرض بعض أفكاره[١] .

يقول سميل ان الأساس الرئيس للحرية الفردية يعتمد على النقود . فتحت الأنظمة الاقتصادية توجد عبودية ، وتحت الاقطاعية توجد حاجة ضئيلة للنقود . وبدل النقود توجد ضرائب وحقوق وامتيازات للسيد أو وكيله . ففي ظل الاقتصاديات غير النقدية توجد علاقة وطيدة بين المنتج والانتاج ، او الخدمة الجاهزة للسوق . ونلاحظ هذه العلاقة الوطيدة المقيدة نفسها في الاسرة . فكان الواجب على الاولاد القصر والبنات والعمات العانسات والاحفاد وجميع هؤلاء القصر المعتمدين بسبب التنظيم الاقتصادي الاقطاعي أن يقبلوا علاته اليومية والشخصية الوطيدة تجاه السيد اذا ما أرادوا أن يعيشوا عيشة

---

(١) معرفتي بالالمانية ضعيفة لدرجة انني لم اتمكن من قراءة اكثر من الصحيفة الرابعة عشرة من كتاب سميل . لذا اعتمدت كثيرا على كتاب N. J. Spykman, The Social Theory of Georg Simmel (Chicago, Univ. of Chicago, 1925).

تليق بهم • ولم يتمكنوا من الانسحاب من الأسرة ويعيشوا مستقلين في شقة صغيرة في المدينة كما يجري اليوم ، ليس لأنه لم تكن الشقق موجودة في ذلك الزمان ، بل لانه لا توجد ثروة أو دخل ممكن تقسيمه بدون نقود • وثروة السيد تكونت من القصر والأرض وحقوق أخرى على الفلاحين والرعايا • ولم يكن من الممكن ارسال جزء من هذه بالبريد الى الأولاد والعمات كمخصصات شهرية • فعدم سيولة الثروة ربطت الناس الآخرين بطرائق قد أغلقت بالضرورة كل المجالات المؤدية الى الحرية الشخصية •

وفي ظل هذه المراحل من النمو الاقتصادي كان الانسان الاعتيادي معتمدا كليا على عدد قليل من الآشخاص معروفين جميعا لديه • ولكن بعد مجيء الاقتصاد النقدي أصبح الشخص معتمدا على عدد غير محدود من الاشخاص لا يعرف معظمهم • فأصبح يعتمد على مزارع القهوة البرازيلي وعلى ملاحي اليونان والعمال الاميركيين المجهولين جميعا • وأصبحت النقود معوضة عن الروابط القبيلية والضرائب الاقطاعية ، وبعض الالتزامات العائلية • ان هذه المقدرة لتوزيع الاعتماد بالروابط النقدية على عدد غير محدود من الناس خطوة كبيرة نحو الحرية الشخصية • ان هذا الاعتماد الجديد هو اعتماد على الوظيفة أكثر مما هو على الافراد ، أي اننا نتمكن من تلميع احذيتنا بعمل الصباغ الذي يصبغ لكل من يدفع له النقود • ان السيد الاقطاعي تمكن من الاعتناء بحذائه بخادم يخدمه ويخدم عائلته فقط •

ولما كان الرجل الحديث (معتمدا على الوظيفة وليس على صاحبها، لذا يتمكن من تغييره واختياره حسب رغبته • وهذا يعطيه استقلالا داخليا ، وشعورا بالاكتفاء الذاتي)[1]•

لذا فمن المتناقضات أن نرى النقود جعلت من الناس أكثر

(1) Spykman, OP. cit., P. 221.

اعتمادا على الناس الآخرين ، وفي الوقت نفسه حصل كل انسان على نوع من الشعور الشخصي بالاستقلال .

ولقد غيرت النقود أيضا معنى الملكية الفردية . ان الملكيـــة والاستعمال كانتا مترافقتين حتى تطـورت الأمم الى اقتصاد نقـدي متكامل . ويبدو أن سميل يشعر بأنه حتى وقت متأخر كانت الشخصية ممزوجة بالملكية . فعلى سبيل المثال كانت المقاطعة الاقطاعية ممزوجـة بكيـان المالك وشخصه أكثر من امتزاج ســندات الشركات بالمالك العصري . وهذا من المفروض أن يشابه الادعاء الشائع والمنتقد كثيرا اليوم ــ الملكية الغائبة ــ التي من الممكن أن تكون بظل النقـود واستحالة وجودها عندما لا توجد نقود .

ولكي ينظر الى النقود كغاية لذا فقد أسهمت في انحطاط كثير من الاشياء التي هي غاية بحد ذاتها ، اذ جعلت النقود الانسان ينظر الى عالمه كله بمقاييس حسابية . ان الانسان الحديث جوهريا كالمحاسب فقد طورت النقود ذلك النوع من الطاقة العقلية التي تسمى الذكاء ، أو العاطفة ، الى الشعور بانها ذات مركز وضيع في الاقتصاد النقدي .

وعلى هذا فالنقود بالنسبة الى سميل تختلف كثيرا عنها في رأي معظم الاقتصاديين وبصورة خاصة القدامى الذين اعتقدوا بهـــا كوسيلة حيادية للتبادل ، ووحدة للقياس ، ومخزن للقيمة ، ومقياس للمدفوعات الآجلة . فبالنسبة الى سميل انها القوة التي تكون النمو العقلي لكل منا ، وتجعل من الممكن وجود تلك الأشكال من الفعاليات الاقتصادية (وعلى سبيل المثال تنظيم شركة قابضة لا يمكن أن توجـد بدون النقود) وتسيطر النقود على نوعية مجتمعنا سيطرة تامـــة .. من المحتمل أن تكون اشارتنا الى اسلوب حياتنا بالحضارة النقدية أو الاقتصـــاد النقدي كما يقول فابلن وميتشيل أكثر صحة من الاشارة اليه بالرأسمالية كما يقول ماركس وغيره .

وحسب الدراسات التأريخية ودراسة علم الاجناس فقد استعملت

في الأقل مئة وخمسون شـــيئا أو مادة كنقود ، من بينها سم السهام والجعة وأسنان الكلاب والاجراس ، وفكوك الخنـــازير ، ومصايد الفئران ، والجماجم البشرية ، ولعلنا استنتجنا من هذه القائمة بأنه ليس من الضروري أن تكون للنقود قيمة ذاتية للقيام بعملها كما هو الحـال بالنسبة الى الذهب والفضة .

وليس من السهل تعريف النقود ، فهناك بالطبع كثير من التعاريف الجيدة كالآتي : ما يقبل بصورة عامة لايفاء الديون ، أو أي شيء يقبل من الجميع وسيلة للمبادلة ولكنها جميعـــا لا تعطي الموضوع حقه . ان النقود مفهوم أكثر من كونها شيئا . وان النقود ليست ــ كما تقول القاموس ــ قطعا من المعدن بأشـــكال ملائمة ومؤيدة من السلطة ، ولا قطعا من الورق يعوض بها عن المعدن . وأقرب الى الحقيقـة هي الفكرة التي تقول ان النقود نوع من الادعـــاء العـام على بضائع المجتمع الحالية والمستقبلة بغض النظر عن المادة التي تتكون منها ، أو المعدن الذي يسندها . وفكرة أنها موجودات ســـائلة يجب أن تعطي المفهوم حقه ، ان الحقل موجود غير سائل ، وسند الحكومة الاميركية سائل جدا ، لذا فانه أقرب الى النقود من قطعة الارض . ان الصكوك المسحوبة على الحسابات الجاريـة يجب أن تعد نقودا . وعنـــدما استعملت عبارة نقود في هذا الفصل فاني أقصد بهذه الكلمـة النقود المصرفية ، أو نقود الصكوك ، وكذلك النقود الصادرة عن الحكومـة بصورة مباشرة . وسيتناول الفصل القادم موضوع النقود المصرفية .

ان البحث عن التعريف الكامل لا يعلمنـــا الكثير عن النقود . وأحسن من ذلك أن ندخل الموضوع بكل شيء شارحين موضوعين من المواضيع الرئيسة التي اهتمت بها النظرية التقليدية في الحقل النقدي : أحدهما قيمة النقود ، والآخر الرغبة في قاعدة الذهب .

عندما تدرس النظرية التقليدية النقود فانها تظهر الرغبة نفسها في قيمتها كما تعمل بالنسبة للبضائع . اننا حتى الآن كنا نقيس قيمـــة

الاشياء الاخرى بعرف النقود ، لذا فاننا الآن سنتكلم عن قيمة النقود نفسها • ان النقود مقياس جيد للكميات الاقتصادية في الأمد القصير • ونعرف جميعـــا من تجاربنا الشخصية بأن النقود تشتري على مر السنين كميات مختلفة من الشيء نفسه ، فالدولار يساوي لبرتين من اللحم الجيد في سنة ١٩٣٥ بينما يساوي لبرة واحـدة في سنة ١٩٤٥ • لذا فان دراسة قيمة النقود هي دراسة لمعيارنا أو مقياسنا الاقتصادي ، ولهذا الغرض نبدأ الآن •

يمكن أن ينظر الى قيمة النقـــود من وجهات نظر مختلفة بحيث يكون من الصعب معرفة من أين نبدأ • فلنأخذ الدولار الاميركي على سبيل المثال • ان قيمتـه بعرف الذهب لم تتغير منـذ سنة ١٩٣٤ ، فالدولار = ١٣٫٧ + ١ حبة من الذهب الخالص • صحيح ان هـذه القيمة خيالية طالما لا يتمكن المواطن الاعتيـادي من تبـــديل نقوده بذهب في صفقة عادية • ولكن هـــــذه النسبة هي حقيقية للصيارفة ومجهزي حاجات أطباء الأسنان والصاغـــة والمشتغلين بمناجم الذهب وغيرهم • ان هـــذه القيمة الذهبيـة للدولار معينـــة بالقانون ولا توجد سوق سوداء تختلف عن ذلك في الولايات المتحدة (ولو أنه من الممكن أن تنشأ سوق ســوداء للتعامل بالذهب) • وعلى ذلك فمن وجهـة نظر معينة ان قيمة الدولار كانت ثابتة خلال فترة طويلة من الزمن • يمكن في الواقع أن تتغير هذه القيمة ولقد تغيرت فعلا •

ومن وجهة نظر الفرنسي ان الدولار غير ثابت ، فلو أخذت ورقة نقدية قيمتهـــا ١٠٠ فرنك كمقياس فسيكتشف أنها تمكنت خلال الاثنتي عشرة سنة الاخيرة من شراء كميات تراوحت بين الثلاثين سـنت والثلاثة دولارات • ولربما يعترض أحدهم بالقول (لكن هذه الارقام تقيس التثبت في قيمة الفرنك وليس في قيمة الدولار) هذا صحيح أو هو صحيح على وجه التقريب ، فاذا استعملت عملة أجنبية كمقياس حتى ولو كانت مقياسا من الرمل ، فتبدو أن قيمة الدولار قد تغيرت كثيرا •

ونجد حتى الآن من الممكن النظر الى قيمة النقود الاميركية بوجهة نظر الذهب وبوجهة نظر العملة الأجنبية .

وتوجد طريقة ثالثة للنظر الى قيمة النقود وهي كم من شيء تتمكن من شرائه بالنقود داخل القطر ؟ أو ما قوتها الشرائية ؟ فاذا كانت قوتها الشرائية عالية فقيمتها عالية ، واذا كانت منخفضة ، فقيمتها منخفضة ، وندرك جميعا أن القوة الشرائية للدولار قد تغيرت كثيرا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة . فهل هذا يعني أن قيمة البضائع قد ارتفعت أو أن قيمة النقود قد انخفضت ؟ ان الجواب يعتمد على وجهة نظر مقياسك ، كما هو الحال بالنسبة لنسبة الدولار الى الفرنك ، ولكن يميل معظم الاقتصاديين للقول بأن قيمة النقود قد انخفضت ، وأن محتويات الدولار من الذهب بقيت ثابتة خلال هذه الفترة في الاقل في الولايات المتحدة . ان قوة شرائية الدولار قد انخفضت الى النصف بعرف تكاليف المعيشة منذ سنة ١٩٣٣ ، ولقد خفضت معها قيمة الذهب . أو اذا أردت فان الذهب فقد قوة شرائية وسحب معه الدولار . كل من العبارتين صحيحة بالنسبة لغايتنا المحدودة . وعلى ذلك فان طريقتنا الثالثة للنظر الى قيمة الدولار ، هي أن ننظر اليها بوجهة نظر القوة الشرائية . وبوجهة النظر هذه غالبا ما يدرس الاقتصادي بكل شوق قيمة النقود . فبالنسبة له أن النقود غالية عندما تكون تكاليف المعيشة منخفضة ، ورخيصة عندما تكون تكاليف المعيشة مرتفعة .

فبالنسبة لمقياس القوة الشرائية لا تملك كل من قابلية التحويل الى ذهب ، أو السند الذهبي ، أو المحتويات الذهبية ، أي تأثير فعال في تعيين قيمة النقود محليا . ويوجد مثال ممتاز في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٤ . فلقد أعلنت الحكومة في تلك الفترة أن الدولار لم يعد قابلا للتحويل الى ذهب ولقد خفضت قيمته . أي غيرت محتويات الدولار الذهبية من ٢٣ر٢ حبة من الذهب الخالص الى

١٣٫٧ حبة أي بتخفيض قدره ٤٠ بالمائة • فهل انخفضت قوته الشرائية (قيمته) ؟ الجواب هو بالحقيقة كلا ، ولكن الواقع هو ان الاسعار ارتفعت قليلا وقليلا جدا (وكم من الأعمال كانت تنفذ لرفع الاسعار في ذلك الوقت) بحيث يبرر بأن نجيب بالنفي•ان فقدان القوة الشرائية كان قليلا بالمقارنة مع فقدان الذهب بحيث تتمكن أن تقول كـلا • اذن تتمكن من تعلم حقيقة عجيبة : تتمكن ــ في الاقل في قطر كبير ووعر اقتصاديا (الولايات المتحدة الامريكية) ــ من قلع محتويات الذهب كلها من الدولار فيخرج من هذه العملية قويا ورصينا ، كما كان من قبل، طالما أنه داخل القطر ، اني لا أدعي امكانية عمل ذلك دائما ، وفي أي مرحلة من مراحل الدورة التجارية ولكن من الممكن عمله • وهذا أمر عجيب يساعد على بيان كيف توجد للنقود الورقية قيمة ؟••

ولكن قيمة الدولار تنخفض من وجهة نظر الأجنبي اذا ما خفضنا محتوياته الذهبية • فبالنسبة للفرنسي والسويسري وغيرهم ممن كـان متبعا قاعدة الذهب ، أن قيمة الدولار انخفضت بعد عملية روزفلت في ١٩٣٣ ــ ١٩٣٤ •

دعونا نختصر الموضوع قبل أن تتقدم اكثر •

أولا ــ يمكن أن ينظر الى قيمة الدولار وبالطبع الى أية نقـود أخرى ، من ثلاث زوايا :

القيمة بعرف الذهب •
القيمة في قطر أجنبي •
والقيمة محليا •

ثانيا ــ لا تحتاج هذه الأنواع الثلاثة من القيم الى أن توثق بعلاقة وطيدة • فعلى سبيل المثال عندما أخذت الحكومة ٤٠ بالمائة من الذهب لدولارنا في أثناء أيام روزفلت الاولى ، فقد حدث أن :

القيمة بعرف الذهب انخفضت كثيرا •

القيمة في الاقطار الأجنبية انخفضت كثيرا .

القيمة محليا لم تتغير كثيرا (هذا النوع من القيمة هو الذي سنحاول دراسته) .

اذا نظرنا بمقاييس كبيرة فسنرى أن تحليل قيمة النقود محليا ، لا يختلف عن تحليل قيمة البضائع الاستهلاكية ، أو عناصر الانتاج . المفتاح في الكلمات « العرض والطلب » ، ولكن تعلمنا بأن هذه العبارة هي مجرد بداية الحكمة الاقتصادية ، وما لم يستخلص من هذه البديهة حالات ثابتة تسبب التغيير في العرض والطلب فاننا لم نتقدم كثيرا . هذا ما سنحاول عمله الآن . ان لعرض النقود صفة مهمة يمكن زيادة العرض بدون تغيير الكمية . وهو في هذه الصفة يشبه كتاب المكتبة العامة يقرأه عدد من القراء ولا يستهلك من قبل المستعير الأول ، كما هو الحال بالنسبة للكثير من البضائع . فاذا كانت المكتبة العامة تسمح بالاستعارة لمدة ثلاثة أشهر فستحتاج الى نسخ من الكتب أكثر مما تحتاج اليه اذا كانت مدة الاستعارة أسبوعين ، أي ان العمل الصعب الذي يقوم به كتاب الاسبوعين بالمقارنة مع عمل كتاب ثلاثة الاشهر لا يجعل المكتبة في حاجة الى زيادة كتبها . ويمكن تسمية هذا العمل الصعب باسم « سرعة تداول النقود » .

وللنقود أيضا سرعة تداول عالية وواطئة ، ففي بعض الاوقات يصرف الانسان نقوده ببطء أي يتمعن في الدولار المصروف، وفي أوقات أخرى يستغني الناس خلالها عن نقودهم ، كما يستغني لاعبو لعبة الكانستا الورقية عن الارقام العالية بأيديهم . ولقد لاحظ كينس ــ ذو الاسم الذي يقفز في كل مكان ــ ما يأتي بعد الحرب العالمية الاولى .

لقد وصل في موسكو عدم الرغبة في الاحتفاظ بالنقود باستثناء فترات قصيرة في وقت من الاوقات الى حد الشدة العجيبة.فاذا باع بائع البقاليات لبرة من الجبن فانه يركض بعد ذلك بالسرعة التي تسمح بها

رجلاه للوصول الى السوق المركزي لاستبدال النقود بجبن مرة ثانية ، الا اذا فقدت هذه النقود قيمتها في الطريق قبل أن يصل السوق . وهذا ما يبرر تسمية الاقتصاديين لهذه الظاهرة بـ « سرعة تداول النقود » .

اذن الشيء الاول الذي يميز عرض النقود ، هو أن لزيادة التداول التأثير نفسه كزيادة العرض . والشيء الثاني ، هو أن تكاليف الانتاج ليست دائما مهمة في تحديد العرض . وهذا بالنسبة للنقود الورقية اكثر صحة منه بالنسبة للنقود المعدنية التي تملك قيمة ذاتية . ان النقود الورقية لا تكلف أي شيء لانتاجها بالمقارنة مع البضائع الاخرى . ان قانون الغلة المتناقصة لا يعمل بالدقة نفسها هنا ، كما يعمل في حالة انتاج الذرة أو القطن . فاذا كانت هذه الحقيقة صحيحة،لذا نرى أن المحددات للأنتاج المعمول بها في انتاج معظم البضائع لا تشتغل في حالة النقود الورقية ، ولكن توجد محددات تسيطر الحكومة في النهاية على عرض النقود الورقية ولا تصنعها لاجل الربح (كما يعمل صناع الزنكغراف) فعلى هذا ان الدافع المعتاد لصنع البضائع ــ هو الربح الشخصي ــ وهذا مفقود هنا . علاوة على ذلك ان الهدف المعتـاد للحكومة في الاوقات الهادئة العادية ان تحافظ على القيمة الجارية .

ان التغييرات الواسعة والمفاجئة والاعتباطية في العرض ومن ثم في قيمة النقود تحول الثروة بغير حق من طبقة الى اخرى وتبعث الشعور بالامتعاض ضد الحكومة واحدى الطرائق للمحافظة على استقرار قيمة النقود هي أن تثبت تقريبا كمية النقود الموجودة . كن متـأكدا ان الحكومات ليست دائما متمكنة أو حتى راغبة في سياسة الاستقرار النقدي ، وقلما تعتقد الحكومات خلال الحروب والثورات وما يتبعها من أن مساوىء المطبعة هي أهون الشرين .

والمحدّد الآخر للانتاج المطنب للنقود الورقية هو القاعدة الذهبية أو ما يقابلها من قواعد حديثة قوية . ان هذه القاعدة آخذة بالضعف لقلة استعمالها ، ولا تتمكن الحكومة التي تتبع قاعدة الذهب القديمة

من زيادة عرض النقود الورقية بدون زيادة ما تملك من ذهب . ان عرض الذهب يشابه عرض البضائع الاعتيادية الاخرى التي تعتمد على تكاليف انتاجها . ان الذهب يحتاج الى دم وجهد ودموع وعرق تعمل تكاليف الانتاج على تقليص الكمية . طالما ان النقود الورقية مرتبطة بالذهب وطالما يحتفظ بنسبة أمينة فيما بين كمية الذهب وكمية النقود الورقية ، فستنتج النقود الورقية الجديدة بقلة ، كما ينتج الذهب الجديد . وهذا هو سبب قول رجل الدولة البريطاني ستانلي بولدوين مرة ، بأن قاعدة الذهب (احسن من أي شيء آخر في العالم ليس لانها توفر سندا للنقود الورقية فحسب ، بل لأنها تضع حدا لا تتمكن الكمية المنتجة من تجاوزه) .

ولكن حتى الذهب لا ينتج بقلة في بعض الاحيان ـ نحن نستعمل كلمة قلة بالمعنى النسبي ـ لقد ورد الذهب والفضة من العالم الجديد الى اوربا في القرن السادس عشر بكميات كبيرة بالمقارنة مع القرون الوسطى . ان اكتشافات الذهب في كاليفورنيا وأستراليا في سنة ١٨٥٠ سببت زيادة كبيرة في معدل الانتاج . ولقد ظهرت ارتفاعات جديدة في انتاج الذهب بعد خمسين سنة من الاكتشافات في جنوبي افريقيا وآلاسكا والكلونديك . ولقد عقب هذه الفترات الثلاث في اكتشاف الذهب انخفاض في قيمة الذهب والنقود الورقية المرتبطة به . ولقد شعر الرجل الاعتيادي بمثل هذا الانخفاض في القيمة بالطريقة المعهودة ، وهي زيادة تكاليف المعيشة .

ولا بد من قول كلمة عن الطلب . يتذكر القاريء ان الطلب على البضائع مرتبط بقانون المنفعة المتناقصة ، فبدلة واحدة ضرورية جداً ، وبدلة ثانية مرغوب فيها جداً ، ولكن الحاجة اليها ليست ملحة جدا . اذ قليل من الناس يهمهم ان يمتلكوا اكثر من عشر بدلات . ولكن تبدو النقود مختلفة . اذ يبدو الطلب على النقود غير قابل للاشباع . وربما يعجب الانسان لشكل من الطلب عليها ، في الواقع أن الطلب على النقود

ليس بمثل هذا الارتفاع • ان الملك (ميداس) يملك ذهبا كثيراً جدا • ان الامة التي تتمكن من انتاج مسكوكات ونقود ورقية ستكون سعيدة اذا تمكنت من استبدالها ببيض ولحوم • كل منا يتخلص من بعض نقوده كل يوم • وهذا يوضح باننا نبغي أشياء أخرى أكثر من النقود • ان الطلب على النقود لا يشابه الرغبة في أن نصبح أغنياء ، لسببين ، أولهما أن مجرد الرغبة لا تعني طلبا فعالا والا فكل لفافة لفتاة سترفع من اسعار ملابس الفرو ، ثانيهما نحن في الواقع لا نبغي نقوداً كثيرة ، ان الذي نبغيه أكثر هو الاشياء التي تشتريها النقود •

ولما كانت النقود وسيلة لشيء آخر ، لذا يحدد الطلب عليها • حتى أغنياء الناس لا يملكون نقودا حقيقية كثيرة • انهم يملكون دورا مريحة ، سندات وأسهما ، قوارب ، سيارات ، بلاجات ، احواض سباحة ، ورسوما شهيرة ، لا حزما كبيرة ، أو دواليب من خشب البلوط مملوءة بالنقود الحقيقية • ان الطلب على النقود سواء أكانت حقيقة أم حسابات جارية محدد دائما بالرغبة في صرفها ، فلتسديد الديون وللاستثمار في سندات للحصول على دخل ، ولشراء معمل لزيادة موجودات المحل من البضائع ، او للحصول على ضروريات الحياة وكمالياتها توجد حدود لمنحني الطلب على النقود • لقد جمعت اعتبارات العرض والطلب التي شرحناها أعلاه بما يسميه الاقتصاديون « نظرية كمية النقود » ، وتشير نظرية كمية النقود بمعناها البدائي الى أنه اذا زيدت كمية النقود في أي مجتمع بصورة مطلقة أو بزيادة سرعة التداول فان الاسعار سترتفع على فرض بقاء الاشياء الاخرى ثابتة • وعندما تتقلص كمية النقود تنخفض الاسعار • ولقد نقدت هذه النظرية وحسنت وصححت كثيراً ولكن الفكرة الاساسية ما زالت تعد من أعمدة الحكمة الاقتصادية • ان لهذه النظرية نتائج معقولة حتى في مجتمعات تختلف حضاريا عن مجتمعنا • فلقد ذكر (بول أينزك) في كتابه عن النقود البدائية عدة حوادث عن اضطراب وسيلة المبادلة لعدة

مجتمعات بدائية ، وذلك لمجيء الاوربيين التجـار والمكتشفين الى تلك المناطق وهم يحملون نقودا من أمثال أصداف البحر ، والحصى وغيرها ، مما كانت تستعمل في تلك المجتمعات .

ان اهم ظاهرة نقدية ميزت السنين الحديثة هي التخلي عن القاعدة النقدية الآلية الكاملة ، والتحول نحو العملة المنظمة ، فماذا تعني هذه لنا كمواطنين ؟

كان المفروض بالقاعدة الذهبية العالمية حتى سنة ١٩١٤ أن تعطي للجنس البشري بعض المنافع . لقد عاشت هذه القاعدة في تلك السنة ، ولكن اتعاشها كان بطيئا بعد ذلك . ان منافع هذه القاعدة أصبحت مثاراً للشك الآن وشعوراً بالعداء ازاءها حتى مهد الطريق نحو التخلي عنها كليا ، وكانت منافع القاعدة ما يأتي :

(١) ان قابلية استبدال النقود بذهب كانت قوة تمنع الحكومة من الاسترسال في بيع النقود الورقية ، والمصارف من حسابات جارية كثيرة (كيف تخلق المصارف نقودا صكوكية سـيكون من أبحاث الفصل القادم) . لما كانت الزيادة في كمية النقود الورقية تتطلب زيادة في كميـة الذهب ، لذا قيدت الحكومات ، الى حد معين ، لأنه لا توجد نسبة معينة حدية لازمة بين كمية الذهب وكمية النقود الورقية . لقد تعلمت الحكومات وتعلم الصيرفيون كثيراً عن كيفية الاقتصاد بالذهب كسند للنقود الورقية ، وذلك لكي تسند كمية قليلة من الذهب كمية كبيرة من النقود الورقية على الرغم من وجود الحدود . اذن كانت احدى فوائد الذهب هي مساعدته على منع تخفيض قيمة النقود أو زيادة مستوى الاسعار ، بوضعه حدودا عامة لكمية النقود الممكن صنعها من الورق الخالص .

(٢) ــ لقد ربطت قاعدة الذهب الحرة غير المشروطة أسعار العالم برابطة متبادلة . ففي ظل قاعدة الذهب أنحرفت أقيام الفرنك والدولار

والباون عن الذهب ، أو النسب الموجودة بينها بكميات غير محسوسة جـــدا ، غير محسوســة بالنسبة الى الجميع ما عدا بعض الدلالين المختصين • ولما كانت محتويات الذهب للعملات المهمة معينة بالذهب ولأن الحكومات اعتبرت هذه المحتويات الذهبية حتى الحرب العالمية الاولى أرقاما مقدسة ولما كان من الممكن استبدال النقود الورقيــة بالذهب ، لذا كان للعالم عملة عالمية هي الذهب • وكانت هنــالك أيضا في ظل قاعدة الذهب (وليس بسببها) حرية نسبية للتجارة بين الامم • اذ كانت هناك سوق عالمية واقتصاد عالمي لكثير من السلع الاساسية ، من أمثال القطن ، والحنطة ، والفحم ، والفولاذ • ان هاتين القوتين الموجودتين قد اوجدتا نوعا من الرابطة للاسعار في كل مكان • وهذا لا يعني أن معطفك الشتوي يكلف الكمية نفسها من الذهب في لندن ، كما يكلفك في نيويورك ، أو أن ابنتك لا تتمكن من العيش بالتكاليف الواطئة نفسها في مسكن فرنسي ، كما تعيش في قسم داخلي اميركي ولكنه يعني أن الاختلافات كانت طفيفة • ان هذه الفائدة الثانية تلخص بالحقيقة بان العالم بصورة تقريبية كان سوقا موحدة متناسقة حيث كان الذهب العملة العالمية •

وكان هناك أيضا عدم وجود فوائد في مثل هذا الترتيب منها عدم مقدرة أية أمة من المحافظة على نفسها من الازمات الاقتصادية التــي تحدث في الخارج • لقد ربطت قاعدة الذهب العالم برابط جميل ، ولكن هذا الرابط الجميل كان متراخيا ومشابها (لفندق فرانك لويد رايت) في طوكيو الذي قيل عنه انه نزل في الطين قطعة واحدة بعد حادثــة زلزال • أو لنستعمل تشبيها آخر كأننا في عربات قطار مربوطة بحزام ذهبي ولكن القطار على سكة واحدة • ان الذهب لم يعط استقرارا لمستوى الأسعار المحلي انه ضمن فقط مستوى الاسعار في الاقطــار الاخرى (كل ما يعنيه هذا بالنسبة للسكان هو أنه اذا كنا في كســاد فسيحصل الانكليز على مثله ، واذا كانت الاسعار العالية تنهك ميزانية

النساء الاميركيات ، فسوف يؤثر ذلك أيضا على النمساويات • انه مريح ولكن لايرغب فيه أحد) •

لقد حملت الحرب العالمية الاولى معظم الاطراف المتحاربة والمحايدين بعيدا عن قاعدة الذهب • ان الازمات الكبيرة تميل الى عمل ذلك ، والسبب هو أن الازمات تحطم ثقة الناس بالنقود الورقية وتجعلهم يرغبون في استبدالها بمعدن • ولما كان الذهب لايوجد بكميات كافية لذا اضطرت الحكومة الى التوقف عن دفع الذهب ، لقد اضطربت الاسعار خلال فترة التوقف : أي خلال الحرب وبعدها مباشرة واستعملت اساليب جريئة لاعادتها الى وضعها السابق ، فلقد شجع الكساد في بعض الاقطار على تخفيض الاسعار ، وقد خفضت المحتويات الذهبية للعملة في أقطار أخرى • فمهما كانت الوسيلة فلقد تضرر الكثير من أعضاء المجتمع • ورغم كل ذلك لم يرجع العالم الى قاعدة الذهب الحرة غير المقيدة القديمة • فعندما ابتدأت الامم الركوب في قطار قاعدة الذهب تزحلق القطار في سنة ١٩٢٩ (سنة الاضطراب المالي) واستعيد التوقف عن الاستبدال بالذهب ثانية •

وابتدأت الامم في مثل هذا التوقف التفكيري فيما اذا كانت قاعدة الذهب القديمة المحبوبة تستحق النضال للحصول عليها • في الواقع ان الولايات المتحدة لم تقم بأي نضال • لقد خرجنا من قاعدة الذهب في وقت لم نكن فيه مجبرين على ذلك ، اذ قررت حكومتنا واقتصاديونا بأنه من غير الممكن الأمل في الحصول على استقرار اقتصادي داخلي طالما أنت راكب في قطار متزحلق • وهذا ما عملته أقطار أخرى • ثم اتبعنا قاعدة ذهب محسنة مرة ثانية بعد توقف مؤقت ولكن لم نرجع مطلقا الى قاعدة الذهب الحرة المطلقة للعصر الفكتوري •

ولقد أضعفت الحرب العالمية الثانية والتي ابتدأت ونحن لانزال في الكساد ماتبقى من قاعدة الذهب وأوهنت رغبة العالم في الرجوع الى قاعدة ذهب غير مقيدة • فأخذت الدول ترفض اخضاع كيان أسعارها

لطغيان الذهب ، واعتقد بعض الناس أن ذلك كان برهانا على انتصار الشعور القومي ، واعتقد آخرون بان رغبة البشرية اتجهت الى تنظيم شؤون عملاتها بدلا من تركها تنظم بصورة سيئة بواسطة الذهب ، وكان هذا دلالة على السير نحو مجتمع عالمي سليم ، ويشير هؤلاء الى وظائف الدوائر الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الامم وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كتعويض عن قاعدة الذهب . ويعتقد آخرون أيضا بأن رفض سلطة الذهب معناه الاشتراكية ، بينما يستمر آخرون بالقول بأن هذا الرفض هو الطريق الواضح نحو الفاشية . لربما توجد في الاقل ذرة من الحقيقة في كل هذه التصريحات ، ولكن يرفض الحذرون التصريح كثيرا عما ستؤدي اليه العملة المنظمة .

يخبرنا الاقتصاديون الجديدون بأن الولايات المتحدة تتبع الآن قاعدة السبائك الذهبية العالمية ، ويقول المتواضعون انها « قاعدة الذهب النفسية الفرضية » فمن أين ننظر الى الموضوع ، لا يزال الذهب هو المسيطر ، ولكن سيطرته كسيطرة الملك الدستوري وليس كالطاغية . وما دامت عملتنا مرتبطة بالذهب فستشعر الاقطار الأخرى التي يعتمد اقتصادها علينا ــ والذي يعني معظم الأقطار الاخرى العالمية غير الشيوعية ــ بأنها مرتبطة بالذهب أيضا . ولربما كان الشيوعيون انفسهم غير شاعرين بأنهم معزولون ، اننا جميعا نملك الحرية لتنظيم عملتنا الآن عما كنا عليه تحت قاعدة الذهب الصرفة . وهذا مايعطينا المجال والقوة المؤثرة للسيطرة على القوى الاقتصادية التي كانت في الماضي خارج سيطرتنا.ولا نتمكن من الاجابة الآن عما اذا كنا سنتمكن من استعمال هذه القوة كاحدى القوى الكبيرة للاحتفاظ بمستوى أسعار مناسب ، أو لمنع بطالة واسعة ، أو للاحتفاظ بمستوى انتاج كبير ، أو لتشجيع الاستيراد والتصدير . ان النقود ليست الا عونا يدويا للفعاليات الاقتصادية . لقد قال ثيودور روزفلت مرة انه من الصعب ان نحسن ظروفنا المادية بأحسن القوانين ، ولكن من

السهولة تحطيمها بقوانين رديئة . عوّض كلمة «النقود» بدل القوانين، في الجملة المذكورة أعلاه ، فستحصل على حقيقة عظيمة ، لا تتمكن من تحسين الظروف الاقتصادية بعملة منظمة رصينة ، ولكن تتمكن من جلب الصعاب بعملة منظمة بشكل رديء ..

لقد تكلمنا حتى الآن عما يهم النظرية التقليدية في دراسة النقود . فماذا يقول المنشقون ؟ نجد المنشقون (هنا كما هو الحال في أي مكان آخر) لا يتكلمون باللغة نفسها ولا يرتضون كل شيء جاءت به النظرية التقليدية . ويتكون عملهم من سلسلة مساهمات شخصية أكثر مما يتكون من مجهود مشترك متعاون .

ولربما كان أهم صعيد لنقد المنشقين هو تقدهم للرفض المتضمن في النظرية التقليدية بوجود أي تكامل بين النقود وحضارتها . فماذا أعني بذلك ؟ كثيراً ما افترضت النظرية التقليدية أن النقود ــ كالثقاب المأمون ــ ماهي الا وسيلة خارجية في الحياة الاقتصادية . انها تريد من الحياة أن تكون أكثر سهولة بقضائها على المقايضة كما يجعل الثقاب الحياة أيسر لاستغنائنا عن حك حصاتين للحصول على النار . تميل النظرية المنشقة التي تعتمد غالبا على علم الاجناس والتاريخ الحضاري ، والفلسفة الاجتماعية ، أكثر مما تعتمد النظرية التقليدية على اعطاء النقود أهمية حضارية أعمق مما تعطيه الى شيء حقيقي ، ولكنه وسيلة سطحية كالثقاب . ان هذه النظرة معبر عنها بوجهة نظر جورج سميل في النقود ، والتي أشرنا اليها في أوائل هذا الفصل .

يبدو أن الفرق كامن في الفرق بين وجهات نظر أكاديمية أكثر مما في المنشأ أو لعله نقد مشكور للمنشقين الذين يرون هنا مناسبة لدعم النظرية التقليدية بالتأريخ . يوجب فابلن بصورة خاصة طعن الاقتصاديين المنشقين لضحالتهم في معرفة الحقول الأخرى . هذا ليس كل ما في الموضوع ، اذ لو بقيت الامور على نقد علم الاجناس والحضارة لكان لايستحق الذكر . ولكن وجهة النظر هذه تؤدي الى

أمور أخرى في الحقل النقدي .

لقد حمّل الألمان بتضخمهم القرصني في العشـرينات ، الطبقات الوسطى عبءاً كبيراً من تكاليف الحرب . ولقد استعمل النواب الممثلون للولايات التي تنتج الفضة في بلادنا النظام النقدي لمساعدة منتجي الفضة الذين يمثلونهم . وكما أخبرنا « ويسلي ميتشيل » ان النقود الورقية في أثناء الحرب الأهلية الاميركية قد سببت زيـــادة الارباح على حساب الأجور ، وسعر الفائدة ، والربح ، ومن المشكوك فيه ان النتائج التي لاحظها « ميتشيل » كانت بحكم الصدفة المحضة أو النتائج غير المتوقعة للسياسات المالية التي شرعت من نواب رسبوا في درس علم الاقتصاد في الكلية . توجد بعض الأسباب التي تجعلنا نعتقد بأن النتائج التي انجزت كانت مرغوبا فيها . وبالمناسبة ، ان مما يستحق الملاحظة أن ميتشيل قام بدراسته عن النقود الورقية أثناء الحرب الأهلية ، في وقت كان فيه معظم الاقتصاديين التقليديين المهتمين بهذه المشكلة يحاولون معرفة ملاءمة هذه الظاهرة لعصر النقود الورقية مع نظرية كمية النقود . انه لم يبد أية رغبة خاصة في نظرية كمية النقود ، رغم أن نتائجه قد سلطت بعض الضوء عليها والذي وجده هو انه عندما تزداد كمية العملة فان الاسعار لا ترتفع بصورة آلية . ان الذي رفع الاســـعار كان في الحقيقة نقصان الثقة بموقف الشمال في امكانية انتصار جيوشهم . هذا لا يعني أن نظرية كمية النقود هي خطأ بأكملها . اذ ان الذي تقوله النظرية هو : ان الاسعار ترتفع عندما تزداد كمية النقود فقط حيث تبقى الاشياء الاخرى ثابتة . ان أهم شيء محطم لنظرية كمية النقود جاء به ميتشيل هنـا ، هو أنه لما كانت لا توجد أشـــياء ثابتـة في الديموقراطيات الصناعية الكبرى ، لذا فان النظرية خالية من أي معنى ، أو انها تشير بصورة غامضة الى ذلك الاتجاه العام فقط . ومن ثم يحاول ميتشيل نقد نظرية كمية النقود بكل خفة ولكنه لا يحاول القضاء عليها ، ولعله لا يتمكن من القضاء عليها . فبعد كل شيء يمكن تفسير نظرية

(كمية النقود) على انها تقول : (ان كمية النقود في المجتمع تساوي عدد الاشياء المشتراة في ذلك المجتمع مضروبة بمعدل أسعارها) • فاذا وضعت بمثل صيغة هذه المعادلة فمما لا شك فيه ان تكون صحيحة • ان المشكلة الاساسية هي : أي الاشياء في المعادلة هو الزر الذي يسبب التفاعل المتسلسل ؟ اعتقد الاقتصاديون التقليديون القدامى ان الزيادة أو النقصان في كمية النقود هي القوة الفعالة • ولم يقبل ميتشيل ذلك بدون وضع بعض الاستثناءات ، لقد شعر بانه غالبا ما يكون توقع ارتفاع الاسعار هو القوة التي تزيد من كمية النقود ــ معاكسا لما كان يُعتقد به بصورة عامة • وعلى الرغم من اننا لم نعامل كينس كمنشق في هذا الكتاب الا انه يقترب من ميتشيل اكثر مما يقترب من الدعاة الى نظرية كمية النقود في الايام الاخرى كارفنج فيتشر (١٨٦٧ ــ ١٩٤٧)•

اذن فلنفكر في النظرية النقدية جزئيا ، كنظرية لكيفية تقسيم الثروة فيما بين الجماعات في السكان ، ولكيفية استعمالها من طبقة للحصول على منافع على حساب الطبقة الاخرى ، نوضح حينئذ كثيرا من الظواهر النقدية في التاريخ الاميركي • وكانت من شعارات تاريخنا وكذلك تاريخ انكلترة هو النهوض السريع للصناعة على حساب الطبقات الزراعية •

ان السياسات النقدية ــ وبضمنها السياسات المقترحة ــ لعبت دورها في هذا الصراع المتبادل بين الطبقات • النقود الورقية ، صليب الذهب ، حركة الفضة ، قاعدة المعدنين ، قاعدة الذهب ، كلها كلمات توحي بسياسات نقدية اذا ما نفذت فستعمل لصالح جماعة اقتصادية متنفذة على حساب الاخرى • ويجب ألا يعتقد أن مثل هذا النزاع ملذ تاريخيا وقد توقف الآن • ان اعادة توزيع الدخل والثروة في انحاء العالم كلها ينفذ بسياسات نقدية سلبية وايجابية ظاهرة ومختفية •

وهناك نقطة أخرى (ومن دأب النظري المنشق أن يعجب لمثل هذه الاشياء) وذلك ان الماساي ــ قبيلة افريقية ــ تستعمل الماشية والماعز

نقودا ومن ثم تسيطر الحيوانات هذه على حياة القبيلة ، فقد وصف بول اينزك هذه الوضعية كما يأتي :

« كانت الماشية والماعز حتى وقت متأخر العملـــة الرئيسة لمعظم كينيا » .

لقد انجزت الماشية لدى « الماساي » مرحلة متقدمة كبيرة . لم يملك هذا العنصر الحربي أية وسيلة أخرى لاكتناز القيم وان اقتصادهم البدائي يعتمد كليا على قيم معبر عنها بالماشية . ولكون الماشية هي العملة الوحيدة للماساي لذا فانها تجمع بكميات كبيرة تفوق الحاجة الاقتصادية . ان النوعية تهمل عادة لاجل امتلاك اكبر كمية من هـذا النوع من الثروة . وكانت مشاكل كثرة المواشي تحل قبل السيطرة البريطانية بالغارات على المجتمعات الزراعية واستعباد سكانها أو افنائهم وتحويل اراضيها الزراعية الى مراع .. أما الآن فلما كان لا يمكن عمل ذلك ، لذا فكثرة المواشي أدت الى تعرية التربة ، وزادت من مشكلة قلة المياه أيضا[1] .

ان الذي يستخلصه المنشقون من « الماساي » هو أن البحث عن ثروة الماعز تؤدي الى فقر المجتمع ـ شريطة ان الرفاهية تقاس بمقياس غير مقياس العيش وسط الماعز الجائعة . اذا كان المقصود من الرفاهية السلم بدل الحرب ، ارض جيدة بدلا من ارض متآكلة ، ماء وافر بدلا من جفاف ، ماشية سمينة بدلا من هيكل عظمي ، حينئذ تصبح قبيلة الماساي فقيرة بنجاحها في الحصول على الثروة التي تبغيها ، ومن الممكن القول بأن المنشقين الامريكان كثيرو الرغبات ، حتى انهم يبغون من الماساي ان تستعمل مقاييس أجنبية لتعين ماذا يجب أن تكون الثروة والرفاهية ، لعل قبيلة الماساي لا يهمها كثيرا الاشياء التي يحبها الاميركان من امثال الساعات الدقاقة والفكاهات والقطارات تحت الارض وغذاء

(١) Paul Einzig, Primitive Money, PP. 126-127.

الفطور • ما هو الحق الذي يملكه الاجنبي للحكم على مقاييس الرفاهية في هذه القبيلة ؟ فاذا كانت قبيلة الماساي تحب الماعز الضعيفة فدعها تحب مثل هذا الماعز • ان هذه الحجة رصينة الى حد معين ، ولا يمكن أن يتهم قائلها بالعنصرية ، ولكن السلام والتربة الغنية والقطعان السمينة ووفرة الماء ليست أشياء خاصة بالذوق يرغب فيها بالنسبة الى حضارة ويزدرى بها بالنسبة الى حضارة أخرى • وانما هي بصورة عامة من الاشياء الاساسية لحياة الحيوان ، ولا يمكن التعويض عنها بقطعان ماعز جائعة •

ولعل المنشق ينهي قصة الماساي بانه ربما كانت حياتنا الاقتصادية تتميز بعمل الاشياء المتناقضة وان الانسان الحديث كقبيلة الماساي يبني بيده اليمنى ثروة تحطمها اليد اليسرى • ان نقود الماساي شيء عجيب ولعل نقودنا تثير الابتسامة في شفاه الافريقي •

لقد غطينا صفحات كثيرة لموضوع طويل وصعب ولكننا لم نوشك على النهاية • لم نغط لحد الآن النقود الصيرفية ، ونقود الحسابات الجارية • وهي مواضيع الفصل القادم •

١٤

عمل الصيرفي

تقوم المصارف بصفقات متنوعة أكثر من أي مشروع تجاري آخر. انها تؤجر أماكن في القاصة لخزن الاشياء الثمينة ، وتبيع بوليصات تأمين ، وتعطي القروض ، ويستطيع من شاء أن يودع نقوده في خزائن تسهل له توقيت السحب ، وتساعد على عمل ميزانية عيد الميلاد ، وتسيطر على الشركات المساهمة الكبيرة ، وتعطي القروض للحكومة ، وتعلم الاطفال الصغار الادخار عن طريق حسابات الاطفال ، وتبيع النقود الاجنبية ، وتقوم بمهمة الوساطة بين المقرضين الكبار والمقترضين الصغار ، وتقوم بمهمة الوصاية على أموال القاصرين ، ولقد وصفها المرحوم الحاكم براندیس ـ الكبيرة منها في الاقل ـ كمؤسسات لابد منها على علاتها تقوم بدور البائعين والمشترين في السوق نفسه بما تملك من مزايا استراتيجية ناجمة عن هذه الوضعية . ان الوضعية الاساسية للمصارف هي الحصول على ربح لحملة الاسهم والموظفين الذين يستحقون هذا الربح . وهي تشابه بذلك محلات «الهامبركر» والمحلات التجارية الاخرى .

ان رغبة الاقتصادي الكبيرة في المصارف ناجمة عن كونها تخلق انواعا معينة من النقود المصرفية التي تشمل القروض والاعتمادات

والايداعات تحت الطلب ، والحسابات الجارية هي حقيقـــة كالنقود المطبوعة من قبل الحكومة . فكل هذه الاشكال او وسائل الدفع مبدئيا متشابهة . وكما سنرى عندما يعطي المصرف قرضا فانه يقوم بالوظيفة نفسها التي تقوم بها الحكومة عندما تطبع نقودا . هذه حقيقة مهمة ومنها تظهر نتائج مهمة .

يتذكر القاريء باننا تكلمنا في الفصل الاخير عن نظرية كمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود (أو سرعة التداول) تؤدي الى زيادة في الاسعار . ان الزيادة الكبيرة في النقود المخلوقة من قبل المصارف ستزيد الاسعار كزيادتها عندما تطبع الحكومة نقودا أكثر . فلذلك فان دراسة المصارف تعد بالنسبة للاقتصادي فصلا ثانيا مهما في دراسته للنقود .

ويمكن تتبع ما سنشرحه بسهولة اذا احتفظ القاريء في مخيلته بالقائمة الصغيرة من الاسئلة الآتية :

١ــ كيف تتمكن المصارف من خلق نقود (او ايداعات تحت الطلب أو قروض ، او غير ذلك من اشكال النقود) ؟

٢ــ هل انها أطنبت في خلق النقود ؟ فاذا كان كذلك فلماذا ؟

٣ــ هل انها خلقت نقودا قليلة جدا ؟ فاذا كان كذلك ، فلماذا ؟

٤ــ لمّا كان من غير الممكن اخفاء الاجابة بنعم عن السؤالين رقم ٢ و ٣ فالسؤال الآخر هو : ما هي الضمانات الاقتصادية الواســـعة للاطناب أو التقليل في خلق النقود ؟

٥ــ اذا كانت النتائج وخيمة ، فهل من الممكن عمل أي شيء يمنع الاطناب او التقليل في خلق النقود ؟

(٦) وأخيرا ، لماذا تخلق المصارف نقودا على كل حال ؟ أليس من المفروض ان تقوم الحكومة الفيدرالية بهذه المهمة حسب دستور الولايات المتحدة ؟ ألسنا نملك النقود كنساء تل البيكون ــ في النكتة القديمة ــ اللواتي لم يشترين أية قبعة جديدة لأنهن كن يملكن القبعات ؟

كيف تخلق المصارف الاعتماد ؟ لربما كانت أحسن طريقة للاجابة عن هـذا السؤال هو أن نرجع الى عصر أيسر عندما كانت الاعمال الصيرفية غير متطورة كما هي عليه اليوم • ان بعض وظائف المصارف التجارية الحديثة كانت معروفة لدى الرومان ، لكننا نتغاضى عنها الآن لنرى ماذا كان يعمل الصائغ الانكليزي في القرن السابع عشر ازاء النظام المصرفي الحديث عندما كانت أعمال الصائغ تحتم عليه اتخاذ الحذر ضد سرقة مواده الخام أو تامة الصنع كما يعمل الجوهريون اليوم ؟ فاذا كان انسانا أمينا يترك عنده التجار الذين في منطقته ما لديهم من نقود ويفضلونه على بيوتهم،الا اذا كانت بيوتا محروسة ، ولبعض الاعتبارات يقبل الصائغ الاحتفاظ بالنقود • ويعطي الصائغ صكا كتأييـــد له لتسلمه النقود مكتوبا تقريبا كما يأتي :

أعـد بالدفع الى السيد المحترم اللورد نورث وكري أو لحامله تسعين باونا عند الطلب •

عن فرانسيس وتفسي
جون روجر[1]

لما كانت المسكوكات والذهب لا تشابه السجاد وملابس الفرو التي نخزنها للأمان ، لا تحمل أية علامة شخصية ، لذا يتمكن الصائغ من صرف تسعين الباون التي أودعها اللورد نورث وكري أو اقراضها طالما انه مستعد لاعطاء حامل الصك مبلغا مساويا لهذا المبلغ عند الطلب• أما بالنسبة للورد نورث وكري فانه يتمكن من اعطاء الصك كتسديد

---

(١) ماخوذة من L. D. Edie, Money, Bank Credit and Prices (New York, Harper, 1928), P. 103.

انظر ايضا : R. D. Richards, "The Evolution of Paper Money in England," Quarterly Journal of Economics, XLI (1927), 380.

لدين قدره تسعون باونا (او جزء من دين اكبر) للورد سوث وماكينا وذلك لان الصك سيقبل بغض النظر عن الذي يقوم بتقديمه . فاذا كان اللورد سوث وماكينا مدينين الى اللورد ايست وشاكلنك بنك ، فيتمكنان من اعطاء الصك بدلا من تقديمه الى الصائغ ، ويمكن أن تستمر هذه العملية للانهاية ، ويتمكن هذا الصك الصغير نظريا من تسديد سلسلة غير منتهية من الديون . ولربما يقع هذا الصك بيد شخص مدين للورد نورث وكري الاول . ان اللورد نورث المـــالك الاول ، يتمكن من الحصول على صكه الصغير المشغول وما لديه من ذهب اذا اراد ذلك . اذا كان في جيبك عملة من فئة خمسة او عشرة الدولارات أو أكبر من ذلك ، فمن المحتمل انها ورقة خاصة بالنظام الاحتياطي ، حفيد متحضر للوصل خشن الكتابة الذي كان يخص اللورد نورث وكري .

ولكن هذا الوصل يشابه أيضا دفتر صكوك لحساب جار ، أي ان (آ) يعطي الى (ب) أودع في خزانة (ج) . ومن المؤكد انه لم تكتشف في ذلك الوقت الفوائد الكبيرة لدفتر الصكوك : دفع المبلغ الكبير المودع بصكوك صغيرة خلال فترة من الزمن . يدفع هنا اللورد نورث كل شيء أو لا يدفع . ولكن لا يوجد من ينكر أن وصل اللورد نورث وكري مشابه كثيراً لدفتر الصكوك . اذن لقد أيدنا الحقيقة بأن الاوراق المصرفية والحسابات الجارية هي أعضاء من الفصيلة نفسها .

لقد احتفظ الصاغة حتى سنة ١٦٥٠ بما كان يودع لديهم من ذهب ، احتفظوا بكمية من الذهب تساوي الصكوك الموجودة تماما ، كالفتاة التي تتسلم القبعات في النوادي فان عليها ان تحتفظ بكل قبعة لقاء وصل . ولكنهم اكتشفوا في النصف الثاني من القرن بانهم يتمكنون من اصدار صكوك غير مسندة بالذهب . وكان من الممكن عمل ذلك كما يعرف الجميع ليس لان مالكي الذهب أو المسكوكات المودعة تركوا ممتلكاتهم الثمينة بدون خطر لمدة طويلة من الزمن مع الصائغ فحسب ، بل لأنه اذا اراد المالكون سحب نقودهم فانهم عادة لا يسحبون جميعا

باليوم نفسه (بالطبع ما لم تكن الثقة في قابلية الصائغ للدفع قد تزعزعت)

وابتدأ الصياغ المعروفون بالسمعة الجيدة في سنة ١٦٥٠ باصدار وثائق تشابه صكوك الملكية لكنها كانت غير مغطاة بكمية من الذهب أو أي نوع آخر من النقود . فاذا اضفنا شخصية جديدة لاعضاء الفرقة فسنتمكن من ملاحظة متطلبات اصدار صكوك الملكية غير المسندة بالنقود الصعبة . لقد قدم السيد وليم كرين وهو شاب من الطبقة التجارية الجديدة الناشئة ليخبر الصائغ : لقد قدمت الآن باخرة محملة بحمولة كبيرة من الهند ، وقام بالسفرة رجل أغنى مني ، ولكني أود أن أحصل على مائتي رطل من ذرة الفلفل اذا دفعت تسعين باونا .

وسيجيب الصائغ ماذا تعمل أيها الاخ بذرة الفلفل اذا كانت لديك تسعون باونا ؟ ومن ثم سيهمس وليم كرين في اذن الصائغ قائلا ان اسعار ذرة الفلفل سترتفع خلال ستة الاسابيع المقبلة . ان الكمية الموجودة في السوق قليلة . وتوجد تقارير ولو انها لم تتأيد بعد ، بأن قافلة من البواخر قادمة من الهند قد وقعت فريسة لزوبعة واخرى قد تحطمت . وعلى كل حال ان هذا الموسم هو موسم المناخ المجنون في جنوب الاطلنطيكي ومن ثم لقد تأيدت تقارير تزايد اعمال القرصنة . ان السيد كرين متأكد انه سيضاعف التسعين باونا في اسابيع قليلة ، اذا كان يملك تسعين باونا . ولكن ما العمل وان امواله مربوطة باستثمارات اخرى مزدهرة لكنها غير ناضجة لاعطاء الثمر .

ان الصائغ راغب في الموضوع . انه يعرف ان هذا الشاب شريف وذو حكمة جيدة ، وان مصادر معلوماته موثوقة ويعتمد عليها . وعندما عرض السيد كرين حصة في الربح ــ اذا ما تم القرض ــ وافق الصائغ على اعطاء القرض لكن ليس على شكل ذهب . انه مستعد أن يعطي الى السيد كرين وصلا ، صك ملكية مشابه للذي أعطاه الى اللورد نورث وكري « ادفع الى وليم كرين أو لحامله حين الطلب مبلغا قدره تسعون باونا ذهبا » يأخذ المقترض هذه الورقة بكل سرور ويذهب الى التجار

الكبار الذين وعدوه بالحصول على مائتي رطل من ذرة الفلفل ، يقبل التجار هذه الورقة ويعطونه ذرة الفلفل . يبيع التاجر الشاب ما لديه من فلفل في الوقت المناسب بضعف التكاليف ويدفع التسعين باونا الى الصائغ ويعطيه ايضا خمسة باونات حصة ، أو ما يسمى فائدة .

يتمكن الصائغ في الايام العادية الهادئة من اعطاء السيد كرين صك ملكية كالذي أعطاه للورد نورث وكري على الرغم من ان السيد كرين لم يودع لدى الصائغ أية حبة من الذهب،فمن الممكن اعطاؤه هذا الصك فيتمكن من اعطائه الى أيد ميلر أو جون ستيفنسن ، اللذين بدورهما يتمكنان من اعطائه للآخرين . ان صك الملكية الفارغ هذا يشابه تماما صك اللورد نورث وكلاهما يتميزان ببعض الصفات التي تميز النقود المصرفية وبعض صفات الحسابات الجارية .

وتتمكن هذه الورقة من ترك وليم كرين والصائغ لمدة ستة أشهر . وتتمكن أيضا من الدخول في المهمة الطويلة العظيمة للقضاء على الديون وابادتها كما عمل الصك المسند للورد نورث . أو لعله فقد من قبل بعض الماترونات ووجد بعد سنة من ذلك الوقت . فمهما حدث ، فانه من الممكن أن يأتي الصك الى الصائغ لقبوله في وقت قد دفع منه مبلغ التسعين باونا مع الفوائد ، وقد نسيت الصفقة من قبل الجميع ما عدا الصائغ . ان دفاتره تخبره بأن احدهم سيأتي في يوم ما ، ويقدم الصك الفارغ للسيد وليم كرين ويطلب مقابله ذهبا على الرغم من فراغ الصك.

لقد عمل الصائغ أشياء متناقضة عديدة بمثل هذه الصفقة . انه قام في الواقع باعطاء قرض على الرغم من انه لم يقرض أي شيء . انه لم يقم بقرض نقود اللورد نورث ولا أي نقود لأي مودع . لم يكن هناك أي اختلاس بالمعنى الذي تعنيه هذه الكلمة . ان الذي عمله هو الآتي : لسبب من الاسباب (كالقطع ، المكافأة أو الفائدة) سمح للسيد كرين أن يستعمل اسمه وسمعته المعروفين في الدوائر التجارية اكثر من

اسم كرين وسمعته. يعرف التجار ان وعود الصائغ في الدفع معتمدعليها. انهم لا يعرفون السيد كرين بمثل هذه السمعة على الرغم من سمعته الجيدة بين معارفه .

ولاجل توضيح نقاط عديدة أرجو من القاريء أن يسمح لي بالقيام بعدة فرضيات عجيبة وأرجع الى القصة نفسها عند البداية ولكني أعطيها نهاية مختلفة وهذه هي الفرضيات :

(١) ان قرض التسعين باونا المعطى للسيد وليم كرين هو القرض الاول والوحيد الذي قام به الصائغ .

(٢) ان الصك الفارغ الذي أعطي للسيد وليم كرين قد صرف مباشرة من قبل التجار الكبار الذين أعطي اليهم ، وان الصائغ سيكون في موقف حرج ازاء التسعين باونا اذا جاء المودعون جميعا في الوقت نفسه .

(٣) لقد سمع المودعون لدى الصائغ بالصفقة بالاشاعات التي كبرتها ووسعتها الى حد القول بأن الصائغ أصبح على هاوية الافلاس .

(٤) لقد هرع المودعون نحو محل الصائغ لاستطلاع الحقيقة واذا أمكن فسحب نقودهم ، وكان المودع الاصلي اللورد نورث قد وصل آخرهم (لنتذكر بأن ايداعاته كانت تسعين باونا ، تماما بقدر المبلغ المقرض للسيد وليم كرين) .

(٥) لا يملك الصائغ اموالا شخصية لتغطية التسعين باونا الناقصة.

فتحت هذه الظروف غير المحتملة لا توجد أية مشكلة للصائغ ، في أن يسدد طلبات المودعين جميعا ما عدا الاخير . وفي اللحظة التي يخلد فيها الصائغ الى التفكير يرى اللورد نورث قادما لتصريف صك الملكية، فيدرك الصائغ أنه لا يملك أي شيء للدفع. فما الذي يتمكن عمله صائغ

سريع التفكير في مثل هذه الظروف ؟ ان الصائغ لا يملك أية نقود لكنه يملك في قاصته وثيقة وعد السيد كرين بدفع تسعين باونا مع الفوائد ، اذ من المفروض ان الصائغ طلب من السيد كرين شيئا ما ، عندما أعطاه القرض وليكن سند دفع ، ان هذا الوعد ذو قيمة وذلك لان السيد كرين رجل شريف وله حكمته التجارية الجيدة وهو ملاك ودلال ذكي في تجارة الفلفل . عندما يرى الصائغ أن اللورد نورث قادم فانه يخرج من الباب الخلفي لدكانه ان كان هناك متسع من الوقت ، تاركا زوجته لترعى المحل وطالبا منها أن تضيف صاحب السيادة اللورد لمدة عشر دقائق. يذهب الصائغ الى صائغ مجاور له فيعطيه سند دفع السيد كرين ويسأله فيما اذا كان يتمكن من الحصول على تسعين باونا على هذا السند . فاذا كان هذا الجار لطيفا وراغبا في اقراض الصائغ تسعين باونا مقابل وعد السيد كرين في دفع المبلغ مع الفوائد ، فكل شيء يسير على ما يرام . ان الدفع للورد نورث سيكون ذهبا ـ حسب ما نتوقع ـ وهذا ما يسمى في المصارف الحديثة بعملية « اعادة الخصم » .

اما اذا كان الجار لا يتمكن أو غير راغب في اعطائه القرض فيتمكن الصائغ حينئذ من مفاتحة اللورد نورث عن الموضوع مباشرة ، فبعد أن يشرح تطورات ذلك اليوم يتمكن من القول :

لا أتمكن من اعطاء سيادتكم تسعين باونا نقدا ، ولكن اذا قبل سيادتكم سند السيد وليم كرين للتسعين باونا علاوة على وعدي في الدفع مع الفوائد ، اذا تخاذل عن الدفع ولن يشعر سيادتكم ان المبلغ المودع قد ضاع نهائيا .

وقد تتمكن من الافتراض ، ان اللورد نورث سيتأثر ولعله يهدد باقامة دعوى اختلاس . ولكنك تتمكن من الافتراض أيضا ، ان اللورد نورث ربما يقبل مثل هذا العرض ، فلماذا ؟ أليس هو في الحقيقة بحاجة الى النقود . انه جاء لسحب نقوده وذلك لان لكل شخص ان يقوم

بذلك . انه يعرف السيد كرين كأحد التجار البارزين للفلفل في لندن ، كما انه يعرف الصائغ رجلا شريفا مبدئيا رغم ادمـــانه على الافكار الجديدة غير الاكيدة ، ومن ثم يحب فكرة الحصول على فوائد على التسعين باونا . ان الصائغ في مأمن بالطبع لقد جعلنا الامور ســـهلة بالنسبة للصائغ . ان مشكلته هي مشكلة قرض واحد يحتاج الى حل . فكيف اذا كانت للصائغ شبكة واسعة من القروض .

ان احدى النقاط المهمة في هذه القصة غير المحتملة هي أن القرض المعطى للسيد كرين ، كان كل موجودات الصائغ ، واكثر من ذلك لعب الدور نفسه الذي يلعبه ايداع نقود ذهبية حقيقية.وبعد كل شيء تمكن الصائغ من استعمال دين السيد وليم كرين (السند) كتعويض لايداع النقود الحقيقية المودعة اصلا من قبل اللورد نورث .

دعونا ننظر عن كثب الى الاوراق المصرفية الاولى قبل ختام هذا القسم التاريخي المختصر ، المملوء بالخيال ، ولنذهب الى البداية . ان الصائغ أعطى مبدئيا للورد نورث وكرى وعدا بالدفع له أو لحامله ٩٠ باونا عند الطلب.اننا نفترض ان قطعة الورق كانت تبدو خشنة ومكتوبة بخط اليد للمناسبة . افترض الآن بدلا من وعد بمثل هذه النوعية ان الصائغ يملك وعود دفع منقوشة ومنظمة بصورة لطيفة ومنسجمـــة وموضوعة بفئات عديدة ــ مثلا وعود بباون واحد ، خمسة باونات ، عشرة باونات ــ كلها مطبوعة وموقعة مقدما فعندما أودع اللورد نورث مبلغ التسعين باونا مسكوكات ، فلربما قال له الصائغ ، اذا سمح صاحب السيادة ان احاول تحسين التجارة قليلا فأرجو ان يقبل هذه الوعود المطبوعة للدفع ، ثم يقوم بتعداد تسعة من الوعود المطبوعة من فئة عشرة الباونات ويسلمهـا الى المودع مقـــابل النقود . على الرغم من أن اللورد نورث ربما رفض في باديء الامر قبول هذه الاوراق الجديدة غير الشخصية ، الا انه سيقبلها اذا ما سبق ان قبلت من قبل الاخرين . عندما أصبح الصاغة مصارف واصبحت بعض المصارف شائعة الصيت

ومعتمدا عليها ، صارت وعود الدفع المطبوعة هذه مقبولة في كل مكان وكأنها مسكوكات ، ولما كانت تتمتع بالقبول في العالم لذا كانت نقودا . والآن لدينا اوراق مصرفية ولو انها ليست بدرجة اوراق الاحتياطي الفيدرالي نفسها .

لاحظ الآن شيئا آخر ذا أهمية أكبر ، كان بامكان الصائغ اعطاء السيد وليم كرين هذه الوعود المطبوعة عندما قام بالقرض بالاسلوب نفسه الذي اعطاه فيه صك الملكية . أو بمعنى آخر يمكن تحويل القرض الى ورقة مصرفية . وهذه تقترب من اوراق الاحتياطي الفيدرالي (النقود الورقية) الموجودة في محفظتك .

مما لا شك فيه ان للقاريء الآن فكرة عن التشابه الموجود بين القروض والاوراق المصرفية والايداعات والصكوك على الحسابات الجارية والنقود الحكومية ، الحقيقية ، لقد أكدت على هذا التشابه وذلك لأنه مفهوم اقتصادي أساس ، واذا لم يكن القاريء يدركه فسيلاقي صعوبة في فهم الامور الاقتصادية بما فيها الاخبار المصرفية اليسيرة في الصفحة المالية من الجرائد اليومية .

سيشاهد القاريء ايضا كيف يتمكن الصاغة ــ وكذلك المصارف الحديثة ــ من زيادة كمية النقود بسهولة امكانية الحكومة نفسها . فحسب نظرية كمية النقود ان زيادة النقود ــ أيا كان نوعها ــ ستؤدي الى ارتفاع الاسعار ، فاذا أقرضت المصارف بكثرة فستزيد بذلك القدر وسائل الدفع ، الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع الأسعار . وتتمكن المصارف من تخفيض الاسعار اذا ما أبدت حذرا في اعطاء القروض وتجديدها ومن ثم فان الحذر الكبير جدا سيدفعها الى استدعاء القروض المستحقة والقابلة للاستدعاء (لا يمكن استدعاء القروض كلها ، ولكن من الممكن استدعاء بعضها) . وعلى الرغم من اختلاف المصارف التجارية الحديثة بزجاجها ومعدنها اللامع وموظفيها المبتسمين عن محل

الصائغ الصغير غير الرسمي فانها متشابهة في أمور عديدة. ان الاختلافات الظاهرة المهمة لا تكون عادة في الجوهر .

تقوم المصارف التجارية الحديثة باعطاء القروض ، كالقرض الذي أعطي للسيد كرين ، وللاسباب نفسها تأخذ القروض عادة شكل حسابات جارية (خاضعة للسحب بواسطة صكوك)باسم المقترض . وفي الواقع ان المصارف الحديثة لا تقرض أي شيء ، انما تبيع حق استعمال اسمها، وهو الشيء نفسه الذي عمله الصائغ . انها تجد أحيانا من المرغوب فيه أن تسلم سند الدفع العائد للسيد كرين الى مصرف آخر للحصول على نقود أو لزيادة ايداعاتها في ذلك المصرف ، أي اعادة الخصم . وتصدر بعض انواع المصارف اوراقا مصرفية ــ في الواقع ان معظم الاوراق النقدية التي نستعملها عادة لابتياع حاجاتنا هي ، اوراق مصرفية : اوراق الاحتياطي الفيدرالي . وعلى الرغم من وجود ستار الدخان خلف الروتين وعمليات المصارف المعقدة فهناك تشابه كبير بين الوصولات غير الشخصية المنسجمة الفارغة او المملوءة الصادرة عن الصائغ ، وبين النقود الورقية التي اعتدنا نحن الاميركيين استعمالها ولا زلنا نستعملها. ولعل الفرق الاساس بين العصرين هو كثرة التنظيم وفهم نظرية الصيرفة والتنظيم الحكومي (او شبه التنظيم) في النظام الصيرفي الحديث . فكل قطر متقدم يملك نوعا من الصيرفة المركزية ، التي سنتناولها بعد وهلة والتي يجب ان نفكر فيها الان على أنها نوع من النظام التعاوني حيث تتبع المصارف الخاصة السياسة نفسها في الوقت المناسب ، وبالتساوي مع الحكومة لخدمة المصلحة العامة .

ومن بين الاسئلة التي أثيرت في اول الفصل ، السؤال عما اذا كانت المصارف قد غالت يوما ما في اصدار النقود أو أنها كانت قد اصدرت قليلا منها ، فاذا كان الامر كذلك فما هي درجة الضرر في ذلك ، واذا كانت مضرة فما هي العلاجات ؟ ان احدى صعاب هذا السؤال هو اننا لا نملك مقياسا لتحديد ما هو كثير جدا وما هو قليل جدا ، هذه اسئلة

متعلقة بكمية النقود التي يجب أن توجد .. وكلمة « يجب » تخص حقل القيم الانسانية مبدئيا ولا تخص كليـــا أو أنها قـــد تخص بصورة بعيدة علم الاقتصاد . ولكن ما زال للاقتصاديين عدد كبير من « اليجب » ومعظمهم يتفق على أن تكون هنـــاك في بعض المستويات العادية والمستقرة للاسعار ، كمية من النقود كافية للمحافظة على هذا الاستقرار المرغوب . وفي قطر نام كقطرنا حيث السكان في تزايـــد ومستوى معيشي مرتفع ، يجب أن تكون هنا زيادات مناسبة في كمية النقود لتسهيل مهمة أعضاء السكان الجدد والمنتجات الجديدة . وهذا لا يعني أنه يجب اعطاء الآباء نقودا جديدة لكل طفل مولود حديثا ، أو يجب ان نرفق نقودا مع كل جهاز تلفزيوني قد بيع . بل المقصود هنا هو انه لابد من الاحتفاظ بميزانية بين السكان والانتاج المتزايد من جهة ، وكمية النقود من جهة اخرى .

ربما يسأل ، لماذا لا تقوم الحكومة بذلك ؟ لماذا لا تطبع الحكومة نقوداجديدة عندما يظهر نمو السكان والانتاج في الاحصائيات؟وكجواب جزئي عن ذلك نقول ان الحكومة تزيد من نقودها على مر السنين ، ولكن ليس لاشباع الحاجة التجارية اليومية . وسنتكلم عن الموضوع أكثر في المستقبل والجواب الحاضر هو نصف القصة فقط .

لاسباب تاريخية وغيرها تتحمل المصارف في الامد القصير مهمة زيادة كمية النقود ،وكذلك اذا تطلبت الحـــالة تقليص هذه الكمية بالقروض . ولكن مع كل الاسف ان المصارف لا تتمكن دائما من زيادة عرض النقود أو تقليصها بمقتضى ما تتطلبه المصلحة العامة . والمثال الاميركي الواضح لهذا الفشل والذي صلح الآن هو ما كان يحدث من نقصان سنوي في النقود قبـــل نصف قرن في اوقات الحصـــاد . كان في ذلك الوقت ــ كما هو الآن يباع في شهر آب . لذا كانت مصارف نيويورك ترسل الى المناطق الزراعية في شهر آب كمية نقود تعادل ضعف ما ترسله في شهر تموز ، وترسل في ايلول ثلاثة أضعاف . كان محصولنا

الوافر ، في تلك الايام والذي هو أكثر اهمية نسبيا الآن في مجموع انتاجنا يذهب نحو الشرق والشمال بينما كانت النقود الحقيقية والنقود المصرفية تذهب من نيويورك الى الجهة المعاكسة . كان خزان الوول ستريت من النقود يهبط الى مستوى منخفض . ان المستوى المنخفض من النقود لم يسبب أي مشكلة خاصة ولكنه اذا ما رافق حالة مضطربة من التجارة فانه سيسبب فوضى وتقلبات واسعة في بورصة البضائع . وكثير من المشاريع التجارية المحترمة والناجحة والمصارف ذهبت الى الوول ستريت لأن المصارف لم تتمكن من خلق نقود كافية لتسهل مهمة المحصول الجديد . وقد كان يجب أن يحصلوا على النقود من مكان ما — بصورة رئيسة من الوول ستريت — حيث سببت قلة النقود أحيانا بعض الكوارث . ثم سرعان ما تأتي النقود في شهر كانون الاول الى نيويورك مرة ثانية ، وسيكون فيضان منها في شهر كانون الثاني . ولكن النقود في هذه الحالة تجيء متأخرة بالنسبة الى البعض .

لماذا حدث مثل هذا في ذلك الوقت ولم يعد يحدث في ايامنا ؟ هذه قصة طويلة معقدة وسأحاول تيسيرها . كانت مقدرة المصارف قانونا على اصدار النقود اذا كانت تملك سندات حكومية تسند هذه النقود، احدى مشاكل الماضي . فعلى ذلك ما لم تبع الحكومة سندات جديدة وقت الحصاد فلا توجد طريقة مربحة تتمكن المصارف بها قانونا من زيادة اوراقها المصرفية . ولم تبع الحكومة عادة سندات جديدة وقت الحصاد . (لقد عملت الحكومة شيئا ازاء ذلك في بعض الازمات ؟ كان القانون قاصرا من الناحية النظرية الصيرفية . لقد رأينا كيف تمكن الصائغ من اصدار صكوك ملكية كاملة الرصانة ولو انها فارغة ، على اساس الصفقة التجارية الشريفة . لقد رأينا أيضا أن صك الملكية يشابه الورقة المصرفية . ويمكن أن تعتمد النقود المصرفية الرصينة على الصفقات التجارية الرصينة كما تعتمد على السندات الحكومية . وفي الواقع هذه هي القاعدة الاساسية للصيرفة التجارية . وكان ينظر الى

هذه القاعدة نظرة قاسية في عصر قانون الصيرفة الوطنية (١٨٦٤ ــ ١٩١٣) ، (وقد كانت هناك بعض الاسباب المعقولة لمثل هذه النظرة من نمو سوء استعمال سابق بصورة خاصة) .

ولكن لم تكن في الواقع مشكلة الاوراق المصرفية ، السندات الحكومية هي المشكلة الوحيدة او حتى الصعوبة الاساسية . كانت الصعوبة الاساسية هي ملاحظة المصارف في ادارة احتياطاتهـــا بأنها ستجني ارباحا اكثر اذا ما سمحت للضائقة النقدية ان تتطور ، من دون أن تتخذ الخطوات لمنعها . كان ذلك بطبيعة الحال خطرا ، ولكن اذا تمكنت المصارف من اجتياز هذه الضائقة فستحصل على ارباح اكثر والا فشلت في ذلك .

كانت المصارف الخاصة في ذلك الوقت كمـــا هي اليوم مجبرة بالمنافسة وغيرها على العمل بأكثر الارباح الممكنة . ولاجل أن يحصل المصرف على ربح لا بد له من الاقراض أو الاستثمار أو اصدار الاوراق الصيرفية الى حد قابليته ، ان قابلية المصرف في الاوقات العادية الهادئة هي مضاعف احتياطاته ، وقد يكون الى حد خمسة اضعاف او ستة اعتمادا على عادات المجتمع الصيرفية . ان الاحتياطي هو مجموع المبالغ النقدية (او القريبة من النقدية) الموضوعة جانبا من قبل المصرف لسـد طلبيات المودعين الآنية للنقود ، والقريبـة من النقود ، وتشمل على الايداعات التي يملكها المصرف في مصرف آخر . ولاجـل أن تكون احتياطات يجب أن يحتفظ بها على شكل سائل جدا (نقدي) فمن الواضح انها تربح شيئا قليلا أو لا شيء كليا من الفوائد . وعلى ذلك نرى الصيرفي مزدوج الشخصية بشأن احتياطاته . فان كانت هذه كثيرة فانه يملك الطمأنينة عندما تشتد الازمـــة ويتزاحم المودعون لسحب نقودهم ، ولكنه يجني نسبيا ارباحا قليلة ، أما اذا كانت الاحتياطات قليلة فانه لا يملك الا القليل من الطمأنينة ولكن هناك مجال واسع للربح . ان كل دولار في الاحتياطي مجدب ، ما عدا المبالغ غير السائلة ،

المقرضة للمقترضين،والمجمدة جزئيا ، وغير المتوافرة للطلب ــ تتمكن من الحصول على دخل .

ان مشكلة الصيرفي هذه (حجم الاحتياطي مقابل لحجم الموجودات التي تدر الدخل) قد حلت الآن بخفض الاحتياطات الى أقل مستوى ممكن أو حسبما يسمح به القانون ، بينمـــا يحتفظ بالقروض بأعلى مستوى ممكن . عندما قدم المحصول الجديد من الغرب وطلب نقودا جديدة أو اعتمادا جديدا لم يكن للمصارف احتياطي تبني عليه هرما من القروض . ولما كان من الضروري أن يحصل الفلاح على نقوده وكان كذلك من المربح ان يتعامل بالمحصول ، ســحبت المصارف قروضها ممكنــة السحب ، القروض التي اعطيت في فصــل الربيع والصيف لاصناف عديدة من التجار والمتعاملين في السندات والاسهم وغيرها . ان هذه قد اوقعت في بعض الاحيان المقترض في وقت الربيــع ببعض المشاكل النقدية ، وعندما يحدث مثل هذا الشيء تبدأ حينئذ سلسلة من ردود الفعل تنتشر بسرعة وبخطورة أحيانا . أما بالنسبة للصيرفي الذي لم يقع في أزمة فان هذه العملية قد اطلقت سراح احتياطاته (اعطته نقودا أكثر) وعلى أساس هذا الاحتياطي مطلق السراح يتمكن الصيرفي من توفير الاعتماد الجديد او النقود للقطاع الزراعي .

ومن هذا نرى أنه عندما تدار المصارف بصورة صحيحة من وجهة نظر حملة الاسهم فانها لا تدار دائما في صالح المصلحة العامة . انها معطاة مسؤولية خلق نقود كافية لسد بعض المتطلبات ولكنها ما لم تعط الوازع والارشاد والقيادة في السلوك لخدمة المصلحة العامة ، فانها مجبرة بسبب ضغط مفهوم على تجاهلها جزئيا في الاقل .

ان كيفية مساومة سعي الصيرفي نحو الربح مع المصلحة العامة الواسعة مشكلة صعبة . انها تحل جزئيا بالصيرفة المركزية . وتوجد اربعون طريقة لتعريف المصرف المركزي ، ولكن ربما كان كافيا ان نقول

في هذه المرحلة ان المصرف المركزي هو مصرف له القوة الكافية وانه اعلى من نزاع القطة والكلب على الربح بحيث يعمل لخدمة المصلحة العامة وبذا يدفع المصارف الاخرى على أن تسلك السلوك نفسه .

هذه المصاعب وغيرها قد حلت بتكوين مصرف مركزي في الولايات المتحدة باسم « النظام الاحتياطي الفدرالي » ويمكن ان يوصف هذا النظام بانه عصبة أو جمعية تعاونية مصرفية كبيرة ينضم اليها في الاقل نصف المصارف الوطنية ــ النصف الاكبر من المصارف يعرف ما تملك من موجودات . تملك هذه الجمعية التعاونية او الاتحاد اثني عشر مصرفا للمصارف ، في كل مركز مالي مهم في الولايات المتحدة مصرف (ومنها على سبيل المثال نيويورك،شيكاغو،دالاس ، سان فرنسيسكو) ويوجد على رأس المؤسسة مجلس الحكام الذي ينتخب من قبل رئيس الولايات المتحدة ومجلس الشيوخ .

من الممكن في هذا النظام الصيرفي ان تصدر اوراق مصرفية تعتمد على قرض رصين كما كان يعمل الصائغ ، مما لم تكن مصارف خسين السنة الماضية متمكنة من عمله . وعلى ذلك عندما تنتج ماكنة غسيل جديدة للبيع فمن الممكن خلق نقود جديدة لشرائها . انه ترتيب يشابه اعطاء الصائغ صك الملكية للسيد وليم كرين لتغطية ذرة الفلفل المستوردة حديثا . ان الاوراق المصرفية هي اوراق الاحتيـــاطي الفدرالي التي نستعملها دائما . فعلى رغم انها تحمل ختما رسميا لكنها في الحقيقة اوراق مصارف خاصة ويمكن أن تنشأ عن صفقات تجـــارية تقوم بها بصورة كلية مصالح تجارية خاصة .

وهناك شيء آخر ممكن في نظام الاحتياطي الفدرالي.فانك تتذكر في مرحلة من مراحل قصتنا عن الصائغ كيف ترك زوجته في الدكان طالبا منها ضيافة اللورد نورث وكري وسعى الى جاره الصائغ ليرى فيما اذا كان يتمكن من الحصول على نقود منه مقابل سند السيد كرين . في هذه الصفقة كان الصائغ الاول يعتمد كليا على سمعة الصائغ الثاني .

ولكن في ظل نظام الاحتياطي الفدرالي فان كل صيرفي يملك سند دين جيد ناتج عن صفقة تجارية رصينة يتمكن من الطلب الى مصـــرف احتياطي المنطقة اعطاءه نقودا أو ما يقابلها ازاء سند الدين • توجد بعض الرسوم القليلة (سعر اعادة الخصم اذا اردنا ان نكون فنيين في لغتنا) لكنها رسوم قليلة بالمقارنة مع الحاجة اذا كانت كبيرة • وفي العادة أن تكون هذه الرسوم اقل بكثير من سعر الفائدة التي يتقاضاها المصرف مقابل القروض التي يعطيها للتجار •

يتمكن نظام الاحتياطي الفدرالي من تقليص خلق النقود المصرفية باشكالها المختلفة أو توسيعه برفع سعر اعادة الخصم وخفضـــه • ان تخفيض سعر الخصم سيشجع المصارف الاعضاء على جلب ما لديهم من سندات دين لاعادة خصمها وتخفيض سعر الفائدة على القروض التجار الذين يرغبون في الاقتراض • وعلى ذلك يجب أن يكون ســعر اعادة الخصم منخفضا جدا وقت الكساد لكي يتمكن التجار بالاعتمـادات السهلة من الاقدام على استغلال أي فرصة للحصول على ربح • أما اذا كان الرخاء يهدد بتضخم خطر فيمكن حينئذ زيادة سعر اعادة الخصم الذي سيقلل بدوره من النشاط المحموم • ويمكن تقوية سياسة اعادة الخصم بما يسمى بعمليات السوق المفتوح فبمثل هذه العمليات يتمكن المصرف المركزي من زيادة عرض النقود وذلك بشراء سندات حكومية واوراق اخرى من الاسواق المفتوحة ، اما اذا اراد تقليص عرض النقود في المجتمع ، فيمكن ذلك ببيع السندات في السوق المفتوح • ان الطريقة التي تعمل هذه العمليات طريقة واضحة : عندما تحصل المصارف على السندات بصورة دائمية فانها تقوم باعطاء نقود للمالكين القدامى لهذه السندات ، أما عندما تبيع السندات فانهـا تمتص بعض نقود المجتمع مقابل السندات التي تعطيها •

لقد نظر الاقتصاديون دوما الى النظام المصـــرفي المنظم من قبل مصرف مركزي على انه وسيلة ممتازة للحصول على استقرار اقتصادي•

وبمقتضى هذا الرأي يمكن تخفيف الدورة التجارية بسياسة اعادة خصم قوية وسريعة ومضادة للدورة ، سعر اعادة خصم عال للتقليل من حماس الرخاء ، وسعر منخفض لمنع الكساد . كما ان من الممكن زيادة تأثير سياسة اعادة الخصم اذا ما رافقها النوع الملائم من عمليات السوق المفتوح .. يدعي البعض بأن السيطرة بالمصرف المركزي تملك ميزة توفير الارشاد للمشاريع الفردية بدون اختراق حرمة الاطار الاجتماعي للرأسمالية أي بدون أن يؤدي الى ملكية الحكومة للصناعات الاساسية والى السيطرة على الاسعار والتقنين او الى اي نوع آخر من السيطرة غير المرغوب فيها .

لقد استغلت أمكانات هذه الوسيلة العجيبة استغلالا طفيفا في الولايات المتحدة فلم يبد موظفو الاحتياطي الفدرالي الحماس ولا المقدرة للعمل الحاسم الذي اراده الاقتصاديون . وتظهر بعض اسباب هذه الحالة في السياسة المحلية كما يظهر بعضها في الصفة المتغيرة للنظام الصيرفي والاقتصاد الذي يخدمه .

ان البشر ذوي الروح الانسانية ، الذين يقررون السياسة النقدية تحت رحمة كل الطبقات المتنفذة لا يتمكنون من الاستماع فقط الى الخبير الاقتصادي . من غير المتوقع أن نرى أن الحزب المسيطر سيكون سعيدا عند تخفيض سعر اعادة الخصم قبل انتخاب مهم في شهر تشرين الثاني . فمجرد الايحاء بأن فترة الرخاء آخذة بالزوال ستزيل أي أمل في اعادة انتخابه للحكم.وبالمناسبة من الملاحظ ان الشعب الاميركي لم يعط الموظفين النقديين حتى سنة ١٩٤٦ عندما شرح قانون الاستخدام ، وكالة أصيلة للسيطرة على الرخاء والكساد . ولم يجعل قانون الاحتياطي الفدرالي ولا تعديلاته اللاحقة الاستخدام التام هدفا لسياسة وطنية .

عندما ابتدأ الاقتصاديون قبل ثلاثين سنة بالتبشير باستعمال المصرف المركزي كأداة للاستقرار ، لم يتوقعوا التغيرات الكبيرة التي ستحدث في الصيرفة التجارية والاقتصاد الوطني ككل . فكان «المصرف

التجاري » بالنسبة اليهم مؤسسة تقوم باعطاء قروض قصيرة الأمد لتسهيل مهمة التجارة كقرض الصائغ للسيد كرين • ولقد أصبحت للمصرف التجاري وظيفة جديدة ، كما انه تخلى عن عدة وظائف أخرى• فلم يعد التجار يذهبون دائما الى المصرف لاجل الحصول على قروض : انهم يمولون انفسهم بأنفسهم ، وهو تطور غير متوقع • ففي بداية الحرب العالمية الثانية كانت الحكومة تقترض من المصارف التجارية بقدر ما يقترضه التجار ، وتضاعف هذ المقدار بعد الحرب • لذا أصبحت المصارف مالكة كبيرة للالتزامات الحكومية ولم تعد مجرد مقرضة لاوراق قصيرة الامد بقصد تسهيل مهمة التجارة • وعلى الرغم من كون الحكومة مقترضا كبيرا من المصارف الا انها أصبحت مقرضا كبيرا للتجار والزراع • وهذا مما يزيد من مشاكل الصيرفة التجارية الصرفة •

ففي ظل هذه الظروف ، وفي نظام صيرفي مختلط وفي اقتصاد مختلط توجد اعتراضات رصينة ضد استعمال سعر اعادة الخصم وسيلة للسيطرة على الدورة التجارية ، فعلى سبيل المثال ، ان سعر اعادة الخصم المنخفض لبعض السنوات الاخيرة في فترة تضخم نقدي كان يهدف الى استقرار اسعار السندات الحكومية • وكان يفترض بمثل هذا الهدف أن يكون أكثر فائدة من تهدئة الفعاليات الاقتصادية •علاوة على ذلك ينظر الاقتصاديون الى وسائل سيطرة اخرى • حيث يميل الكثير من اتباع كينس ، كما عرفنا في الفصل الثاني عشر ، الى استعمال الضرائب بدلا من سياسات المصرف المركزي كوسيلة رئيسة للقضاء على الكساد•ولقد جعلتنا الحرب نحاول انجاز اموراكثر من مجرد الاستقرار والسماح للسيطرة المباشرة والمفضلة على الاجور والاسعار واستعمال المعادن وغيرها • ولقد خول موظفو الاحتياطي الفدرالي استعمال اساليب اخرى للسيطرة ، كان بعضها ذا تأثير كبير في السنين الاخيرة • لربما يطلب مجلس الاحتياطي الفدرالي من المصارف الاعضاء زيادة احتياطاتهم أو انقاصها ، أي زيادة نسبة النقود غير الفعالة أو نقصانها الى

القروض ، فيتمكن أيضا من تخفيض قروض البورصة بزيادة المتطلبات النقدية الاولى لمثل هذه القروض أو بالعكس ويتمكن أيضا من تقليص البيع بالاقساط بالطلب الى البائعين بدفع مقدمات وأقساط شهرية عالية على السيارات والثلاجات المجمدة وما شابهها وبالعكس .

لا يزال سعر اعادة الخصم اداة قوية للسيطرة ولكن وسائل اخرى بالاهمية نفسها قد سلبته الاولوية التي كان يتمتع بها في فكر اقتصادي الجيل الماضي .

لقد وصلنا الى مرحلة في دراستنا للصيرفة من حيث الفائدة في تثمين الصورة ككل أكثر مما تكون توضيحا للتفاصيل . لقد اعطيت وصفا للعمليات الاساسية للصيرفة ، ولم تظهر أيـة مشكلة اقتصادية نظرية كبيرة . لربما يصف النظريون التقليديون والمنشقون النظـام الصيرفي تقريبا مثلما وصفته . ولكن توجد بعض المسائل هنا وسنثار هذه فيما تبقى من صفحات قليلة في هذا الفصل .

توجد مجموعة معقدة جدا من المشاريـــع والانظمة والقوانين والتقاليد مربوطة بنظامنا الاقتصادي . فما هي الفوائد الحقيقية التي جاءت بها الينا هذه المؤسسات ؟ ففي المعنى الضيق وغير المعقول أن هذا الجهاز المعقد الذي نسميه صيرفة جزئيا غير منتج في الظاهر . انه يخلق الائتمان الذي هو غير ملموس كالحلوى ولا هو من صنف الخدمات كصبغ الحذاء . يقوم الائتمان بكثير من وظائف النقود نفسها ولكننا نملك النقود الحكومية . فلماذا هذه الحاجة الى هذه النقود الوهمية ؟ فاذا أتلفت كل الائتمانات واوراق المصارف فستكون هنـاك شهادات الفضة واشكال أخرى غيرها من النقود الحكومية ، ومن ثم تتمكن الخزينة ــ اذا احتجنا الى نقود اكثر ــ من طبع بضع مئات من البالات بالسرعة وبتكاليف زهيدة . اذن فلماذا مصـــارف ؟ قروض ؟ أوراق مصرفية ؟ وحسابات جارية ؟

من المؤكد أن النظام الصيرفي يعطينا الكثير من الخدمات الثمينة . ان الحسابات الجارية من الملائمات التي تسهل المدفوعـــات البيتية ، ويختلف الكثيرون مناعن المزارع الفرنسي القديم اذ نشعر بطمأنينة أكثر حين تكون نقودنا في المصرف وليست تحت الوسادة وان ارسال صك بالبريد أسلم من ارسال نقود ، كما أنه أسلم مما لو كان المبلغ يحتوي على كسور مثلا ١٨و٧٣ دولار . وتحويل مبالغ كبيرة بدون تكاليف تأمين أو حاجة الى نقل (الذي هو دائما خطر بسبب السرقة أو العوارض الاخرى) بنظام بيوت التصفية حيث تبطل المصارف ما لديها من صكوك متبادلة كما يعمل أحيانا في لعبة البرج أو غيرها من الالعاب المسلية . وبسبب ذلك وبطرائق اخرى مبررة بمقاييس اقتصادية تسهل الحياة لنا وتقلص من الجهود وتعطينا راحة البال ، لكنهـا انتاج ثانوي فقط للصيرفة . ليس قيام الصيرفيون في السوق لاجل أن تتمكن من ارسال ٩و٦٧ دولاراً الى نسيبك في مدينة البوقيرق . فالصيرفيون مقرضون ، فاذا توقفوا عن اعطاء القروض للتجار او الحكومة او لكليهما فانهم يتوقفون عن كونهم صيارفة .

ان القروض هي مفتاح الصيرفة . فما هي الفائدة الاقتصادية للقروض ؟ فهل هي مسهلة كالحساب الجاري الذي يسهل الحياة لنا ويقلل من الجهود ويعطينا هدوء البال أو انهـــا بطرائق أخرى مبررة بمقاييس اقتصادية ؟ فهل تجعل قطعتين من الحشيش تنموان حيث كانت واحدة تنمو قليلا ؟ ان الآراء عن هذا السؤال منقسمة .

يوجد اتفاق عام على نقطة واحدة هي أن القروض وسيلة لوضع المعدات الصناعية تحت سيطرة من يبتغي ممارسة السيطرة ، اذن من المفروض تحت سيطرة اناس ذوي قابلية معقولة . أو بمعنى آخر الناس الجريئون يقترضون النقود من الذين هم أقل جرأة فيشغلون النقود ، ومن ثم أن هؤلاء الشجعان لا يعينون أنفسهم بانفسهم ، فان تعيينهم مؤيد من قبل المقترضين (عادة الصيارفة) الذين يدرسون أصحـــاب

المشاريع الجديدة قبل اعطاء القروض . اذن اذا كان التجار لا يؤدون امتحانات كالاطباء والمحامين ففي الاقل انهم مفحوصون من زملائهم كما ان حاجتهم الى اعتماد هي التي تخضعهم بصورة آلية الى هذا الحد الأدنى من الفحص .

أي شيء آخر يقوم به الائتمان أو السعي نحو الائتمان ؟ يقول أحد كتب الاقتصاد الحديثة الممتازة عن الائتمان بأنه نوع من العنصر المذيب ، يتيح لنا ان نستفيد من المستقبل في الوقت الحاضر[1] .

ان هذه اللغة السحرية تصف بكمال ما نشعر به نحو الائتمان ، لكنها تقول القليل عن الفائدة الانتاجية للائتمان مستعملة كلمة «مذيب» هنا بصورة مجازية وبنكهة من العلوم الطبيعية ، وعلم الاقتصاد ليس من العلوم الطبيعية لذا فهذه الكلمة تعطي معنى صغيراً . فكيف تتمكن من استعمال « بضائع المستقبل » ، الآن ؟ وهل يعني هذا ان الائتمان ينضج التفاح الاخضر بين عشية وضحاها ؟ فلماذا نستعمل بضائع المستقبل الآن ، حتى لو اننا تتمكن من ذلك ؟ فاذا استعملناها ، فماذا يحدث في المستقبل عندما نحتاج اليها ؟ ان الائتمان يمكّن الشخص الآن من شراء ما يحتاج أن يوفره لمدة سنين . انه بالائتمان يتمكن من التوفير — بالعكس — أي يستهلك الآن ويدفع بالمستقبل . ان امكانية عمل هذا الشيء ربما تعني الفرق بين الحياة والموت بالنسبة لمن يحتاج عاجلا الى خدمات طبية غالية ومكوث طويل في المستشفى ، ان القروض المناسبة للأشخاص الذين هم في حاجة اقل الحاحا من الحالة السابقة كالحاجة الى تعليم جامعي ، ستزيد من ثراء المجتمع بطرائق عديدة ، ولكي تقوم المصارف بقروض قليلة للمرضى والطلاب الجامعيين . ان

---

(1) F. R. Fairchild, E. S. Furniss, and N. S. Buck, Elementary Econmecs (5 Th ed., New York, Macmillan, 1948), I, 447.

المقدرة على التوفير في الواقع هي أساس البيع بالاقساط وهذه رحمة مريبة .

لقد فكر كل من ماركس وفابلن كثيراً في فوائد الاستعمالات الكثيرة للائتمان فلقد رأى فابلن انه يساعد التاجر الذي يتمكن من الحصول على نقود أكثر (يحصل على دخل او ربح اكبر) مما يحصل بدونه ، ولكنه لم ير أي فائدة كبيرة للمجتمع في أن يشتري كل شخص دارا او ارضا او اسهما في سوق مرتفعة الاسعار بدفع مقدمة بسيطة ومن ثم بيعها بسرعة وربح ويعرض كيفية تمكن الانسان من الحصول على ألف دولار سنويا باستعمال مائة دولار فقط . هذا شيء جيد للاشخاص المحظوظين أو المجازفين ، لقد اعترف بذلك فابلن . ولكن علم الاقتصاد لا يهتم بالامور التي تجعل الناس أغنياءاً . ان الذي يريد أن يعرفه الاقتصادي هو فيما اذا كانت مثل هذه العمليات ستزيد من الرفاهية المادية للمجتمع . فهل هناك تنتج بضائع أكثر للاستهلاك ؟ وهل هناك تنتج مكائن أكثر لغرض انتاج بضائع اكثر ؟ هل ان الاراضي المتآكلة قد أصلحت ؟ على كل حال كانت ذرة فلفل للسيد كرين منتجة عندما قام الصائغ بالقرض أي بمجرد ان ساعد السيد كرين على شـــراء الفلفل رخيصا وبيعه غاليا . ان القرض لم يخلق أي شيء .

ومن خلال سمة التساؤل عن الاستعمالات الكثيرة للائتمان اوجد فابلن نظرية عن الدورة التجارية لا تزال تحتل مكانا مرموقا على الرغم من انجاز كينس وميتشيل المعقد في هذا الحقل . ومن ذلك يستمر في التوضيح بأن الائتمان يلعب دوراً كبيرا في التركيز الكبير للثروة. يملك الدائنون وقت الأزمات الاقتصادية السلطة على الاستيلاء على ملكية المدينين وبذا يزيدون من ملكياتهم . واذا ســعى الدائنون دائما نحو مصالحهم فسيأتي ذلك اليوم الذي يملكون به النظام الاقتصـــادي . سيظهر في يوم من الايام دائن شرس سيستغل كل شـــيء الى اقصى الحدود . ويقول فابلن عندما يأتي ذلك اليوم « سيكون من الملذ أن

تذهب لرؤية هذه الارباح العالية وما يرافقها من أشياء جميلة[1] .

انا لا اريد أن اوصي بأن النظرية التقليدية تؤيد الائتمان بينما النظرية المنشقة تعارضه . من المستحيل تصور أية حياة بشرية في المجتمعات المنظمة بدون شيء من استدانة واقتراض . يوجد فرق كبير بين اقتراض ادوات حديقة الجيران لتعديل الحديقة ، وبين اقتراض قوة شرائية من دلال لشراء بعض القطع مع الورق تسمى « بالاسهم » والتي لا تمثل أي شيء مادي ملموس بل تمثل قابلية ربح متوقعة من شركة قابضة . ان الذي يقوله المنشقون هو أن النوع الثاني من الاقتراض والذي يعتمد بدون ضمان على توقع ملكية في المستقبل ، ربما يساهم في عدم التنظيم الاقتصادي وفي تطوير فنون التحايل المالي أكثر مما يساهم في الفنون الصناعية أو في التنظيم المنسجم للحياة الاقتصادية .

وعلى اختلاف ما يقال حول ما وجده المنشقون من الاستعمالات الكثيرة للائتمان ، فانه من الواضح ان الجنس البشري قد خلق جهازاً معقداً جدا لتبادل البضائع ، فهو وسيلة أقوى مما تحتاج اليه في تحويل الكرنب الذي حصدته الى القوط التي طرزتها .

---

(1) The Theory of Business Enterprise (New York, Scribner, 1904), P. 208.

١٥

اكيدة ... كالضرائب

امتطت السيدة كوديفيا حصانا وهي مرتدية ملابسها الداخلية قبل تسعمائة سنة مخترقة شوارع ولاية الكونيتري ، بعرض جميل ضد الضرائب العالية . على الرغم من أن هذا العرض كان أكثر الوسائل أثرا الا أنه لم يكن الاجتماع الاول ولا الأخير للمثقلين بالضرائب ضد الحاكم . فلم يتوقف الناس كليا عن الشكوى ضد الضرائب . وهذا صحيح وبصورة خاصة اليوم في الولايات المتحدة حيث الضرائب في وقت السلم أكثر من أية ضرائب فيما مضى ، وان المبالغ المجموعة تستعمل لأغراض مناهضة لاعمق غرائز الطبقة الوسطى « التقية » ، (كما وصفها جون ستيوارت مل) .

ولعل خلال نظامنا للضرائب والميزانية والمالية العامة تلمس الأعصاب الاقتصادية الحساسة جدا لاعضاء الاصناف العالية والمتوسطة والمنخفضة من الطبقة العالية فتنتج ألما مريرا . فيا لها من ملابس فرو تتمكن من شرائها بالمبالغ التي تعطيها للبيوقراطيين ، ويالها من سيارات ! ويالها من توسعات في مشاريعنا التجارية ! ويا له من احتياطي ضد مخاطر المجازفات الجديدة ! فلا تؤخذ منا مبالغ طائلة فحسب ، بل ان هذه الاموال الطائلة تستعمل للحط من أسس المجتمع الاميركي ونسيج أخلاق المواطنين ولتجفيف الينبوع الذي أتت هذه المبالغ

الطائلة . ان البذور تتلف . ويعاقب النشيطون المجدون ، بينما يحصل الكسالى على طمأنينة . علاوة على ذلك ان الكفر آخذ بالانتشار ، فيقول المثاليون غير العمليين ان الحكومة تتمكن من طبع النقود بدلا من الحصول عليها بالضرائب وان توازن الميزانية أسلوب قديم وان الميزانية الجيدة هي ميزانية غير متوازنة وان الديون العامة هي مجرد ديون على أنفسنا ، لذا فانها ليست مهمة مهما بلغ مقدارها فلماذا لا نلغيها اذن ؟

فهل ان الاشياء التي هي على هذه الشاكلة حقيقية ؟ وهل ان سياستنا المالية غير رصينة كما تبدو وهل يناهض الاقتصاديون الحديثون بديهيات كالمتضمنة في فكرة وجوب تساوي مصاريف الحكومة مع دخلها ؟ على كل حال ، ان وضعيتنا في الضرائب والميزانية ليست كاملة . ويالينتا ملكنا وضعية أخرى ، ولكن دعونا نتريث في اعطاء الحكم على وضعية نظامنا المالي الآن حتى نستعرضه ونستعرض النظريات التي يعتمد عليها .

وأيسر الطرائق للابتداء هي أن نأخذ ميزانية فيدرالية حديثة كأساس لبحثنا . وعندما نستمر في فحصها ستظهر الفرصة التي تلقي بعض الضوء على بعض المسائل التي أثيرت أعلاه وعلى أمور أخرى ذات علاقة ببحثنا . واذا أردنا أن نحدد أنفسنا ضمن حدود معقولة فسنتمكن من شرح السياسات المالية الفدرالية فقط . ان موضوع ضرائب مالية الولايات موضوع كبير بحد ذاته ، ومن ثم بالنسبة الى المواطن الاعتيادي . ان ما تعمله الحكومة الفدرالية في حقل الضرائب والمصاريف أكثر أهمية مما تعمله حكومة ولايته .

ان الميزانية التي اخترناها للدرس هي آخر ميزانية لوقت السلم ، ميزانية سنة ١٩٥٠ . وذلك لأن السنة المالية تستمر من ١ تموز ١٩٥٠ الى ٣٠ حزيران . ولقد قدمت للكونغرس من قبل الرئيس في كانون الثاني سنة ١٩٥٠ قبل الحرب الكورية بعدة أشهر . والآن في الوقت

الذي أكتب فيه ـ أو بالأحرى أعيد كتابة هذا الفصل وتنقيحه ـ نشرت التقديرات الميزانية سنة ١٩٥٢ . ان الميزانيتين متشابهتان في معظم النواحي ما عدا واحدة ان ميزانية سنة ١٩٥٢ خصصت للحرب والدفاع ٢٥ مليون دولار أكثر مما خصصته الميزانية الاولى . لذا فان النقصان في هذه الميزانية الجديدة أكثر مما كان في الميزانية القديمة بثلاثة أضعاف .ورغم هذه الاختلافات فان الشرح المعطى أدناه ملائم بصورة عامة للسنتين . على كل حال اننا مهتمون بالمسائل الأساسية أكثر من اهتمامنا بميزانيات معينة وعلى ذلك فان ميزانية سنة ١٩٥١ ستفي بالغرض المطلوب كتقديرات لسنة ١٩٥٢ .

ولا بد من اهمال بعض الايرادات والمصاريف الخارجة عن الميزانية في هذا الفصل ، كدخل ومصاريف الضمان الاجتماعي . ان فعاليات التقاعد للكبار وتعويضات البطالين التي تقوم بها الحكومة الفدرالية خارج الميزانية الاعتيادية ، فعلى الرغم من أن هذه الفعاليات مهمة من الوجهة الاقتصادية بحيث تثير مشاكل لا يمكن تجاهلها ، الا أنها لا تحتاج الى الانتباه الذي تحتاج اليه المشاكل الأخرى . ان الاستقطاعات التي تستحصل من قوائم الرواتب تغطي الآن أكثر من المبالغ المصروفة . ولعل الاتجاه المقبول لهذا المجرى من النقود ينعكس بعد عدة سنين . ولكي تتمكن بكل طمأنينة من حذف نظام الضمان الاجتماعي في فصل أولي عن الضرائب والديون العامة .

ان ميزانية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ تتضمن مصاريف قدرها ٤٢و٤ بليون دولار . واذا ما أخضعنا هذه المصاريف الى مقاييس مفهومة ، فانها تعني خمس الدخل القومي في الولايات المتحدة أو حوالي ٢٨٠ دولارا لكل رجل وامرأة وطفل وألف دولار لكل أسرة تتكون من أربعة أفراد . ان هذه الحقيقة مؤثرة عندما تقارن بميزانية سنة ١٩٢٠ عندما صرفت الحكومة ٢٥ دولارا فقط لكل شخص أو ١٠٠ دولار لكل أسرة . ولقد صرفت الحكومة في ذلك الوقت ٤ سنتات من كل دولار

في الدخل القومي ، ان الرقم المقـارن في السنين الأخيرة هو ٢٠ سنتا . وكما رأينا أن هـذه الارقام لا تأخذ مصاريف الضمان الاجتماعي بنظر الاعتبـار .

فهل من الممكن تقليص المبلغ ٤و٤٢ بليون دولار بطريقة ما ؟ ربما كان ذلك من الممكن ولكن ليس الى حد يمكن مقارنته مع ميزانية سنة ١٩٢٠ حتى لو أعطينا سماحا لزيادة السكان والتغيرات الاخرى التي زادت من الميزانيات السنوية منذ سنة ١٧٩٠ .

لماذا تقاوم الميزانية بنجاح مستمر التقليصات الكبيرة ؟ أولا ــ من الممكن أن يقال بأن تقليصا كبيرا شاملا يمكن أن ينفذ حسب رأي لجنة هوفر بمعاكسة الوزارات التنفيذية . ولقـد نبهتنا اللجنـة الى تبذير لا يسمح به أبدا . اننا في سبيل شراء علبـة من دبابيس الورق ذات قيمة ١و٢٥ دولار يجب علينا صرف تكاليف قدرها أحد عشر دولارا على الروتين . ان طرد كاتبة غير متقنة يكلف نقـودا ووقتا أكثر مما يكلف بقاؤها في الدائرة بدون عمل ، والى أن تتزوج وتنجب طفلا او حتى تتقاعد من جراء الملل . لا يتمكن أحد من نكران هذه الحقائق ، ولكن توجد خطورة أخذ الحالة الخاصة وكأنها شيء عـام . ويعتقد بعض مؤيدي مقترحات هوفر بأنها اذا نفذت فستوفر مبلغا قدره أربعة ملايين دولار . يبدو ذلك متطرفا ان الرقم المعقـول وليس الممكن هو حوالي بليون دولار فقط . دعنـا نضع مبلغ بليون دولار موفرة بما يسمى « بالمعاكسة » ، ان هذا هو التوفير الاول الذي ظهر لنا في الميزانية . لربما تتمكن من توفير مبلغ أكبر في هذه الناحية ولكن هدفنا هو الحصول على أرقام عامة لما هو واقع حقيقة وليس أرقاما مفترضـة لمـا يمكن عمله بصورة مثالية ، فيما اذا كان السياسيون أكثر كفاية وتعقلا من الناس الآخرين .

تذهب حوالي ثلاثة أرباع المبلغ ٤و٤٢ بليون دولار المخصصـة بالميزانية الى مصاريف ذات علاقة بالعلاقات الخارجية والحروب القديمة

وخدمات الديون العامة (بصورة رئيسة ديون حرب ودفاع) والحرب الباردة العاطفية واعمار أوربا وتسليحها وأمـور أخرى متفرقة للدفاع بصورة أساسية من نمو الأسطول التجـاري الحكومي ومساعدات الطيران والبحوث الذريـة . صحيح ان الدفاع الوطني ، يبـدو في الميزانية المطبوعة محتلا ٣٢ بالمائة فقط من المصـاريف بينما ذكرت انه يحتل ٧٥ بالمائة . والتباين ناجم عن حقيقة أن فقرة ، الدفاع الوطني ، لدائرة الميزانية تتضمن مصاريف عسكرية بحتة كرواتب الجنـود ومصاريف شراء الطائرات والغواصات . لقد عرفت « الدفاع » بصورة أوسع متضمنا بعض الفقرات من أمثال البحـوث الذرية والقوائم غير المدفوعة للحرب الماضية ..

ويشك في امكانية التوفير من هذه الفقرة في ظل الظروف العالمية السائدة اليوم ما عدا الاقتصاد من معاكسة بعض الدوائر الحكومية مما تكلمنا عنه سابقا وأخذناه بنظر الاعتبار ، وعلى كل حال ان هذه الفقرة ليست هي التي ينادي الجمهور بالتوفير فيها خاصة ، وأن التجربـة الكورية تتطلب تسلحا أكثر .

ومن الطريف أن تتذكر أن اللورد (برايس) قـد علق قبل ستين سنة على أن الضرائب الاميركيـة كانت عديمـة الأذى بالمقارنة مع الضرائب الحكومية . لكنه أشار أيضا الى عـدم وجود أية مؤسسة عسكرية في أميركا . أما الآن فلدينا جهاز دفاعي جبار ومركز مرموق في الشؤون الدولية . وتتمكن من التنازل عن هذا المركز اذا أردنا . ومما لاشك فيه أن ضرائبنا ستخفض بصورة ملحوظة ، ولكننا كأقوى دولة في العالم سنخفض من ضرائبنا لذا لا تتمكن من القيـام بأي شيء أكثر من الاقتصاد هنا وهناك .

وبعد طرح فقرات الحرب والدفاع من المجموع يبقى مبلغ ٥و١١ بليون دولار في الميزانية لتغطية النفقات الحكوميـة الأخرى . ان التوفيرات الكبيرة يجب أن توجد ضمن هذا المبلغ الصغير نسبيا . ان

هذه المنطقة ــ المنطقة المحددة الآن ــ هي الخاضعة للقلم الأزرق ، اذا اعترفنا بأن فقرات الدفاع من الميزانية يجب أن تترك بدون أي تشويش ويمكن الحصول على التوفيرات هنـــا وفي أي مكان آخر بدون شك بالسلطة التنفيذية . ولكننا لا نحسبها اذ سبق ان خصمناها مبدئيا بمبلغ مقطوع قدره بليون دولار .

ان قسما من ١١٫٥ بليون دولار تذهب الى مصـــاريف لا بد منها فمنها ما تقوم باسناد دائرة التحقيقات الجنائية الفدراليـــــة ، وتقوم باحصاء النفوس ، وتحافظ على الحدائق العامـــــة ، وتنشيء الطرق العامة ، وتنفذ قانون « تامت ــ هارتلي » ، وتحسن الأنهر والموانيء ، وتقوم بطبع النقود والطوابع ، وتدفع رواتب اعضاء مجلس الكونغرس والموظفين وغيرها . ومن الممكن التوفير في بعض هـــذه الفقرات . ان بعض مصاريف الموانيء والانهار ليست ملحـــة ولكن تحسينات الأنهر والموانيء من الامور الضرورية والمهمة . كما توجد كثير من المساعدات المالية في هذا الحقل . فهناك مساعدات الصفقة ، قروض تجـــارية ، رسوم بريد منخفضة تؤدي الى نقص كبير في ميزانية دائرة البريد . فاذا تمكن بريد الدرجة الثالثة والرابعة من سد نفقاته فلربمـــا سنتمكن من توفير حوالي نصف بليون دولار . ولكن الزيادة في رســـوم البريد لا تختلف عن الزيادة في الضرائب . ان مشكلتنا الحالية ليست من أجل ايجاد مصادر جديدة ومبررة للايراد بل ايجاد توفيرات . ومن الأحسن أن نصنع مجموع توفيرات قدره نصف بليـــون دولار عن كل الفقرات التي ذكرناها أخيرا . فعلى هذا وفرنا لحد الآن ١٫٥ بليون دولار .

والجزء الآخر من المبلغ ١١٫٥ بليون دولار للحقـــل الجدي ، قطاع الزراعة والرفاهية ، لقد خصصت ميزانية سنة ١٩٥١ الى الرفاهية الاجتماعية والصحة والاسكان والتربية والزراعة والقوى المائيـــــة وتوظيف العمال ومقاييس العمل وغيرهـــا حوالي ستة بلايين دولار . ويجب أن نلاحظ ان هذا المبلغ هو جزء صغير من مجموع الميزانية لذا

حتى التقليص الكبير فيه لن يأتي بتوفير كبير في المجموع . لا يوجد من يحلم في اخراج الحكومة من حقل الرفاهية . ويعترف كل العقلاء بأن أحد أعمال الحكومة هو القيام ببعض الخدمات الصحية والرفاهية والثقافية ولا يوجد من يبغي اهمال الفلاح كليا . ان منهاج الزراعة الحالي يبدو غريبا ولكن أي منهاج آخر أحسن منه سيكلف نقودا كثيرة . ولابد من وجود منهاج للمساعدة الزراعية اذ لا يمكن التخلي فجأة عن مساعدة الفلاحين .

فكم تتمكن من الاقتصاد بدون نتائج مخربة للجماعات المختلفة وبدون أن نسبب الفوضى ؟ أمر خاضع للحدس أيضا . وقد تتمكن من تسمية المبلغ ١و٥ بليون دولار وهو توفير ممكن على الرغم من اعتقاد الكثيرين بأنه مبلغ كبير جدا . فاذا أضفنا الى هذا المبلغ مبلغا يساويه من الفقرات التي أشرنا اليها أخيرا فسيكون لدينا مجموع قدره ٣ بلايين دولار وهذا يختم التوفيرات الممكنة في الميزانية . ان مبلغ ٣ بلايين دولار بطبيعة الحال مبلغ محترم ومعناه توفير ثمانين دولار لكل أسرة سنويا وأكثر من هذا لبعضها وأقل منه لمعظمها . ولكنه يقربنا قليلا الى ميزانية سنة ١٩٢٠ .. ان الارقام التي أعطيتها ليست دقيقة . انها توصي بترتيب الكميات وليست بالكميات نفسها . ولعل مشطا جيد الأسنان يلتقط أكثر مما التقطناه . ولربما كان من الممكن توفير مبلغ أربعة بلايين دولار (قبل الحرب الكورية) . فاذا كان الأمر كذلك فان البليون الاضافي قد أتاح توفير ٧ دولارات لكل شخص . ولكننا لازلنا بعيدين بأميال وأميال عن ميزانية العشرينات والثلاثينات عندما كانت مصاريف الحكومة بمعدل ٥٠ دولارا للفرد ، ولنتذكر ان مصاريف الحكومة لكل فرد في ميزانية سنة ١٩٥٠ كانت ٢٨٠ دولارا .

ان التباين الشاسع بين ٢٨٠ دولارا لكل فرد والأرقام الاقل منها التي ميزت العقود السالفة هو تباين ناشيء من جراء نفقات الحرب ، كمدفوعات المسرحين والمساعدات الاوربية ، والاستعدادات الكثيفة

ضد الحروب الجديدة . فلو كانت منشآتنا الحربية وتكاليف الحروب الماضية كما كانت خلال فترة ما بين الحربين ، لكنا تتمكن من تقليص مصاريفنا بمعدل ١٠٠ دولار لكل فرد ــ وهو مبلغ محترم ، رغم ان تلك المصاريف ستكون أيضا أعلى من مستوى المصاريف في العشرينات والثلاثينات ومن ثم لن تفيدنا كثيرا اذ أن الدخول النقدية والأسعار الآن بصورة عامة ضعف ما كانت عليه في الثلاثينات .

من أين جاءت كل هذه النقود ؟ من المتوقع أنها جاءت من المصادر الآتية :

المصدر	المبلغ (بلايين الدولارات)
ضرائب الدخل	١٧و٣
ضرائب الشركات	١٠و١
ضرائب البيع	٧و٦
التعاريف الكمركية وضرائب أخرى	٢و٣
نقصان (هذا المبلغ افتراضي)	٥و١
المجموع	٤٢و٤

لكل من هذه الضرائب شخصيتها الخاصة ، وسندرسها كلا على حدة .

ان الضريبة الموجودة في نظامنا المالي والتي يدعى بأنها تبتز أموال الاغنياء هي الاولى في القائمة ، أي : الضرائب المباشرة على الدخول الفردية . فاذا كانت المشكلة هي اقتناص مليون دولار من دخل قدره مئات الالوف من الملايين فان ما يقوله الاقتصادي شيء قليل عن هذه الضريبة . وستترك المشكلة حينئذ للمختص بالأخلاق ، هل للحكومة الحق الادبي في مطالبة الأغنياء بمبالغ أكبر نسبة مما تطلبه من الطبقات المتوسطة والفقيرة ؟

يدخل الاقتصادي الى هذا النقاش من زاوية أخرى ، هي هل أن ضريبة الدخل الاميركيـة التقاعدية تحطم بذرة النمـو الاقتصادي الامبركي ؟ والحجة المتضحة بالسؤال هي أن الاغنياء هم الذين يقومون بالتوفير الكبير ، وبالتوفير تمكنوا من مـد خطوط التلفون عبر الاطلنطيكي وبناء السكك الحديدية والانتاج الكبير اليـوم لأجهزة التلفزيون . فاذا اخذت الحكومة النقود الزائدة كلهـا فستقلص من المبالغ التي ستستثمر في المشاريع العظيمـة الجديدة ولربما كان الأمر أسوأ من ذلك اذ ستقلص بصورة عامة الدوافـع على الايداع والربح والتحسين .

لنأخذ النقطة الاخيرة ، الدوافع للأيداع والربح . ان هذه الحجة معقولة ولكن من غير الممكن اسنادها . يدعي الاقتصادي (جون ايس) على سبيل المثال أن بالامكان الحصول على كمية أكثر من أفلام الممثلة كاربو الشهيرة لو كانت أعوام انتاجها قد وقعت في فترة ضرائب عالية . فيبدو أنها حصلت على ثروة طائلة لم تخضـع للضرائب ، وفي وقت قصير ، بحيث لم تجبرها على الاستغلال الكامل لعبقريتهـا ولطاقتها . وبطبيعة الحال تستخدم الممثلة كاربو مجموعة كبيرة من المنتجين . ومن ثم أشار الاسـتاذ « أيس » الى أن كثيرا من الأطبـاء والمحاضرين والموسيقيين تمتعوا بعطل طويلة في السنين الاخيرة وذلك لأن العمـل المتواصل لا يعني غير اعطاء العم سام حصة الأسد من الدخل الاضافي . حتى الآن اللعبة متعادلة صفر ضد صفر . الضرائب كثيرة ربما تزيد من الانتاج أو تقلص منه .

أما بالنسبة الى التوفير (الذي هو اساس الاستثمارات الجديدة) فالصورة غير واضحة أيضا . فلقد وفر الشـعب الاميركي خلال فترة مساهمته في الحرب العالمية الثانية أكثر من أية فترة قبلها ـ أو بالأحرى منذ سنة ١٨٦٩ عندما ابتدأنا بأخـذ الاحصائيات ، كما كانت الضرائب في أثناء الحرب أعلى من أية فترة مضت . ويمكن أن تعد هذه التوفيرات

عديمة المعنى ، اذ حددت الحرب حركاتنا ومشترياتنا . ولكن عندما رجعت مصروفات البنزين وناقلات الاوساخ والسيارات الجديدة وخدمات مناشف الاطفال والنقل الجوي المدني وسباق الخيل وغيرها من لوازم الحضارة الاميركية انخفضت توفيراتنا . وأصبحت التوفيرات بقدر ما وفرنا في أسوأ سني كساد الثلاثينات . وهذا يبرهن على نسبة قليلة أيضا ، ولا يمكن القيام بالتعميمات الاقتصادية على أساس سنوات قليلة للتكليف بعد الحرب عندما كان الناس في حاجة للبضائع . ان الضرائب الكندية أعلى من ضرائبنا ورغم ذلك نمت كندا صناعيا بأسرع من أي قطر آخر في العالم . ولكن ضرائب الشركات فيها أوطأ من ضرائبنا .. ومرة ثانية فان نتيجة اللعبة لا شيء ضد لا شيء .

ان الادلة الأخرى هي أيضا غير مقنعة ، ولا يتكلم الاقتصاديون بلسان واحد محتجين بأن ضرائبنا العالية على الدخل تدمر البذرة ، وتتجه الحجج النظرية والاستنباطية أيضا الى طريقين . بصورة عامة يعتقد أتباع كينس بأن المصلحة العامة تخدم بضرائب الدخل التصاعدية المرتفعة ، وربما ذهب الى مثل هذا الرأي الاقتصادي لودويك فون مايسيس زعيم المعسكر الآخر . اذن فلابد من مزيد من الأدلة . يتفق الاقتصاديون على أننا واصلون الى نقطة خطرة لن يستفيد المجتمع الرأسمالي برمته ولا أي طبقة خاصة أخرى من موجه جديد للضرائب العالية على ذوي الدخول العالية جدا . ولكن هذا لا يعني أننا وصلنا الى الحدود ، وأنه لا ضرورة وطنية ملحة ستطالب بزيادة أكثر في عدالة توزيع الدخول ــ خطوة تعمل الكثير في المحافظة على المعنويات . ولكنه يعني أن الطبقات الفقيرة ستستفيد من زيادة انتاج البضائع والخدمات أكثر مما تستفيد من زيادة في اقتسام الدخل .

وقبل أن نترك موضوع ضريبة الدخل لابد لنا من ملاحظة أن القانون يحتوي على تناقضات في الهدف رغم أنها غير مهمة بالنسبة لكثير من الناس فانها تسبب الصعاب لكثير من الافراد . كما أنه

يحتوي على مهارب ـ تفترض انها مناقضة لنية الكونغرس أو للروح العامة لما تبقى من القانون ـ تسمح بالتهرب من أداء الضرائب من قبل الذين يستخدمون الاستشارات القانونية . والرجل صاحب الدخل غير المستقر ككاتب الأغاني مثلا يعكس مثل هذه الصعاب ، فهذا ربما يصل الى قمة دخله مرة كل ثلاث سنوات . أما في السنين الاخرى فلا نعرف أين مقره ، ان هذا الرجل يدفع ضريبة دخل سنويا أعلى مما يدفعه لو كان ذلك على أساس معدل الدخل لعدة سنوات . وكمثال على المهارب أن بعض أنواع الدخل يمكن اظهارها وكأنها أرباح رأس مال والتي تخضع الى ضريبة أقل من ضريبة الدخل .

والضريبة الثانية المهمة والتي يعتقد أيضا أنها تبتز أموال الأغنياء هي ضريبة دخل الشركات . يبدو أن الضريبة الفيدرالية على الشركات ـ هنالك ضرائب شركات عديدة ولكن أكثرها أهمية ، ضريبة دخل الشركات ـ وليدة تفكير مرتبك . انها تعامل الشركات وكأنها أفراد . فاذا كان للسيد جوزيف دوكس دخل اضافي قدره مليون دولار سنويا ، فنتمكن بكل طمأنينة من القول بأنه يحصل على دخل عالي ويجب أن يدفع ضرائب عالية . أما اذا كان لشركة دخل قدره مليون دولار فلا نتمكن من القول على أساس هذه الحقيقة فقط ، فيما اذا كان الدخل عاليا أو منخفضا . يجب علينا أن نعرف الشيء الكثير عن كمية رأس المال المستثمر . ان دخلا قدره مليون دولار خاضع للضريبة انما هو مبلغ زهيد بالنسبة الى شركة فولاذ تملك أفرانا ومنجما للفحم ومصاهر وباخرتين لحمل المعدن الخام . ولكن دخلا قدره مليون دولار يوصي بأرباح عالية غير معقولة مثلا لشركة مقاولة صغيرة . ان ضرائب الشركات لا تأخذ هذه الكلمة بنظر الاعتبار . انها تقوم بمجرد جباية الضريبة على المليون دولار . ومن الغريب أن نذكر أن الحكومة البريطانية الاشتراكية اكثر تساهلا منا مع الشركات .

ولكن من المحتمل أن الشركات لا تنظر الى ذلك بصورة كبيرة .

في الواقع أن قسما من ضريبة الشركات ربما تقع على المستهلك عن طريق الأسعار العالية ـ أو على المستخدمين عن طريق الاجور الواطئة ـ على الرغم من أن قسما منها يتحملها مالكو الشركات . ان الاقتصاديين لم يحددوا بعد ماذا يحدث ، اذ لربما يقع بعض العبء على أرملة وأطفالها اذا كانت وصيتها تحمل بعض الأسهم في الشركات الاميركية الكبرى . لربما تدفع هذه العائلة الصغيرة ضرائب دخل ضئيلة اذا لم تكن هناك ضريبة دخل على الشركات ولكن في ظل ضريبة دخل الشركات ، تأخذ الحكومة ٣٨ بالمائة من ايراد الشركة الكلي في المصدر ، أي قبل توزيعه على المساهمين على شكل أرباح ، ومن المظالم الاخرى التي تتهم الضريبة بها هي أنها ذات تأثير خانق بالنسبة للمشاريع الصغيرة الجديدة النامية . اذ هنالك الكثير من الشركات الجديدة النامية .

لقد أثارت الحرب الكورية نقاشا عاما في موضوع ضريبة الدخول العالية . فيرى الاقتصادي مبدئيا نقاطا عديدة في صالح مثل هذه الضريبة كاجراء حربي . وعلى كل حال هناك كثير من المشاكل الفنية في ادارة هذه الضريبة . ولابد من تشريع قانون معقد وتأسيس وسائل للنظر في المصاعب لمنع المظالم الكثيرة وسوء الاستعمال . وتوجد وسائل كثيرة للقضاء على الارباح الطائلة وهي في مهدها عن طريق اعادة النظر في المقاولات الحكومية . كالذي كان معمولا به أثناء الحرب العالمية الثانية ـ ولكن كيف يتم ذلك وهناك الروتين الحكومي الطويل جدا ..

تسمى الضرائب الفدرالية الأخرى أحيانا بضرائب الاستهلاك . انها ضرائب رجعية بمعنى أنها تأخذ من الطبقة الفقيرة نسبة من دخلهم أكثر مما تأخذ من الطبقة الغنية ، اذا كان أحد رجلين يدخن علبة سكاير يوميا فالشخص ذو دخل ٢٥٠٠ دولار سنويا يدفع ١ بالمائة من دخله على شكل ضريبة سيكاير بينما الشخص ذو الدخل ١٠٠٠٠ دولار يدفع ربع الواحد بالمائة من دخله فقط . فاذا وضعت مثل هذه الضرائب

على الحاجيات اليوميـــة وبعض كماليات الفقير من أمثال البـــيرة والسيكاير (توضع الضريبة بالتعاريف الكمركية) فان نتيجتها ابتزاز أموال الفقير .

لا تفرض هـــذه الضرائب على المستهلك مباشـــرة دائما . انها تشبه تكاليف الشحن ، فأحيانا يدفـــع كل من المرسل والبائع الى شركة النقل ، وفي أحيان اخرى مثل الشراء من محلات البيع بالبريد ، يدفع المستهلك هذه التكاليف . ولكنه في الواقع يدفع في الحالة الاولى كما يدفع في الحالة الثانية . وهذا صحيح بالنسبة لكثير من الضرائب . فصاحب معمل السيكاير والمشروبات الروحية يدفع مبدئيا الضريبـــة ولكننا في الواقع ندفعها في النهاية . ومن المؤكد أن صاحب المعمل يشعر بالضريبة أيضا ، اذ بامكانه أن يبيع الكثير من بضائعـــه اذا لم تسبب الضريبة زيادة في السعر . وليس مما يرغب فيه صاحب معمل أن يرى بضائعه تخضع للضريبة حتى اذا كان يتمكن من تحويل عبئها عن كاهله ، وذلك لان المبيعـــات تنخفض دائما عندما ترتفـــع تكاليفها بالنسبة للمستهلك .

ويجب أن يلاحظ ــ بالمناسبة ــ أن مسألة « من يحمل في النهاية عبء الضريبة » ؟ من المسائل الرئيسة لنظرية الضرائب ، ان الوسيلة المعتادة لمعالجة الموضـــوع هي عن طريق الاشكال البسيطة الموضحة في الفصل الرابع . ولكن في الواقع لا توجد حاجـــة الى أشكال . ان القاعدة الاساسية هي انه اذا خفضت الضريبة العرض (على سبيل المثال ، بزيادة تكاليف الانتاج) حينئذ يمكن تحويلهـــا الى المستهلك . أما اذا لم تخفض العرض فلا يمكن حينئذ تحويلهـــا . ان أهم المسائل النظرية للضرائب اليوم ليست قضية من يتحمل العبء ، بل انهـــا تتبع نمطا من المعالجة يختلف نوعا ما عن النمط المذكور في المـــواد الوصفية المذكورة أعلاه . ان النمط المقترح حتى الآن هو كما يأتي : توجد حاجة الى ٤٢ بليون دولار ، يجب أن نحصل عليها (أو على معظمها) عن طريق

الضرائب ، فأي الضرائب متوافرة ؟ وما مزاياها ونواقصهـــا ؟ وعلى أي من الطبقات سيكون عبؤها أكبر ؟ ان الأسئلة الحديثة المهمة نظريا تدور حول السيطرة الاقتصادية بواسطة الضرائب ، السيطرة خـــلال الحرب مثلا لمنع التضخم ، وخلال الكساد لتشجيع النهوض .

ولقد أكد بعض الاقتصاديين في السنين الأخيرة على أهميـــــة الضرائب كوسيلة أساسية في حقـــل السيطرة الاقتصادية بحيث انهم قللوا من شأن وضعيتها كمصدر لجمع الايرادات . ولقد ذهبوا بعيـدا في نظرتهم هذه الى حد الايحاء بأن الضرائب غير ضرورية كليا لأغراض الايرادات طالما تتمكن الحكومـــــة من الطبع (أو الاقتراض) لسد حاجتها . فعلى هـذا فان التبرير الوحيـد للضـرائب هو السيطرة الاقتصادية . ويناقش في هذا كله على اعتباره يطبق على دولة ناضجة ولا يقصد أن يؤخذ به حرفيا ليطبق على العـــالم كما هو . ولكن قد أثيرت هذه النظريـــة حالا وتأثرت بالتطورات الحقيقيـــة في العالم الحقيقي . في الواقع أن الضـرائب تستعمل اليوم بصورة متزايدة كوسيلة للسيطرة ، فقد ذهبت تلك الايام عندما كانت الضرائب تشبه جمع رسوم الدخول الى لعبة كرة القدم لأجل تغطية تكاليف اللعبـة . فان فرق اللعب هذه نفسها أصبحت اليوم في عـــداد المشاريع الكبيرة ذات فروع وصفقات .

يبدو ان نظرية السيطرة عن طريق الضرائب بوجه عام تتجه نحو تقليص التقلبات في التجارة بتعـديل القوة الشـرائية . ويبـدو أن السياســة تتبلور كما يأتي : ففي خلال فترة الرخاء أو الحرب تقلّص استهلاك البضائع الاستهلاكية (أو ارتفعت اسعار البضائع محدودة العرض) بواسطة ضرائب عاليـــة ، أما في وقت الكساد فشـجع المستهلكون على الصرف أكثر بسبب تقليل الضرائب . وهذه اجراءآت أخرى تضمن تدفق القوة الشرائيـــة . ان النظرية آخذة بالانعكاس المتزايد في السياسة العملية . لقد نادى الرئيس ترومان ومجلســـــه

للاستشاريين الاقتصاديين في السنين الأخيرة بضرورة استمرار الضرائب العالية كأسلوب للسيطرة على التضخم النقدي • ولقد اتبعت هـذه السياسة جزئيا بعد الحرب العالميـة الثانية • ثم صلحت هذه النظرية بتخفيض الضرائب عندما انتكسنا اقتصاديا وظهرت معالم البطـالة في ربيع سنة ١٩٤٩ ، وعندما رجعنـا في أوائل سنة ١٩٥٠ الى فترة من الرخاء لم ترفع الضرائب مباشرة كما تتطلبه نظرية السيطرة هذه • ولكن المشكلة الكورية وما تبعها من الخوف من تضخم نقدي أدت الى مجيء ضـرائب جديدة • ان تدفق الايرادات الجديدة سـيخدم في الاقل هدفين مهمين مضادين للتضخم • انه سيقلل من اقتراض الحكومة الذي لابد منه ومن ثم سيقلص كمية النقود التي يتمكن بهـا (زيد) من منافسة (عبيد) على البضائع • ومن ثم سيمنع كلا من زيد وعبيد من منافسة الحكومة على الفولاذ والخشب والطعـام المطلوب لتموين القوات المحاربة •

وندرس الآن المصـدر الثالث الكبير لايرادات الحكومـة (الاقتراض) ، الذي هو ملجأنا عندما نعيش بأكثر من دخلنا ، وعندما تحتاج الحكومة الى نقود ولكنها لا تتمكن أو لا تريد الحصول عليهـا عن طريق فرض ضرائب كثيرة ، فبامكانها أن تطبعها ، كما طبعنا النقود الورقية في أثناء الحرب الاهلية ، أو تتمكن من الاقتراض • ان اقتراض النقود لا يختلف عن طبعها ، فعندما تقترض حكومتنـا فانها تطبع « سندات » بدلا من الأوراق النقدية أو الانواع الاخرى من العملة • تقبل المصارف هذه السندات وتقوم بفتح حساب للحكومة تتمكن من السحب عليه • أو تتمكن هذه المصارف من اعطـاء الحكومة أوراق الاحتياطي الفدرالي (اوراق نقدية) يسيرة الطبع لان السندات الجديدة يمكن أن تستعمل كتغطية لها • يبدو ذلك غريبا ، ويتطلب دفـع فوائد كبيرة على السندات ولكن كما يبدو أن هذه الطريقـة هي التي نرغب فيها للقيام بأعمالنا منذ الحرب الاهلية ، والاقتراض بدل الطبع أصبح

الطريقة الاميركية التقليدية لملء الفراغ بين الدخل الواطيء والمصاريف الكثيرة . ففي ميزانيـة ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ يؤتى ١٢ بالمائة من الايرادات بمثل هذه الطريقة ، انه رقم عجيب عندما تتذكر باننا لم نكن في حرب أو على حافة كساد يوم وضعت الميزانية ، بل على العكس ، ولا يهمنـا في الوقت الحاضر فيما اذا كان ذلك تقليصـا في الضرائب أو أنه فرض من قبل الكونغرس الثمانين أو جاء عن افراط طائش من قبـل الرئيس ترومان وموظفيه القائمين بعمل الميزانية[1] .

ان دراسة اقتراض الحكومة تؤدي بصـورة مباشرة الى السؤال الأكبر عن الديون العامة كمشكلة اجتماعية ، كم يمكن أن تصبح ؟ من يتضرر به وكيف ؟ من يستفيد وكيف ؟. ان الدين العـام هو المبلغ الصافي من القروض غير المدفوعـة خلال القرون أو على مر العقود بالنسبة للحكومات الجديدة . اني لا أقصد بكلمة « غير مدفوعـة » بمعنى انها منقوضة ، انها تعني مجرد غير مدفوعة لحد الآن . ان الدين العام الاميركي الآن هو أكثر من ٢٥٠ بليون دولار أو أكثر من ربـع ترليون دولار . هذه طريقة للقول بأنه منذ أن انفصلت هذه الجمهورية عن انكلترا واستقلت بأعمالها صرفنا حوالي ٢٥٠ بليون دولار أكثر مما حصلنا عليه على شكل ضرائب وغيرها من ايرادات . ان الدين العـام يشبه الحساء لأسرة زراعيـة فرنسية ، ابتديء بعملها منـذ قرون طويلة وتركت على الموقـد تفور عبر الحروب والثورات والولادات والموت . وتقوم نساء الاسرة المتعاقبات يوميـا باضافة قليل من الجزر والبصل وقطع من اللحم والماء ويأخذن منها يوميا حاجة الأسرة،وهكذا كل يوم على مر القرون ، فهي دائما متغيرة ، ودائمـا متشابهة ، وهي

---

(١) يبدو انه ستكون عند نهاية السنة المالية ١٩٥١ زيادة قدرها ٧ بلايين دولار بدلا من نقصان قدره ١و٥ بليون دولار الذي قدر في كانون الثاني سنة ١٩٥٠ ويعزى هذا الاتجاه المعاكس بصورة جزئية الى الانتعاش الاقتصادي الذي سببته الحرب الكورية . عندما تصبح الحالة الاقتصادية حسنة وتوجد ثقة في السوق حينئذ تتجمع عوائد الضرائب بصورة كبيرة غير متوقعة .

كذلك غنية حين يكون الحاصل جيدا وفقيرة في وقت الحصاد الرديء ، ان لها جذورا في الماضي وذيولا في المستقبل كبعض الأشياء غير الحية . ولا تزال بعض ديوننا من الحرب الاهلية تعطي نكهـــة لـ (حساء) الدين الوطني الحالي .

والدين العام يشبه الزائدة الدودية ، اذ لا توجد خطورة او عدم خطورة في الدين العام ، اننا نتمكن من العيش بكل راحة بدونه . ان الشيء الخطر هو الدين الجسيم جدا أو الاعتماد الأعمى على الاقتراض كحل مؤقت للمشاكل الاقتصاديـــة . فكيف نتمكن من تعيين حجم الدين الجسيم الخطر ؟ لا يوجد جواب سهل عن هذا السؤال . فاذن لابد من الدخول في حرب ضـــد الدول الشيوعية ، فمن المحتمل ان الشعب الاميركي سيتقبل الدين المطلوب مهما كان حجمه لتوجيـه دفة الحرب . ان خطر الحـرب يفوق خطر الدين الجسيم . أما في ظروف السلم والاستقرار النسبي والرخاء الاعتيادي فقد تعرض الحاجـة الى دين أصغر من ذلك بكثير .. يقول بعض الطلاب هذا السؤال يجب أن لا يكون الدين العام أكثر من ضعف الدخـــل القومي السنوي . ان الرقمين متساويان في الوقت الحاضر . لا ينشأ العبء المباشر والملموس للدين العام من الحجم ، بل انه ينشـــأ من تكاليف الفائدة السنوية . وتكون هذه التكاليف الآن مبلغا قدره (٥) بليـون دولار أو حوالي ٢ ونصف في المئة من الدخل القومي . وهكذا فاننا ندفع طوال سنتين ونصف السنة كل دولار نحصل عليه لاطفاء ديننا بالنمط المعتاد عليه . ويمكن أن ينظر الى هذا التقرير (٢ ونصف سنت عن كل دولار) اســـاسا على أن ميراث الكساد للثلاثينات والحرب العالمية الثانية . ان هاتين المناسبتين كانتا مسؤولتين عن التوســـع في الدين العام ، وبصورة خاصة الحرب . وبدون أن نقول أن تكاليف الفائدة ستكون غير مرغوب فيها ، ولكنـــا نتمكن من الادعاء بأن المبلغ المخصص في الوقت الحاضر انما هو لخدمة الدين وليس شـــاذا في ظل الظروف الحالية ، ويجب أن نتذكر أيضـــا بأن بعض الدخل الذي ندفع منه

سنتين ونصف السنة ناتج عن الفوائد التي نحصل عليها مما نملك من سندات • فهناك بالطبع نوع من الحماقة في تسلمنا دخلا من العم سام (الحكومة) ندفعه بعد ذلك اليه لأجل أن يدفع لنا فوائد على ما يملك من سندات • وسوف نذكر الكثير عن هـــذه اللعبة في المستقبل • والنقطة المهمة التي تستحق الملاحظة هي أن عبء فوائد السنتين ونصف السنة يخفف بالنسبة الى بعضنا عن طريق تسلمنا دخلا عن السندات التي نملكها ، والتي تكون الدين العـــام الذي تدفع فوائده • ان الذي يجعل من الدين أن يكون عبئا ثقيـلا هو الانخفاض الكبير في الدخل القومي • فاذا قلص دخلنـا الى النصف ، فستتضاعف مساهمة المواطن في الدخل ــ تتضاعف على كل دولار من الدخل • فبدلا من أن ندفـع ٢و٥ سنت من رواتبنا وأجورنا فسندفع ٥ سنتات • ان تقليص الدخل الى النصف ليس من الأمور المجهولة • فلقد انخفض الدخـل القومى فيما بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٣ من ٨٧ بليون دولار الى ٤٠ بليـون • كان النقصان أكثر من النصف في ظرف أربع سنوات وبالطبع ان المبالغ التي استقطعت من كل دولار من الدخل للدين العام في تلك الايام كان ضعف المعتاد تقريبا ، ولكن الدخل كان في ذلك الوقت صغيرا (صغيرا بأي مقياس كان) وتضاعفت تكاليف الفوائد من ٨ر٠ سنت الى ٦ر١ سنت (ارتفع الدين قليلا في تلك الفترة ولكن هـذا ليس مناسبا) ان الكساد الحاد سيجبرنا على دفع خمسة سنتات من كل دولار دخـــل لأجل الدين فقط • ان ذلك ليس من السهل تحملـه فتصبح الخمســة سنتات ذات قيمة في وقت الكساد •

وقد تتدخل الحكومة المناهضة لهذا التهديد عن طريق المحافظة على الدخل القومي بتقليل الضرائب والمصروفات العاجزة ــ أي بزيادة الدين نفسه الذي كانت تحاول تقليل عبئه • ومن الغرابة أن هذا ربمـا نجح لوهلة معينة حسب المعـــادلة الكينسية وليس لمدة طويلة أو مدة كافية • وليس هناك طمأنينة الى محاولة التنبؤ بما سيحدث خلال فترة

خمسين سنة من الاعتماد على مثل هذا النظام من النتائج المتوقعة بارتفاع الأسعار غير المنتظم واستمرارية هذا الارتفاع . ان ذلك سيفيد بصورة خاصة المزارعين والصناع . كما انه لن يكون ثقيل الوطأة على العمال بصورة خاصة ، اذا كان حالهم كما هو في الوقت الحاضر من حيث الانضمام الى نقابات عمال ذات قيادة قوية . انها ستصدر حاملي الرهنيات وبوليصات التأمين وأصحاب الرواتب من معلمين ومحافظي المكتبات وحاملي السندات والمتقاعدين . ان الجماعة القوية سياسيا الوحيدة بين هذه الطبقات المتضررة هي طبقة المتقاعدين المتزايدة سنويا عدديا ونسبيا بين السكان ، وكثير من الناس سيتناول مخصصات تقاعدية من الحكومة . فاذا أراد السياسيون كسب تأييد هؤلاء المتقاعدين أو الحيلولة دون عدم رضائهم وقت التضخم النقدي الزاحف ، فان ذلك ممكن عن طريق اعطائهم مخصصات غلاء معيشة وقتية ، تضاف الى رواتبهم الشهرية . ويمكن أن تصبح هذه المخصصات المؤقتة مخصصات دائمية في الوقت المناسب ، ومن ثم تعطى لهم بعدئذ مكافآت ، وتصبح هذه دائمية أيضا وهلم جرا ..

أما ماذا سيحدث بعد استمرار مثل هذه الأعمال لمدة طويلة من الزمن فهذا أمر خاضع للحدس . فلعل العالم في ذلك الوقت سيكون في حرب قاسية وطويلة جدا ، وسيدفن فيها الملكيات الموصى عنها في شرحنا هنا مع الملكيات الثمينة الأخرى . كفاية من النظر الى العين السحرية ودعونا نرجع مبتسمين الى دين الربع ترليون دولار .

يدعى بأن الكثير من الاقتصاديين أصبحوا كليا يحتقرون الدين العام . ويقال عنهم أنهم يقولون على كل حال لماذا نحن مدينون به لأنفسنا ، أليس كذلك ؟ فبعد كل شيء أليس من الجنون أن ندفع اثنين أو ثلاثة من السنتات من كل دولار دخل الى الحكومة لا لأمر الا لتدفعه لنا ثانية على شكل فائدة على ما نملك من سندات ، ومن ثم ندفع ضريبة دخل على هذه الفائدة ، والتي تستعمل جزئيا مرة

ثانية لدفع الفوائد الينا ؟ فاذا كانت الزوجة في أسرة ما قد أصبحت دائنة بمبلغ ٢٥ سنتا في كل مناسبة ترقع فيها جوربا أو بمبلغ ٥٠ سنتا عند عمل القطائر ، واذا دفع الزوج أجورا عندما يمسح الأرض أو ينظف حذاء ابنه الصغير ، الا يتكون بمثل هذه الحالة دين كبير ـ كبير ولكن عديم المعنى ؟ والا أن الدين العام عديم المعنى أيضا ؟ أليس الشعب الاميركي مجرد أسرة واسعة ؟ ومن ثم ألا يعد الدين العام مجرد بدعة من ابتداع عقل محاسب متحمس ؟.

صحيح أن كتابات بعض الاقتصاديين القديرين تبدو وكأنها تقول ذلك ، ولكنهم في الواقع لا يقولون ذلك . لقد صرح بعض الاقتصاديين بأنه اذا كانت سندات الدين العام مملوكة محليا فان الدخل يصبح متساويا تقريبا وارادة الحكومة لا تختلف عن ارادة مواطنيها المتحدين ، والحكومة عالمة بكل شيء وقديرة على كل شيء وعادلة في نواح عديدة فحينئذ تصبح للدين العام أهمية أقل مما له اليوم . ولما كانت تؤخذ الحجة من نطاق العالم الحقيقي لذا تتمكن من اهمالها حتى ولو كانت صحيحة .

ومن ثم لا يمكن نكران هذه الحجة الفرضية وقد وضحت لنا كيفية تسابق الاقتصاديين والموظفين الحكوميين الذين يرغبون في توسيع الدين العام بصورة واسعة عندما يبدو الكساد على الأبواب ، ولكن حتى هؤلاء لا يقولون بأن حجم الدين العام يجب أن لا يؤخذ بنظر الاعتبار لأنه دين علينا . ويعتقدون أيضا بكل نزاهة بامكانية تقليص الدين العام في السنين الملائمة ، وليس من الضروري توسيع الدين خلال فترة طويلة من الزمن ، ما عدا التوسع البطيء المقبول الذي يتماشى معها ولكن دون أن يسبق نمو السكان والقوى الانتاجية .

وهناك نوع من الحيلة في مفهوم الدين العام . فما هو الدين العام بالتأكيد ، وما هو المطلوب ولمن ، ولماذا ؟ .. وقد يكون من الصواب القول بأننا مدينون بالدين العام لأنفسنا (اذا كان حملة السندات من

المواطنة نفسها التي تميز السندات) . وانه مشابه للدين الخيالي الذي يخلقه زوجان بسك حساب لقيمة كل عمل بيتي يقومان به . ان دراسة مختصرة لزيادة عبء الدين العام أثناء الحرب الاخيرة ستساعدنا على توضيح بعض النواحي للاستدانة العامة .

لقد زادت الحرب العالمية الثانية الدين العام بحوالي ٢٢٠ بليون دولار ، والذي هو حصة الأسد في الدين الحالي . أليس هذا مجرد دين على التكاليف قد سددت على الطريق ؟. ان أكبر التكاليف ، تكاليف الحياة البشرية والأذى المباشر للمتحاربين قد غطيت في وقتها ، ولم تكن قابلة للتأجيل ، ولم تكن احداهما أخف وطأة من الأخرى . ان الازعاج الكبير للجنود والاقل من ذلك للمدنيين ، والساعات الطويلة المملة من العمل ، والبيوت الباردة ، وعدم استعمال سيارة الاسرة في أيام العطل ، والحرمان من جواريب النايلون ، والحافلات المزدحمة ، والحرمان من الكميات المطلوبة من السكر والزبدة واللحم ، والسيكاير ، كلها كانت من بين التكاليف الحقيقية للحرب دفعت بكاملها وفي وقتها . لقد دفع للعمال الذين صنعوا الأسلحة واستحصل أصحاب المعامل أرباحهم ، وأصحاب الاراضي مكافآتهم . لقد أنجز القتال والعمل واستخرجت الخامات والنفط والفحم الى سطح الارض . كل هذه أنجزت حسب قاعدة ادفع على مرّ الزمن . لذا فما هو هذا الدين العام ؟ في الأقل ــ قسم الدين الحربي ــ البالغ ٢٢٠ بليون من أصل ٢٥٠ بليون دولار ؟

لقد دفع عن كل شيء ، في الواقع ، دفع هذا الجيل التكاليف الرئيسة من الحرب . وصحيح أن أجيال المستقبل مرتبطة بطريقة ما بالتكاليف الحقيقية . لقد فقد بعض الأطفال آباءهم مبكرا ، ولقد استنفدت كمية كبيرة من النفط والفحم والنحاس والقصدير وغيرها من المواد ، ولكن لا يمكن اصلاح هذه الأمور بمجرد تقليص الدين العام ، كما أننا لا نعنيها عندما نتكلم عن حمل الاجيال القادمة لتكاليف

الحرب .. لدينا مجرد فكرة بأن كل طفل أو طفلة تأتي الى هذه الحياة تحمل على ظهرها الصغير عبئـــا قدره ألفا دولار . تقول توجد قائمة باقية بمبلغ ٢٢٠ بليون دولار يجب دفعها .

اذا تعرض فجأة كل شخص عمره أكثر من اربعين سنة فسنترك للصغار عبئا قدره ٢٢٠ بليون دولار،ولكننا سنترك لهم أيضا موجودات معوضة على شكل سندات حكومية ــ سندات موجودة بسبب الحرب، وكان من غير الممكن الحصول عليها لولا النقود الشخصية التي جاء بها رخاء الحرب . وعندما تنظر الى هذا الموضوع من هذه الزاوية ، تعجب لماذا لا نحطم بضربة واحدة كلا من الدين والسندات . ولكننا لا نتمكن من عمل ذلك . فلماذا ؟ وكجواب سريع على ذلك نقول ان قسما كبيراً من الدين يملكه النظـــام الصيرفي ، لذا فانه قسم من أســـاس عرض نقودنا . ان الغاء الدين سيثير كل انواع الاعتراضات ، ولكن حتى اذا تغاضينا عن ذلك فستكون هناك أيضا بعض العوائق[1] .

في الواقع ان المتناقضات المتضمنة ليس من السهل حلهـــا . انها جزء من العالم النقدي المتميز بالثقة والائتمان والصيرفة والماليه التي تعكس عمق الطبيعة البشرية . ويجب أن نوضح شيئين قبل أن نرى المشاكل بوضوح . لربما جعلت القاريء الآن يعتقد أن الدين العـــام ودين الحرب هما دين واحد . ان هذا ليس صحيحا بالضبط ، ولكنه على مقربة من الصحة بحيث يسمح لنا ان نعـــده صحيحا . ويرتفع الدين الفدرالي دائما بعد حرب ضروس . سيمحي ديننا الحالي كليا اذا طرحنا منه التكاليف الكلية للحرب الاخيرة ، وصحيح ان (روزفلت) قد اضاف ٢٠ بليون دولار الى الدين أثناء السلم ، ولكن رغم هذا فان

---

(١) اتكلم عن « قائمة باقية » ، وذلك لان التكاليف النقدية للحرب كانت ٣٨٠ بليون دولار . قد تمكنا من الحصول على بعض الايرادات العادية بما جعل من هذه التكاليف ان تزيد الدين العام بمبلغ قدره ٢٢٠ بليون دولار فقط

أكثر من نصف الدين في نهاية سنة ١٩٣٩ يمكن أن يعزى الى الحرب الاهلية والحرب العالمية الاولى • فمن المعقول جدا أن نعد الدين العام الاميركي حتى الوقت الحاضر متكونا من مصاريف حربية غير مدفوعة •

ثانيا ــ يجب أن نفهم بكل وضوح الفرق بين الدين العام المحلي والدين العام الاجنبي • فاذا كانت السندات والوسائل الاخرى للاقتراض مملوكة بصورة رئيسة من الاميركيين فحينئذ يعد الدين العام بصورة رئيسة دينا محليا • ان حكومتنا ليست كباقي الحكومات تقترض كثيرا من الخارج • ان الدين العام المحلي والدين العام الاجنبي مختلفان ، لذا فالنظريات التي تنطبق على أحدهما ليس من الضروري أن تنطبق على الآخر • نحن مدينون بالدين العام لانفسنا ، غير ان هذا لن يكون صحيحا ، اذا كان الدين العام أو أي جزء منه دينا أجنبيا •

ومن هذا نستنتج بأنه لن تفلس دولة ما ، اذا كان الدين العام دينا محليا بصورة رئيسة • وتتمكن الحكومة دائما من طبع نقود لدفع التزاماتها وذلك لانه يجب على المواطنين استعمال نقود حكومتهم • لربما تنخفض قيمة النقود ولربما يفقد المواطنون ثقتهم بها او يفضلون الذهب أو نقوداً أجنبية أو يحولونها الى بضائع ــ اليوم ــ بدلا من انخفاض قيمتها في المستقبل • ورغم كل ذلك فان نقود حكومتهم هي نقودهم ولا توجد حكومة مجبرة على الافلاس نتيجة لديون مواطنيها • ان الدين الاجنبي الكبير هو الدين الوحيد الذي يؤدي الى وضعية تشابه افلاس الأفراد • وحتى اذا حدث ذلك فيجب أن لا نستعمل مثل هذا التشبيه أكثر من اللازم • ان الافلاس مفهوم عام أكثر من كونه مفهوما اقتصاديا • فقوانينه والعمليات المترتبة عليه تختلف باختلاف الاقطار • فلربما تقرر دولة دائنة ان تهاجم الدولة المدينة وتستولي عليها وفي مثل هذه الظروف تتمكن الدولة المدينة من الحرب وبذا فهي تختلف عن الفرد ، واذا كانت قواتها قوية فتتمكن حينئذ من الانتصار على الدائنين•

وكل ذلك يشير الى حقيقة واحدة فقط ، هي اذا قلنا ان الدين العام يؤدي الى افلاس ، فاننا نستعمل اللغة التي تثير مشاكل خاطئة .

لنرجع الآن الى متناقضاتنا ، فعندما تبدأ الحرب ــ وهي تبدأ عادة بدون انذار سابق، لا يوجد متسع من الوقت لمناقشة كيفية سد تكاليفها. فتقوم الحكومات بعدة مساومات . انها تضع ضرائب على أرباح الحرب الكبيرة وعلى بعض الكماليات وتضع ضرائب أخرى من السهل الدفاع عنها سياسيا . ولا تتمكن الحكومة من القيام بأكثر من ذلك ، اذ انها لا تملك الوقت ولا الرغبة ، لذا فانها ستكون بحاجة الى نقود . وستحتاج الى نقود ــ نقود كثيرة ــ لذا فانها ستطبع سندات لبيعها ، للذين يرغبون في شرائها أو تطبع نقودا ورقية وتعطيها للذين يرغبون في تسلمها ، وهكذا تسدد تكاليف الحروب مؤقتا . ونقول مؤقتا اذ سيبقى الجدل قائما لمدة طويلة من الزمن بين الذين دفعوا والذين لم يدفعوا ، أو بمعنى أدق بين اولئك الذين دفعوا أكثر مؤقتا والذين دفعوا أقل . وهذه الناحية الحربية هي التي يرثها أطفالنا واولاد اطفالنا .

دعونا ننظر كيف يعمل بذلك في حالة معينة . ان السيد سمث والسيد برون جيران ومن المنزلة الاجتماعية نفسها وقد ساهما تقريبا بالقسط نفسه في المجهودات الحربية على شكل ضرائب ، وساعات عمل طويلة . والفرق الوحيد بينهما هو ان السيد سمث يملك ألف دولار يشتري بها سندات حكومية ، ويملك السيد برون ألف دولار زائدة ولكنه يريد بها تكملة دفع مبلغ دار يريد شراءها ، فكل منهما قد استثمر نقوده حسبما يعتقد في استثمار امين . ولم يسهم أحدهما لحد الآن بجزء مما يملكان من نقود في المجهودات الحربية ، على الرغم من شعور السيد سمث بفضيلة شرائه لسندات الحرب . ويحتفظ السيد سمث بسنداته حتى سنة ١٩٥٢ عندما تطلبها الخزينة الاميركية . ودعونا نفترض ان القوة الشرائية في سنة ١٩٥٢ للنقود التي

تسلمها السيد سمث هي ثلث القوة الشرائية للنقود التي أشترى بها السندات . أو بمعنى آخر ان مالية الحرب ، والاضطراب الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب والتضخم وسوء الادارة عامة أدت الى خسارة معظم القيمة السابقة للسندات . وانه يتمكن من شراء ثلث الكمية التي كان بامكانه شراؤها في سنة ١٩٤٢ . أما السيد برون فانه أحسن حالة فهو يتمكن من بيع داره بمبلغ القسط الاخير عليه ، واذن في النهاية قد أسهم السيد سمث في تكاليف الحرب بينما لم يسهم السيد برون فيها . ولكنهما لم يعرفا من سيكون منهما أكثر مساهمة (أو تضحية) فلو كان هناك انخفاض مستمر في الأسعار منذ أن انتهت الحرب لتمكنت سندات السيد سمث من شراء بضائع أكثر في سنة١٩٥٢ مما يتمكن من شرائه في سنة ١٩٤٢ فستنخفض قيمة دار السيد برون وسيربح السيد سمث من اضطراب الحرب والفترة اللاحقة وسيخسر السيد برون من جراء الحرب .

ان الدين العام الحاصل نتيجة للضرورة هو ليس تماما مشاركة تعاونية في التكاليف الاجمالية . انه بالاحرى تأجيل القرار على من سيدفع التكاليف الباقية ، فاذا كانت الحكومة قد قررت اثناء الحرب في مثالنا السابق ان تأخذ بصورة اعتباطية ١٠٠٠ دولار من أمثال السيد سمث ولا تأخذ شيئا من امثال السيد برون فان عدم العدالة ستكون أقسى مما يمكن تصوره . اما بعد عشر سنين فستكون المشاكل القديمة قد نسيت وظهرت مشاكل جديدة ، ويدخل الحظ الى الموضوع فتختفي مسألة العلاقة بين توزيع التكاليف الاصلية للحرب والمشاكل الحاضرة . ان التكاليف الحقيقية للحرب قد دفعت حسب قاعدة ادفع على مر الزمن ويجب أن تكون كذلك ، فلا توجد طريقة لتأجيل الموت في ساحة القتال، ولا التضحيات الصغيرة من قبل المدنيين . ولكن يمكن تأجيل قرار واحد ، فاية طبقة أو جماعة أو افراد تقوم بدفع اكثر النقود . فاذا ظهر بعد عشر سنين أو خمس عشرة أو عشرين سنة بأن الذين كانوا

يملكون نقوداً ورقية وسندات قد صرفت لهم أقيامها في وقت أسعار منخفضة ، فيمكننا أن نستنتج بأن هذه الجماعة قد دفعت أقل وأن غير المالكين للنقود الورقية او السندات قد دفعوا أكثر . أما اذا انخفضت قيمة النقود الورقية أو اصبحت السندات عديمة القيمة ، او اذا ارتفعت الاسعار بصورة خيالية . فحينئذ يدفع أصحاب السندات والنقود الورقية أكثر ويدفع الاخرون أقل .

ولنفرض أن اربعة ازواج وزوجاتهم ذهبوا لتناول العشاء وللرقص خارج البيت ، اذ يقوم أحدهم بمهمة المحاسب ، فان كل زوج وزوجه يدفعان له عشرة دولارات مقدمة (ان هذا يشبه الضرائب في أثناءالحرب) ثم يأخذون بالتنقل من مرقص الى آخر ، ويبدو أن التكاليف كانت اكثر مما كان متوقعا ، فبدلا من ان يأخذ المحاسب منهم مرة اخرى أخذ يستعمل نقوده (اقتراض أثناء الحرب) . ويحاول المحاسب في اليوم التالي معرفة مقدار ما على الآخرين من دين ، فقرر الزوجان الاصغر سنا واللذان سبق ان دفعا حديثا قائمة كبيرة للمستشفى أنهما تورطا بما ليس لهم عليه مقدرة ، لذا همس بأذن الآخرين الأغنياء بضرورة مشاركة المصروفات الاضافية . فبالنسبة الى الجماعة ككل ان هذا دفع على مر الزمن ، اما بالنسبة الى الجماعة فان هناك تصرفات تعتمد على اعتبارات مختلفة .

ان مثل هذا يحدث بالنسبة للديون العامة الناشئة عن الضرورات الكبيرة ما عدا ــ بالطبع ــ أن الدافع الكريم لاعفاء الذين يملكون نقودا قليلة وحظا ضئيلا لا يلعب دورا في التسوية النهائية . ويمكن أن يفترض في مثالنا أيضا بأن التصرفات فيما بين الجماعة تنتهي خلال بضعة أيام ، أما في حالة الدين العام فقلما تنتهي التصرفات كليا أو تحسم نهائيا . وتستمر الامم في مصاريف عاجزة جديدة قبل ان يتم دفع تكاليف العجز السابق . وكلما كبر الدين العام زادت كمية النقود التي ستخضع الى تصرفات لاحقة ، وكثرت الاضطرابات وانعدمت العدالة .

ان الذي سيدفع في الأخير التكاليف الباقية عن الحرب ، يعتمد اذن على كيفية تنظيم ، الدين العام والاقتصاد الوطني بأكمله بعد ذلك . فاذا ، نظم الدين عن طريق الالغاء او اذا سمح للاسعار ان ترتفع كثيرا فسيخسر أولئك الذين قبلوا وملكوا الاوراق الحكومية . اما اذا حصل الناس على أوراق (كما عمل البعض خلال الحرب الاهلية) بسعر ٦٠ سنتا لكل ورقة فسيتمكنون من الحصول على دولار بعدئذ ، اذن فالذين يربحون أكثر هم الذين يحتفظون بأوراقهم خلال فترة الشك الطويلة ، كما كان قبل نشوب الحرب الكورية في سنة ١٩٥٠ فكان الدولار يستقر في مرحلة يتمكن فيها من شراء ماكان بالامكان شراؤه بـ ٦٥ سنتا قبل الحرب العالمية الثانية (قبل حادثة بيرل هاربر) اذن فالذي اشترى سندا في سنة ١٩٤١ وحصل بعدئذ على أربعة دولارات مقابل كل ثلاثة استثمرها قد خسر أيضا في القوة الشرائية . ان ادراك مثل هذه الحقيقة المحزنة زائدا الارتفاع الذي حدث في مستوى الأسعار (خريف ١٩٥٠) قد أدى الى البيع الواسع للسندات من قبل كثير من المستثمرين ، واللجوء الى البورصة . ولمنع استمرار مثل هذه الحالة أو حدوثها مرة أخرى فقد اقترح عالم أقتصادي بجامعة هارفرد « سمنر سليجر » بأن تصدر الحكومة سندات ذات قوة شرائية ثابتة . أي يضمن لحامل السند مقدارا من الخبز واللحم والملابس وغيرها . عندما تصرف له قيمة السند بقدر ما كان بامكانه شراؤه وقت حصوله على السند . فستعد الحكومة الآن ليس لوضع اربعة دولارات بدل كل ثلاثة دولارات مستثمرة فحسب ، بل مقدار الدولارات اللازمة لشراء كمية البضائع نفسها ـ زائدة الفائدة بالطبع ـ ان عدد الدولارات التي ستدفع سيقرر بالارقام القياسية الحكومية لتكاليف المعيشة . ان اقتراح الاستاذ (سليجر عادل وجدير) انه يتناقض على كل حال مع السياسة العملية المالية للتضخم والتيار الاقتصادي ، ويبدو اننا نميل نحو اللعب بالعبء المالي للحرب حتى يذوب، أكثر مما نميل الى توزيع عبء هذا الثقل بعدالة في المناسبة الاولى .

ان السياسيين مدركون ذلك ـ وقد يكون ذلك غير ارادي ـ وهم يسلكون حسب هذا النمط .

ان أطفالنا ـ كجماعة ـ غير مجبرين تماما على دفع تكاليف الحرب العالمية الثانية . ولكن مثلهم كمثل الورثة المتخاصمين . فسيتنازعون لأجيال عديدة عن أي الجماعات خسرت أو ربحت أكثر من المشكلة الحربية المالية التي أورثناهم اياها ، وفي الواقع سيدرك الناس بعد خمسين سنة بأن مشكلة من دفع وكم دفع من التكاليف مشكلة لم تحل بعد . ومن ثم ان حساء الدين العام الموجودة على الموقد سيطعم أو يخفض بكميات جديدة من الجزر والبصل أو الماء ، على شكل رخاء وكساد وحرب وغير ذلك من الحوادث الاخرى التي تجعل التاريخ عجيبا .

نحن الآن في وضعية أحسن للاجابة عن الأسئلة التي أثبتناها أول الفصل . هل تتمكن من الغاء الدين العام اذا كنا مدينين به لأنفسنا ؟ تتمكن من ذلك بالتأكيد ، ولكن ، ان الذين يملكون سندات سيعارضون ذلك بشدة اذ سيشعرون بأن تكاليف الحرب وقعت عليهم في وقت متأخر اعتباطا . ان ابطال السندات سيخرق حرمة العقود . ان التضخم التدريجي لن يجرح حبنا للعدالة ، ولكن من السهل تقبله في أول الأمر ، ولعله يصبح ضارا في الامد البعيد . انه يضعف القوة الاقتصادية للطبقة الوسطى حيث هناك الكثير من أصحاب الدخول الثابتة ، وسيجعلهم أرضا صالحة للعقائد السياسية الانتهازية غير الامريكية. ان التضخم سيخفض كل انواع الديون سواء كانت معقودة من قبل الحكومة ، أو من قبل المواطنين لبناء الدور . ان الخاسرين في التضخم هم مالكو الرهنيات وأصحاب حسابات التوفير ، والمتقاعدون ، والمنتفعون من التأمين على الحياة . فاذا كنا مدينين بالدين العام لأنفسنا فهل توجد أهمية في مقدار حجمه ؟ ان الاجابة بالنفي ليست الا جوابا نظريا لاتعمق فيه . ولكن عمليا يجب أن تكون

الاجابة بـ «نعم» اذ لعل تكاليف الفائدة تصبح أكثر مما يمكن تحملها وخاصة في وقت الكساد ، وعدم الفائدة الاخرى المرافقة للدين الكبير هي ان الدين كلما كان كبيرا جدا فانه يصبح من غير المؤكد معرفة من سندفع اليه بالنهاية ، وكم سندفع له عن الضرورات السابقة وكذلك تصبح المالية المتعلقة بهذه العملية مزعجة .

اذن ان حجم الدين العـام لقطر غني ومنتج مثل قطرنا هو مقياس جزئي لدرجة مقدار رغبتنا في تأجيل القرارات النهائية وقناعتنا بالحلول المؤقتة لمشاكلنا الاقتصادية . وهي أيضا مقياس جزئي الحجم لضروراتنا السابقة .

فاذا كان من الممكن القضاء على عدو بسرعة ورخص ، فان ديون الحرب ستكون أقل وبصورة عامة بما في ذلك أحلك الضرورات انه كلما زادت الرغبة في الثقة بسياسة الاندفاع ، زاد احتمال كبر حجم الدين . ويجب أن لا يلام السياسيون لقيامهم بقرار ترك مهمة توزيع التكاليف الى المستقبل . ففي كثير من الأحيان نرى المواطنين أنفسهم يرغبون في تأجيل الحلول في وقت الأزمات ولكن سرعان ما يظهرون بعدئذ بمظهر المشمئز من حجم الدين ومن انتهازية السياسيين عندما يكون الدين كبـــيرا جدا ، ويدعو الى التنظيم عن طريق التضخم ، فالشيء الذي يخيف هو ليس الافلاس الواطىء ، بل التخطيط السيء ، أو الطائش لاعادة توزيع الثروة بين الجماعات المختلفة من المجتمع . ان شرحنا لمالية الدولة لا يمكن أن يصنف بأنه شـرح تقليدي أو تابع للنظرية المنشقة . انه يوصي فقط بما يعرفه كل اقتصادي عن السياسة المالية والنظريات والمقترحات المتعلقة بها . وهناك اختلافات في وجهات النظر عن الضرائب وادارة الدين ، ولكن هذه الاختلافات لاتتماشى مع محور النظرية التقليدية ـ النظرية المنشقة ـ ، لنأخذ مثلا مسألة ضرائب الدخل التقاعدية .

يعتقد بعض الاقتصاديين أنها تعيق استمرار الرخاء وذلك بتقليصها

الاستشارات الجديدة ، بينما لا يتفق الآخرون مع هذا الرأي ، وآخرون يقولون بكل صراحة انهم لا يعرفون شيئا . ان هذا الاختلاف في وجهة النظر لا تمس الاصناف التقليدية والمنشقة .

وان الاختلاف العقائدي الكبير هو تفسير ماركس للدين العام المضني ، لقد جعلت بصورة كبيرة من الدين الكبير يبدو وكأنه نتيجة رئيسة لتكاليف حرب فرضت علينا . أما بالنسبة الى الماركسي الذي يحاول دائما البحث عن أدلة لنظريته في الانحلال ، ان الدين الكبير ماهو الا أعراض أخرى للمؤسسات الاقتصادية المتدهورة .

١٦

الدولارات الأمريكية والبضائع الدولية

التجارة الخارجية مهمة لبعض الأمم وغير مهمة نسبيا لامم أخرى. ويوجد القليل من الفائض للتصدير في الاقطار الصغيرة والمزدحمة بالسكان والكبيرة في الشرق اذا ما فكرنا في مئآت الملايين من البشر ، ومن ثم فان بعضها فقيرة جدا بحيث لا تتمكن من الاستيراد . ومن المشكوك فيه ان تأتي الى هذه الاقطار بضائع من الدول الاجنبية بقيمة دولار واحد لكل فرد سنويا ، وان الرقم المقارن الاميركي هو اثنا عشر دولارا سنويا ، (قبل الحرب العالمية الثانية) حتى هذا الرقم الاميركي الكبير نسبيا يعد صغيرا اذا ما قورن بارقام الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على استيراد الطعام من الخارج كما هو الحال في انكلترا . نحن في درجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي ، ومواردنا الاقتصادية متنوعة بحيث لا تعتمد على الاستيراد الا جزئيا . ورغم ذلك ان الاشياء التي نستوردها مثل معدن الكروم والمطاط وبعض العقاقير تعد موادا مهمة جدا في اقتصادنا الوطني ، وعلى الرغم من أن كمية التجارة للفرد الواحد قليلة جدا في بعض الأقطار ، الا انها تعتمد اعتمادا ملحا على تصدير بضاعة واحدة الى الاسواق الاجنبية . فالبرازيل تعتمد بكل مرارة على سوق جيدة للقهوة ومن ثم ان رفاهيتها تعتمد كليا تقريبا على هذا المنتوج الوحيد . وعلى الرغم من أن بعض الدول غير مستعدة لانتاج بضاعة واحدة الا انها تعتمد

بصورة كبيرة على التجارة الخارجية ، ان للاقطار المزدهرة المكتضة من أمثال انكلترا وسويسرة والدنمارك رقما للاستيراد يساوي خمسين دولارا لكل فرد سنويا . وتعتمد انكلترا منذ مدة طويلة على قافلة من البواخر لتجهيزها بخبزها اليومي وأي انقطاع لتدفق الاستيراد يسبب ازعاجا مباشرا .

ويميل الوقت والتكنولوجي الى التأثير على نمط التجارة الخارجية حتى في البضائع الحرجة ، فقد كانت شيلي في يوم من الايام المصدر الرئيس للنترات . أما اليوم فيمكن عمل نترات رخيصة ، حيث هناك الطاقة الكهربائية الرخيصة . لقد حررنا أنفسنا من دودة القز اليابانية بالريون والنيلون ، ولكن أصبحنا تدريجيا معتمدين على الكروم السوفيتي ويورانيوم الكونغو . ويعتقد بعض المثقفين بأن عدد البضائع الجديدة والمهمة المستوردة اليوم أقل من العدد الذي كنا نعتمد عليه قبل عشرين سنة ، وان النتيجة ستكون جفاف التجارة الخارجية مثلما يجف مطر الصيف . وهكذا فان الاكتفاء الذاتي الذي حلم به هتلر سيسود العالم ، ليس كنتيجة لستراتيجية سياسية بل بسبب عدم توقف علمائنا وعمالنا الماهرين . ان هذه الحجة ليست مقنعة تماما ، ولكن يوجد هناك شيء يحسن مراقبته . فاذا كان بالامكان انتاج الطعام واللبان بصورة صناعية ورخيصة في كل مكان ، فسوف ينخفض مستوى التجارة الخارجية .

ان عالما مثل ذلك سيختلف كليا عن العالم ذي المصالح المنسجمة ، الذي تعتمد اجزاؤه بعضها على بعض ، والذي عد عالما مثاليا من قبل الكثير من اقتصاديي القرن التاسع عشر . ولقد فكر هؤلاء أيضا في وقت من الأوقات بأنه اذا كانت الامم معتمدة الواحدة على الاخرى واذا كان العالم مرتبطا بشبكة من التجارة الخارجية التي ستصبح ضرورية ومرغوبا فيها نتيجة لانتشار الاقتصاد ، فحينئذ ستكون الحرب مستحيلة ــ اذ ستخسر كل دولة من جرائها ــ . ولكن مع الاسف لم

تسر الامور على هذا المنوال .

ان الاميركيين سواح كبار ، كما ان دولاراتنا مقبولة في الخارج بدرجة كبيرة بحيث كلما تذكر لنا بوضوح احدى المبادىء الاساسية للتجارة الخارجية هذا المبدأ ــ او القاعدة وهي ان نقودنا عديمة القيمة في الخارج كنقود ــ . انهـا تملك القيمة بسـبب وجود جهاز معقد لتحويلها الى بضائع وخدمات أميركية . ان الذي يجعل من التجارة الخارجية أن تختلف عن التجارة المحلية هو أن الدفع لا يجوز أن يكون بعملة الدولة المشترية (المستوردة) . صحيح ان أي صاحب مخزن صغير في مدينة ايغوبوليث يقبل نقودك بكل سرور ولكنه يقبلها بسبب وجود جهاز لمبادلتهـا . وتمر النقود التي أعطيتها لصاحب الحانوت الفرنسي بعمليات معقدة قبل أن تتم الصفقة . ومن المستحيل بالمعنى الحرفي ، أن تبادل الدولارات بفرنكات كاسـتحالة تبديل التفـاح بالكمثرى . ولكنه من الممكن مقايضة التفاح بكمثرى كمـا أن من الممكن مقايضة الفرنكات بدولارات ، فكيف يعمل نظام المقايضة هذا ؟

نحن ندفع للاشياء التي نشتريها من الخارج عن طريق نظام تصفية معقد أو نظام تحويل الديون . تنجز التجارة الخارجية بدون دولارات أو فرنكات أو باونات حقيقية ــ في الاقل ، بدون نقل كثير من النقود عبر الحدود ــ واذا أقرضنا الانكليزي أربعة بلايين دولار « فالنقود » جميعها ستبقى هنا داخل القطر . ولهذا السبب : ان المستوردين لأي قطر معين في التجارة الخارجية يدفعون الى مصدري ذلك القطر بعملتهم الوطنية ، فلا تخرج نقود من ذلك القطر أو تأتي اليه .

دعونا نتبع العملية في صفقة تجارة بسيطة . اذا اشـتريت عدة صناديق من الشمبانيا من فرنسا بمبلغ ١٥٠ دولاراً ، فانك مدين لأحد الفرنسيين بذلك المبلغ وما يساويه بالعملة الفرنسية (دعونا نقدره بمبلغ ٣٠٫٠٠٠) . واذا بعت أنا لفرنسي آلة حاسبة بمبلغ ١٥٠ دولارا ،

فهناك فرنسي مدين لي بمبلغ ٣٠٫٠٠٠ فرنك فان هذه الحسابات تسوى حسب النمط الآتي :

(١) تدفع لي مبلغ الشمبانيا (اذن أتسلم مبلغ ١٥٠ دولارا) .

(٢) أخبر الفرنسي الذي اشترى الآلة الحاسبة بأن لايدفع لي مبلغ ٣٠٫٠٠٠ فرنك بل يدفعها الى بائع الشمبانيا .

(٣) اتبع مشتري الآلة الحاسبة التعليمات ودفع ٣٠٫٠٠٠ فرنك الى بائع الشمبانيا (اذن حصل بائع الشمبانيا على نقوده) .

(٤) يخبرك بائع الشمبانيا بانه قد تسلم المبلغ وكل شيء على ما يرام .

فبمثل هذه الصفقة حصل الكل على ما يرغب فيه . ولقد حصلت على الشمبانيا ولقد حصل الفرنسي على آلة حاسبة ، وحصل آخر على مبلغ ٣٠٫٠٠٠ فرنك ، وحصلت على ١٥٠ دولارا . والسؤال الوحيد الذي يحتاج الى معالجة هو كيف تتمكن من جمع أربعة رجال بمثل هذه الصورة المنتظمة في كل عملية بيع في التجارة الخارجية .

ان الوكالة التي تجمع فيما بين الناس هي في العادة (دلال) له مراسل في الخارج يكون عادة مصرفا . سنتبع بطريقة ميسرة الصفقة التجارية نفسها عن طريق الدلالين : دلال في الولايات المتحدة ولنسمه (بس) وشريكه في فرنسا ولنسمه (بف) . فاذا كنت لا أعرفك وانك مشتر للشمبانيا فأتمكن من الذهاب مباشرة الى (بس) لاجل استحصال نقودي . أقدم له وثيقة للدلالة على أني قد قمت ببيع آلة حاسبة وانها في دور التحصيل وانها مؤمن عليها .. الخ . فيأخذ (بس) الورقة ويعطيني مبلغ ١٥٠ دولارا ناقصا عمولة لخدماته ومنها بالطبع تحصيل مبلغ ٣٠/٠٠٠ فرنك الذي وعدني بها مشتري الآلة الحاسبة الفرنسي . ولست أخوله تحصيل المبلغ فحسب بل الاحتفاظ به أيضا . وليس لي أية رغبة أخرى في الصفقة اذ تسلمت نقودي . ان الصفقة منتهية بالنسبة لي . ان (بس) دفع لي من قاصته وسرعان ما استنفد مافيها

اذا ما تعامل مع المستوردين من أمثالي . لكنه يتعامل أيضا مع المستوردين ويعرف انه سيأتي عاجلا شخص من أمثالك يرغب في وضع نقوده في القاصة . أي يرغب في دفع مبلغ ١٥٠ دولارا الى (بس) ثمن ما أشتريته من شمبانيا على أساس أن شريكه في فرنسا (بف) سيدفع مبلغ ٣٠٠٠٠ فرنك الى بائع الشمبانيا الفرنسي .

فمادام مجموع الصفقات بين المصدرين والمستوردين الفرنسيين وبين المصدرين والمستوردين الاميركيين متعادلة فالأمور ستسير كما يرام بالنسبة للدلالين . ولكن لا يحدث ذلك دائما ، فلربما يبيع الاميريكيون الى الفرنسيين أكثر مما يبيع الفرنسيون الينا . دعونا نرى ماذا يحدث الآن .

اذا أخذ الاميركان بصورة دائمية من قاصة السيد (بس) نتيجة لمبيعاتهم الكثيرة في فرنسا وكل ما هنالك أن يضعوا دولارات في قاصته ، فحينئذ سيكون نتيجة لذلك في مشكلة ويصبح السيد (بف) عبر الاطلنطيكي محملا بالفرنكات . ان الفرنسيين يشترون من الولايات المتحدة ولا يبيعون لها كثيرا . ان قاصة السيد (بف) أصبحت مملوءة . وما لم يحدث شيء لتغيير هذا الاتجاه فسيضطر الشركاء الى التخلي عن مشروع الدلالية هذا ، اذ عندما لا يملك السيد (بس) الدولارات التي يدفعها للمصدرين الاميركيين فحينئذ لن يتمكن من القيام بالمهمة التي يستحق ازاءها عمولته . ولا توجد فائدة من استمراره في التجارة ، انه لا يملك ما يقدمه . وسيترك (بف) التجارة ايضا .. انهما مفلسان .. انهما لا يملكان ما يقدمانه للزبائن . وهناك نقطة وهي ان (بف) يملك كل النقود ــ أي يملك القاصتين ــ ليس النقود التي ابتدأ بها (بس) فحسب بل نقوده أيضا . ولكن النقود جعلها على شكل فرنكات ! وفي غياب أية وسيلة أخرى أو مشروع آخر يتمكن من تحويل الفرنكات الى دولارات ــ ولقد افترضنا ضمنيا أن مشروعنا هو الوحيد ــ فما على السيد (بس) اذا أراد نقوده الا أن

يذهب الى فرنسا ويطالب بحقه في أموال المشروع المشتركة ، ويعيش هناك حتى يستنفد كل ما لديه من حصة في المشروع . ان مشروعنا قد واجه المشكلة نفسها التي واجهت منذ مدة طويلة معظم أوربا . يوجد لديها عجز في الدولارات ، في الواقع تتمكن أن نخطو خطوة أخرى . ليس مشروعنا في هذه الحالة بالمواجه مشكلة عجز في الدولارات فحسب ، بل ان فرنسا كذلك برمتها . لقد افترضنا أن جل التجارة الاميركية ـ الفرنسية تسير عن طريق مشروع السيدين (بس وبف) . فاذا كانت لهذا المشروع مشكلة عجز في الدولارات ، فان لفرنسا بكاملها مثل هذه المشكلة . ان العجز الفرنسي بالدولارات معناه بكل يسر ان الفرنسيين يشترون منا أكثر مما نشتري نحن منهم (أو لا يتمكن الفرنسيون من اغرائنا بصفات وبأسعار بضائعهم بما فيه الكفاية) لذا فانهم لايتمكنون من خلق ائتمان في هذه البلاد لدفع قيمة مشترياتهم منا .

وتوجد بطبيعة الحال وسائل عديدة لمنع هذه النتيجة في كلا أوقات السلم والحرب ، والكساد العميق ، وفترة بعد الحرب ـ فمن العادة انه اذا كانت مدخولات الفرنك أكثر من مدخولات الدولار فيتمكن حينئذ السيد (بف) من شد ازر السيد (بس) بالذهب . ويتمكن السيد (بف) من شراء الذهب بما لديه من فرنكات كثيرة وارساله الى السيد (بس) . ويقوم بعد ذلك السيد (بس) ببيع الذهب بدولارات وبذا يبني ثانية نقود قاصته . ولكن لما كانت هذه العملية ستزيد من تكاليف المحل ، فانهما سيتمكنان من رفع العمولة أو استعمال أية وسيلة معوضة أخرى . ان المشروع يتطلب تكاليف للنقل وتأمين الذهب واذا كانت هذه التكاليف عالية فسيفقد المشروع ما يمكن الحصول عليه من فوائد عالية أيضا . ثم هناك تكاليف خسارة تآكل الذهب ، وعلى كل حال ان هذه مجرد تفاصيل .

لماذا يكون ذهبا ؟ لماذا لا يتمكن السيد (بف) من شراء

كفوف فرنسية أو عطور أو أي منتوج فرنسي آخر وارساله ؟ لربما يبدو ظاهريا أن السيد (بف) يتمكن من تحويل فرنكاته الفائضة الى عطور ، ويتمكن بعد ذلك السيد (بس) من تحويل هذه الروائح الشهيرة الى دولارات ببيعها في الولايات المتحـــدة . وأحد الاجوبـة عن ذلك هو أن الذهب أقل تعرضا للمضاربات . فمن العـادة أن يعتمد على أسعار الذهب بيعا وشراءا بالعملات المختلفة بينما تتغير أسعار البضائع خاصة اذا كانت هناك كمية كبيرة منها تغرق السوق . ولكن الدافع الاســـاس للجوء الى الذهب هو أننا نحن الاميركيين قـد أظهرنا ــ والدلالة الواضحة لذلك هي عدم توازن قاصتي السـيد (بف) والسيد (بس) ــ عدم رغبتنا أو عدم مقدرتنا على شراء ما تقدمه فرنسا . وباختصار ، ان سبب حصول السيد (بف) على كل الفرنكات هو أن الامريكيين غـير راغبين في كميات أكثر من الحد المطلوب من الشمبانيا ، والكونياك ، والكفوف ، والعطور والملابـس النسـائية وغيرها مما تتمكن فرنسا من بيعه لنا . نحن على استعداد لاخذ الذهب نظرا للمنزلة الخاصة به في النظام الاقتصادي . ان البضائع سم لنا .

وكطريقة أخرى لمنع توقف التجارة هي بتغيير سـعر الصرف ، ويمكن القيام بذلك بدون استعمال الذهب . فعندما تبدأ القاصتان باظهار نوع من عدم التوازن يتمكن السيد (بف) من اخبار زبائنه الفرنسيين بأن يدفعوا منذ هذا التاريخ فصاعدا ٢٢٠ فرنكا لكل دولار من الديون التي يبغون تسديدها في الولايات المتحدة (ان هـــذا السعر الذي استعمل أولا في هذا السؤال كان ٢٢٠ فرنكا لكل دولار). ان هذا السعر الجديد سيجعل من الفرنسيين أن يفكروا قليلا قبل أن يقدموا على الشراء من أميركا وذلك لان زيادة هذا السعر معناها ارتفاع أثمان البضائع الاميركية . ويتمكن السـيد (بس) أيضا من اخبار زبائنه الاميركيين بأنهم يتمكنون من سداد ديونهم الفرنسية بسعر ٢٢٠ فرنكا لكل دولار . وهذا سيشجع المستوردين الاميركيين على الشراء

من فرنسا ، اذ سيتمكنون من شراء البضائع الفرنسية بسعر أرخص بصرف النقود الاميركية . وسرعان ما سيدفع المستوردون الاميركيون دولارات مرة ثانية الى السيد (بس) ، بينما سيسحب المصدرون الفرنسيون فرنكات من قاصة السيد (بف) المتحطمة .

لقد لاحظ القاريء أن عمل هذين الدلالين ما هو الا انعكاس آخر لقانون الصرف والطلب دائم الوجود . ان رغبة المستوردين الفرنسيين في شراء الديون من الولايات المتحدة أصبحت كبيرة في مثالنا لدرجة أن الدلال تقاضى منهم دولارات كثيرة لأجل منع توقف التجارة . أو كما يعبر عنه التجار والاقتصاديون ، ان الطلب على صرف الدولار ، أصبح عاليا لدرجة أن رفع سعره بصرف الفرنكات ، وان الجهة الاخرى من الصورة هي أن رغبة الاميركيين في دفع الديون بالفرنكات كانت ضئيلة جدا بحيث انخفضت أسعار تلك العملة . اذا كان سعر الصرف ٢٢٠ الى الدولار سعرا أقل من الصحيح أو اكثر من الصحيح ، فيتغير هذا مرة وأخرى حتى يستقر على سعر معين .

ان الذي شرحناه في أعلاه هو الوسيلة الاساس ، أما ما يحدث في الحياة الواقعية فشيء أكثر تعقيدا . فهناك جموع غفيرة من الدلالين ، وأقطار عديدة يجب أن تتوازن حساباتها آنيا . ولقد حصلت اوربا قبل الحرب الأخيرة على معظم قابليتها في تحويل عملتها الى دولارات عن طريق مستعمراتها الشرقية . كما نشتري من الشرق الاقصى المطاط والقصدير ، والشاي والكاكاو ، والاصباغ وبضائع شرقية أخرى ، كان المستعمرون يشترون القليل منا وكان لديهم دولارات أكثر مما يحتاجونه ــ نحن نستعمل هنا الاسلوب المجازي الذي يستعمله الاقتصاديون والتجار . ولكن تمكنت الدول الاوربية التي تبيع الى المستعمرات اكثر مما تشتري منها أن تحصل على هذه الدولارات الفائضة وتستعملها في تجارتها معنا . هذا مثال واحد عن نوع من سلسلة التحويلات التي تميز التجارة الخارجية ..

ومن ثم هناك العديد من المستندات التي تضيف تعقيدا الى الموضوع ككمبيالات الدفع عند الطلب ، وكمبيالات لمدة ٣٠ يوما وكتب ائتمان ، ولكل من هذه أنواع مختلفة . وأحد انواع المستندات تستعمل عندما يراد الدفع حالا (وذلك عندما لا يوجد ائتمان للمشتري) وأخرى تستعمل عندما يكون الائتمان جيدا.وفي كثيرمن الاحيان لا يدفع الدلال بالنيابة عن المشتري فحسب بل يعطيه قرضا تجاريا اعتياديا في الوقت نفسه . ويضارب الدلالون أحيانا بالعملة بدون أن ينفذوا التبادل المتضمن للبضائع . ان مثل هذه الاعمال الثنائية وغيرها من الصفقات يربك الحقيقة الاساسية في أن المستوردين يدفعون الى المصدرين . لا تترك العملات أقطارها ما عدا مايخزن من كميات قليلة في بعض الاحيان لغرض الهواية وما يحمله المسافرون في جيوبهم . أما الذهب فانه يترك في بلاده .

فالصادرات ــ والواردات ، ذلك لأن التصدير من (آ) هو استيراد الى (ب) ــ ليست دائما منظورة ومادية ، ويمكن ان تطور الخدمات . فاذا اشتريت بطاقة سفر على (بواخر شركة الكانارد) فانك تستورد السفر بالباخرة ، أي انك تلغي دينا بريطانيا في هذه البلاد بالطريقة نفسها التي تلغي بها اذا اشتريت دراجة . واذا ذهبت الى انكلترا وأكلت طعامهم ونمت في فراشهم وركبت في قطاراتهم فأنك أيضا تقوم بالغاء ديونهم في هذه البلاد وانك مستورد تماما وكأنك تملك محلات في نيويورك لاستيراد الاقمشة . ان اعطاء القروض في الخارج وشراء الاسهم والسندات وتسلم الارباح وشراء التأمين ــ كل هذه الصفقات في البلاد الاجنبية لها محلها الخاص تحت أصناف الصادرات أو الواردات . ويشار الى مثل هذه الصفقات بالواردات غير المنظورة .

ان هذا المفهوم عن الواردات غير المنظورة يتطلب تعديل الاشياء التي ذكرتها في أعلاه عن العجز في الدولار العالمي.ان الذي تضمنه الشرح السابق هو أن العجز بالدولار جاء نتيجة لكوننا نحن الاميركيين نريد

« بضائع » من القسم الآخر من العالم أقل مما يريده هذا القسم منا • ويجب أن يلاحظ الآن بأننا نتمكن من تخفيف (في الواقع نحن نخفف) حدة عجز الدولار بشراء خدمات ، من الخارج ، بركوب طيـــارات بريطانية ، وشراء تأمين سويدي ، ذاهبين الى المتاحف وغيرها سياحا ، ومستعملين البواخر النرويجية لحمل بضائعنا • ومن ثم نتمكن أيضا من تخفيف حـــدة عجز الدولار بالاســـتثمار في الخـارج • والحصول على الباونات والماركات أو البيزات لأجل اســتعمالها في مدفوعاتنا عن المعامل الفرعية التي ننشئها في البلاد الاجنبية ، أو لمجرد الاقراض المباشر للحكومات الاجنبية والافراد ، نحن نعمل كل ذلك الآن ولكنه غير كاف • ان البضائع والخدمات وفرص الاستثمارات المعروضة علينا في الخارج أقل جاذبية ، من تلك التي تقدمها للعالـم الخارجي ، ولهذا السبب تقوم باعطاء الهدايا للعالم منذ الحرب العالمية الاولى • ولأجل منع التدهور الكبير في مستويات المعيشة وما يتبع ذلك من عدم استقرار سياسي كان من الواجب علينا ارسال بضائع الى الخارج بدون المطالبة بأثمانها وان تتناسى القروض ، وحتى ذلك لم يكن بالكافي • ولا يزال العجز في الدولار مستمرا ، ان هذه تعطينا بعض الفكرة عن حقيقة القوة الاقتصادية لهذه الولايات المتحدة ، ان النظر الى هذه الحقائق بالمناسبة يخفف من المخاوف العامة عن منافسة قلة الاجور الاجنبية • ولربما كانت تكاليف العمل الاجنبية أقل من تكاليفنا الا أننا نهب كثيرا من منتجاتها ــ بغض النظر عن التكاليف ــ وعندما نقوم بالبيع الكامل فمن العادة أننا نميل الى التسعير الواطىء على الرغم من الأجور العالية التي يتسلمها العمال الاميركيون ، الا انهم اكفـــاء بصورة بارزة وتتعاظم هـــذه الكفاية بخيـال صناعيينا ومقدرتهم • لاتوجد ســيارة تجمع بين الجودة ورخص السعر مثل السيارات الاميركية ، وهذا صحيح بالنسبة لكثير من البضائع الاميركية الجيدة والرخيصة ، لقد كنا دائما ولا نزال من البائعين الكبار للبضائع الرخيصة في الخارج •

توجد بطبيعة الحال بعض الصناعات ــ ولعل من بينها صناعة الاقمشة ــ التي لا تتمتع بمزية بها نظرا لانخفاض تكاليف العمل في الخارج • ورغم ذلك ــ هذا هو المفروض في التجارة الخارجية ــ ان الاقطار التي تنتج بأقل التكاليف يجب أن تكون متمكنة من صنع أشياء للذين يدفعون أكثر اذا ما صنعوها • فمن المفروض ان كل منطقة تبيع في الخارج ما تتمكن من عمله بكل سهولة وتحصل بدله ما هو أرخص بالنسبة الى المناطق الاخرى•هذا ما يقوله في الأقل علم الاقتصاد في كتبه القديمة الجيدة •

ومن المسائل التي كانت تهم النظرية التقليدية الاقتصادية قضية أسباب التبادل الدولي • وأسهل طريقة لمعالجة هذا السؤال هو أن نأخذ حالة متطرفة (كالموز) مثلا فمن الواضح أنه ارخص لشمال أميركا أن تشترى الموز من أميركا اللاتينية بدلا من زرعه في مزارع فيرمونت • ان مزية الاقطار الحارة في انتاج الموز مطلقة ، ولهذا فنحن نستورد الموز من نيكاركوا ولا نحتاج الى التعمق في علم الاقتصاد لأجل أن نفهم مثل هذه الصفقة التجارية • وكثير من الواردات تعطي أمثلة أقل تطرفا ولكنها تنسجم مع المبدأ نفسه فمثلا ان شراب النبيذ وملابس فرنسا وعطرياتها،والكافيار الروسي ، والويسكي الاسكتلندي والطوقي الهنكاري ، كل هذه الاشياء ستختلف اذا كانت مستوردة من كامبيات أو تكساس ، لذلك فانها تستوردها الاقطار كلها •

وعندما ندرس شيئا من أمثال قماش الموسلين السادة فالمسألة تصبح اعمق فهناك أربعة عشر قطرا أو ستة وثلاثون قطرا تتمكن من صنع الموسلين بالرخص نفسه ، فهل يجب عليها جميعا أن تصنع الموسلين للتصدير ؟ وهل يجب أن تصنع جميع هذه الاقطار من الموسلين ما يكفي حاجتها ؟ أو هل يجب على بعض الاقطار التي تنتج الموسلين بأسعار رخيصة أن تستورده من الاقطار الاخرى التي تنتج الموسلين باسعار أرخص ؟ وكجواب عن هذا السؤال نقول ان المستوردين لا يسألون

مثل هذا السؤال في الاوقات الهادئة العادية . فاذا وجدوا سعرا مناسبا عبر الحدود بحيث يجعل من الموسلين أن يصرف في السوق بسعر أرخص من الموسلين المنتج محليا ــ على الرغم من وجود مصاريف للاستيراد ــ فسيستورد المستورد هذا القماش من الخارج وبدون أن يزعج نفسه في معرفة من يتمكن من انتاج الكمية للسوق . ومما لا شك فيه أن كثيرا من الصفقات تشابه هذه الحالة . وتختار البضاعة المناسبة من هنا أو هناك أو أي مكان آخر . وبدون أي اعتبار للقوانين الاقتصادية . ولكن لاتزال هناك بعض المبادىء الاقتصادية التي تساعد على تعيين اتجاه التجارة الخارجية .

كان ريكاردو أول اقتصادي عالج هذه المسألة بصورة تامة واعطى جوابا مقبولا في الاقل لنصف قرن . وكان لجوابه اساس تاريخي . كانت زراعة الحنطة مهنة مربحة جدا في انكلترا أثناء الحروب النابوليونية وذلك لعدم وجود منافس لها في تجارة الحنطة من الخارج . ولقد اتخذ أصحاب الاراضي الخطوات بعد الحرب لكسب المنزلة الاحتكارية التي تمتعوا بها في أثناء الحرب وذلك بالتعاريف الكمركية الحامية للحنطة[1] . فلقد ادعو بأنه من الجنون استيراد الحنطة في الوقت الذي تتمكن انكلترا فيه من زراعتها بالمزايا نفسها التي يتمتع بها أي قطر آخر . كان ريكاردو مهتما بتقدم الصناعة وتدهور ملكية الاراضي ولقد وجد جوابا لحجة أصحاب الاراضي عن المزايا المتساوية في مذهب التكاليف النسبية فقال : لنفرض اننا تتمكن من زراعة الحنطة بتكاليف روسيا وبولنده نفسها ولكن الشيء المهم هو أننا تتمكن من انتاج المنسوجات برخص أكثر مما يتمكنون ، فدعونا نصنع منسوجات لهم ويزرعون حنطة لنا . وستكون النتيجة النهائية فائدة

(١) معظم ما سيأتي في هذا القسم من البحث يتبع الوضعية المتخذة من قبل Charles Gide and Charles Rist, A History of Economic Doctrines (2 d English ed., New York, Heath, 1948), Book VI (by Rist).

لهم بالحصول على منسوجات أكثر من أي طريقة أخرى كما سيحصل الانكليز على حنطة أكثر ، ولقد أثبت الحجة بما يأتي :

رجلان يتمكنان من صنع الاحذية والقبعات أحدهما يفوق الآخر في المهنتين ولكنه اذا صنع قبعات فانه يتمكن من التفوق على منافسه بمقدار الخمسة أو ٢٠ بالمائة ، أما اذا صنع أحذية فيتمكن من التفوق بثلث أو ٣٣ وثلث في المئة ، أفليس من مصلحة الطرفين أن يستخدم الرجل المتفوق نفسه[1] لأنتاج الاحذية فقط وينتج الرجل الآخر قبعات؟

ان نظرية التكاليف النسبية قد طورت من قبل الاقتصاديين الانكلو اميركان وخاصة فرانك تاوسنك الذي كان أستاذا في جامعة هارفرد وصاحب الكتاب المدرسي المعروف من قبل طلاب الدراسات العليا ذوي الاعمار المتوسطة والاكبر منهم . ولكن لم تقبل النظرية في أوربا ولقد انتقدت من قبل فيلفريدو بارتيو وغاستوف كاسال وبارتيل وأوهلن (وهذا الاخير ما يزال حيا) .

فما هي اعتراضات أتباع أوهلن والآخرين لنظرية ريكاردو ؟ أولها ، ان ريكاردو افترض ان تكاليف العمل تعين المبادلة ، أي أن نظريته في التجارة الخارجية تعتمد على نظرية قيمة العمل التي كانت قد نبذت كما شاهدنا . وثانيها ، ان قوى الطلب ليس لها مكان في تحليل ريكاردو . ان حالة الطلب ربما تجعل الاشياء تباع بأكثر او اقل من تكاليف انتاجها ، لذا فلربما تعين الى حد ما اتجاه تدفق البضائع . ويؤكد نقاد ريكاردو أيضا على العلاقات المختلفة بين اسعار البضائع في الدول المتأخرة . ان حجة اوهلن الأساسية هي أن العلاقات المختلفة بين نظم اسعار الدول ــ اساس التجارة الخارجية ــ تظهر نتيجة النمط الاقتصادي للدول المتأخرة فلكل دولة نمطها الخاص بها ، فبعضها يملك عملا كثيرا وبعضها لا يملك الا قليلا جدا وفي بعضها توجد حرف خاصة

(١) David Ricardo, Political Economy (Everyman's Library edition, London, 1911), P. 83 footnote.

موروثة من الماضي ، وبعضها يملك أرضا بكراً ومن بينها دول متقدمة صناعيا • فمن هذه الاختلافات التي قد يكون بعضها تاريخيا وبعضها الآخر طبيعيا تظهر الاختلافات في الاسعار حيث تصبح التجارة الخارجية مربحة •

فاذا كانت الأمور حسب النظرية التقليدية وكل حكومة تؤيد حرية التجارة،فسرعان ما تختص الاقطار والمناطق بالاشياء التي تملك فيها أعلى المزايا • ولسوف يتحقق تقسيم العمل الدولي • وسرعان ما ينظم العالم لينتج بصورة اقتصادية ، وسيصبح مستوى المعيشة في كل مكان أعلى ما يمكن الحصول عليه في ظل مؤسساتنا وما نملك من تكنولوجي • ولقد قيل أيضا بأن مثل هذا العالم الخالي من التعاريف الكمركيـــة وحصص الاستيراد ومساعدات التصـــدير والسيطرة على التحويل الخارجي والعملات المحجوزة وكل وسيلة غريبة اخرى تستعمل لعرقلة حرية التجارة سيملك مصالح اقتصادية مشتركة بحيث تجعل من الحرب شيئا لا يفكر فيه مطلقا •

فاذا كانت هذه جميعا صحيحة ، ولو بنسبة ضئيلة ، فلماذا تبني الامم حواجز مصطنعة على شكل تعريفات وغيرها من عوائق التجارة ؟

كان السكندر هاملتون والالماني فردريك لست (١٧٨٩ ــ ١٨٤٦) من كبار الدعاة للتعريفات الكمركية ، وان حجتيهما ضد حرية التجارة اختلفت بعض الشيء الا انهما كانا متفقـــين على ان الامم التي تملك الصفات لتصبح عظيمة ، ولكنها كانت خلف الانكليز ــ الذين كانوا مقياس السباق ــ في النمو الاقتصادي تحتاج الى تعريفات لحمايـــة صناعتها الناشئة • ولقد شعر « لست » بصورة خاصـــة بأن النظرية الاقتصادية البريطانية كانت في هذا الحقل وفي غيره محلية صرفة فاذا ما اتبعت من قبل غير الانكليز فستعم الفائدة الانكليز ايضـــا ولما كانت انكلترة في مقدمة الدول في النمو الصناعي في ذلك الوقت ، أي حوالي سنة ١٨٢٠ ، ولما كان موقعها الجغرافي بالاضافة الى بعض المزايا الطبيعية

الاخرى قد جعلها مستوردة مثالية ومغيرة صناعيا للمواد الاوليـــة ومصدرة للبضائع المنتهية الصنع ، وعلى ذلك فان حرية التجارة هي السياسة المثالية لانكلترة ، وفي الواقع ان هذه السياسة كانت بمثابة حماية أو تعاريف معكوسة • ان أجدى السياسات لانكلترة هي أن تبني معملا ضخما ، وتشتري المواد الاولية من الدول المتخلفة ثم تبيعها لهم مرة اخرى بعد القيام بعملية الصنع • ولما كانت انكلترة متقدمة صناعيا بالنسبة الى الآخرين بحوالي الجيل ، فلذا يمكنها بحرية التجارة ان تجعل باقي أنحاء العالم في وضع زراعي ، بينما تحتفظ لنفسها باحتكار صناعي مربح عظيم •

اذن رأى « لست » العالم كمجموعة من الاقطار تسعى لكي تصبح قوى كبيرة تقضي على العوائق الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الوضعية الصناعية المتقدمة لانكلترة الاقتصادية ، فلقد نبذ فكرة أن الاختصاص الاقليمي المستمد من قبل حريـــة التجارة سيؤدي الى انسجام كبير في المصالح • ان الذي رآه بدل ذلك هو خضوع باقي أنحاء العالم لانكلترة بصورة عامة ، ان حجة « لست » قد سادت في العالم الحقيقي • كان السياسيون الذين لم يسمحوا به مطلقا يقدرون الموقف بمقاييس « لست » • ولم ينظر الاقتصاديون الانكلو ـ اميركان الى الواقع بمثل هذا المنظار لذا استمروا على الدفاع عن حرية التجارة •

وهناك بطبيعة الحال حجج أخرى تؤيد التعريفات الكمركية •فانها وبصورة خاصة التعاريف الواطئة التي لا تعوق الاســـتيراد تزيد من ايرادات الحكومة ولربما كانت اسلوبا رصينا للضرائب ، وهذا بطبيعة الحال يعتمد على الاشياء التي تفرض الضرائب بموجبها ، وعلى كميـــة الضريبة ، وعلى علاقة البضاعة بالحاجات الوطنية ، ولكن يجب أن يكون واضحا ان الاميركان هم الذين يدمغون الضرائب في ظل هذه التعاريف وليس الاجنبي كما يدعي البعض • ولعل هناك بعض الحالات الشاذة بالنسبة للقاعدة العامة ولكن القاعدة هي ان عوائد التعاريف الكمركية

الاميركية يدفعها الامريكيون في النهاية ، وأحيانا يدفعونها مضاعفة ، بغض النظر عمن يعطي النقود الى دائرة الكمرك .

وتبرر التعاريف أيضا لاعتبارات خاصة بالدفاع الوطني . وربما من المرغوب فيه على سبيل المثال ، حماية صناعة المطاط الاصطناعي وتشجيعها في سبيل بناء صناعة ناضجة عندما تبدأ الحرب وتقطع الواردات . ان اسطولنا التجاري مساعد حاليا باموال دافعي الضرائب لاجل ان يخدمنا وقت الحرب . وتقوم المساعدة المالية مقام التعاريف عندما يتنافس اصحاب السفن الامريكيون مع الاجانب .

وتبرر التعاريف احيانا من قبل ابن الشارع ــ في اوقات الكساد بصورة خاصة ــ على أساس انها تجعل من الممكن استخدام العمل المحلي . ولقد أثير في ١٩٣٤ السؤال التالي : لماذا نشتري المصابيح الكهربائية اليابانية في الوقت الذي نرى فيه عمال صناعة المصابيح الاميركية بطالين ؟ ان الاجابة المعتادة للاقتصاديين في تلك الايام على مثل هذا السؤال هي : اننا اذا لم نشتر مصابيح يابانية فسنطرد عمال المصابيح اليابانيين من عملهم وان قلة قوتهم الشرائية الناجمة من ذلك ستجعلهم غير متمكنين من شراء المنتجات الاميركية ، وهذا معناه بطالة العمال الاميركيين المشتغلين في الصناعة الخاصة بالتجارة اليابانية . ويمكن لليابانيين أيضا من الثأر فيشرعون التعريفات العالية ضد بضائعنا ، كما شرعناها ضد بضائعهم . ان الرخاء لا يقبل القسمة فاذا افقرنا جيراننا فاننا نفقر أنفسنا . أما اذا غرقت السوق الاميركية بالمصابيح اليابانية بدون رحمة ، فحينئذ تفقد الحجج المعارضة لطردها بالقوة . لقد شك أتباع « كينس » بهذه الحجة الخاصة بالنظريين التقليديين القدامى . اذ يقول الكينسيون بأنه اذا كانت هناك بطالة فيجب أن يشجع التصدير على حساب تضحية الفوائد القليلة التي تعتد بها النظريات القديمة . وقد لاحظ « كينس » هنا وفي نواح مختلفة اخرى ان الاجراء المقبول في ظل فرضية الاستخدام التام سيختلف كليا في ظل فرضيته .

لقد قدم المنشقون نظرية استفزازية في التجارة الخارجية • انها (نظرية الاستعمار) وان أقل السبل عناءاً لفتح هذا الموضوع هو ان تتبع شرح (جورج برنارد شو) في كتابه دليل المرأة الذكية للاشتراكية والرأسمالية ، ولما كان « شو » مزيجا غريبا من البرجوازي الغني ، والماركسي والشوفيني ، لذا فسيكون أسلوبه لذيذا ومثيرا •

ان فصله عن التجارة الخارجية يتبع مباشرة فصل الثورة الصناعية في انكلترة ، ان هذه ليست صدفـــة في التنظيم ، بل على العكس ان التجارة الخارجية بالنسبة له شيء أكثر من عنوان خاص في موضوع التبادل • انها ايصال الثورة الصناعية الى باقي أنحاء العالم • ان الحجة تستمر كما يلي :

(١) ان الرأسمالية قد ابتدأت اعتياديا من نهاية الخط خطـــأ في مجهوداتها الانتـــاجية فأنتجت الكماليات اولا ، ومن ثم ذهبت لانتاج الحاجيات الضرورية •

(٢) واحدى الكماليات التي انتجت في اول الامر كانت « شراب الجن الرخيص » ، وانه لرخيص فعلا لدرجة أن المرأة (والكتاب موجه للنساء) كانت تتمكن من ان تصبح ثملة بأربعة فلوس ، وان تصبح سكرانة سكرا قريبا من الاغماء بثمانية فلوس • وكان ذلك صحيحا الى حد ما ، في الولايات المتحدة • ولقـــد تدخلت الحكومتان لتحديد استهلاك الكحول بفرض الضرائب • كما كان الحال بالنسبة لانكلترة ، وبالمنع في الولايات المتحدة •

(٣) عندما يجد الرأسماليون الانكليز (الذين ابتدأوا من نهاية الخط خطأ) بأن جهودهم في المبيعات تعرقل بالضـــرائب أو المنع أو اشباع السوق المحلية أو بسبب التعرض لخسارة ما ، فانهم يستثمرون نقودهم في الخارج أو يبحثون عن اسواق خارجية •

(٤) وهكذا باع الرأسمالي البريطاني شراب الجن الرخيص في

الخارج لتسميم الجماهير . ولقد انتجت الخمور ـ خلال فترة المنع في الولايات المتحدة ـ لتهريبها الى ذلك القطر . فلو كـــانت الولايات المتحدة ضعيفة ، ضعف الصين في ١٨٤٠ ، لتمكن الانكليز من تحطيم المنع الاميركي ،ولاجبرونا على شرب الخمور وشرائها (تسمى الحرب الانكليزية ـ الصينية ، ١٨٤٠ـ١٨٤٢ ، بحرب الافيون وذلك لأن أحد المشاكل المعلقة كانت اجبار الصين قبول تجارة الافيون ـ موسوعة كولمبيا) .

(٥) كانت التجارة بالعبيد أكثر ربحا من تجارة الخمور المربحة .

(٦) ان الشيء المؤسف في كل ذلك هو انه اذا لم يكن رأس المال البريطاني قد ابتدأ في النهاية بالخطأ ـ فلم يحصل على مجرد زيـادة الاسواق المحلية والخارجية ـ فلو بقي الرأسمال البريطاني داخل القطر وبنى دورا رخيصة وشيد مشاريع للقوة المائية وغيرها لاصبحت انكلترة اليوم محلا أكثر ملائمة للعيش مما هي عليه الان .

ان هذه النقاط تقدم الفكرة فقط ـ صحيح ان رأس المال المستثمر في الخارج قد سلب البلاد امكانيـة الحصول على المساكن الجيـدة والقوة الكهربائية الوفيرة ، الا انه يجب أن لا يهضم حقه . ويستمر « شو » قائلا ان الارباح الوفيرة من الخارج رجعت الى البلاد وجعلت من الممكن الحصول على مستوى للمعيشة عال ومتخلف ، ولو لم يحدد مثل هذا الاتجاه لاصبحت انكلترة وسكوتلاندة مثل ميامي وبيراتس ، ولما أصبح اولاد الطبقة الكادحة الحالية عمالا ، بل لربمـــا اصبحوا طباخين وخدما ، في المطاعم أو مدربين للخيل وغيرها . وباختصار لكانت قد تقدمت صناعة الخدمات والترفيه بينما تختفي الصناعات الاخرى وسيقام بها في مكان آخر ، في آسيا وفي اميركا اللاتينية وفي افريقيـا وغيرها من الدول المتخلفة .

ويبدو أن ذلك مرغوب في مجيئه ، اذ كل شخص سيصبح مستخدما

في احدى المهن النظيفة ، أو يتسلم بصورة مباشـــرة دخلا كبيراً من الاستثمارات الاجنبية • ولكن التحول من انكلترة الصناعية الى انكلترة المرفهة ستصحبه بطالة وقتية • أو بالاخرى انه الآن يصاحب بطالـــة موقتة اذ الاتجاه موجود بكل وضوح • ان العملية جارية على الرغم من عدم وصولها الى القمة • فستؤدي البطالة الى انحطاط الخلق ، وتساعد على الهجرة وأي شيء أعجب من ان نجد قطراً كبيراً يرغب في التخلص من مواطنيه ، وعندما يصبح مثل هذا القطر أخيرا معتمدا كليا على العالم الخارجي للحصول على المنتجات والصناعات الاســـاسية ، فسيصبح فريسة سهلة لطموح الدول الحربية ويرى شو في هـــذا ظلا للروح المتدهورة والامبراطوريات العظيمة الآخذة بالانحطاط •

ويستمر « شو » بالقول بأننا تكلمنا لحد الآن عن الانكليز وتوسع امبراطوريتهم التجارية ، ولكن للاقطار الاخرى الاهداف الامبراطورية نفسها • الاستثمار في الخارج ، والشـــراء رخيصا ، والبيع غاليا في كل مكان • ان المنافسة بين الدول على الاسواق وفرص الاستثمار ستؤدي الى سباق في التسلح وهذا سينتهي الى حروب كونية • ولا يلام الافراد أو الطبيعة البشرية على مثل هذه النتيجة وانما الذي يلام هو النظام الرأسمالي الذي يسيطر على حياتنـــا كليا • في الواقـــع أن الرأسماليين كأي اناس آخرين يخافون من الحروب المدمرة • انالسبب الحقيقي للحرب العالمية الاولى نشأ عن الباخرة الاولى المرســـلة الى افريقيا والمحملة ببضائع من امثال مشروب الجن التي لا يمكن بيعها داخل القطر •

ويقول « شو » ان كل ذلك لا يعني وجوب عدم وجود تجارة خارجية على الرغم من أن عدم وجودها لا يختلف عن استيراد مهيجات فريدة كالشاي مثلا • لا بأس بتجارة خارجية شريفة ، ولكن لا توصي الرأسمالية بربح شريف ، ويجب ان تحصل على أكثر ، يجب ان تسيطر على الاسواق الاجنبية ، وعلى تجار الدول الاخرى ، انها تأخذ البؤس

معها الى الخارج وتهمل التنمية الاقتصادية الكاملة للقطر ، وذلك من أجل انها تتمكن من الحصول على ربح أكثر في مكان ما . ان القول بأن هذه العملية المغلقة ناجمة عن الطمع فقط ، معناه التغاضي عن حقيقة ، اننا جميعا متقيدون بنمط عديم المعنى ، حتى لو كان ائتمانا تجاريا .

ان نظرية « شو » في التجـــارة الخارجيـــة تترك بعض الاشياء المرغوبة . توجد هنا فوضوية ، اذ يبيع الانكليز في الخارج بضائع كثيرة واقل كمية من شراب الجن او الويسكي السكوتلاندي . ان فرضية امكان تحويل الصناعات الاساسية ـ كما افترض شو ـ (مثل استخراج الفحم وعمل الفولاذ) ارياديا من محلها الحالي الى المناطق المتخلفة من الكرة الارضيـــة هي انعكاس للجهـــل بمواقع المصادر الطبيعيـــة والتكنولوجيا وحقائق الجغرافية الاقتصادية برمتها . ولنأخذ الفولاذ على سبيل المثال للصناعة الاساسية ، انه لا ينتج الا حيث يجمع كما هو الحال في بيتسبيرج وبيرمنكهام . ومن غير المعقول تحويل صناعة الفولاذ الى قطر متخلف حيث العمال غير المدربين على اساليب الانتاج الحديثة ، ولا يوجد الفحم والكلس والمعدن الخام بصورة رخيصة . ولكن من غير الممكن ان نستهزيء من بعض الافكار التي جاءت بها هذه النظرية المنشقة في التجارة الخارجية . فمن المعروف بصورة عامة ان بعض الدول القوية قد استغلت الاقطار المتخلفة وبعض الاجناس ، كما لا يمكن نكران أن لبعض الحروب أساسها الاقتصادي .

ولا يختلف تحليل شو للتجارة الخارجية كثيرا عن تحليل لنين . ان لينين في سنة ١٩١٦ ـ أي قبل حوالي ثمانية عشر شهرا من ثورة اكتوبر يكتب كراسا عن الاستعمار . وهو الكراس الذي أصبح فيما بعد من أدبيات الماركسية الكلاسيكية . فلقد قال أشياء كثيرة فيـــه وقالها بعدئذ « شو » في كتابه « دليل المرأة الذكية » ولكن هناك بعض الاختلافات في التأكيد . يقدم لينين بحثه بلغة الانتباه الى الزيادة المطردة في الاحتكارات الصناعية والصيرفية في السنين الاخيرة ، والى زيادة

اعتماد الصناعة على فئة صغيرة من الصيرفيين الاقوياء • ولقد أكد على ذلك باعتبارها الظروف الاساسية لانتعاش الاستعمار • وتصدر البضائع بصورة اساسية في المرحلة التنافسية الاولى ، أما في المرحلة الحاضرة التي تتميز بتركيز مالي كبير فالذي يصدر بصورة أساسية هو رأس المال ، كما ان الاستثمارات الاجنبية للمرحلة الاخيرة من الرأسمالية هي الصفة البارزة للتجارة الخارجية • أما ما تبقى من الفروق بين شو ولنين ما عدا التأكيد على شراب الجن ، فامور تافهة •

ولدينا هنا طريقتان للنظر الى التجارة الخارجية ، فالنظرية التقليدية تنظر اليها باعتبارهاحالة خاصةمن مبادلة البضائع وتطورقوانين التكاليف النسبية والنظريات اللاحقة لتعليل التبادل • وينظر بعض المنشقين الى التجارة الخارجية كنتيجة للتقدم الاقتصادي وانعكاس حديث لما يبدو في أعينهم للبحث الملح عن الاسواق وفرص الاستثمار •

ان الحرب وما لحقها في القرن العشرين المملوء بالمشاكل قد جعلت كل نظرية اقتصادية في التجارة الخارجية وكأنها عمل تافه • اننا نساعد حلفاءنا منذ سنة ١٩١٧ ، واحيانا بالهدايا ، وفي أحيان أخرى بالتغاضي عن الديون المتخلفة • ومنذ مدة طويلة والحكومة تشتري البضائع بنقود ضرائبنا لتعطيها هبات وهدايا • نعطي في بعض الاحيان طعاما أو اسلحة ، وفي أحيان اخرى مكائن لانتاج بضائع تزيد من انتاج الطعام أو الاسلحة • ان مثل هذه الهبات كانت دائما كبيرة في « تجارتنا الخارجية» ولكنها ليست تجارة خارجية كليا ، لو كانت تفسر بمقاييس النظرية السياسية ، لا بمقاييس النظرية الاقتصادية •

عندما نادت انكلترة في القرن التاسع عشر بحرية التجارة الخارجية كانت مستهلكة كبيرة للمواد الاولية ، ومصدرة عظيمة للبضائع التامة الصنع • ويعد الاقتصاديون ان مثل هذه الفعاليات ذات رصانة بديهية ، ان انكلترة وهي الآن دولة من الدرجة الثانية ، وان

امبراطوريتها آخذة بالتدهور • وتنادي اليوم الولايات المتحدة بحرية التجارة • فنحن مصدرون كبار ولكنها مستوردة صغيرة • ويبدو ان هناك عدم الرصانة بمثل هذه المنزلة • ان الرصانة لم تحم انكلترة ، فهل عدم الرصانة ستحمينا ؟

القسم الخامس

الخاتمة

١٧

ماذا بعد ذلك ؟

ماذا يجب أن يكتب الكاتب في الفصل الاخير من كتابه في علم الاقتصاد،وفي هذه السنة الرحيمة سنة ١٩٥١ ؟ لقد قرأت اخيرا الفصول الاخيرة من عدة كتب في علم الاقتصاد ولم اجد نمطا خاصا للخاتمة يفرض نفسه . وتوجد بعض الكتب تنتهي بصورة فجائيـــة بفصل التجارة الخارجية ، لاسباب واضحة . فلم يشعر آدم سمث ولا ريكاردو بضرورة كتابة خاتمة هادئة .. وتنتهي كتبهما في مكان ما بفصل ختامي هو « العالم الاقتصادي الافضل وكيف نحصل عليه » ، وينظر الى هذا العالم الافضل بطرائق مختلفة ومستويات متنوعة .

وكثير من الكتب تتنـــاول موضوع التحسن بالعكس ، فتنور أنفسنا بتنبؤآت متشائمة . ان الفصول النهائية لفابلن توصي أحيانا بنتائج تعاون اليسوع والكسنادرا والجرميا . ان اعتبار هذه الافكار جميعا يؤدي الى ان نستنتج بأن شرح المستقبل الاقتصادي هو الطريق الصحيح الذي يجب أن يسلكه الاقتصادي لاجل ترك قرائه المؤدبين .

ولكن يختلف هذا الكتاب بفكرته عن كثير من الكتب التي رجعت اليها . فهو بطبيعة الحال يشبه كتابا مدرسيا أوليا ، ولكنه كتاب عن النظرية الاقتصادية المقارنة أيضا . ومثل هذه الكتب تكون عادة منظمة

على شكل تواريخ للمذاهب الاقتصادية لا مثل كتابي الذي يختار نوعا آخر من المخرج ، فخاتمة مثل هذه الكتب توصي عادة بالمناطق غير المكتشفة من النظرية أو تذكر أي المدارس أو المسائل النظرية المتبعة ، ومن المحتمل أن تترك مركز المسرح معلقا بالمستقبل غير المعروف ، وهذا معناه اننا اذا اردنا أن نكون على صحة أكيدة فيجب أن نعالج سؤالين أخيرين :

(١) ما مستقبل العالم الاقتصادي ؟
(٢) ما مستقبل النظرية الاقتصادية ؟

ان العالم الاقتصادي الذي درسناه في هذه الصفحات سواء أكنا قد نظرنا اليه بمنظار النظرية التقليدية أم نظرنا اليه بمنظار النظرية المنشقة، كان دائما عالما في تيار ــ عالما بدون هدف ، فلم تضع أية حكومة أو قانون خلقي أو ضغط خارجي او سلطة من السلطات أهدافا خاصة رئيسة يسعى اقتصادنا الوطني لتحقيقها (ما عدا ما يقع بصورة موقتة خلال أعوام الحرب) . ولا يوجد شيء يجبرنا على انتاج ٣٠٠٠ سعرة حرارية لكل شخص يوميا او الحصول على الاستخدام التام ، أو ان نبني ١٠٠٠ قدم مكعب لكل شخص ، أو ان نهمل كليا (كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي) صناعة البضائع الاستهلاكية لاجل الصناعات الثقيلة . اننا انجزنا بدون شك الكثير من الاهداف المحدودة بالتأكيد نفسه ، وكأنها كانت معينة بصورة اجبارية او عامة ، ولكنها رغم ذلك قد أنجزت بصورة رئيسة بالتيار ، ونادرا ما بالخطة . وهذا بالنسبة للقرن التاسع اكثر صحة منه بالنسبة للقرن العشرين .

ويبدو اننا ندخل الآن الى اقتصاد وطني ذي أهداف مفروضة بصورة متزايدة ، انها تفرض بقوى متنوعة . ان النجاح الكبير الذي حققته الرأسمالية في نشر العلوم والثقافة ابتدأ بفرض بعض الاهداف الحياتية ، اننا نعرف الآن مثلا ، أن الناس يحتاجون الى ٣٠٠٠ سعرة

حرارية يوميا كأساس للصحة الجيدة . انه الآن أصبح مبدأ حيويا في طريقه الى ان يصبح قانونا أدبيا ، ولربما سيصبح في النهـــاية قانونا دستوريا . اننا نتوقع مجيء ذلك اليوم وفي المستقبل القريب عندما تتدخل الحكومات في الاقطار الغنية لتضمن لكل مواطن ٣٠٠٠ سعرة حرارية او ما يقرب من ذلك ، اذا كان الشعب فقيراً . والسبب في ذلك هو أن الشيء العادي الذي نصل اليه في وقت ما بالعلم ، ســـيصبح بخصائص حضارتنا شيئا عاديا خلقيا . أو اذا عبرنا عن ذلك ببساطة ، نقول ان مستوى معيشتنا يرتفـع كلمـــا نمت الفنون الصناعيـــة (التكنولوجي) ، وسرعان ما يصبح مستوى المعيشة حدا أدنى .

ومن سوء الحظ ان كثيرا من اهداف المستقبل القريب والبعيد لا تعين بالمقاييس العلمية . فمن الواضح انه منذ مدة ليست بالقصيرة كان هناك ما يدعو الى حدوث نوع من الصراع الجماعي بين الدول الغربية والدول الشيوعية . وان هذا الصراع قد عين أهداف اقتصادنا الوطني ، من تسلح وبضائع اقتصادية لحلفائنا وتسلح كثيف لانفسنا . ان هذه الاهداف يفرضها القانون الآن . أما الاهداف الاخرى فقـد رميت في عرض البحر ، ومنها الاستخدام التام . ان كسادا مثل كساد الثلاثينات غير متوقع اذا ما زادت الديموقراطيات الغربية من دفاعها ضد الشيوعية .

ان فرض الاهداف الملحة سيجعل مهمة الاقتصادي سهلة فمشكلته ستصبح وضع السيطرة لانجاز اهداف موضوعة بصورة واضحة وعامة فانتاج ٥٠٫٠٠٠ طيارة و٣٥٫٠٠٠ دبابة و١٠٠٠ باخرة و٥٠ مليون علبة من الطعام سيكون حصة للانتاج القومي للمدنيين ونصفها الآخر للقوات المسلحة . ان معرفة انجاز مثل هذه الاهداف (على وجود المصـادر الاقتصادية) أسهل من معرفة كيفية حصول الجنس البشري على عيشه اذا كانت لا توجد له أهداف جماعية ، لماذا فضل هذا الطريق على ذلك . ان علم الاقتصاد كان دائما صعبا وذلك لانه كان موكولا اليه ان يدرس

الوسائل لتحقيق أهداف غير واضحة ، وكان توضيح تلك الاهـداف نفسها جزءاً من عمله ، على الرغم من ان ليونيل روبنس ، العـالم الاقتصادي البريطاني الشهير،لا يرغب في ان يفكر اصدقاؤه الاقتصاديون في الاهداف مطلقا ، بل يجب ان يفكروا في الوسائل فقط .

وسيصبح عمل الاقتصادي أصعب منه في نواح اخرى ويبدو أن التاريخ يشير الى ان التيار الاقتصادي (الذي يعني عدم فرض الاهداف الاقتصادية الكبيرة الواضحة بالضغط القانوني أو الخلقي أو غيرها) يتماشى مع توسع الحرية البشرية ، وان فرض الاهـداف الاقتصادية بسلطة ما ، قد عرقل نمو الحرية ، أو في الاقل لم يشجع على نموها . وسيصبح الاقتصاديون من بين حماة الحرية كلما تقدمنا نحو اقتصاد وطني ذي اهداف صلبة متزايدة . ومن المؤكد ان هذه ليست مشكلة اقتصادية فحسب . انما هي حرية الجنس البشري في تنمية ما هو ثمين في الانسان . ان هذه مشكلة كل رجل وامرأة وطفل . انه ليس من السهولة ان نقول ان المشكلة الاقتصادية الكبرى في القرن العشرين هي مشكلة سياسية ، كيف نوسع من الحرية البشرية في الوقت الذي نريد فيه تحقيق الاهداف الاقتصادية بالسلطة العامة والحصول على بعض الامور العـادية التي أثبتها العلم . ان العلاقة بين الحرية والانتاجية الاقتصادية كانت دائما مشكلة اقتصادية مركزية . لقد جذبت انتباه آدم سمث أكثر من أية مشكلة اخرى . انها تهم اليوم بعض المؤلفين الكبار من امثال ف.آ.هايك الذي كتب كتابا عنوانه « الطريق الى العبودنة »، و ج. م كلارك الذي أجاب بكتاب عنوانه « مجال غير العبودية » .

ان هناك دلالة على ان الاقتصـاديين اليوم أكثر استعدادا لحل مشاكلهم مما كانوا عليه قبل عدة عقود من السنين . فهم اليوم يملكون اولا مستودعا من الاسلحة ما خلا الاحصائية ، فلم يملكوها الى ما قبل عدة سنوات . حيث لم تكن لدينا احصائيات مضبوطة عن عدد البطالين في وقت كساد ١٩٣٢ـ١٩٣٣ . أما اليوم فهناك احصائيات متوافرة عن

ذلك بصورة واسعة • ان ملفات الضمان الاجتماعي التي ابتدأنا بعملها منذ خمس عشرة سنة تعطينا الاساس لدراسات مهمة مختلفة • ومن ثم ان مجال ما يحويه احصاء العشر سنوات اصبح واسعا جدا • وهذه أمثلة يسيرة مما يعن على بالنا عن توافر الاحصائيات اليوم •

لقد حول الاقتصاديون مركز انتباههم الى حقول جديدة • ولربما كانت اكبر محاولة لكينس هي تعليمه لزملائه بأنه كل ما هو جيد أو رديء ابان ظروف الاستخدام الكامل ، ربما كان له عكس التأثير في الكساد • وهذا معناه مضاعفة الاسلحة في حقل النظرية التقليدية• ولقد ركز النظريون التقليديون الآخرون انتباههم على الاحتكار والانواع المختلفة للاسواق غير الكاملة • وعلى الرغم من انهم ، ربما جلبوا سكاكين من عظام ، الا انهم وجهوا ضربة قاضية على ما يسمى بالسوق الحرة او الكاملة • وهذا مما يجب أن يسجل على أنه نصر كبير •

ويشعر الاقتصاديون بتأييد المجتمع واحترامه للصفات التي تعطي عادة للذين يخدمون مواطنيهم خدمة ممتازة • وهذا مما يشجعهم في عملهم ، ويساعدهم على تخصيص قواهم برمتها على عملهم الصعب • فلقد استشير الاقتصاديون في الحرب ، العالمية الثانية ، وفي الكساد وفي فترة الضغط الحالية وسيستشارون في الحرب القادمة • ان كل معضلة جديدة ستضع على عاتقهم مسؤولية اكثر من قبل • انهم عنصر مهم في الحكومة وفي دوائر المنظمات الدولية • ولقد اصبح الاقتصادي شخصية مهمة في مجلس الشيوخ وذلك ولو جزئيا • لأنه اقتصادي جيد، وان الاحتمال كبير في تعيينه في منصب أعلى نسبيا • وليس ببعيد ذلك اليوم الذي سيرغب فيه الشعب الاميركي بأكثر من اقتصادي واحد أو اقتصاديين أثنين ممتازين في الكونغرس •

ويجب أن نذكر بأن في توحيد جهود الاقتصاديين قوة لهم ــ مع تأكيدنا على أن وحدتهم اليوم هي اكثر مما كانت في الماضي ــ فمن

الصعب الاجابة عما اذا كانت الاختلافات بين مدارس الفكر الاقتصادي بقيت كما كانت أو انتهت . وأميل الى ان الاختلافات لم تصبح ضيقة ، وهذا رأيي الخاص ولكني أحب أن أضيف بصورة مستعجلة الى ذلك ان الاقتصاديين اليوم يتمكنون من العمل سوية ، بما يضاهي ما كانوا عليه قبل عشرين سنة من المنهاج الرصين في كثير من المشاكل اليومية كتقنين اللحم ، وضخامة الضرائب القاسية الموضوعة لتوقف التضخم ، وهذا ايضا انتصار كبير . والسبب في ذلك هو أن هناك القليل منهم ممن لا يزال متمسكا باطار الاقتصاد المنظم لنفسه آليا في ظل العملية التنافسية والمجبر على الوصول الى حالة التوازن في مستوى الاستخدام الكامل .

ان تحطيم هذا الاطار هو في الواقع مفترق الطرق للنظرية التقليدية ، فهو يعطيها نقاطا جديدة للالتقاء مع النظرية المنشقة . ولكن يجب أن يحل محل هذا الاطار المفقود اطار جديد . ويبدو أن النظرية التقليدية لا تملك مثل هذا الاطار اليوم . انها تملك في الواقع ما يسمى « بالنماذج » مثل « النموذج التنافسي الكامل » و النموذج التنافسي غير الكامل ، ولكن أية سلسلة من النماذج لا تكون مجموعا عضويا .

فاذا كنت على صحة في اعتقادي بأن النظرية التقليدية لا تملك اطارا ، وانما يجب أن نفتش عن اطار ، فالسؤال الذي يتبع هذا هو أين يجب أن نفتش عليه ؟ فمن المؤكد أن الاطار الماركسي غير وارد . ولاطار فابلن بعض الصفات التي ترشحه ، ولكنه غير كامل ، كما أن اطار ميتشيل هو ظل لاطار فابلن . ولربما كان ما يحتاج الاقتصاديون الى عمله ــ بالاضافة الى مهامهم الروتينية ــ هو التعاون في البحث عن اطار مفيد للحياة الاجتماعية والاقتصادية .

فاذا بدت مثل هذه المهمة ذات قيمة فيجب أن يتحاشوا أي هفوة أو هاوية وان لا يعتمدوا الا على مصدر معول عليه . ان هذه الهفوة

قد اسقطت الكثيرين • اني آمل أن يتمكن الرجل الذكي من قراءة تاريخ المذاهب الاقتصادية بطريقة ما ، بحيث يستنتج منها بأن السياسة الاقتصادية والارتباط يأتيان اولا وفي أغلب الاحيان تأتي النظرية بعد ذلك • ويبدو كأن هناك حاسة سادسة للمفكرين من أمثال سمث وريكاردو وكينس في تحسس التغيرات الاقتصادية المهمة التي كانت تجري حواليهم • ولقد أيدوا هذه التغييرات بصورة عامة ، لذا كانت نظرياتهم تبريرا او تعليلا او اعلانا لهذه التغييرات • واصبحت التغييرات السياسة الاقتصادية التي يجب ان تكون وهذه « اليجب » أصبحت المعينة للنظرية الاقتصادية • وهذا كان صحيحا حتى بالنسبة لماركس ـ باختلاف بسيط عن عمله بطبيعة الحال ـ وهذا ما يفسر لماذا أحترم ضمن حدود معينة ، الاقتصاديين الكلاسيكيين الكبار واستعمل اساليبهم •

ان الذي يعنيه هذا هو أن العالم الاقتصادي لم يفحص برمته بعد، وان النظرية ما هي الا تعليل أو تبرير لما يحدث أو لما يجب ان يحدث في وقت أو مكان ما (عادة انكلترة) وهناك القليل من الفكر الاقتصادي « الصرف » في أدمغة الناس • واقصد بالصرف ما كان غير مرتبط بالتيار الاقتصادي أو بطوبائية (ماركس) أو بسياسة اقتصادية مقبولة بصورة واسعة ، شيء يشابه ما عناه فابلن عندما قال « حب استطلاع كسول » ، ومن المؤكد ان هناك الكثير من حب الاستطلاع الكسول هذا يصرف على المسائل الثانوية ضمن اطار نظرية معينة • وهذا التجسد في كثير من الكتب والمقالات والمواضيع المختلفة من سعر الفائدة في سنة ١٠٦٦ الى اقتصاد تناقض القوانين والشرائع ومعدن الملبدنوم[1] • وعبارتي هذه تشير بصورة خاصة الى ما كتبه الاقتصاديون الكبار من اشياء نظرية • ولا يمكن استخلاص اطار لعالمنا الاقتصادي من هذه النظرية الملتزمة •

هذه هي الهفوة او الهاوية اما المصدر المعول عليه والذي يجب

(١) (معدن هش يخلط مع الفولاذ لحفظ صلابته ـ المترجم) •

أن يستغل فهو طبيعة الانسان . يعني الانسان بمؤسساته التي تدور بعد ذلك وتعينه.ان الصورة التي نحملها عن المجتمع البشري أو اقسامه مثل الحكومة أو النظام الاقتصادي تعكس بصورة جزئية صورة نحملها بمخيلتنا عن البشر ، ولا يمكن أن يكون أحد الطرفين جيدا اذا كان أحدهما رديئا . كما انه لا يمكن أن تؤدي دراستنا لاحدهما الى الوقوف على حال الآخر ، ففي الواقع اننا لا نتمكن من معرفتهما اذا تجاهلنا احدهما . ان علم الاقتصاد هو احد علوم الانسان ويجب أن يكون الانسان مركز اطار للتنظيم الاقتصادي ــ الانسان الذي دفع باشكال الى القول :

ما هو اذن الانسان ؟ يا له من تحفة ، يا له من عملاق ، يا له من قلق ، يا له من عنصر للمتناقضات والتبذير !!

حاكم كل شيء ، دورة الارض ، وكاتم الاسرار ، رمز الغيب والخطأ وفخر وخطيئة الكون .

هذا هو نوع المخلوق الذي نعتمد عليه للحصول على عيشنا اليومي والذي لا يتمكن في ثلثي الارض من الحصول على خبز كاف . ويجمع مخلوق ارسطو هذا في المناطق الاخرى ، التضخم ، والكساد ، والحرب ، احيانا أو أسوأ من ذلك مع بحثه عن بضائع الدنيا . ولربما نحتاج ان نعرف اكثر عنه ، اذا اردنا ان يتقدم علم الاقتصاد .

المراجـــع

ان القاريء الذي يبغي التقدم في دراسة علم الاقتصاد يتمكن من سلوك عدة طرائق أهمها طريقتان : الطريقة الاولى تؤدي الى معرفةعميقة في النظرية ، أما الاخرى فتؤدي الى دراسة المشاكل المهمة المعاصرة • فالمجموعة آـ في ادناه قائمة بالكتب النظرية ، أما المجموعة (ب) فهي قائمة بالكتب التي تشرح بعض المشاكل المعاصرة المهمة • أما المجموعة (ج) فتتناول كتبا اقتصادية جيدة متنوعة •

المجموعة (آ)

كتب في النظرية الاقتصادية

ان احسن طريقة لتقوية معلوماتنا في النظرية الاقتصادية هي ان نقرأ تاريخ المذاهب الاقتصادية أو أي كتاب مشابه في علم الاقتصـــاد المقارن • ومن بين هذه الكتب التي تجمع بين القراءة الشيقة والجيدة ما يأتي :

Dillard, Dudley. The Economics of John Maynard Keynes. New York, Prentice-Hall, 1948.

هذا كتاب كامل تقريبا عن كينس للطالب الذي يعرف بعض الشيء عن علم الاقتصاد .

Gide, Charles, and Charles Rist. A History of Economic Doctrines. Poston, Heath, 1948.

اول ما نشر هذا الكتاب في فرنسا سنة ١٩٠٩ ونقح ليغطي الفترة اللاحقة حتى سنة ١٩٤٧ وهو معروف بين الاقتصاديين ومنتشر بصورة واسعة بين الطلاب في الاقل ، في الاقطار الثلاثة فرنسا ، وانكلترا والولايات المتحدة . ان الفرنسيين معروفون بسمعة عدم اختراع نظريـات جديدة ولكنهم يمتازون بالتفوق في شرح نظريات الاخرين وتقييمها وتوضيحه

Gruchy, Allan G. Modern Economic Thought; the American Contribution. New York, Prentice-Hall, 1947.

كتاب لستة او اكثر من الاقتصاديين الاميركيين المعاصرين من المنشقين ولكنهم غير ماركسيين . يجد القاريء هنا موادا عن فابلن وميتشيل .

Homan, Paul T. Contemporary Economic Thought. New York, Harper, -928.

يشرح هذا الكتاب بكل مقدرة خمسة اقتصاديين اميركيين بدوا كبارا وقت الكتابة . ان الاختيار جيد جدا .

Mitchell, Wesley C. Lecture Notes on Types of Economic Theory. New York, A. M. Kelley, Inc., 1949.

هذه مجموعة المحاضرات التي كان يعطيها البروفسور ميتشيل لمدة طويلة في جامعة كولمبيا . انها مكتوبة على الرونيو بقلم احد الطلاب . ويبدو أن ميتشيل لم يرغب في نشرها . ولكنها نشرت بعد مماته وعرضت للبيع ، وما تزال بوضع الرونيو الموقت ان فكرة ميتشيل هي ان النظرية الاقتصادية ظهرت نتيجة لمشاكل العصر ، فكرة اعتقد انها اكثر صحة بالنسبة الى فترة ما بين سنة ١٧٥٠ وسنة ١٨٥٠ مما هي بالنسبة الى مئة السنة الاخيرة . انه عمل عظيم رغم كل ذلك .

Soule, George. Introduction to Economic Science. New York, Viking, 1948.

كتاب صغير لذيذ يستند الى فكرة الكساد والرخاء ، ويشرح مواضيع مختلفة ذات علاقة بالموضوع . كتب للقاريء العام .

ان الكتب المدرسية الاميركية كتب ممتازة للقراءة ويجب ان تكون متوافرة للاستعانة بها ويوجد الكثير منها لدي ، وامامي قائمة بسبعين كتابا منها . وهذه القائمة غير كاملة . ومن العبث الاختيار فيما بينها . ولم تقع عيناي على الكثير منها ومن بين المؤلفين لبعض الكتب الممتازة

K. E. Boulding, M. J. Bowman and G. L. Bach, John Ise, A. L. Meyers, Broadus Mitchell

واخرون منهم :

H. R. Mussey and E. Donnan, Paul Samuelson.

المجموعة (ب)

كتاب ممتاز يصف الاقتصاد الاميركي برمته هو

H. Taylor and H. Barger, The American Economy in Operation (New York, Harcourt Brace, 1949).

لهذا الكتاب بالنسبة الى القاريء الاعتيادي مساوىء الكتاب المدرسي . اما مزاياه فكثيرة . ان الكتب الباقية في هذه المجموعة مقسمة حسب المشكلات المهمة المعاصرة .

(١) كتب عن حجم المشروع

Berle, A. A., and G. C. Means. The Modern Corporation and Private Property. New York, Macmillan, 1933.

كتاب عظيم عن الملكية ضد السيطرة في المشروع الكبير وموضوعات اخرى .

Edwards, Corwin D. Maintaining Competition; Requisites of a Governmental Policy. New York, McGraw-Hill, 1949.

كتاب عن السياسة ضد الاحتكار في الولايات المتحدة ، الفه رجل يعرف الموضوع جيدا .

Brady, Robert A. Business as a System of Power. New York, Columbia University Press, 1943.

Hamilton, Walton H. The Pattern of Competition. New York, Columbia University Press, 1940.

على الرغم من انه قديم لانه لا يتناول سياسة الحكومة المعادية للاحتكار في الاربعينات ، لكن سمعته واسلوبه يرشحانه للقاريء .

Temporary National Economic Committee. Hearings and Monographs.

عقدت لمدة خمسة عشر شهرا او اكثر بصورة خاصة خلال سنة ١٩٣٩ . كتاب بعدة اجزاء عن كيفية عمل نظامنا الاقتصادي ، موجود في المكتبات .

Twentieth Century Fund.

لقد نشر العديد من الكتب بالصندوق عن مشكلة الكارتيلات والاحتكار . ان الكتاب الاخير كتبه جورج ستوكنك ومايرون واتكنس ، عنوانه الاحتكار ـ مشكلة الديموقراطية (نيويورك / ١٩٥١) .

(٢) كتب عن البطالة والكساد

ان الكتب المشهورة لميتشيل وكينس المذكورة في الكتاب صعبة القراءة ان كتاب ديلارد عن كينس (في المجموعة آ من المراجع) يعالج الموضوع بصورة مقبولة . كروجي وهومان في المجموعة (آ) يشرحان ميتشيل بكل قابلية .

Achinstein, Asher. Introduction to Business Cycles. New York, Crowell, 1950.

بحث عام كتبه احد اتباع ميتشيل .

Hansen, Alvin H. Business Cycles and National Income. New York, Norton, 1951.

بحث من اقتصادي اميركي ممتاز بنظرياته التي تشابه نظريات كينس .

Soule George. Introduction to Economic Science.

لقد ذكر هذا في المجموعة (آ) .

Wright, David McCord. The Economics of Disturbance, New York, Macmillan, 1951.

كتاب لذيذ كتب من مؤلف اصيل .

(٣) التجارة الخارجية

Buchanan, N. S. and Lutz, F. A. Rebuilding the World Economy. New York, Twentieth Century Fund, 1947.

كتاب يجمع بين التاريخ والنظرية السياسية والاقتصادية بعرض بديع .

Condliffe, J. B. The Commerce of Nations. New York, Norton, 1950.

كتـــاب حديث حصل على مديح كبير . للمؤلف خبرة طويلة في الشؤون الدولية .

Soule, George. America's Stake in Britain's Future. New York, Viking, 1945.

سهل القراءة وجيد .

Ward, Barbara. The West at Bay. New York, Norton,1948.

للقاريء الاعتيادي ممتاز .

(٤) توزيع الدخل

Clark, Colin. The Conditions of Economic Progress. New York, Macmillan, 1940.

دراسة احصائية للفقر العالمي

National Bureau of Economic Research, Inc.

دراسات متنوعة حديثة عن الدخل ، على الرغم من ان الدخول المختلطة تختلف من سنة الى اخرى ، الا ان العلاقة الاساسية أقل اختلافا، ولا يوجد احسن تحليل لها من المطبوع الاول لهذه الدائرة /١٩٢١ .

Income in the United States-Its Amount and Distribution.

هذه دراسة مختصرة /١٥٢ صفحة ـ خلاصة دراسة طويلة . ولقد نشرتها قبل ٣٠ سنة شركة هار كوت وبريس وهي موجودة في المكتبات العامة اكثر مما هي موجودة في دور الكتب .

U. S. Government.

توجد احصائيات حديثة عن الدخل في « مسح التجارة الخارجية » ، مجلة تصدرها وزارة التجارة . لقد نشرت وزارة العمل الاميركية دراسة لذيذة في سنة ١٩٤٥ .

Family Spending and Saving in Wartime, Bulletin 822.

المجموعة (ج)

هذه كتب لا تتماشى وتقسيماتنا الرئيسة ، ولكنها مهمة جدا للقاريء الاعتيادي .

Chandler, Lester V. The Economics of Money and Banking, New York, Harper, 1948.

ربما احسن الكتب في هذا الحقل .

Chase, Stuart.

مؤلف ممتاز وذائع الصيت،مؤلف لكتب عديدة في المشاكل الاقتصادية

Clark, J. M. Alternative to Serfdom. New York, Knopf, 1948.

بحث في السيطرة بدون دكتاتورية . كتب الكتاب على مستوى عال اقتصادي اميركي بارز .

Guideposts in Time of Change. New York, Harper. 1949.

Groves, Harold M. Financing Government. Third edition. New York, Holt, 1950.

كتاب تقليدي عن الضرائب وادارة الديون والمواضيع المتعلقة بذلك .

McDonald, John. Strategy in Poker, Business and War. New York, Norton, 1950.

ليس كتابا عن علم الاقتصاد بمعنى الكلمة . الجزء الثالث يشرح نظرية فون نيومان ـ موركنستون المعول عليها والتي ذكرناها في كتابنا .

Marx, Karl.

ان القراء الذين يبغون معرفة اكثر عن ماركس يجب ان يقرأوا اولا البيان الشيوعي ، كتاب قصير ، متوافر باشكال مختلفة . ان كتابه الكبير راس المال ، يقراه العلماء المتعمقون فقط ، لانه صعب القراءة .

ان كتاب

G. B. Shaw's The Intelligent Woman's Guide to Socialism and Capitalism (New York, Brentano, 1928).

اسلوب ماركسي ، ملذ اكثر من ماركس ، ولكن لا يرشح للقراءة لانه اعمام للافكار الماركسية ـ او لاية مدرسة اخرى من مدارس الفكر الاقتصادي . ان مقياس الاعمام يشبعه بصورة احسن كتاب :

John Strachey's The Nature of Capitalist Crisis, New York, Covici-Friede, 1935.

Mitchell, Wesley C. Backward Art of Spending Moncy. New York, McGraw-Hill, 1937.

مجموعة مقالات متفرقة كلها راقية وبعضها ملذ .

Robbins, Lionel. An Essay on the Nature and Significance of Economic Science. Second edition. London, Macmillan, 1935.

كتاب مشهور ينادي بوجوب حصر انتباه الاقتصاديين في الوسائل وليس في الاهداف . غير مخصص للذين يعتقدون أن الوسائل تصبح احيانا اهدافا ، وأن الاهداف متناقضة وصعبة الاكتشاف .

Tawney, R. H. The Acquisitive Society, New York, Harcourt Brace, 1920.

تاوني اشتراكي نقابي ، وهو يحاول هنا تحليل المجتمع الحديث من خلال هذه النظرة .

Veblen, Thorstein.

يعالج كتاب الن كروجي المذكور في اعلاه فابلن خير معالجة . ولقد نشر لفابلن بسلسلة جيب صغيرة،هي سلسلة الفايكنك ، كتاب صعب الفهم بالنسبة الى المبتدئين Theory of the Leisure Class. وكتابه

The Theory of Business Enterprise (New York, Scribner 1904).

هو اقرب نهج لمباديء علم الاقتصاد . هناك بعض الكتب التجارية لها علاقة بين فابلن وفرويد ، منها كتاب

Louis Schneider's The Freudian Psychology and Veblen's Social Theory (New York, Kig's Crown Press, 1948).

وكتابي

Beyond Supply and Demand (New York, Columbia University Press, 1946).

بعض المصطلحات الاقتصادية

BANKS	مصارف
BARTER	مقايضة
BOND	سند
BORROWING	اقتراض
BUDGET	ميزانية
BUSINESS	تجارة
BUSNESS CYCLE	دورة تجارية
CAPITAL	راس المال
CENTRAL BANKING	صيرفة مركزية
CHECKING ACCOUNT	حساب جاري
COMMODITY	سلعة ، بضاعة
COMPETITION	منافسة
PERFECT COMPETITION	منافسة كاملة
INPERFECT COMPETITION	منافسة غير كاملة
CONSERVATION	صيانة المواد الاولية
COMSUMPTION	استهلاك
CONSUMERS	مستهلكون
CORPORATION	شركة مساهمة
CREDIT	ائتمان
COST	تكاليف
DEMAND	طلب
ELASTIC DEMAND	طلب مرن
INELASTIC DEMAND	طلب غير مرن
EMPLOYMENT	استخدام
FULL ENPLOYMENT	استخدام كامل
FOREIGN TRADE	تجارة خارجية
GOLD STANDARD	قاعدة الذهب
IKON	صورة ، اطار
INCOME	دخل
INTEREST RATE	سعر الفائدة

LABOR	عمل
LAND	ارض ، طبيعة
LOANS	قروض
MARGINAL	حدي
MARGINAL UTILITY	منفعة حدية
MODEL	نموذج
PROFITS	ارباح
QUANTITY THEORY OF MONEY	نظرية كمية النقود
MONOPOLY	احتكار
SAVING	ادخار
UTOPIA	طوبائية
VALUE	قيمة
SURPLUS VALUE	فائض القيمة
WAGES	اجور

6660

PB-31557-SB
5-19T
CC

Date Due

Demco 38-297

NYU - BOBST
31142 03212 5125
HB171 .G1512
al-Madkhal